

6202  
219



## ﴿میران الانتظام﴾

( شرکت صحافیہ عثمانیہ )

شرکتہء کمزک بدایت تشکیل دہرو کتب و رسائل عربیہ و ترکیہ فایت صحیح و اعون فیئالہ نشر اولندیغی کبی نہ الحمد اشوبیک اوچیوزانی سندھی دخی (میران الانتظام) نام کتابک تصحیحہ اہتمام ایلہ طبعنہ موفق اولنوب بیوک دیوزیتوسی حکاکلار قہ زقاغندہ (۱۶) نومرولی مغازہ اولوب برنجی شعبہ سی حکاکلار دہ (۳) وایکنجی شعبہ سی از میردہ کاغد جیلرایچندہ بکلرلی زادہ حافظہ احد طبعت افندیٹ (۱۶) نومرولی دکانندہ و اوچنجی شعبہ سی قونیہ دہ صوفی ز دہ محمد رضا افندیٹ دکانندہ و در دنجی شعبہ سی ضرب زونندہ سپاہی نازارہ کٹن صحاف سوسی افندیٹ دکانندہ مکراک و مصارفات نقیہ سی ضمیمہ استابول نیشندہ ساتمقدہ در

وسلائیکدہ استابول چارشوسندہ مصطفی صدیقی افندیٹ  
دکانندہ دخی صاندمقاہ در  
ق ۲۲ ربیع الآخر سنہ ۳۰۶





## بسم الله الرحمن الرحيم

يا من ارشدنا بالانتقال من المبادئ الى المطالب العالية ويا من شرقتا بترتيب  
 الامور العلوية ، وبالموهبة الفالية \* صل على من بلغ اليها الاحكام الاصلية  
 والفرعية وعلى آله الذين ينوها بالبرهين القوية والامانة السوية \* فاما بعد  
 فبقول المعتز يرضى مولى المولى \* اسيد جد لصدق ان على البره \* دوى \*  
 غنى عنهم نيرى \* لما كانت ارماله شمسيت في اقواعد النطقية لمر  
 اكنى من \* ماء الميراثية \* به رجة الالهية \* شتملة على القوائد لوفيرة  
 ومنطوية على القواعد الكثرة مع انبا بجملة منضبطة واستفهام العواش  
 المعبرية منها عسير للهرة فضلاء \* كملة ، ومنها وسع الامتحان مرتين في  
 نهاية \* من تست \* لتمييز اولى الالباب الذين اسباب سمهم القرعة  
 اشعرعية همت نذرة \* حارب احبى افهام لطاية لكرن شرحها مرتبة بعنوان  
 حبشية \* بر النظر الى حد الاذكاء والحذقة \* والفاظها مملوة  
 كانت باره ور الحية \* بل غير وافية لاستفادة الاخوان منها الاجوبة  
 \* \* \* \* \*  
 \* \* \* \* \*  
 \* \* \* \* \*  
 \* \* \* \* \*



حشم البراءة محوس عبد الحميد بسم الذي سماه الله العظيم احمد الحميد  
 ونحده بخلافه الملك الشهيد وهو في السلافة العثمانية اوحد الوحيد  
 وفي الاستخلاق الى السلطنة الاربعة افرد القريد \* وفي المهارة والرخوة  
 والاهل الجيد \* وفي تمام الصديق والكل التعديق امد السديد وهو  
 الى حشم ضايح القنون الى حشم رفته اوحد الرصيد \* والى اهل العلم  
 اقرب من جبل الورد \* وفي اصنافه الى اصوب الصواب عديم القيد  
 على الله على البراءة باسماغ عدله العبد هو فقه الله تعالى في الملك الى الاصلاح  
 العبد \* وفي مقتضى آرائه لما يريد \* وايد سلطنة الاكيد \* وقهر اعداءه  
 بالقبض الشديد \* قال الله تعالى من قال آمين بالاجر الزيد \* ولما نمر  
 الاتهام \* يعون الملك العلام \* سميته (ميران الانظام) \* وارجو من العلماء  
 الاعلام \* ان ينظروا اليه بالبصرة والاهتمام \* وان رده بعض الخدجة فانه  
 كالهوم \* استل الله تعالى ان ينفع المطالعين الكرام \* وهو الموفق والمرشد  
 للام \* قال العبد (بسم الله الرحمن الرحيم) تسبحا وتبركا ولا تغفاه الى  
 القرآن العظيم والفرقان الكريم (الحمد) اى حمد كل واحد من المخلوقات  
 كائن (الله الذى ابدع) اى احدث بلا مادة ولا اجزاء ولا زمان (نظام  
 الوجود) اى الكائنات المنتظمة من السموات والارضين ومما فيها  
 (واختزع ماهيات الاشياء بمقتضى الجود) اى احدث ماهيات  
 الموجودات الخارجية في ضمن اشخاصها وفي ضمن جزئياتها الخارجية  
 هلى وفق مقتضى حكمته لان ماهيات كليات طبيعية موجودة في ضمن  
 اشخاصها على الاصح كالحيوان الناطق الموجود في افراد الانسان  
 الموجودة في الخارج ومع قطع النظر عن الاشخاص ان الكلى الطبيعى  
 موجود في الذهن قطدون الخارج كالحيوان الطائر في القاف في تعريف  
 العقلاء فان افراد العقلاء غير موجودة في الخارج بل موجودة في الذهن فرضا  
 وقولنا حيوان طائر في القاف ماهية العقلاء الذى افراده موجودة في الذهن  
 فرضا لا في الخارج وان كان القاف من الموجودات الخارجية لكن طيران  
 افراد العقلاء في جبل القاف مفروض في الذهن فلا يرد التفتش الى تعريف  
 العقلاء بانه مسلم لتناقص متأمل \* فحينئذ في قوله ابدع نظام الوجود

واختراع ماهيات الاشياء براعة لان ابداع نظام الوجود من قبيل  
الموجودات الخارجية وهى تصديقات واختراع ماهيات الاشياء من قبيل  
الموجودات الذهنية وهى تصورات والمقصود من الكتاب مبادئ  
التصورات ومبادئ التصديقات ومقاصدهما والبراعة ان يشير في اول  
الكتاب الى المقصود منه فظهر ان القولين المذكورين براعة فتأمل حق  
التأمل تصوير الحمد لله بهكذا الله مستحق للحمد لان الله تعالى مخترع  
ماهيات الاشياء ومخترع ماهيات الاشياء مبدع نظام الوجود ومبدع  
نظام الوجود مستحق للحمد فينتج من الفصول التسايج ان الله  
تعالى مستحق للحمد وهو المطلوب (وانشأ بقدرته انواع الجواهر  
العقبية) يعنى ان الله تعالى خلق بقدرته الباهرة انواع الملائك والجن  
التي لانعلم بالحواس الخمس الظاهرة من اسباب العلم لان الملائك اجسام  
لطيفة نورانية غير محسوسة بالحواس الخمس الظاهرة والجن جسم لطيف  
نارى غير محسوسة بالحواس الخمس الظاهرة بل كل واحد منهما معلوم  
بالعقل فذكر عبرتهم بالجواهر لعقلية وقبل ان المراد بانواع الجواهر  
العقبية هو لجنات كالعتول العشرة والاموس الناطقة فتأمل (واما  
رحمة محركات الاجرام العنكية) قوله محركات الاجرام فاعل افاض  
و مر بها ملائكة سداهل اسماء التي تحرك الاجسام التي تنسب  
الى كونهم في الافلاك كالكوكب الموجودة فيها وقطرات الامطار  
موجودة فيها وكما سحاب العلوى فان الملائك تحرك بالحركة القمرية  
لكوكب من لعدو الى السفلى حتى تغرب ومن السفلى الى العلو حتى  
تصعد الى وسط السماء وكذلك يحرك ويسوق الملك المسمى بالاعد السحاب  
الى فوق ولاد التي راد الله تعالى ازال المطراليها وكذا ينزل قطرات  
الامطار من المأمورة بالامطار من بحر الرحمة الذي هو كائن  
في السموات فوق السموات الى العالم السابع ومنه الى  
العالم السادس ومنه الى الرابع ومنه الى الثاني ومنه  
الى الاول ومنه الى السحاب في الارض يعنى ان ملائكة  
الارض موجودة في الافلاك يفيضون وينزلون قطرات الامطار الى

الارض واوصلوا النعم الالهية الى العباد واسبح الله تعالى نعمه العظيمة  
الى البرايا بواسطة الملائكة الكرام وقيل ان المراد بالحركات هو الاجسام  
الفلكية التي هي مبادئ الحركات الفلكية فتأمل ( والصلوة على ذوات  
الانفس القدسية ) يعني ان التصلية على الانبياء عليهم السلام الذين هم  
صاحب القوة القدسية لانهم يعلمون ظاهر الاشياء وباطنها بالقاء الله تعالى  
الحاق في قلوبهم بطريق الفيض ( المزهة ) اي المعصومة ( عن الدورات )  
اي الذنوب ( الانسية ) اي المنسوبة الى الانسان ( خصوصاً ) حصت  
التصلية خصوصاً ( على محمد صاحب الايات ) اي صاحب الادلة لبقية  
المستنبطة من القرآن الكريم التي دلالتها على الاحكام الاعتقادية والعملية  
ظاهرة ( والمجرات ) اي صاحب خوارق العادة كانشقاق القمر  
( وعلى آله ) اي على اصحابه واتباعه وعلى جميع منته النابيين ( بطح )  
اي بالدلالة الماطعة ( وليثبت ) اي بالبراهين القطعية ( وبعدهذا ) اي متى  
وجدت شي ما بعد عن فراغى عن تأدية الشجعة وانجديد ونصية فيرم  
ادعاء ان اقول هذا الامر الموجود الكائن في ذهني ( كتاب ) و اللفظ  
مؤلفة حاضرة كائنة ( في ) بيان مسائل ( اسطق سميت ) و الكتاب  
( بالرسالة الشمسية ) اي الكائنة ( في القواعد المطبوعة ) شبه اللفظ حتى  
الرسالة عبارة عنها بشمس في لاطهار ولايضح وفي زنة الحسب  
لان اللفظ الرسالة اظهر المسمى لمبرنية وتوضيحها وتزل الخراب  
عن عقول لعلاء ولشمس نعمة وتوضح الارض وامسوليد مثله  
اركة من لعاصم نار بعة لموجوده في جو شمسا وتزين الخراب  
عن الابصار فيثبت شمسة لرماله شمسية من قبل شمسية مشبه بهم شمسه  
من قبل نسبة شمسة الى شمسة ونسبة التوعد الى شاط من شمسة  
نسبة لادم الى خاص المل ثلاثة ورتنه على مقدمة وثلاث عقبات  
وحقيقة ( اصمير في قلوب ورتنه على لى شسمى لرسالة ودر عبارة  
عن الكتاب مائة مرة فهي عبارة عن لاسط مائة على رسم نصي  
ونلى عابته في هكت لاور منه وعلى موضوعه من بحث شوى  
منه رسم مائة لاور فهي عبارة عن لاسط مائة رسم مائة

انما يسمى منطقاً لانه  
يورث القدرة الى  
النطق ( منه )





فان التصور مهما وجدشى ما فى المقدمة بحثان وادعى عليه وجودشى ما  
 مالى كون البحثين جزئين بل قطعتين من المقدمة لقصد المباعدة فى وقوع  
 التالى حتى يكون المقدم حلة ادماية للتالى فيكون الشرطية لزومية  
 ادماية لوجود العلاقة الادماية بين جزئها واللزومية متصلة صدق  
 التالى فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلية  
 والتضاييف والاتفاقية متصلة صدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم  
 للعلاقة بينهما بل بمجرد توافق الجزئين على الصدق كما سيجى ان شاء الله  
 تعالى والمراد بالمقدمة ههنا مقدمة العلم وهى ما يتوقف عليه الشروع  
 فى العلم بالبحث (الاول فى ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه) اى الالفاظ  
 الواقعة حصة معينة نوعية من المقدمة بالذات بل جزأ معيناً نوعياً من الرسالة  
 بواسطتها كائنة فى بيان رسم المنطق وغايته وشبه رسم المنطق وهوالآلة قانونية  
 تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء فى الفكر بما هيته وهى علم يبحث فيه عن  
 الاعراض الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية من حيث الاتصال  
 الى المجهولات فى تمييزهم. المسائل المنطقية عن الاغبار فالماهية يميزها  
 بالكنه والرسم يميزها بوجه مائع ان الانسب للشروع الكامل هو تمييز  
 المسائل بوجه ما فاستعيرت الماهية فى الرسم فافهم وانما عبر بالماهية عن رسم  
 المنطق تنبيهها الى ان تمييز المسائل بالماهية مناسب للشروع الكامل وان كان  
 تمييز المسائل برسم العلم انسب الى لشروع الكامل كما قال صاحب منافع  
 ندقائق فى شرح مجامع الحقائق وعبر عن غاية المنطق بالحاجة اية بطريق  
 ذكر بلازم وارادة المروم لتناسب الى قوله ماهية المنطق فى المجازية  
 واللام فى البحث الاول للعهد النوعي لكون مدخوله عبارة عن الالفاظ  
 الواقعة جزأ معين نوعياً من الرسالة لاجزأ معيناً شخصياً لكون الالفاظ  
 كلباً فى نفس الامر فحينئذ لا يمكن حمل اللام على العهد الشخصى فيكون  
 قوله لبحث الاول مقصده شخصية وهو مشهور ومهمة وهو التحقيق  
 وارقاع الخـ قول بعض انعماء ان اللام لمحمول على العهد النوعى سور  
 نوجبة مكتوبة ندر (العلم ما تصور فقط) اى تصور لاحكم معه وهو  
 تصور ساذج (وهو حصول صورة الشئ فى العقل) اى التصور المطلق

منذ الجدول

[illegible]





هو الصورة الحاصلة في العقل والهيئة المنقوشة في النفس كما ينطبع الصورة  
 في المرآة والصورة المنقوشة العارية عن المادة علم والصورة الخارجية  
 معلوم فالعلم متعلق الى المدرك بكسر الراء بالقاعلية والمعلوم متعلق الى  
 المدرك بفتح الراء بالمعولية فهما متحدان بالذات ومتغايران بالاعتبار والعقل  
 قوة للنفس لها استعداد للعلوم والادراكات والشئ ما يصح ان يعلم ويخبر عنه  
 وهو هنا عبارة عن المعلوم بقربته العلم في ارجاع الضمير الى الصور  
 المطلق اشارة الى انها مترادفات وسبب ايراد تعريف العلمين قسمي العلم  
 تنبيه لي ترادفهما وهو توافق للفظين لتفسيرين في المعنى وفيما صدق  
 ( او تصور معه حكم ) اي تصور الحكم عليه وبه تصور النسبة بينين  
 مع الحكم يعني ان العلم اما تصور لاحكم معه واما تصورات ثلثة معها حكم  
 فالاول تصور ساذح والثاني تصديق فينتج العلم اما تصور ساذح واما  
 تصديق و اشار الى الكبرى الثانية بقوله ويقال للمجموع تصديق  
 والكبرى الاولى مطوية للاختصار ( وهو ) اي الحكم ( ساذح امر ) اي  
 المحكوم به الاعم من المحمول والثاني ( الي ) امر ( آخر ) اي المحكوم عليه  
 الاعم من الموضوع ولتقدم ( ايجابا او سلبا ) اي ايقاناً وانتزاعاً هذا التعريف  
 عرفي والحكم عند المتأخرين ايقاع نسبة وانتزاعها هذا تعريف مائل الى  
 التعريف العرفي كما قال المحشى المدقق قول احد في حاشية الخليل في تعريف  
 الحكم بايقاع النسبة او انتزاعها رجع الى تعريفه باسناد امر ساذح وانتزاع  
 السبل كما في هذا القول في حاشيته عليه وحكم وان تصديق عند المتقدمين  
 كلامهم ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها فهما مترادف عندهم  
 لتوافق مفهومهما وانما اورد تعريف العرفي للحكم ههنا لكونه مسببا  
 لكون التصديق تصور معه حكم كما ذهب اليه متأخرون وهو مختار  
 عنده فلذا قال ( وقيل بمجموع تصديق ) ويوصي بمجموع تصورات  
 الثلث مع حكم تصديقا لانه قيد **ك** لقول ورائده معنى تسمية  
 ذاك من موصى بولاه بلام اعم ان التصديق عند متأخرين مر **ك**  
 من الاجزاء لاربعة لاول تصور احكام عليه ولاني تصور احكام به  
 واشتدت تصور النسبة بينهما والرابع الحكم وهذه الاجزاء لاربعة

داخلة في ماهية التصديق فالادراكات الثلاث شطر التصديق كما يكون  
الحكم شرطه وعند القدماء التصديق بسيط لانه عندهم ادراك وقوع النسبة  
اولا وقوعهما كإمرا والتصورات الثلاث خارجة عن ماهية التصديق بل  
شرط له عندهم والشرط هو الخارج الموقوف عليه مثل الوضوء للصلاة  
والشرط هو الداخل الموقوف عليه مثل الاركان الستة للصلاة  
ولكون التصديق بسيطا عند القدماء قالوا ان اجزاء القضية ثلاثة  
ولكونه مركبا من الادراكات الثلاث مع الحكم عند المتأخرين قالوا  
ان اجزاء القضية اربعة فثمة الخلاف بينهما ان الايمان من مقولة الفعل  
عند قدماء ومن مقولة الانفصال عند المتأخرين فان الايمان عند القدماء  
يكون سارة عن ادراك وقوع نسبة المحمولات الى الموضوعات اولاً  
وقوعها في المسائل الاعتقادية كقولنا لله واحد وطالم وجسم ولا  
جره وعذب القبر حق وادراك الوقوع واللاوقوع فعل قلبي فتبين  
ان الايمان من مقولة الفعل عند القدماء وعند المتأخرين يكون الايمان  
سارة عن ادراك خمس من يقاع لنفس لنسبة المحمولات الى  
موضوعات وانتزاعها في مسائل الكلامية كقولنا الله حي وقديم ولا  
عز من ولا مركب والجهة وانتزاعها في الادراك الحاصل من الايقاع  
والانتزاع من قبل لا اثر وانفعال النفس قتين ان الايمان من مقولة لافعال  
عند المتقدمين والبرهان لهذا التوجيه بعض القول لكن لتوفيق  
بين مذهبي من الحكم عند المتأخرين جزء ضروري من التصديق لا حقيق  
فيكون التصديق مركبا صوريا وبسيطا حقيقيا عندهم فحينئذ يرجع  
مذهبهم الى مذهب القدماء لان الايمان تصديق بالحق وادراك قلبي  
لا فعل قلبي فكون من مقولة الفعل لا من قول ( وليس اكل ) اي المجموع  
( من كل مهم ) اي التصورات والتصديقات ( بدنيا ولا ) اي ولو كان  
بمجموع تصورات التصديقات بدنيا ( لاجلها شيء ) لكن يجعل بعض الاشياء  
متبعية لادراكها ( ولا نظري ولا ) اي ولو كان للمجموع  
تبعيات ( ولسلسل ) اي ان مجموع وينبغي ان يعلم ههنا ان الدور  
هو توقف شيء على ما يتوقف عليه وهو اما دور تقديم والمراد ههنا

دور تقديم بقية المقام وهو محال لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه وهو  
 حصول الشيء قبل حصوله وهو باطل والتسلسل ترتيب امور غير  
 متناهية وشرط بطلان التسلسل عند الفيلسوف ثلثة الاول وجود اجزاء  
 السلسلة والثاني اجتماع الاجزاء في الوجود والثالث ترتيب الاجزاء  
 ولا يشترط في بطلانه عند المتكلمين اجتماع الاجزاء والترتيب بل يكفي  
 وجود اجزاء السلسلة سواء كانت مجموعة او غير مجموعة ومرتبة او غير  
 مرتبة فاذا كان اجزاء السلسلة امورا اعتبارية غير موجودة فالتسلسل  
 ليس بمحال لاتمام شرط بطلانه وان رد ههنا التسلسل المحال بقية  
 المقام واما لزوم الدور او التسلسل فلانه لو كان مجموع التصورات  
 والتصديقات نظريا فاما ان يمتد سلسلة لنظريات الى غير النهاية او تعود  
 وكما عادت لزوم الدور وكما امتدت لزم التسلسل هذا لاستدلال  
 اثبات الملازمة بطريق متوسط فينتج نوعان مجموع التصورات  
 والتصديقات نظريا لزم الدور او التسلسل من سادس لاقتزائي (ب) بعض  
 من كل واحد (مهما) اي التصورات والتصديقات (بدهي) وهو محال  
 يتوقف حصوله في العقل الى نظر وكسب (و لبعض الآخر نظري)  
 وهو ما يتوقف حصوله في العقل الى نظر وكسب (يحصل) اي نظر  
 (يا فكر) والكسب (وهو) اي العكس (ترتيب امور معلومة) اي  
 ترتيب الصغرى والكبرى في لاقتزائي وترتيب لمقدمة لاستنباطية  
 والشرطية في قياس استثنائي وترتيب لاعمال والاخص من الجنس  
 والعرض العام والافضل والخاصة في تقوى نشارح عند المتكلمين  
 وان يجوز المتأخرون لتعريف المفرد والمرد بالاوراق فوق لوحد  
 بقية ذكره في كتاب لمعق (يشاء الى مجهول) اي يتوصل وتوجه  
 الدهن الى مجهول تصوي ولي مجهول تصديق وكل واحد من مجهول  
 التصديق وتصوري ما يعرف جلا وكى وحده من المعروف اشعوري  
 والتصديق ما يعلم تفصيلا وتوضيحا جهيد باتشعوري والتصديق  
 باعتبار متبناه عن المعرف لتصوري والتصديق ومكر معلوم يعني

الملاحظة والفكر المعروف ههنا اصطلاحى وهذا التعريف مشتمل على  
 العلل الاربعه لان الاشتغال المذكور من لطائف التعريف فالترتيب يدل على  
 العلة الصورية بالمطابقة لان صورة الفكر هي الهيئة التأليفية المعقولة كهيئة  
 الشكل الاول وكذا يدل على العلة الفاعلية بالانترام لان كل ترتيب لابد له من  
 مرتبة وهو اقوة العاقلة لقياس والامور المعلومه تدل على العلة المادية للفكر  
 مطابقة كالصغرى والكبرى وقولنا لتأدى الى مجهول يدل على العلة الغائية  
 بالمطابقة كالنتيجة والعلة الفاعلية ما يؤثر في الشيء والعلة الصورية  
 ما يحصل به الشيء بالفعل والعلة المادية ما يحصل به الشيء بالقوة والعلة الغائية  
 اول فكر آخر العمل تدبر قوله وليس الكل من كل منهما آه جواب  
 عن معارضة الواردة على الدعوى الضمنية في قوله الاول في ماهية  
 المنطق متبها الى قوله ويقال للمجموع آه وهى المنطق يحتاج  
 اليه في العلوم فعارض السائل عليها وقال المنطق لا يحتاج اليه  
 في العلوم لانه لما كان مجموع التصورات والتصديقات من قسمي العلم  
 بديهيا لمنطق لا يحتاج اليه في العلوم لكن مجموعها بديهى فينتج من لاستثنائي  
 الاول ان المنطق لا يحتاج اليه في العلوم ولما تم معارضة السائل  
 اجاب المص عنها بقوله وليس الكل آه بان يمنع المقدمه الاستثنائية  
 فتصوره بان يقال لانسلم ان مجموع التصورات والتصديقات من  
 قسميه بديهى وكيف ان بعضها بديهى وبعضها نظرى يحصل بالفكر  
 لاصطلاحى "لذى هو ترتيب امور معلومة آه فحينئذ قوله بل البعض آه  
 سند المنع المذكور وهو ما يقوى لمنع عند زعم المنع وقوله وليس الكل آه  
 تنوير لسند وقوله والان جهلك شيئا ولانظريا والادار او تسلسل تنوير  
 التنوير والتصور ما يؤيد السند وقوله بل البعض آه استدلال على  
 نقبض المنوع بالسند بعد المنع وقوله وليس الكل آه اثبات السند بالتنوير  
 وقوله والان جهلك شيئا ولانظريا والادار وتسلسل ثبت لتنوير بالتنوير  
 وهذا الاستدلال جائز عند تحقق الثقة زانى بطريق عزل المستدل نفسه  
 من الاستدلال و منع بان يقول ان مرادى من هذا الاستدلال تحقير  
 المنع ومما لا يبطال عين المنوع بعد المنع وان لم يجوز لبعض هذا الاستدلال  
 كما قد نفى زاد في حاشية الحسينية وتصوير الاستدلال بان يقال لما كان

بعض التصورات والتصديقات بديها وبعضها نظريا يحصل بالفكر المذكور  
فالمنطق يحتاج اليه في العلوم ولكن بعضها بديهي وبعضها نظري يحصل  
بالفكر المذكور فينتج من الطريق من الاول الاستثنائي المنطق يحتاج اليه  
في العلوم لكون المنطق آلة بل ميزان العلوم وتصوير اثبات المقدمة الواضحة  
بقوله وليس الكل آباء ان يقال اما ان يكون مجموع التصورات والتصديقات  
بديها واما ان يكون نظريا واما ان يكون بعضها بديها وبعضها نظريا  
يحصل بالفكر المذكور وهذا التردد مستفاد من كلمة بل لقيامها مقام اما  
لترديد كما قال لطرطوسي في الاستدلالية فيدتنى نقبضا الجزئين الاولين  
بان يقال ولكن لا يكون مجموعها بديها ولا نظريا فينتج من الاستثنائي الرابع  
بعضها بديهي وبعضها نظري يحصل بالفكر المذكور كما بين قطب الدين  
الرازي رحمه الله تعالى ترتيب القياس المذكور من الطريق الرابع  
من الاستثنائي حيث قال ولا فناء منحصرة في الثلاثة ولما بطل الاولان  
تعين الثالث انتهى كلامه وتصوير اثبات المقدمتين الر فعين بقوله ولا  
لما جهلنا شيئا والادار او تسلسل بان يقال لو كان مجموعهما بديها لما جهلنا  
شيئا ولكن نجعل بعض الاشياء فينتج من الطريق الثاني من الاستثنائي لا يكون  
مجموعهما بديها ولو كان مجموعهم نظري لزم الدور او التسلسل ولكن لا يلزم  
باطلان فينتج ايضا لا يكون مجموعهم نظريا تعين ان كلمة ليس في قوله  
وليس الكل آباء بمعنى لا يكون والكل الاول بمعنى لمجموع وبعضهم  
فقال ما قل وكلمة بل بمعنى ما فحينئذ يكون له في قوله الا في غمت  
الحاجة من قبيل ترميع نقبض المنوع على السند فحينئذ ينبغي  
ان يقدم قوله غمت لحاجة منتهيا الى قوله عن الحاص في لفكره في قوله  
وذلك الترتيب ليس بصواب دائما وان يحصل قوله وليس كله  
بديها ولا استغنى اه عطف تفسير القول وذلك لترتيب ليس بصواب  
دائما رعاية لسبب عبارة فذ تفكرت كمال التفكير فطمع على ان حق  
لعبرة كما وجهه لكن لمصنف علامة من ن كلمة - شبح من شيوخ  
مهرة ولا لغات في هجرة لشيوخ في - بيت بن يكي في - لارتباط  
المعنى (و- بيت لترتيب ليس بصواب دائما) وبصواب بمعنى



وترتيب الامور المطلوبة من جهة ما يتبع من الطريق الاول من الاستدلال  
 فترتب الفكر مستلزم ليكون مسائل المنطق كلها مذهبها واما ما  
 السائل انجاب المعنى ضرورة وذلك الترتيب آه وان يتبع المعجزة  
 الانشائية وقال لانه ان ذلك الترتيب صواب دائما كيف ان مقتضى افكار  
 العقل يقتضي ان مقتضى افكار الانسان الواحد يتناقض في الوقتين فافهم  
 (تمت الحاجة) اي الاحتياج (الى قانون يفيد) اي القانون (معرفة طريق  
 اكتساب النظريات) بترتيب الامور المطلوبة (من الضروريات) اي  
 من البديهيات (والاحاطة) اي يفيد القانون معرفة احاطة الذهن (بالصحيح  
 والفاصل) الكاشن (من الفكر الواقع فيها) اي في الطرق (وهو) اي القانون  
 (للتطبيقات) اي عرفوا المنطق رسمه (بانه) اي المنطق (آلة) وهي  
 الواسطة بين القاعل والمفعول في وصول اثره الى الفعل كالنشار للتجار لانه  
 واسطة بين التجار وبين قطع الخشب في وصول اثر التجار اليها (قانونية) اي  
 منسوبة الى كونها قاعدة كلية للعلوم وهي قضية جليلة موجهة كلية منطبقة  
 على جميع جزئياتها من حيث يستنبط منها احكام جزئياتها مثل قولنا كل لفظ  
 دال على كمية لافراد فهو سور ومثل قولنا كل لفظ دال على النسبة الحكمية  
 فهو رابطة ومثل قولنا كل قضية تقتضي نسبتها اجمال الطرفين فهي جليلة  
 ومثل قولنا كل قضية تقتضي نسبتها تفصيل الطرفين فهي شرطية والاستنباط  
 هو ان يقال مثلا قولنا زيد قائم قضية تقتضي نسبتها اجمال الطرفين وكل قضية  
 تقتضي نسبتها اجمال الطرفين فهي جليلة فينتج قولنا زيد قائم قضية (تتضمن  
 مراعاتها) اي تحفظ الرعاية بالآلة القانونية في المطالعات (الذهن عن الخطأ  
 في الفكر) اي من عدم الاصابة في الملاحظات وفي المطالعات وفي استخراج  
 مسائل العلوم واقدامها واستفادتها فافهم قوله قانونية احتراز عن الآلات  
 الصناعية وقوله مراعاتها احتراز عن عدم استعمال قواعد المنطق في اعادة  
 العلوم واستفادتها فان عدم استعمالها وعدم مراعاتها في تعلم العلوم وفي تعليمها  
 لم يحفظ الذهن عن الخطأ في الفكر والملاحظات وقوله في الفكر احتراز عن  
 النحو والصرف فان الرعاية اليهما تحفظ الذهن عن الخطأ في الاعراب والبناء  
 والاعلال والادغام فينبذ ظهر ان هذا التعريف رسم ناقص فان الآية عرض عام

المنطق وبحجج قوله قاطبة ونعصم أنفسنا خاصة لازمة له فحين وعلمنا  
 التعريف المذكور رسمنا نفسنا فافهم ( وليس كله بديهيا ) أي ليس جميع  
 مسائل المنطق بديهيا (والا) أي ولو كان جميعها بديهيا (لاستغنى عن نظمه)  
 أي لم يكن لنا احتياج إلى نظمه وتدوينه ولكن لنا احتياج إلى تدوين  
 المنطق ونظمه فنتج من الاستثنائي لا يكون جميع مسائلها بديهيا (ولا نظريا  
 والا) أي ولو كان جميعها نظريا (لدار أو تسلسل) أي الجمع ولكن الدور  
 والتسلسل باطلان فنتج من الاستثنائي الثاني لا يكون الجمع نظريا (بل بعضه)  
 أي بعض مسائل المنطق (بديهيا وبعضه) أي بعض مسائله (نظريا يستفاد)  
 أي النظري (منه) أي من البديهي ونصوير قوله وليس كله بديهيا آه أن  
 يستغنى ما قبل كلمة بل حتى ينظم قياس من الطريق الرابع من الاستثنائي  
 ونتج ما بعد كلمة بل بأن قال مسائل المنطق إما أن يكون جميعها بديهيا  
 وإما أن يكون جميعها نظريا وإما أن يكون بعضها بديهيا وبعضها نظريا  
 يستفاد منه ولكن لا يكون جميعها بديهيا ولا نظريا فنتج مسائل المنطق  
 بعضها بديهي وبعضها نظري يستفاد منه وقوله والا لاستغنى آه والا  
 لدار آه اثباتا للمقدمين الرافعين من الاستثنائي الثاني كأمير غير مرموقة وبحجج  
 قوله وليس كله آه من قبيل حطاف التفسير لقوله وذلك الترتيب ليس  
 بصواب دائما كما سبق وأن لم يرض بعض الشراح لهذا التوجيه فتوجه  
 إليه ولا توجهه خلاف الأوجه (البحت الثاني) أي الالتقاط الواقعة حصنة  
 معينة بل جزأ معينة نوعيا من المقدمة الواقعة جزأ معينة نوعيا من الرسالة (في  
 موضوع المنطق) اعلم أن موضوع العلم ما يتماز به مسائل العلوم وكل ما يتماز به  
 المسائل فتصديقه موقوف عليه للشروع الكامل فيه فنتج أن موضوع العلم  
 تصديقه موقوف عليه للشروع الكامل فيه وكذلك أن تصديق غاية العلم  
 سبب لبصيرة الشارع ولسعته في تحصيل المسائل وكل شيء شأنه كذا فهو  
 موقوف عليه للشروع الكامل في العلم فنتج أن تصديق غاية العلم موقوف  
 عليه للشروع الكامل فيه وكذلك أن تصور مسائل العلم برسمه أجزالا  
 سبب لصرف الشارع همته إلى ما يعنيه ولكونه أمانة من صرف همته  
 إلى ما لا يعنيه وكل شيء شأنه كذا فهو موقوف عليه للشروع الكامل فيه



فيجب ان يفهم المراد من العلم اجمالاً، وموقوف عليه الشروع في العلم  
 اجمالاً اي ان يعرف موضوع مطلق العلم ليكون القواعد المنطقية  
 وليكون تعريفه باعتبار الظواهر قاعدة كلية وان لم يكن باعتبار الاشياء  
 قاعدة كلية بل كان من قبيل التصورات حتى يتم موضوع المطلق بتعريف  
 معرفة المطلق تستلزم معرفة المفيد لتحقيق المطلق في ضمن المقيد (موضوع  
 كل علم) اي موضوع مطلق العلم سواء كان علمياً ام لا ونحوها اذ صرفاً مثلاً  
 (ما) اي كلّي بقرينة القيام فان موضوعات العلوم كلية مثل العلوم التصورية  
 الذي هو القول الشارح فانه كلّي وهو موضوع طرف التصور استوفاً  
 للعلوم التصديقية الذي هو القياس فانه كلّي وهو موضوع طرف  
 التصديقات في المطلق وقيل كلمة ما في هذا التعريف عبارة عن مطلق  
 لموضوع سواء كان موضوع العلم وموضوع القضية وان كانت عبارة عن  
 مطلق الموضوع فكان هذا التعريف حداثاً فان مطلق الموضوع جنس  
 قريب لموضوع العلم وان كانت عبارة عن الكلّي فيكون التعريف حداثاً قاصداً  
 فان الكلّي جنس بعيد لهذا التعريف فافهم فان قلت موضوع علم الكلام  
 ذات الله وهو ليس بكلّي فاذا كان ما عبارة عن الكلّي فموضوع الكلام  
 يخرج عن تعريف موضوع العلم مع انه من افراد المعرف قلنا ان موضوع  
 علم الكلام هو المعلوم من حيث يتعلق به الاعتقادات الدينية عند المحققين فانه  
 يبحث في علم الكلام عن الاعراض الذاتية للعلوم من حيث يتعلق به الاعتقادات  
 الدينية وعن احوال المسائل الاعتقادية من حيث الصحة وفساد المسائل  
 الكلامية الصحيحة هي اعتقادات فرقة اهل الحق والمسائل الكلامية  
 الفاسدة هي اعتقادات الفرق الضالة وذلك كلّي والمسائل الاعتقادية  
 من قبيل جزئياته فتدبر (يبحث فيه) اي في العلم (عن عوارضه) اي  
 عن عوارض الكلّي والبحث في اللغة بمعنى التفتيش وفي الاصطلاح اما  
 بمعنى حل الشيء على الشيء او بمعنى اثبات المدعى بالدليل وبمعنى المناظرة  
 واهنا بمعنى حل الشيء على الشيء فان العرض الذاتي اما ان يحمل على  
 نفس موضوع العلم او يحمل على نوعه او يحمل على نوع نوعه او يحمل  
 على جزئي من جزئياته فان كان الاول فموضوع المسئلة هو عين موضوع  
 العلم كقولنا كل قياس فهو موصل الى الجهول التصديقي فان القياس هو

عين العلوم التصديقي وان كان الثاني فموضوع المسئلة نوع موضوع العلم كقولنا كل اقتراني فهو موصل الى المجهول التصديقي فان الاقتراني نوع العلوم التصديقي وان كان الثالث فموضوع المسئلة نوع نوع موضوع العلم كقولنا كل شكل اول فهو موصل الى المجهول التصديقي فان الشكل الاول نوع الاقتراني الذي هو نوع القياس وان كان الرابع فموضوع المسئلة جزئي من جزئيات نوع نوع العلم كما اذا قلنا قولنا العالم متغير وكل متغير حادث هو موصل الى المجهول التصديقي فان هذا القول جزئي حقيقي من جزئيات الشكل الاول الذي هو الجزئي الاضافي من الاقتراني الجزئي الاضافي من القياس الذي هو عين العلوم التصديقي فحينئذ ههنا رؤس ثمانية لان موضوع المسئلة اما عين موضوع العلم او نوع موضوعه او نوع نوع موضوعه او جزئي حقيقي من نوع نوع موضوعه كاي بناء واما عين العرض الذاتي للموضوع او نوع العرض الذاتي او نوع نوع العرض الذاتي او جزئي من جزئيات نوع نوع العرض الذاتي وهذه الاربعة الاخيرة غير مشهورة والاربعة الاول مشهورة فجميعها رؤس ثمانية اعلم ان موضوعات مسائل العلوم راجعة الى موضوع العلم ومحمولاتها راجعة الى الاعراض الذاتية للموضوع بلاتأويل في اربعة وبالتأويل في الاربعة الاخيرة فاستخرج امثلة الاخيرة كما استخرجنا امثلة الاربعة لاول ( اني تلحقه ) اي تعرض العوارض بالكلية المذكور ( لانه هو هو اي لدته ) اي يقتضي ماهية الكل المذكور كالتعجب فانه مقتضى الانسان بلا واسطة لان تعجب ادراك الامور الغريبة وهو مقتضى ماهية الانسان ( او ليساويه ) كالضاحك فانه يعرض الانسان بواسطة التعجب المساوي للانسان فان الضاحك مستند الى التعجب وهو مستند الى الانسان والمستند الى مستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء ( او لجزئه ) لاعلم بالحركة للاحتكاك في الانسان بواسطة الحيوان لاعلم من الانسان فان الحركة مستندة الى الحيوان وحيوان مستند الى الانسان ومستند الى الانسان مستند الى الانسان مستند الى الانسان ويحجب ان يعلم ههنا لاهراض ستة انواع لانها تلحق المعروض اما لاجل ما عينه او يد يساويه او لجزئه كما مر ولا مخرج اعلم بالحركة الاحقة

للايض بواسطة جسم فان الجسم اعم من الايض ومن غيره ولا امر خارج  
 اخص كالضاحك اللاحق للحيوان بواسطة انه انسان وهو اخص من الحيوان  
 ولا امر مبان كالحرارة العارضة الى الماء بسبب النار وهي مبانة للماء والثلاثة  
 الاول تسمى اعراضا ذاتية لاستنادها الى العروض اما بالذات او بواسطة  
 والثلاثة الاخيرة تسمى اعراضا غريبة لكون استنادها الى العروض غريبا وان لم  
 يستند البعض منها اليه فمجموعها ستقو بالبحث في العلوم انما هو عن الاعراض  
 الذاتية ولا يبحث فيها عن الغريبة فحينئذ قوله التي تلحقه آوهو تعريف الذاتي  
 احتراز عن الاعراض الغريبة اعلم ان الايصال الى المجهولات يعرض الى القول  
 الشارح والقياس اللذين هما موضوعان للمنطق عند المتأخرين لذاتيهما  
 ولما هيتيها فان ماهية القول الشارح ما يكون تصويره سببلا كتساب  
 تصوير شي آخر اما بكنهه او بوجه يميزه عن كل ما عدا ماهية اقياس قول  
 يلزم عنها قول آخر فيكون منشأ الايصال ماهيتهما ويعرض عصمة الذهن  
 عن الخطأ في الفكر الى مسائل المنطق بواسطة الايصال المساوي لهما فتأمل  
 (فموضوع المنطق لمعلومات التصورية والتصديقية) اي اذا عرفت  
 ان موضوع مطلق العلم ما يبحث فيه الى آخره فاعلم ان موضوع المنطق  
 في طرف التصورات هو القول بشرح الذي هو عبارة عن المعلوم  
 التصوري وفي طرف التصديقات هو القياس الذي هو عبارة عن المعلوم  
 التصديقي عند المتأخرين وان قال انه ماهية موضوعه هو المعلوم ذات ثبوت  
 فحينئذ لم يرد من قوله لمعلومات مطلق الواحد بشرية ذكره في كتاب المنطق  
 وان اقتضى التقييد بالتصورية والتصديقية ان يكون لمعلومات جميعا  
 انواعا بالنظر الى نوع القول شارح وفي انواع قيس وان يكون  
 لمراد بسا ما فوق الاثنين كقول بعض (لان لمطلق) اي انه منسحق بالبحث  
 عنها) اي عن لمعلومات التصورية والتصديقية (من حيث انها توصل)  
 اي باعتبار ايصال المعلومات التصورية والتصديقية (و تصور مجهول  
 ونسبتي مجهول) غير ان مجهول في قول معرفة عن معرفة  
 تصور نوع قول شرح كناية عن نسبة بحسب ما في  
 منطق وجسمه فاحب بحسب من قومه صفة مبدئية

عارة عن المطلوب الذي يصدق بأنواع القياس باعتبار الصورة وهي الافتراضي  
والاستثنائي والاشكال الأربعة والطرق الأربعة للاستثنائي وباعتبار المادة  
وهي الصناعات الخمس وإن هذا البحث هو بأن يحمل الاتصال العارض إلى  
المعلومات التصورية والتصديقية عليهما وبأن يصور المسئلة كما إذا قلنا  
قولنا الحيوان الناطق موصل إلى الإنسان الذي هو المجموع التصوري وكما  
إذا قلنا قولنا هذا الشجر أفسل وكل إنسان حيوان موصل إلى قولنا هذا الشجر  
حيوان الذي هو المجموع التصديقي المطلوب إثباته (ومن حيث يتوقف عليها)  
أي المعلومات التصورية (الموصل إلى التصور) أو القول الشارح الموصل  
إلى مجهول تصوري (كقولنا) هي المعلومات التصورية (كمية) معنى ما لا يمنع  
نفس تصوره من وقوع لشركة (وجزئية) وهو ليس بمنع تصوره عن وقوع  
الشركة وذكر الجري هما متعزادي لعدم كونه من الكليات ولأن مادي  
التصورات (وذاوية) بمعنى ما لا يفرح عن حقيقة جزئياته (وعرضية) معنى  
ما يفرح عن حقيقة جزئياته أو بمعنى ما لا يدخل في حقيقة جزئياته (وجنس)  
وهو كى مقول على كثيرين محتجين بالحقائق في جواب مدهو (وهو صلا)  
وهو كى يحمل على الشيء في جواب أى شيء هو في جوهره (وحاصة) هي  
كلية تقع على ما تحت حقيقة واحدة فقط ولا ترضيا (وعرضيا عاما) وهو  
كى مقول على أفراد حقيقة واحدة وغيره، فولا عرضيا، والدفع لا يقع  
في تعريفات الألفي تعريف الاصناف بتأويل الجنس كما في قولك الربى  
الناس أو في: حبش والرومى إنسان ولد في بلاد الروم كما ذكره العاصم  
رحمه الله تعالى في حاشية نصيبه (ومن حيث يتوقف عليها الموصل  
إلى التصديق) هي على المعلومات تصديقية أو تصورية (أما توقعها) هي  
توقعها بآذات (كقولنا) هي كونه المعلومات التصديقية (كمية) كلية كانت  
أو صريحة (أو صريحة) أو كان عكسا مستويا أو عكسا المنقضى  
ولكنه قد يرى وهو من الجلاء أول من ذهبه دينا وسنى أذهمة  
منه كونه من قبض الله رة من من قبض المحرم عليه  
قول كل نفس حيوانى فوسه كل لا حيوانى فأنهم وعكس قبض  
(متأخرين)

التأخير من ههنا من جعل عين الجزاء الاول من القضية ثانياً ونقيضاً  
الثاني اولاً مع الموافقة للاصل في الصدق والمخالفة في الكيف كما ينكسر  
قولنا كل انسان حيوان الى قولنا لا شيء من الاحياء بانسان (ونقيض  
قضية) احترق بقوله قضية عن نقيض التصورات (واما توقفاً بعيداً) اى  
التوقف بالواسطة (ككوبها) اى لمعلومات التصورية (موضوعات) اى  
موضوعات القضايا (ونحولات) اى محمولات القضايا مثل الانسان لمعلوم  
التصور بقوله حيوان نالقي ومثل حيوان لمعلوم التصور بقوله جسم نام  
حساس متحرك بالذرة في قوله كل انسان حيوان علم نالطلب لاعلى  
والمقصود الاقصى في علم الميزان هو القياس المسمى بالحق والقضايا واحكامها  
الموقوف عليها لجهة واقول لشارح مع نواعه الاربعه الموقوف عليه  
القضية باحكامها او كتابت لخمسة الموقوف عليها القول اشرح مع نواعه  
لاربعه كتابته (وقد حرت له) من مائتين خلافاً وفق كثير  
اوفه دائمى (باب يسمى الموصل) اى المعلوم للتصور شرح ندى  
يوصل (الى تصور) الى المجهول التصورى (قولنا شارحاً) لان  
قولنا مركب عاين مع ن المعلوم التصورى مرئى بالابواب وكشفه المعرف  
لذرة عذرة من المجهول التصورى (و) (المرئى) اى المعلوم  
المرئى الذى يوصل (الى تصديق) الى المجهول التصورى (ان وجد) من  
ان المعلوم التصورى لشرح عذرة في قوله شرح وتوضيح شرح  
ما ذكره تصوره من تصديق عذرة من شئ واقرب من شئ اسمى جهة لان من عرف  
اقرب غيب علم خصم مع شرحه من شئ اسمى جهة لان من عرف  
(المرئى) (المرئى) من المعلوم التصورى شرح اسمى جهة لان من عرف  
هو المرئى من المعلوم التصورى شرح اسمى جهة لان من عرف  
المرئى من المعلوم التصورى شرح اسمى جهة لان من عرف  
المرئى من المعلوم التصورى شرح اسمى جهة لان من عرف  
المرئى من المعلوم التصورى شرح اسمى جهة لان من عرف

هو تقدم الموقوف عليه ان غير المؤثر على الموقوف فتبين ان الوجوب  
ههنا وجوب عقلي فافهم (وضعا) اى فى الذكر (اتقدم التصور) فقط  
(على التصديق) اى على ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها (طبعاً)  
اى بحسب المفهوم اعلم ان التصديق والحكم لفظان مترادفان بمعنى ادراك  
وقوع النسبة اولا وقوعها عند القدماء فيكون بسيطاً حقيقياً بمعنى  
مالاجزله ويكون التصورات الثلاث اعنى تصور المحكوم عليه و به  
وتصور النسبة بين بين شروطاً خارجية موقوفة عليها للتصديق عندهم  
وعدا المتأخرين ان التصديق عبارة عن التصورات الثلاث مع الحكم والحكم  
عبارة عن ايقاع النسبة او انتزاعها فيكون التصديق عندهم مركباً من  
التصورات الثلاث مع الحكم فيكون كل واحد من التصورات الثلاث والحكم  
جزءاً من التصديق بل شرطاً داخلياً موقوفة عليه للتصديق عندهم وعند  
الاسفة نى ان التصديق عبارة عن الادراكات الاربعة كما يقول المتأخرون  
والحكم عبارة عن ادراك وقوع نسبة ولا وقوعها كما يقول القدماء  
لا كما يقول متأخرون من ان الحكم عبارة عن ايقاع النسبة او انتزاعها  
فلاصفه نى وفقى لقدماء وحالف للمتأخرين فى الحكم وحالف للقدماء  
ووافق للمتأخرين فى التصديق فقال ان التصديق مركب من الادراكات  
الاربعة والحكم ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها عنده فيكون التصديق  
مركباً من ادراك المحكوم عليه ومن ادراك المحكوم به ومن ادراك وقوع  
النسبة بين بين ومن ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها عند الاسفهانى  
وقول الاسفهانى بسمى مذهبا مستعمداً والتوفيق بين المذاهب الثلاثة ان  
الحكم جزء ضرورى للتصديق لاجزله حقيقى له عدل متأخرين مع لاصفهانى  
فيكون التصديق مركباً ضرورياً حقيقياً فيرجع التصديق فى الحقيقة الى  
در شوقوع النسبة اولا وقوعها عندهم كما يقوله لقدماء فيكون النزاع  
بين المذهبين ناشئاً عن غير ذلك فقول بعض الخلق وذكر المصنف فيما  
سبق من ان متأخرين حيث قال ويشمل بمجموع تصديق وهما اختار  
المذهبين فقول (لان كل تصديق لابد فيه) اى فى التصديق (من  
تصور المحكوم عليه) سواء كان موضوعاً كافى الخفيات او مقدماً كافى

(أشراطيات)

الشرطيات فان المحكوم عليه اعم منهما ( اما بذاته ) اى محده المركب  
من الذاتيات تاما كان او ناقصا ( او بامر ) اى رسم ( صادق ) اى محمول  
( عليه ) اى على المحكوم عليه انما قلنا اى محمول لان كلمة الصدق اذا  
استعملت بمعنى تجب بمعنى الجمل واذا استعملت بنى تجب بمعنى التحقق  
والثبوت كما ذكره عبد الحكيم السبيلكوتى راحة الله تعالى عليه ( و )  
من تصور ( المحكوم به ) سواء كان محمولا كفى الجمليات او تاليا كفى الشرطيات  
لان المحكوم به اعم منهما ( كذلك ) اى اما بذاته او بامر صادق عليه  
( والحكم ) اى من تصور النسبة بين وائم هب عنها بالحكم لانه بسبب  
الاجزاء الثلاثة فى اللفظ والعلاقة المعتبرة بينهما هى المشروطية فان النسبة  
بين بين شرط الحكم كما يكون تصور الموضوع والمحمول شرط له والحكم  
مشروط عند القدماء لان الحكم عندهم ادر لوقوعها او لا وقوعها وقربة  
الجزاء ههنا قوله لا متناع الحكم تدبر و اورد بالحكم لثاني مذهب اقدماء  
بمعنى ادراك الوقوع او الاللا وقوع بقرينة قوله من جهل به حد هذه الامور  
الثلاثة فظهر مما ذكرنا ان لمص اختيار ههنا كون الاجزاء ثمة تصور  
المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور نسبة بينهما وكذا اختيار كون  
الحكم ادر لوقوع او لا وقوع وهم مذهب القدماء ويعتبرون ان  
مذهبهم لما عرفت من ان الحكم جزء تصور بمصطفى بقى عند ثمة خرين  
فيرجع مذهبهم الى مذهب القدماء فيكون نزاع بينهم في كون تصديق  
بسيطا بمعنى ادر لوقوع و لا وقوع مصطفاً بمعنى توجيه عند ثمة  
باعتبارات المذكورة من امور بعض ماهرة و زوجهه بخلاف لا وجه  
بعض الكلمة قوله ( لا متناع الحكم من جهل به حد هذه الامور ) اشارة  
لقوله لا بد فيه آه بمعنى يمنع ادر لوقوع و لا وقوع من تصور  
شكوه عليه وبه النسبة بين الاللا تصور ذلك شروط ولا ريب  
مشروط وثمة شرط مستتر لانه مشروط بالوقوع شرط  
من المشروط كالمشروط بالوقوع بالوقوع بالوقوع بالوقوع بالوقوع  
تصور المحكوم عليه فقط وتصور المحكوم به فقط وتصور النسبة بين  
فقط وتصور شكوه عليه مع تصور وتصور شكوه عليه مع تصور











التغابر الذهني بين موضوعها ومجملها في المعنى كما قال القطب رحمه الله تعالى  
 في تحقيق المصورات فتدبر وأن طرد التعريف قضية كلية موجبة كلية  
 مطابقة على جميع جزئياتها من حيث تعرف احكام جزئياتها اجمالا بالصغرى  
 السهلة الحصول بقوله دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة فهو  
 باعتبار الموضوع كلية محصورة مسورة موجبة كلية لان اضافة الدلالة  
 الى المعط للاستعراق وهو سور الكلية لان السور دلالة اللفظ حقيقيا وحكما  
 على كية الافراد وان الاضافة الاستغرافية لفظ حكمي ويدل على كون قوله  
 دلالة المعط كلية محصورة مسورة قوله كدلالة الانسان على الحيوان  
 الناطق كما سئذينه من اثبات مطابقة المثل الى المثل له بطريق الصغرى  
 السهلة الحصول ولم يفهم بعض المعاصرين القاصرين ما ل قوله دلالة  
 المعط آه قال هذا القول قضية طبيعية ومن المجائب عدم اطلاعهم على  
 كون هذا اقول كلية موجبة كلية وذهابهم الى كونه طبيعية فتد رتل  
 فمن الشاكرين ولا تكن من الغفلين والوضع حص المعط باز ، اعنى وانما  
 صدر البحث لا يعط مع ن بحث الميراثي من المعقولات والمسائل  
 لمراية من قبل المعقولات توقف افادة المسائل الى المستفيدين على  
 لانه طوعى دلالتها على المعاني وقيد الدلالة بالمعط احترازا عن الغير  
 المعطية فيكون انراذ بها دلالة لفظية وقوله على المعنى احتراز عن حروف  
 الهمج بقوله توسط احتراز عن القبض انوار على حدود الدلالات لثلاث  
 بسط لجره وضوء ولا يمكن وقوله الوضع احتراز عن الدلالة المعطية  
 لاعتبار طبيعية كدلالة لانس على حيوان لناطق ) يعنى ان دلالة  
 لانس على حيوان لناطق هي دلالة المعط على معنى بتوسط الوضع له  
 ودلالة المعط على المعنى بتوسط الوضع له فهي مطابقة فينتج بطريق  
 لانس على السهلة الحصول ان دلالة الانسان على الحيوان لناطق فهي مطابقة  
 وهو مطلوب فيتحقق حسب كية كل على الكبرى وان بقا وكنى دلالة  
 المعط على معنى بتوسط وضع له مطابقة لتكيد الاستغراق المسند من صيانة  
 الدلالة لانس ، معروفاً فع حتمل جالس في لضافة مسورة فافهم (وتوسطه)  
 الى واحدة وضع لفظ من غير قصد لوضوح ضمن الكل (لما) لارجره  
 دخل

(دخل) أى الجزء (فيه) أى فى المعنى الذى هو الموضوع لالكل ان  
 وجدله جزء معنى ان دلالة اللفظ على الجزء الداخلى فى المعنى الموضوع له ان  
 وجدله جزء بواسطة الوضع الغير القصدى الضمنى الاضطرارى (تضمن)  
 أى تضمينية (كدلالته) أى دلالة الانسان (على الحيوان فقط والاطى فقط)  
 يعنى ان دلالة الانسان على احدهما فقط هى دلالة اللفظ على الجزء الداخلى  
 فى المعنى الموضوع له بواسطة الوضع الغير القصدى الضمنى الاضطرارى  
 وكل دلالة هذا شأنه تضمينية فينتج دلالة الانسان على احدهما فقط تضمينية  
 (وتوسطه) أى بواسطة وضع يعطى لاضطرارى من غير قصد من الوضع  
 (لما) أى اللازم الذى (خرج عنه) أى عن المعنى الموضوع له (لتزام)  
 يعنى ان دلالة لعطية الوضعية اما دلالة لعطى على المعنى توسط الوضع له  
 واما دلالة يعطى على الجزء الداخلى فى المعنى بتوسط الوضع الغير القصدى  
 ضمنى له واما دلالة يعطى على لازم خارج عن الموضوع له بتوسط الوضع  
 الغير القصدى الاتزامى له ولاولى مطابقة والثانية تضمينية وشأنه  
 التزمية فيخرج ان الدلالة لعطية الوضعية اما مطابقة واما تضمينية  
 واما التزمية وكل شئ شأه كذا شأنه قسم من دلالة يعطية الوضعية  
 شأنه قسم من اعتبار وضع فى قسم برهنا يعتبر فى الانقسام يتضح  
 التسميم ركن الوضع المعترفى لمطابقة ووضع ضرورى ووضع معتبر  
 فى التضمن ضمنى ولما تعتبر فى الاتزامية وضع ضرورى وترى واو  
 يعتبر الوضع الضمنى فى هذه تضمينية ووضع لا ترمى فى الدلالة  
 لا ترمى خارجت عن الدلالة يعطية الوضعية مع انهما سادحت  
 فى التسميم فينتقض التسميم فانه السرف من شىء من شروط شأنه لغزوة  
 التسميم وسى خصرو لمع وشبين من قسم من التسميم لثى و  
 نفس الى غير فقه وضع منظر فى قسم من شروط الوضع سواء كان  
 وضع ضرورى وضع راسى من بينه لبعض وشىء من شروط  
 التسميم فقه فقه وكان على التسميم والتسميم على التسميم  
 التسميم على قسم من وضعه التسميم على التسميم التسميم  
 لهم وسبعة كذا قسم من وضعه التسميم خارج من معنى موضوع

له بواسطة الوضع الغير القصدى الاضطرابى وكل دلالة شانه كذاسمى  
 التزميد فتخرج دلالة الانسان على قابل العلم وصحة الكتابة فهى التزميد وهو  
 المطلوب (ويشترط في الدلالة الاتزامية كون الامر الخارج) اى كون اللازم  
 الخارج عن المسمى الموضوع له ملتبسا (بحالة يلزم) اى بحيث يلزم فيها (من  
 تصور المسمى) اى من توجه العقل والمناهة الى المزموم والمناهة (تصوره)  
 فعمل يلزم اى تصور الامر الخارج اللازم (والا لا تتبع فهمه من اللفظ) اى  
 ولولم يشترط في الدلالة الاتزامية لزوم الذهني لفهم الامر الخارج الغير  
 اللازم الذهني سواء كان لازما خارجيا او غير لازم من اللفظ لكن لم يفهم الامر  
 الخارج الغير اللازم الذهني من اللفظ لا متناع فهمه فح يشترط لزوم الذهني  
 في الدلالة الاتزامية (ولا يشترط فيها) اى في الدلالة الاتزامية (كونه) اى  
 كون الامر الخارج ملتبسا (بحالة يلزم) فيها (من تحقق المسمى) اى من وجود  
 المزموم (في الخارج بحقيقته) فعمل يلزم اى لزوم وجود الامر الخارج (فيه)  
 التحق في الخارج بمعنى ان اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك فسمان الاول لزوم ذهني  
 وهو كون الشيء بحالة يلزم من تصور المسمى قصوره والثاني لزوم خارجي وهو  
 كون الشيء بحالة يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحقيقه فيه (كدلالة) لفظ  
 (العمى على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج) اعلم ان الميراثيين اشتهروا  
 طوا في الدلالة الاتزامية اللزوم الذهني والاصوليين لم يشترطوا اللزوم الذهني  
 في الاتزامية بل قالوا يكفي مطلق اللزوم في الاتزامية سواء كان ذهنيا  
 او خارجيا ومنشأ الخلاف وعمدة الاختلاف بينهما ان اللزوم الذهني مطرد  
 لا متناع انفكاكه عن الماهية كالمسمى للبصر واللزوم الخارجى غير مطرد  
 لا يمكن انفكاكه عن الماهية كالسواد للحبشى والميراثيون انما يعتبرون  
 القاعدة المطردة يبحثون عنها لماذا اشترطوا اللزوم الذهني المطرد في الدلالة  
 الاتزامية وعرفوها بانها دلالة اللفظ على ما يلازمه في الذهن  
 والاصوليين يعتبرون غير القاعدة المطردة وهى القاعدة الاكثرية كما  
 يعتبرون القاعدة المطردة وهى القاعدة الكلية مثل الميراثى فانهم يقولون  
 لا اكثر حكم اشكى ويجعلون القاعدة الاكثرية دليلا للمسئلة الفقهية مع  
 انها غير مطردة كما جعلوا القاعدة الكلية والمطرده دليلا للمسئلة الفقهية

قلنا لا يحل ان تصور الزوم الذهني شرطا في الدلالة لانه لا يترتب عليه  
 الزوم الخارجى كفى في الاتزان كفاي الزوم الذهني وعرفوها انها  
 دلالة المط على ما لا زوم مطلقا ذهنا كان او خارجا هذا الكلام سمع  
 من تحول بعض الاساتيد والشرط ما يعتبر من الخارج لتحقيق الشيء وعند  
 جمهور الميراثين شرط الدلالة الاتزانية هو الزوم الذهني بالمعنى الاخص  
 وهو ان يكون تصور المزوم كافيا في جزم الذهن بالزوم بينهما ولا يكتفى  
 بالزوم البين بالمعنى الاعم فيها عندهم وان قال الامام فخر الدين الرازى  
 ان البين بالمعنى الاعم يكتفى في الاتزانية قوله ويشترط آه موجهة محصلة  
 محمولة وقوله ولا يشترط محملة موجهة معدولة المحمول والمحصلة لا يكون  
 حرف السلب جزأ من الموضوع والمحمول والمعدولة المحمول ما يكون  
 حرف السلب جزأ من المحمول كقولنا الجمادى لا عالم والمعدولة  
الموضوع ما يكون حرف السلب جزأ من الموضوع كقولنا اللاحي جاد  
والمعدولة الطرفين ما يكون حرف السلب جزأ من الموضوع والمحمول  
جميعا كقولنا اللاحي لا عالم والمحصلة اما موجهة محصلة كقولنا لاحي  
واما سالبة محصلة وهى تسمى سالبة بسيطة اضافية كقولنا لا شيء من  
الانسان بحجر والبسيط الاضا في ما يكون اقل جزأ مثل السالبة البسيطة  
والبسيط الحقيقى ما لا جزؤه كالنقطة والعقول العشرة على قول الحكماء  
(والمطابقة لا تستلزم) اى المطابقة (تتضمن) مع ان التضمن مستلزم  
للمطابقة (كافى البساط) وهى كالنقطات والمجردات وهما بسيطتان  
حقيقيتان بمعنى ما لا جزؤه قوله والمطابقة لا تستلزم الى آخره جواب  
الفتقن الوارد على تقسيم الدلالة لافظية الوضعية بانتفاء الشرط الثالث  
الذى هو التباين بين الاقسام وزعم السائل ان هذا التقسيم تقسيم حقيقى  
بمعنى ضم قيود متباينة بحسب المفهوم والتحقيق معالى القسم مع ان هذا  
التقسيم اعتبارى بمعنى ضم قيود متباينة بحسب المفهوم فظهر ان شرط  
التقسيم الحقيقى هو التباين الكلى بين الاقسام بحسب المفهوم والتحقيق  
معها وشرط التقسيم الاعتبارى هو التباين بحسب المفهوم فقط دون  
الحقيق والاقسام الثلاثة ههنا متباينة بحسب المفهوم تباينا كليا كما عرفته من

[illegible]



الكلى يفرق الى موجبة جزئية والى سالبة جزئية لانه قضية ظنية غير  
 مستعملة في البرهانيات بل مستعملة في الخطايات فيثبت يحتاج في استعمالها  
 في البرهانيات الى تقريبها الى جزئيتين مذكورتين وهما اما اوليان  
 او مشاهدتان او مجربتان او حدسيتان او متواترتان او قضيتان قياسيهما معهما  
 كما قال العصام رحمه الله تعالى في حاشية التصديقات فتصوير النسبة الواقعة  
 بينهما هكذا متى صدق قولنا كما تحقق تضمن تحقق المطابقة وليس متى  
 تحققت المطابقة تحقق لتضمن عنى قد يكون اذا تحققت لمطابقة تحقق لتضمن  
 وقد لا يكون اذا تحقق لمطابقته تحقق لتضمن فيرم ان المطابقة اعم مطلقا من  
 التضمن لكن المقدم حق والتالى مثله فينهما عموم وخصوص مطلق بحسب  
 التحقق وان كان بينهما تبان كلى بحسب المفهوم كما عرفت او اما تباينهما  
 اى المطابقة (لا لزم) اى الدلالة لالتزامية (صير مشق) اى  
 هذا لاستثناء غير مسلم - مجموع - من الجمهور ذهبوا الى صدق  
 المتصلة الموجبة الكلية من طرف الالتزامية ولى صدق ربيع لا يثبت  
 كلى من طرف المطابقة فلو متى صدق قولنا كما تحقق الالتزام تحقق  
 المطابقة وليس كلى تحققت لمطابقة تحقق لالتزام فيرم ان يكون بينهما  
 عموم وخصوص مطلق بحسب تحقق ركن مقدم حق والتالى مثله  
 ودعوى الامم فخر الدين وصدق متضمنين ، وجناب كذا ومن ادعى  
 الالتزام والمطابقة مع ذلك لادم متى صدق قولنا كما تحقق ، ثم تحقق  
 المطابقة وكما تحقق لمطابقة تحقق لالتزام فيرم ان يكون بينهما مساو  
 لتحقيق كلى مقدم حق والتالى مثله واثبت تمام ملازمة قوه كلى تحقيق  
 لمطابقة تحقق لالتزام طريق التالى مع لانه ما كان تسور كلى ما عينة  
 يستلزم تصور عدم كونه كلى ما عينة تسور عدم كونه كلى ما عينة  
 لا التزام ان تسور كلى ما عينة يستلزم تصور عدم كونه كلى ما عينة  
 فيخرج من طريق ذلك ان استثنى قوه كلى ما عينة تسور كلى ما عينة  
 ، ثم ارد مصدق ما عينة ، اما استثنى قوه كلى ما عينة تسور كلى ما عينة  
 فلو ان عينة كلى ما عينة تسور كلى ما عينة تسور كلى ما عينة تسور كلى ما عينة  
 اسع - - - - -



[illegible]

وحينئذ لا يتم الاستدلال على العموم من وجودين التضمن والالتزام واما عدم  
 التزام الالتزام التضمن فهو مثبت لصيق الالتزام بدون التضمن في النقطة على  
 ان يرضى ان لفظة النقطة موضوع ما صدق عليه دون وصفا لهما في الخط  
 فان عدم الانقسام يلزم دعما لما صدق عليه النقطة كما يلزم لو ادعى وضع  
 اى كون النقطة صاحب الاشارة الحسية بحيث تدل على الانسان هو مادة  
 اجتماع الالتزام والتضمن لدلالته على الحيوان فقط او على الناطق فقط تضعا  
 وعلى قبل العلم وصحة الكتابة التزاما ومثل النقطة هو مادة افتراق  
 الالتزام من التضمن فانها تدل على ما صدق عليه النقطة بناء على العرض  
 المذكور مطابقة وعلى عدم الانقسام التزاما بدون التضمن لعدم وجود  
 الجزء واما مادة افتراق التضمن من الالتزام فلم يظفر عليها فان الماهية المركبة  
 بدون اللازم الذهني غير واقعة بل كاشفة في جواز العقل لجواز ذهول  
 الذهن عن لازم ذهني لكل شيء فظهر ان يكون بين الالتزام والتضمن  
 عموم مطلق وحتى ان يكون بينهما عموم من وجه ويميل شرح التنازلي  
 بمباراة المتن ههنا الى ما قلنا فتأمل حق التأمل ولا تكن من الغافلين (واما هما)  
 اى كل واحد من التضمن والالتزام (فلا يوجدان) اى التضمن والالتزام  
 مع شيء من الاشياء (الا اى الوجودان) (مع المطابقة) لانهما تابعا والمطابقة  
 متبوع والتابع اى يوجد مع المتبوع (لاستحالة وجود التابع عن حيث انه)  
 اى التابع (تابع بدون المتبوع) حاصل الكلام ان كل واحد من التضمن  
 والالتزام يوجدان مع المطابقة لان كل واحد منهما تابعا والمطابقة  
 متبوع وكل تابع يوجد مع المتبوع فينتج من قياس جفته صغرى ان كل  
 واحد منهما يوجدان مع المطابقة فظهر ان قوله واما هما آه مع قطع النظر  
 عن كلمة اماموجبة كاية باعتبار رجوع ضميرهما الى كل واحد من التضمن  
 والالتزام وكلمة مع داخلية على المتبوع وكلمة حيث للاطلاق لكون قيد الحثية  
 ههنا عين الحث والتقييد بحيث احتراز عن الشايع الاعم مثل الحرارة للنار  
 والشمس وقوله لاستحالة وجود التابع آه ليل الكبرى فيثبت قوله واما هما آه  
 بيان للموجبة الكلية المتصلة من طرف الاخص يعنى لما صدق قولنا كلما تحقق  
 التضمن والالتزام تحقق المطابقة وليس كلما تحقق المطابقة تحقق التضمن

والإلزام فيهما فهو مطابقة لكن التقدم حتى والتالي منه فظهر أن المطابقة  
 هي شرط من التضمن والإلزام بحسب التحقق وإن كانت متباينة لهما  
 بحسب الظن وبحسب الفهوم كالأحقي عليك فاعلم أن قوله وإما هما فلا يوجد أن  
 أم استدلال على ملازمة قولنا كلما تحقق التضمن والإلزام تحققت  
 المطابقة وأما أنها إنما هو بطريق الإنتاج الذي هو عبارة عن أن يجعل  
 النتيجة المستفادة من حيثته صغرى إلى مقدما والشرطية تالبا وإن يحصل  
 متصلة مركبة من حلية ومن متصلة وإن يستثنى حين التقدم وإن ينتج حين  
 التالى الذى هو عين الشرطية المطلوب اثبات ملازمتها ويقال ههنا متى  
 تحقق كل واحد من التضمن والإلزام تحققت المطابقة لأن كل واحد منهما  
 تابع والمطابقة متبوع وكل تابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع  
 فينتج أن كل واحد منهما لا يوجد بدون المطابقة من حيثته صغرى ويجعل  
 هذه النتيجة مقدما والشرطية تالبا ويقال فكلما لم يوجد كل واحد منهما  
 بدون المطابقة متى تحقق التضمن والإلزام تحققت المطابقة لكن لم يوجد  
 كل واحد منهما بدون المطابقة فينتج من الطريق الأول من الاستثنائي قولنا  
 متى تحقق كل واحد من التضمن والإلزام تحققت المطابقة وهو المطلوب  
 كما سيأتى أن شاء الله تعالى فى لواحق القياس (والدال بالمطابقة) أى اللفظ  
 الدال بالمطابقة لأن المراد بالدال هو اللفظ الدال بالوضع بقرينة المطابقة  
 وإنما قيده بالمطابقة لأن تركيب التضمن والإلزام وأفرادهما تابعان إلى  
 تركيب المطابقة وأفراده لانهما لا يوجدان بدون المطابقة فأمل حق التأمل  
 فلا تنفت إلى الوجه الذى لم يتم بل هو نظرى وذلك النظرى عدم جريان الأفراد  
 والتركيب فى التضمن والإلزام تأمل (أن قصد) أى أن أريد (بجزءه) كائن (منه)  
 أى من اللفظ الدال بالمطابقة (الدلالة على جزء معناه) أى على جزء معنى  
 اللفظ الدال بالمطابقة (فهو) أى اللفظ الدال بالمطابقة أو ما يقصد بجزءه  
 منه الدلالة على جزء معناه (المركب) يعنى أن المركب ما يقصد بجزءه منه  
 الدلالة على جزء معناه والقيود الخمسة معتبرة فى تعريف المركب الأول  
 أن يكون لفظ جزء والثانى أن يكون للمعنى جزء والثالث أن يكون جزء  
 اللفظ يدل على جزء المعنى والرابع أن يراد دلالة جزء اللفظ على جزء

المعنى والحاس ان يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى مقصودة والجزء  
ما يتركب الشيء منه ومن غيره والكل ما يتركب من الاجزاء والحاصل ان  
اللفظ الدال بالمطابقة اما قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى واما لم  
يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فان قصد بجزء منه الدلالة  
على جزء المعنى فهو مركب واما لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه  
فهو مفرد فينتج من الافتراض الشرطى ومن الطريق السادس ان اللفظ  
الدال بالمطابقة اما مركب واما مفرد (كراعى الخجارة) يعنى قولنا  
راعى الخجارة ما قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه وكل ما قصد بجزء  
منه للدلالة على جزء معناه فهو مركب فينتج قولنا راعى الخجارة فهو المركب  
(ولا) اى واما لم يقصد بجزء منه للدلالة على جزء المعنى (فهو) اى اللفظ  
الدال بالمطابقة واما يقصد بجزء منه للدلالة على جزء المعنى (المفرد)  
كالانسان لانه مالا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه وكل مالا يقصد  
بجزء منه الدلالة على معناه فهو مفرد فينتج من الضمى سهولة الحصول  
ن لانس مفرد (وهو) اى مفرد (ان لم يصلح) اى المفرد (لا يخبر به)  
اى بمفرد (وحده) اى مفرد (فهو) اى المفرد واما لم يصلح لان يخبر به  
وحده (لادة) يعنى ان لادة مفرد لم يصلح لان يخبر به وحده (كنى ولا)  
فانها مالا يصلح لان يخبر به وحده وكل شئ شانه كذا فهو اداة فينتج ان  
في ولادة واما عدم صلاحيتها لخبرية وعدمها لعدم استقلالها  
في الشهوية ومن ردن يعرف التفرق بين في وبين لافليراجع الى شرح  
لقطب رحمه الله تعالى (ووصلح) اى مفرد (لذلك) اى لخبرية (فان دل)  
اى مفرد (يهيئته) اى يصيغته ويصورته مركبة من حروف التهجاء على زمان  
معين (كادصى وحب ولاستقبال) من لازمة لثمة فهو (اى ذلك لمفرد  
(لكلمة) اى قول كلفظ ضرب فاه مفرد يصلح لان يخبر به وحده وبدل  
يهيئه على زمان معين من لازمة لثمة وكل مفرد شانه كذا فهو فعل فينتج  
ان فط صر - يعنى ان فعل لم يصلح لخبرية وحده وبدل يهيئته على  
زمان معين من لازمة لثمة فقولنا صلح لثمة احتراز عن الادة وقوله  
يهيئه احتراز عن مثل امس فانه لم يدل على زمان معين بمادته لانه  
(قوله)

قوله على زمان معين اه احتراز عن الاسم فان دلالة الاسم على الزمان هي باعتبار الاستعمال لا باعتبار الوضع واما دلالة الفعل على الزمان فهي باعتبار الوضع فتدبر وانما عبر عن الفعل بالكلمة لان الكلمة بمعنى الجرح وهو مؤثر في النفس والبدن ومعنى الفعل حدث وهو مؤثر في القلوب فحينئذ شبه الفعل بالكلمة في التأثير فاستعمل الكلمة في الفعل ( وان لم يدل )  
اي المفرد الذي يصلح للتجربة وحده على زمان معين من الازمنة الثلاثة ( فهو ) اي ذلك المفرد ( الاسم ) كلفظ ضربه فانه مفرد يصلح للتجربة وحده ولا يدل بهيئته على زمان معين من لازمة الثلاثة وكل مفرد هذا شأنه فهو اسم فينتج ان لفظ ضارب اسم يعني ان الاسم مفرد يصلح للتجربة وحده ولا يدل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلاثة ( وحينئذ ) اي ومعنى كان ذلك المفرد اسما ( فهو اما ان يكون معناه ) اي معنى الاسم ( واحد او كثيرا فان كان ) اي معنى الاسم ( لاور ) اي واحدا ( فان تشخص ذلك المعنى ) اي المعنى الواحد ( يسمى ) ذلك الاسم ( ع ) كلفظ زيد فانه مفرد يصلح للتجربة وحده ولا يدل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلاثة ومعناه واحد متشخص ومعنى وكل مفرد شاه كذا فهو علم فينتج ان لفظ زيد علم وانما يسمى علمين معناه يعني ان لفظ مفرد يصلح للتجربة وحده ولا يدل بهيئته على زمان معين من لازمة الثلاثة ومعناه واحد متشخص ومعنى ( ولا ) اي وان لم يتشخص ذلك المسمى نواحد ( ف ) اي يسمى ذلك الاسم كذا ومتوسلا ( استوت فراده ) اي جريئت ذلك الاسم حقيقة او اضافية ( بدنية وخرجية فيه ) اي في ذلك المعنى الواحد يعني ان لكلى المتواطى مفرد يصلح للتجربة وحده ولا يدل بهيئته على زمان معين من لازمة الثلاثة ومعناه واحد لا يتشخص فراده بدنية وخرجية متساوية في ذلك المعنى محض ( كذا تدبر لاسم ) اي معنى الاسم ومعنى خمس وكب دري كما ان معنى بقدر كوكب دوعن وفراسا حرجية كانت ودعنه متساوية في كونها حيوانا انما وردت خمس حرجية كانت ودعنه متساوية في كونها دري كما ان فرد قمر سواء كانت حرجية ودعنية متساوية في كونها ذوق في الانسان مثلا لكى لطيفي وشمس كى محضر





والصوم) فان الصلوة موضوعة ابتداء الى الدعاء ثم نقلت الى الاركان المعلومة  
والاصال المخصوصة والدعاء جزء الصلوة والصلوة كل فتح هذا النقل من  
قبيل نقل اسم الجزء الى الكل وكذلك ان الصوم موضوع للامساك ما يشتهيه  
النفس ثم نقل الى الامسالك عن المعطرات اثلث بطريق نقل اسم العام الى  
الخاص (ويسمى) منقولا (اصطلاحيا ان كان الناقل هو العرف الخاص)  
وهو ان يكون لتأنيف معيب (كاصطلاحات لحة والطار وغيرهم) اى غير  
اصطلاحات انحاء والنظر ما اصطلاحات لمصاة فهي مثل العمل  
فان عمل وصنع لمصدر عن العمل كالكتابة ولشبهة له درجتين  
من الانسان ثم ترك المعنى الاول ونقل الى كلمة ذات على معنى في نفسه  
مقترن باحد الازمنة لثنية ولنظر جمع ماطر وهو اهل لمنطرة كما قال  
السيلكو في رحمة الله له عليه واما اصطلاحات الطر مثل افظ او طبيعة  
فان وطبيعة وضعت تعيين لانسان رزقه نفسه ثم شبه النوع بثلاثة  
من منع ونقص والمصارصه الى تعيين لانسان رزقه نفسه في دفع  
لامرض وساية من انواع لثمة تدفع مرض الجهل عن النفس  
ثم نقص حفظ شبهه وهو افظ الوصية الى شبهه وهو لموضع ثنية (و  
مترش وودوعه) ي معنى يات لاسم (اول يسمى) يات لاسم (ثنية  
يه) الى معنى لاسم (حقبة) لاسم يستعمل يات لاسم في معنى موضوع  
له (و) يسمى (بالنسبة الى منقولا) يات لاسم (يتمتع) يات لاسم  
في غير موضع به كاسم مسنة الى حيوان متغرس وارجح مجموع  
ولاسم استعمل في لوجله لشجوع يطبق الاستعارة دعير لاسم  
مترد الى لادة ولعل لاسم تقسم لاسم الى قسمين لاسم  
وشرى و مشكك و شترش لاقور ه في و شرى . س (لج  
و الحقيقة . محز هو دعير عرف محز لاسم عرف مير ولا  
ردان عمل عديمين من رعدة وشرة فبريدان من لاسم  
ه يات لاسم من لاسم و لحدقو بجر لاسم مخصوص لاسم  
معر ه حرف فتر يات لاسم (ميرش) يات لاسم معنى معر و يات

تقديم هذا التقسيم على تقسيم المركب وبإدخال لفظ كل الافرادى على التقسيم  
 (فهو) اى اللفظ المفرد (بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له) اى الى اللفظ الآخر  
 (ان توافقا) اللفظان المفردان المذكوران (فى معنى و) كذا كل لفظ مفرد فهو  
 (مبين له) اى الى اللفظ الآخر (ان اختلفا) اى اللفظان لمفردان (فيه) اى  
 فى المعنى حاصل الكلام تقسيم اللفظ المفرد بالنسبة الى اللفظ المفرد الاخر الى  
 المترادف والتباين يعنى ان كل لفظين مفردين اما توافقا فى المعنى او اختلفا  
 فيه ومعنى توافقا فيه فهما مترادفان ومتى اختلفا فيه فهما متباينان فينبغ ان كل  
 لفظين مفردين اما مترادفان واما متباينان اعلم ان الترادف اخص من التساوى  
 لان مترادف هو الاتحاد فى المفهوم والافراد كالاسد والبيث ففى مفهومهما  
 حيوان مفترس وما صدقهما افراد الاسد وان تساوى هو الاتحاد فى الذات  
 فقط كالانسان والناطق فان مفهوم الانسان حيوان ناطق ومفهوم الناطق  
 من ثبت له النطق وما صدقهما افراد الانسان وكل متحدان فى المفهوم  
 متحدان فى الذات بدون العكس فبحسب كذا تحقق لترادف تحقق التساوى  
 فمعرفة تحقق لا يعم عند تحقق لآخر من غير عكس وان لتباين اما تباين  
 كلى اى من الطرفين المتباينان كالانسان والفرس  
 واما تباين جزئى هو اما عموم وخصوص مطلق او عموم من وجه فانها  
 ليست متساوين لمادة الافتراق ولا متباينين لمادة الاجتماع بل واسطتان  
 بين التساوى وبين التباين الكلى ونما اعتبر فى كل واحد من العموم  
 والخصوص لمطلق ومن عموم من وجه طرف التباين الجزئى دون  
 التساوى الجزئى فانه اذا جمع تباينين وتساوى الجزئى رجع  
 طرف التباين الجزئى لكون تباين الجزئى فرقا جزئيا ومغايرة جزئية  
 بين الشئيين ولكون التساوى الجزئى مناسبة جزئية بين الشئيين  
 فذا اجتمع المغايرة الجزئية والمناسبة الجزئية بين الشئيين يعتبر طرف  
 معرفة اجزئية دون مناسبة جزئية كما يكون المركب من الحرح والداخل  
 حرجا غير متساويين قوله ولكن لفظ فهو بالنسبة آه بطريق العبارة فهو تقسيم  
 كل لفظ مفرد بالنسبة الى لفظ مفرد آخر الى الترادف والتباين بينهما  
 وبطريق الاشارة فهو بيان النسب الاربعة بين اللفظين المفردين

لان التساوى يقتضى فى ضمن الترادف بالذات لا بالواسطة لكون الترادف  
 اخص من التساوى اعم ولكون التباين يتناول العموم المطلق والعموم من  
 من وجه لكونهما تبايناً جزئياً كما يتناول التباين الكلى فحاصل الاشارة  
 ان كل لفظين مفردين اما مترادفان واما متباينان وكل مترادفين متساويان  
 وكل متباينين اما متباينان ثانياً كلياً واما عموم وخصوص مطلق بينهما واما  
 عموم من وجه بينهما فينتج ان كل لفظين مفردين اما متساويان واما متباينان  
 تبايناً كلياً واما عموم وخصوص مطلق بينهما واما عموم من وجه بينهما  
 وادرج لمصنف رحمه الله تعالى بطريق الاشارة النسب الاربعة فى قوله  
 وكل لفظ فهو بالنسبة الخ كما ادرج بطريق العبارة الترادف والتباين  
 المطلق فيه ولم يطلع على المرام فحول العلماء الاعلام واقتصروا على العبارة  
 بالكلام دون لاشارة فى هذا المقام ( واما المركب فهو ) أى المركب  
 ( اما تام وهو ) أى التام ( لى ) وقوله ادى عبارة عن مركب بقرينة  
 قوله واما المركب الخ وحيث قد قوله الذى جلس قريب لمركب تام كما  
 يكون الفصل بالماطابقة جنساً بعيداً له ( يصح السكوت ) أى سكوت  
 المخاطب ( عليه ) أى على ذلك المركب يعنى ان مركب التام ما يغيب مخاطب  
 هامة تامة ولا يكون مستنداً به على آخر ينظره الخطاب كما نقيض زيد يصدق  
 المخاطب منظر الى ان يقال مثل قائم وقاعد وهذا تعريف حذرم لانه  
 مركب من الجنس التام وهو قوله ندى ومن سحر التام وهو قوله صح  
 السكوت عليه وكل مركب من جنس قريب ولقوله تعريف حذرم فهذه  
 تعريف حذرم ( واما غير تام وهو ) أى التام ( بخلافه ) أى بخلاف التام قوله  
 بخلافه عبارة عما لا يصح لسكوت عليه فى حصر التام بل مركب اما  
 يصح لسكوت عليه واما لا يصح لسكوت عليه وكل ما يصح لسكوت  
 عليه فهو مركب تام وكل ما لا يصح لسكوت عليه فهو مركب غير تام  
 فان مركب اما تام او غير تام اعلم ان مركب تقسيماً آخر وهو ان مركب اما متصور  
 ليس به حكم واما تصور معه حكم فاذول مركب تصورى وهو قوله  
 شرح والثانى مركب تصديقي وهو ما قضية واما قدس فمركب ما قول  
 شرح واما قضية واما قياس ( والتام ) باعتبار المفهوم اذ يمكن التصديق

والكذب وما لم يحتمل الصدق الكذب ( ان احتمل الصدق والكذب فهو ) اي المركب التام او ما يحتمل الصدق والكذب ( الخبر او لم يحتمل المركب التام للصدق والكذب ( فهو ) اي المركب التام او ما يحتمل الصدق والكذب ( لانشاء ) فاذا كان المركب التام انشاء ( فان دل الانشاء على طلب الفعل دلالة اولية اي وصعية فهو ) اي ما دل على طلب الفعل دلالة اولية ( مع المحصول سؤال ودعاوى ) الدال على طلب الفعل دلالة اولية ( مع التساوي لتس والابدال ) اي الانشاء على طلب الفعل دلالة اولية ( وصعية ) فهو ) اي الانشاء او ما لا يدل على طلب الفعل دلالة اولية ( التنبية ويندرج فيه ) اي في التنبيه ( التخي والترجي والقسم والنداء ) ينذر ( وما لا غير التام فهو ) اي الغير التام ( اما ان يكون الجزء الثاني منه قيد لاول فهو ( تقيدي ) هو ( كالحبوان الناطق ) فان انطقت كلمة منسوبة وكل سمعة من قبل قبود ( واما ان يكون الجزء الثاني منه لا منسوبة فهو ( غير تقيدي ) هو ( كالمركب من اسم واداة ) مثل لرحل المركب من غير رحل ومن الاداة التعريف ( و ) من ( كلمة ) اي من فعل ( و ) من ( دت ) مثل ضربت فانها مركبة من فط ضرب ومن له لتأنيث غير تام متقيدي او غير تقيدي وما فرغ من بيان بعض الاصلين على ما لا بد من على الدلالات لثلاث شرع في بيان بعض شئ من معنى لا بد من ان تقع خصلة معينة نوعية من الرسالة وجراً معين نوعي من معنى لا بد من ان تقع جراً من رسالة كما عرفت ( في ) بيان احوال المعاني ( و ) قيد له في بالمرءة للاحتراز عن المعنى لمركبة والمعاني جميع معز وغير صورة شبيه من حيث وضع ما فيها لالفاظ وما يقصد شئاً وهو ما يحتمل في العقل فهو متحد بالنداء ومتعارف بالاعتبار فانه لا بد من العقل وكل ما يحتمل في العقل باعتبار معناه من اللفظ انتهى معناه وما عداه من شئ يسمى معنى والمعنى مفرد ما يعبر عنه



فهو جزئى حقيقى من قبل كل حيوان انسان فانه اذا كان موضوع القضية فى الكلية الموجبة اهم من محمولها فيصدق نقيضها واذا صدق نقيضها كذب عينها لئلا يلزم اجتماع النقيضين كما يصدق نقيض قولنا كل حيوان انسان وهو قولنا بعض الحيوان ليس مانسان وكما يحتاج الى التصحیح بان يقال كل حيوان انسان اذا كان الحيوان ناطقا فمحتمل ههنا ان يكون قوله ان منع نفس تصوره آه تصحيح الجمل كما قال بعض الاساتيد (وكلى ان لم يمنع) نفس تصوره من وقوع الشركة فيه فالكلى ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وقوله نفس لادخل الكليات امرية كشمسك لبارى والشمس وانهم اكليات فرضيات و لكلى مقابل الجبرئى تقابل عدم الملكية فان الكللى عدمية من عدم الجزئية فيكون التقابل تقابل عدم عدم والملكية والبعض لم يفهم فقال ما قل حاصل الكلام ان كل مفهوم فهو اما ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه واما لم يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه فذن منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه فهو جزئى حقيقى واما لم يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه فهو كللى فينبع من الطريق السادس من الاثرين شرطى ان كل مفهوم فهو اما جزئى حقيقى واما كللى وهو المطلوب اعلم ان بحث لمنطق انما هو عن لكيات ولا بحث لميزاني والعلسى عن الجزئيات لان علم الحكمة والمنطق لخصيل حكم ذات نفس المطلقة فتبقى اسكليات بقاء لنفسه بطقه كما ذهب حكماء ايدى و جبرئى لان تنق بقاءه لتغير آلائها وتبدلائها والعس اذ حققنا در اسكليات لانه طهاولاتي لخصيل الجبرئيات ولتفصيلها لعدم نسبة طهاولهم لخصيلها لكثرة فلا كسب ولا فكر فى الجبرئيات واذ لم يبحث لمنطقى من الجبرئيات ونما ذكر المص الجزئى الحقيقى ليكشف عن كمال كسوف فى لاشبه تكشف بعد ذلك لاشبه فى و ههنا (و بعد دل عبيها) اى على الجزئى والسكى (سمى) على المعط لدل (جزئيا وكابا) ثانيا وبالعرض يعنى ان تسمية الانسان بالكلية و الجزئية من قبيل التسمية بدل باسم المدلول لان الجزئية والكلية تمتاز عن

[illegible]

ماهية الانسان تمام ماهية زيد وعمر ومثلهم قطع النظر عن الشخصيات الخارجية فيكون ماهية الانسان حين ماهيات جزئياتها وقوله اوداخلها فمراد الى المعنى الاول الخاص بالجنس والفصل للذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته سواء كانت الجزئيات اضافية او حقيقية وقوله اوخارجها عنها ناظر الى العرض سواء كان خاصة او عرضا عاما (والاول ٧) اي وكل مايلون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات (هو النوع الحقيقي سواء كان

اي النوع الحقيقي (متعدد الاشخاص) اي سواء كان جزئياته الخارجية متعددة (وهو) اي لمتعدد الاشخاص (المقول في جواب ماهو بحسب بشره وخصوصية معاً) هو كائن (كالانسان) فان جزئياته الخارجية متعددة (او غير متعددة لاشخص) اي لم يكن جزئياته الخارجية متعددة بل هو منحصراً في فرد شخصي (فهو) اي غير المتعدد الاشخاص (المقول في جواب ماهو بحسب لخصوصية لخاصة) هو كائن (كالشمس) فانه اذا شئ من هذا الكوكب لمدرو فنجب بان يقل هذا الكوكب مدري عو شمس فحان لسوار المذكور سؤل بحسب الخصوصية لخاصة وما وقع جواباً عنه هو ادوع لغير لمتعدد لاشخاص فافهم (فهو) اي النوع الحقيقي (ذاتي) اي على كونه متعدد لاشخص (كلى

مقول) اي كلى محمول فان كلمة المقول المتعدى يعلى بمعنى الجمل في اغلب ونحو الالاء في لاجزاء المحمولة (عنى واحد) في الخارج لاي الذهن عند تناول ناظر الى غير متعدد الاشخاص (او على كثيرين متفقين وحق في جواب مدعو) معنى ان لنوع الحقيقي اما مقول على واحد فقط في الخارج لاي الذهن وهو المقول في جواب ماهو بحسب لخصوصية لخاصة او مقول على كثيرين متفقين بالخاقين في جواب ماهو بحسب شراكة وخصوصية معاً فالاول غير متعدد الاشخاص وانه في متعدد الاشخاص من هذا التعريف باطر الى الجزئيات الخارجية للنوع لا ينظر في الجزئيات الذهبية ولا يرد مقتضى يمثل العتساء فانه من لافراد ايعر مشهورة وعامص قصد بالتعريف لمدكور ان بين لافراد مشهورة لادوات قاربة قوله على واحد فح مثل لعنفاء خارج عن المعرفة لافتح

٧ وقيل كلمة كان محذوفة و لتقدير وان كان الاول في تمام ماهية ما تحته من الجزئيات فهو لنوع الحقيقي فح و فح قوله في بعدون كان الثاني ما كان في الجزء المشتركة





لا يكون تمام الجزء المشترك بينهما ( فان كان ) اى الكلئى الثانى ( تمام مشترك  
المشترك بينهما ) اى بين الماهية ( وبين نوع آخر فهو ) اى الجزء المشترك  
التمام ( المقول فى جواب ماهو بحسب المشتركة الخاصة ) الحاصل ان ذلك  
الجزء المشترك هو الذى يقال فى جواب السؤال ماهو بالفضلة المشتركة  
الخاصة ( كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس ) فالحيوان مشترك  
بينهما وجزء تام من ماهيتهما لكون ماهية الانسان حيوانا مطلقا و ماهية  
الفرس حيوانا مساهلا فهو مقول فى جواب السؤال ماهو عن الانسان  
والفرس فظهر بما بينا ان قوله وان كان الثانى آء ناظر الى قوله او داخلا  
فيها بطريق ان يكون كبرى للشيئ الثانى من الشقوق الثلاثة الكائنة من  
الصغرى المتصلة التى هى قوله والكلئى اما ان يكون تمام ماهية واحدة  
او نتيجة القياس من اوله الى ههنا فالكلئى اما النوع الحقيقى متواء كان متعدد  
الاشخاص او غير متعدد الاشخاص واما المقول فى جواب ماهو بحسب  
المشركة الخاصة واما ان لا يكون تمام الجزء لمشارك بين الماهية وبين نوع  
آخر واما ان يكون خارجا عن حقيقة جزئياتها وفرض هذه  
النتيجة صغرى ويضم اليها الكبريات الآتية الى قوله فالكليات  
اذن خمسة فينتج الكليات خمس ولا يلحق على من له معرفة لمذات الاقبسة  
اعلم ان المصنف قد رتب القياس فى ذلك الفصل من قوله والكلئى  
اما ان يكون تمام ماهية واحدة من الجزئيات آء الى نهاية الفصل  
المذكور من المقصول النتائج ومن المقدمات الكثيرة وينتج القياس  
المركب الكليات خمس وهذه النتيجة قوله فيما سياتى فى ختام الفصل  
فالكليات اذن خمسة نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام فتأمل  
تيل ( ويسمى ) ذلك المقول ( جنسا ) لتساوله الى الافراد والاختيار  
( ورسموه ) يعنى انه رسم جمهور الميراثيين الجنس وان ذهب البعض الى  
كون التعريفات المذكورة فى المتن حدود الكليات الجنس ( بانه ) اى  
الجنس ( كلئى مقول ) اى محمول ( على كثيرين ) اى على انواع كثيرة  
( مختلفين بالحقائق ) مثل الانسان والفرس والحمار فان حقيقة الانسان  
حيوان ناطق وحقيقة الفرس حيوان صاهل وحقيقة الحمار حيوان

ما على فظهر ان الحقائق مختلفة والاصول والقيود لم يخرج قوله الحق  
مختلف بلطابق احتراز عن الجارية الحقيقة مثل زيد وعمر ومثل هذا  
الفرس وذلك الفرس ومثل هذا الحمار وذلك الحمار فان جازعها اختلف مع  
قطع النظر عن الشخصيات الخارجية لكون حقيقة زيد وعمر وجوانا لا  
ولكون حقيقة هذا الفرس وذلك الفرس حيوانا صاهلا وحقيقة هذا  
الحمار وذلك الحمار حيوانا ماهيا مع الجرد عن التشخيص وقوله  
مختلفين بالحقائق احتراز عن النوع الحقيقي فان النوع الحقيقي يقول  
على التفرقة بالحقائق وقوله (في جواب ماهو) احتراز عن الفصل  
والمصنف فان كل واحد منهما يقول في جواب اي شيء كان السؤال  
اي شيء من المميز المطلق كما يكون السؤال عما هو عن المساهية  
وقوله الحقائق جمع الحقيقة قال التفاضل في راحة الله تعالى في شرح  
العقائد الحقيقية والمساهية ما به الشيء هو هو وقوله كلى يقول  
على كثير من اهرم ناقص فان قوله كلى جنس يعيد للجنس فانه جنس  
واسطة الذات مع ان الذاتى جنس الجنس والنوع والفصل بلا واسطة  
والجنس القريب ما يكون جنسا بغير واسطة والجنس البعيد  
ما يكون جنسا واسطة جنس آخر فظهر ان الكلى جنس  
يعيد لكل واحد من الجنس والنوع والفصل وان الذاتى جنس  
قريب لكل واحد منها وهوله مختلفين بالحقائق في جواب ماهو  
خاصة لازمة للجنس فح هذا التعريف مركب من الجنس البعيد  
ومن الخاصة اللازمة فيكون ربما ناقصا فاقه (وهو) اي الجنس (قريب  
ان كان الجواب) بالجنس مثل الحيوان عن السؤال (عن المساهية) مثل  
الانسان (وعن بعض ما) اي عن بعض افراد الجنس الذى (يشارك)  
ذلك البعض من الفرس (ها) اي المساهية (فيه) اي في الجنس كما يشارك  
الفرس الى الانسان في الحيوانية (عين الجواب هنا) اي عن المساهية  
(وعن كل ما يشاركها فيه) اي عن كل افراد نوعية تشارك تلك الافراد  
النوعية الى المساهية النوعية في جنسها مثل مشاركة الحمار وغيره من ذوى  
الارواح الى الانسان في الحيوانية فح تعريف الجنس القريب عندنا

كون الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها في الجنس عند الجنس  
 عنها وعن كل مشاركتها فيه (كالحيوان بالنسبة الى الانسان والقرس)  
 فان الحيوان جواب عن السؤال عنها بما هما كما يكون جوابا عن السؤال  
 عن الانسان والقرس والبق والعل وعن سائر الانواع من قوى الادراج  
 فيكون الجواب عن السؤال الاول عن الجواب عن السؤال الثاني فيكون  
 مثل الحيوان جنسا قريبا (و) الجنس (بمعنى كمال الجواب) عن السؤال  
 (عنها) اى عن الماهية مثل الانسان (وعن معنى ما) عن بعض الامور التى  
 (يشارك) اى بعض الافراد (عند) اى الماهية (عنه) اى فى ذلك الجنس  
 كشاركة الاشجار الى الانسان فى الجنس التامى (غير الجواب) عن السؤال  
 (عنها) اى عن الماهية (وعن البعض الآخر) مثل ان يستل اولا بان يقال  
 ما الانسان والقرس وان يجاب بان يقال حيوان ومثل ان يستل ثانيا بان  
 يقال ما الانسان والاشجار بالجسم التامى فيكون الجواب الاول مجابا  
 الى الجواب الثانى فيكون الجواب الثانى جنسا بعيدا حاصل التقسيم ان  
 الجنس اما بان يكون الجواب عن الماهية وعن البعض المشاركات عن الجواب  
 عنها وعن كل المشاركات فى الجنس واما بان يكون الجواب عن الماهية  
 وعن بعض مشاركتها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر وكذا كان  
 الجواب عنها وعن بعض المشاركات الجنسية عن الجواب عنها وعن كل  
 المشاركات الجنسية فالجنس قريب وكذا كان الجواب عنها وعن  
 بعض المشاركات الجنسية غير الجواب عنها وعن البعض الآخر  
 فالجنس بعيد فينتج من الاقتران الشرطى ومن الطريق السادس منه  
 ان الجنس اما قريب واما بعيد وهو المطلوب اذا كان الامر كذلك  
 (فيكون هناك) اى فى السؤال عنها (جوابا) ان اذا كان الجنس  
 بعيدا بمرتبة واحدة مثل ان يستل اولا عن الانسان والقرس بما هما  
 وان يجاب بالحيوان ثم ان يستل عن الانسان والنباتات بما هما وان يجاب  
 بالجسم التامى هذا التمثيل ما ك قوله (كالجسم التامى بالنسبة الى الانسان)  
 فان الجسم التامى جواب ثان والحيوان جواب اول (و) يكون هناك  
 (ثلاثة اجوبة ان كان) الجنس (بعيدا بمرتبتين) مثل ان يستل فى المرتبة

الثالثة من الأقسام هي التي لا يمكن أن يحاط بها من غير أن يحاط  
 بهذا القسم (و) بدون هذا (وبعض أجوبة أن كان) الجنس (بعضاً)  
 ينشئ (بما كان هو) فإنه إذا مثل في المرتبة الثالثة من الإنسان والجزء  
 الذي لا ينشئ عما هما تحت الجواهر فحينئذ يحصل فهما أربعة أجوبة  
 الأول حيوان وثاني جسم تام والثالث جسم والرابع جوهر (و)  
 كان (على هذا) الإنسان (الإنسان) أي نفس البشري بمعنى أنه إذا كان  
 الجنس بمبدأ بأربعة مراتب فيكون هو خمسة أجوبة فظهر أنه يزيد  
 العدد بمرتبة واحدة والطوابير مرتبة فاهم (وإن لم يكن) أي التلكي  
 الثاني الذي يكون دافعاً في طبيعة جزئياتها (تمام الجزء المشترك) أي  
 كما لم يكن هذا التلكي جزءاً تاماً مشتركاً (بها) أي بين الطبيعة مثل  
 الإنسان (وبين نوع آخر) مثل القرس (فلا بد) الواو للصوق أي من  
 (إن لا يكون) الجزء المذكور (مشتركا أصلاً) أي أن لا يكون ذلك الجزء  
 مشتركاً أصلاً ولا بعضاً منه كالناطق (أو) أن (يكون) ذلك الجزء (بعضاً)  
 من تمام المشترك مساوياً له (كما يكون الحساس بعضاً وجزءاً من تصرف  
 الحيوان هو تمام المشترك بين الإنسان والقرس وغيرهما من أنواع  
 ذوي أرواح وهما كليان متساويان لصديق الموحشين التلكيتين فهما بأن  
 يقال كل حساس حيوان وكل حيوان حساس ولما ثبت هاتان القضيتان  
 ثبت أن الحساس مساو للحيوان لكن المقدم حق والثاني مثله ولما أراد  
 المصنف توسيعاً للدائرة قال باعتبار النسب (والا) أي وأولم يكن ذلك  
 البعض مساوياً لتمام المشترك لزم أمان أن يكون مبايناً له وأمان أن يكون أخص  
 منه وما أن يكون أعم منه لكن لا يكون مبايناً له لأن الكلام في الأجزاء  
 المحمولة ولا يكون أخص منه لأنه لزم وجود الكل بدون الجزء ولا يكون  
 أعم منه لأنه لو كان أعم (لكن) ذلك لبعض مثل الحساس (مشتركا  
 بين الماهية) مثل الإنسان (وبين نوع آخر) كالأمطار (ولا يجوز أن  
 يكون) ذلك البعض (تعمم المشترك بالنسبة إلى ذلك النوع لأن المقدر)  
 أي المقروض (خلافه بل) يكون (بعضه) أي بعض تمام المشترك فحينئذ  
 يحصل تمام المشترك الثاني للإنسان وهو الجسم التام ونقل الكلام إلى

ذلك الثاني وتقول ذلك البعض يكون مساويا لى تمام المشترك الثاني  
لانه لو لم يكن مساويا له لزم اما ان يكون مبايناله او اخص منه او اعم منه  
لكنه لا يكون مبايناله لان الكلام فى الاجزاء المحمولة ولا اخص نه لانه  
لو كان اخص منه لزم وجود الكل بدون الجزء ولا يكون اعم منه لانه  
لو كان اعم منه لكان ذلك البعض مشتركا بين الماهية مثل الانسان وبين  
نوع آخر مثل الجمل فحينئذ يحصل تمام المشترك الثالث للانسان وهو الجسم  
فنقل الكلام الى ذلك فنقول ذلك البعض مساو لتمام المشترك الثالث لانه  
لانه لو لم يكن مساويا له لزم اما ان يكون مبايناله او اخص منه او اعم منه  
لكنه لا يكون مبايناله لان الكلام فى الاجزاء المحمولة ولا يكون اخص  
منه لانه لزم وجود الكل بدون الجزء ولا يكون اعم منه لانه لو كان اعم منه  
لكان مشتركا بين الماهية مثل الانسان وبين نوع آخر رابع مثل العقل فح  
يحصل تمام المشترك الرابع للانسان وهو الجوهر فح تفرض مساواة تمام  
المشترك الرابع الى ذلك البعض مثل الحساس فيحصل من اروض المذكورة  
اربعة تمام مشترك لانسان ثلثة منها مفرقة وهى الجوهر والجسم  
والجسم الماهى وواحد منها وقع وهو الحيوان (ولا يتسلسل) تمام مشترك  
(بل ينتهى) الى تمام المشترك (لى ما) الى البعض الذى (يساويه)  
الى يفرض مساواة ذلك البعض مثل الحساس الى تمام المشترك الرابع  
مثل الجوهر فح لا يلزم التسلسل لان تمام مشترك ينتهى الى البعض  
المفروض مساواته اليه فاذا كان الى مثل الحساس مساويا الى تمام  
المشترك الرابع من الجوهر بناء على فرضنا لم ان يكون ذلك البعض  
مساويا الى تمام المشترك الاول مثل الحيوان ما طريق الارلى وانما وسع  
المص الدائرة ههنا بالفرض والاعتبارات دفعا لجميع الاحتمالات الفاسدة  
فتأمل تلى (فيكون) الى ذلك البعض (فصل جنس) كما يكون الحساس  
فصل الجزء (وكيف كان) الى ذلك الجزء (يميز) الى ذلك الجزء (لماهية  
عن مشاركتها فى جنس) كما يميز الماطق الانسان عن القرس المشترك به  
فى الحيوانية او فى وجوده كالمميز ثم يميزه لانه لا يشاركه فى العرض المادى  
به فى وجوده وكما يميزه من بين ركبته اجنسية مشتركة به فى



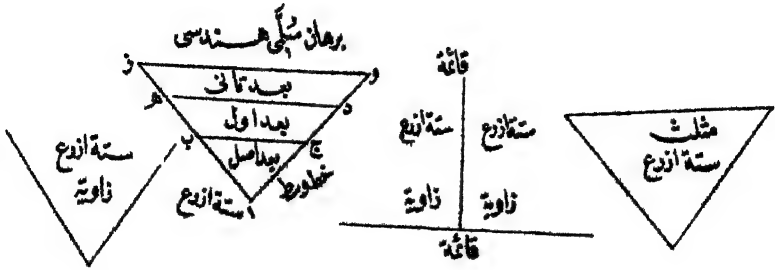
(متساوية أو سور) أي كليات (متساوية كان كل) واحد (متساوية)  
 أي من الأمور (متساوية) أي الحقيقة المركبة منها وعلى هذا التقدير لازم  
 أن يكون كل واحد منها فصلها (متساوية) أي كل واحد (متساوية) أي الحقيقة  
 (عن مشاركتها) أي الحقيقة (في الوجود) هل الذات والعين للجوهر  
 لا يشار إليهما من الجوهر عن العرض المشترك اليه في الوجود أعلم أن تركب  
 التعريف من الكليات المتساوية مختلف فيه فإن القدماء يجوزون أن يكون  
 وجود الفصل أي دون الجنس وهذا يجوز عندهم لأن كل شيء يكون  
 له فصل فيجب أن يكون له جنس سواء هم وعند المتأخرين لا يجب أن يوجد  
 جنس لكل شيء يكون له فصل ويكفي تمييز الفصل لشيء عن البعض  
 المشترك اليه في الوجود كما يميز الذات والعين بالجوهر عن العرض المشترك  
 اليه في الوجود والتشبيه مع أنه لا يكون للجوهر جنس فهو أن يكون  
 كل واحد من الذات والعين فصلا للجوهر عندهم وعند القدماء لا يجوز ذلك  
 لأن ماهية كل واحد من الجوهر والذات والعين ما يقوم بنفسه فيكون  
 كل واحد من قبل الالفاظ المترادفة ولا يجوز أن يكون شيء من الالفاظ  
 المترادفة فصلا للآخر والاعتبار في علم المعيار إلى المذهب المختار وهو  
 مذهب المتأخرين لأن القيام بنفسه فصل للجوهر بغيره عن العرض مع  
 أنه لا جبر له وقوله لأنه يميزها أنه دليل الملازمة حداً أو سطر بين المقدم  
 والنتالي فيحصل القياس الافتراضي الشرطي فينتج عن الملازمة كما سيأتي  
 في لواحق القياس أن شاء الله تعالى وتصور الأشیاء هكذا لو تركبت  
 حقيقة من كليات متساوية أو من كليات متساوية لميزها كل واحد منها  
 وكلما ميزها كان كل واحد منها فصلاً لها فينتج من الصغرى المتصلة  
 ومن الكبرى المتصلة أنه لو تركبت حقيقة عن كليات متساوية أو من كليات  
 متساوية كان كل واحد منها فصلاً وهو المطلوب فإن قلت لفظ  
 لو إما عربي وهو لا تنفاد الأول لا تنفاد الثاني وأما منطقي وهو لا تنفاد الثاني  
 لا تنفاد الأول وأما استمراره كما في قوله عليه السلام لو لم يخف الله لم يعصه  
 وأما معنى كما في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين  
 وأما مصدره كما في قوله تعالى حكاية عن شعيب عليه السلام في سورة



الامر ان قال الاول كذا كانه من فاعله وقع في الشك على الساس  
فلا من ابي البقاء ان كلفه لو في هذه الآية بمعنى ان المصدرية وهمزة  
الاستفهام التعجب واما وصلى فاعلى معنى يراد ههنا من هذه المعاني الستة  
قلت يصح ههنا ان يكون لفظ لوصريا او منطقيا فاذا كان وصريا قوله  
لوتركت حقيقة الخ فيلس عربى بطريق استثناء نقض القدم واتساج  
نقض التالى و بطريق ان يقال لكن لا يتركب حقيقة من امرين  
متساويين الخ عند القدماء وان جاز هذا التركيب عند المتأخرين فينتج  
لا يكون كل واحد منها فصلا واذا كان لفظا منطقيا فيكون القياس  
طريقا بطريق استثناء نقض التالى واتساج نقض القدم و بطريق ان يقال  
لكن لا يكون كل واحد منها فصلا فينتج لا يتركب حقيقة من امرين  
متساويين او امور متساوية عند القدماء وان جاز هذا التركيب عند  
التأخرين فينتج حاصل قوله فعلى هذا لوتركت الخ بيان الاختلاف  
بين القدماء وبين المتأخرين في صحة تركيب التعريف من امرين متساويين  
او امور متساوية وفي جواز التعريف بالقرن فليس الاختلاف وهمزة  
الخلافا بينهما ما من ان كل شئ له فصل فيجب ان يوجد له جنس عند  
القدماء وعند المتأخرين لا يجب ان يوجد جنس لكل شئ له فصل كما لا يوجد  
للبوهر جنس مع ان القيام بنفسه فصل له يميزه عن العرض المشارك اليه  
في وجوده لانه لو وجد جنس له فوقع لم يكن جنسا ماليا لكن الجوهر  
جنس طال بالاتفاق فلا يوجد له جنس وانما الخبنا الكلام لاقتضاء المقام  
(والفصل المميز) مثل الناطق (لنوع) مثل الانسان (عن مشاركة)  
اي النوع وذلك المشارك مثل الفرس (في الجنس) مثل الحيوان فهو  
(قريب ان ميز) اي الفصل (هـ) اي النوع (عنه) اي عن المشارك  
(في جنس قريب كالناطق للانسان) فان الناطق يميز الانسان عن الفرس  
والحمار المشاركين له في الحيوانية (و) الفصل (بميدان ميز) اي الفصل  
(هـ) اي النوع (عنه) اي عن المشارك في جنس بعيد (كالجساس  
للانسان) فان الجساس يميز الانسان عن الاشجار والنباتات المشاركتين  
اليه في الجسم النامي وحاصل التقسيم ان الفصل اما ما يميز الشئ عما

بشاركه في الجنس القريب واما يميز الشيء عما يشتركه في الجنس  
 البعيد فالاول قريب والثاني بعيد فينبج ان الفصل اما قريب واما  
 بعيد وكل شيء شأنه كذا فهو قسمان فينتج ان الفصل قسمان فان  
 قلت هذا التقسيم غير صادق على الفصل المميز للشيء عن المشارك  
 في الوجود كما يكون القسم نفسه فصلا للجوهر وتمييزا له عن المشارك  
 في وجوده لافي جنسه عدلتا آخرين والقسم صادق عليه وكل تقسيم  
 هذا شأنه غير حاصر لاقسام القسم وكل تقسيم غير حاصر لاقسام القسم  
 فهو باطل فينتج ان هذا التقسيم باطل قلنا لانقسم ان المقسم صادق على  
 اصل المميز في الوجود كيف اراد الصنف ذهنا تقسيم الفصل الى  
 الانقسام الشهورة والفصل المميز في لوجود قسم غير مشهور لكونه  
 مختلعا فيه بين انعدامه والمتأخرين فيعتقد يخرج عن المقسم كما يخرج  
 عن اتساعه فلا يرد لنقض لعدم صدق التقسيم عليه ندر (واما الثالث)  
 اي الكلّي الخارج عن ماهية زبانية فافطهر ان قوله ما ثالث ماطر  
 لي قوله او خارجا عما في نفسه (فان اتسع انعكاسه) اي هناك الكلّي  
 الخارج منها (عن الماهية فهو) اي ما يتبع انعكاسه عن الماهية عرض (لازم  
 والا) اي وار لم يتبع انعكاسه عن الماهية (فهو) اي ما لا يتبع انعكاسه  
 عن الماهية عرض (وهو) اي حاصل التقسيم ان الكلّي الخارج عن الماهية  
 اما ما يتبع انعكاسه عن الماهية واما ما لا يتبع انعكاسه عن الماهية فالاول  
 عرض لازم ولثاني عرض مارق فينتج ان الكلّي الخارج عن الماهية  
 اما عرض لازم واما عرض مارق (و) العرض (اللازم قد يكون) اي  
 اللازم (زما هو حرد) وهو الكون في الاعيان (كالسواد) الكائن  
 (للحقيقي) فالسواد لازم لوجوده في الخارج (وقد يكون) اي اللازم  
 (لارما لمعية) كزوم لتجب اي ماهية الانسان واهية ما يميزه الشيء  
 بكنهها (وهو) اي لازم (ما بين وهو) اي بين الذي) اي لازم  
 (ما بينه وبين تصور) اي لازم (مع تصور لموده) اي لازم  
 (درم كايه) اي تصور (في جرم لذهن) والذهن قوة معدة  
 لاكتساب التصورات والتصديقات (بازوم بينهما) اي بين اللازم

كل واحد من  
 العرض اللازم  
 والعرض المارق  
 مفرد باعتبار كونهما  
 عليين جنسين وان  
 كما امر كين باعتبار  
 كونهما وصوفين  
 بصفتيهما هذا  
 مسلك الميرين وهما  
 كليان ذاتيان نوعان  
 من مطاق العرض  
 عندهم فانهم شهد



ماهية المثلث هي شكل يحيط به خطوط ثلاثة مستقيمة

تساوي الزوايا الثلاث المفروضة للثلاث الى زاويتي القائمتين في الزراع فهو لازم لماهية المثلث  
 لان تساوي الزوايا الثلاث المفروضة للثلاث الى زاويتي القائمتين في الزراع فهو معلوم بالجزء البرهان التالي  
 في كل واحد من المثلث ومن زاويتي القائمتين وكل معلوم بالجزء البرهان التالي في كل واحد من المثلث  
 ومن زاويتي القائمتين فهو لازم لماهية المثلث فتج من متعارف الشكل الاول ان تساوي الزوايا  
 الثلاث المفروضة للثلاث الى زاويتي القائمتين في الزراع فهو لازم لماهية المثلث وهو المطلوب  
 والقياس المرئى في الشرح من غير متعارف الشكل الاول فافهم والقياس المرئى في هذه الثقة من  
 المتعارف كما لا يخفى لمن له ادنى بصيرة من الفن

مسجد



الزوايا الثلاث المعروضة  
للمثلث متساوية  
الى زاويتي القائمة  
في المقدار والذراع  
لازم لمهية المثلث  
لان المثلث مالم يحيط  
به خطوط ثلثة  
مستقيمة وكذا البرهان  
ما يحيط به خطوط  
ثلثة مستقيمة فظهر  
التساوي



قائمة  
زاوية  
سنة اذرع  
قائمة



والمزوم (كالانقسام بتساوين) الكائنة (للاربعة) فان الانقسام  
بتساوين ان لا يفضل احد القسمين على الآخر والاربعة مركب من  
وحدات اربعة فاذا تصورنا الاربعة مع الانقسام بتساوين يلزمه  
الانقسام المذكور زوما جزئيا (واما غيرين وهو اي غير البين (الذي  
اي اللازم للمهية (يفتقر بجزم الدهن بالزوم بهما) اي بين اللازم والمزوم  
( الى رسط كتساوي الزوايا اثلث قائمتين ) الام الحسنة في قوله  
لقائمتين تنعق الى التساوي وقوله ( لثلث ) طرف مستقر حال من قوله  
لر يا اثلث اي كتساوي لزايا اثلث الى قائمتين حال كون لروايا  
معروضة للمثلث كما قال السيلكوتي رحمه الله تعالى فان لزوايا المثلث  
لمعروضة للمثلث تساويها الى المثلث لازم لمهية المثلث وهي شكل  
يحيط به خطوط ثلثة مستقيمة بواسطة برهان هندسي سلى هكذا والقائمتان  
كذلك زاوية والمثلث هكذا ٧ وتصور القياس هكذا ان زوايا  
المثلث المعروضة للمثلث تساويها الى زاويتي القائمتين فهو معلوم باجراء البرهان  
السلى وكل معلوم باجراء البرهان السلى فهو لازم لمهية المثلث فينتج ان زوايا  
المثلث المعروضة للمثلث تساويها الى زاويتي القائمتين لازم لمهية المثلث  
فظهر ان البرهان الهندسي السلى حد اوسط مقارن بلانه فلا رد ما قبل فاحفظ  
ما ينشأ فلا تنفت الى القبل والقال ( وقد يقال ) اي قد يطلق ( لين  
على اللازم الذي يلزم من تصور ملومه تصوره ) وتصور ذلك اللازم  
ويسمى هذا لزوم لروما بينا بالمعنى الاخص فان تصوره ملومه فقط كاف  
في جزم لزوم بينهما (والاول اهم) يعني ان اللازم المفسر بالتعريف لاول  
وهو قوله الذي يكون تصوره مع تصور ملومه كالمآ آ يسمى لازما بينا  
بالى لاعم لان تصور اللازم مع الملوم كاف في الجزم بالزوم فظهر ان  
قوله وقد يفتقر آ جواب عن النقص لو ارد على تقسيم اللازم للمهية  
الى لين بالمعنى لاعم ولى العير البين بطريق ايقال ان سدا القسم غير  
صادق على اللازم البين بالمعنى الاخص مع ان المقسم صادق عليه بكل تقسيم  
شبهه كذا فهو تقسيم غير حاصر لاقسام المقسم بكل تقسيم غير حاصر  
لاقسام المقسم فهو باطل فينتج هذا التقسيم باطل واجاب لص بضرر

المقسم وقال لانهم ان المقسم صادق على الدين بالمعنى الاخص كيف ان المقصود  
من هذا التقسيم بيان الاقسام المشهورة والبين بالمعنى الاخص وقوعه  
قليل فانه بالمراسة الى سلطان الازكيا حتى اشار المص بكلمة قد الداحلة  
على المصارع الدال على التقليل وبصيغة المجهول الى ندرة المعنى الاخص  
وقال وقد يقال ليس على اللازم الذي آه فظهر ان اللازم بين المعنى  
الاخص غير دحل في اللازم لاساهية وهو المقسم كما لا يدخل في التقسيم  
فلا يرد به القضي الى التقسيم مع هذا التقرير من فحول بعض الاساتيد  
الاعلام (والعرض العارق) فسمان لانه (اما سريع الزوال) هو كائن  
(كعمرة الجبل وصفرة الوجع) لحن هو التجبر ولدشة من احل الحياء  
والوحد بعينين معنى الخوف (واما بطي الزول) هو كائن (كالشيب  
والشباب) فان قلت هذا التقسيم غير شامل الى يمكن الزوال كالغفر الدائم  
الدائم ليد مثله مع انه من اقسام المقسم قلت ان يمكن الزوال كالغفر الدائم  
خارج عن المقسم لانه غير مشهور ولا ينتقض التقسيم به (وكل واحد  
من) مرض (الارم والعارق) اما ان يختص بامراد حقيقة واحدة  
واما ان لا يختص بافراد حقيقة واحدة (ان احصى بامراد حقيقة واحدة  
فهو) اي ما يختص بافراد حقيقة واحدة (الحامسة كاصاحك) بالقوة  
والعمل للانسان (ولا) اي وان لا يختص بامراد حقيقة واحدة  
(فهو) اي ما لا يختص بافراد حقيقة واحدة (العرض العام كالماشى) بالقوة  
او بامرال الانسان ولغيره من الحيوانات (وترسم فانها) الى الخاصة  
(كناية مقرله) ان مجموعة فال الكلام في <sup>ال</sup>حرء المحمولة (على ما) اي  
على الايراد التي كانت (تحت حقيقة واحدة فقط) حترزه عن العرض  
العام (قولا عرصيا) احتترزه عن اعصل والجنس والوع هذا التعريف  
رسم ناقص لار اكى جنس بعيد للخاصة وقوله تطلقا لار عرضيا خاصة  
لازمة به لكن مركب من الجنس لهيد و <sup>و</sup> لخصة الازنة رسم ناقص  
والجنس الرئيس بالخاصة هو امرصى <sup>و</sup> بعض م يعهم فقال هذا  
التعريف رسم ده قصير ولا تمتعت به (و) مع (العرض العام  
بانه) اي امرض اعلم (كلى مقول) ار محمول ا على افراد حقيقة (

اى على جزئيات حقيقة (واحدة وغيرها) اى افراد غير حقيقة واحدة  
 (قولا عرضيا) قوله وغيرها احتراز عن الخاصة وقوله قولا عرضيا  
 احتراز عن العسل والجنس والنوع هذا التعريف ايضا رسم ناقص  
 (فالكليات) الماء فذلكه تدخل على الجمل بعد التعصيل وقال لهاقاء  
 النتيجة والفضل كذا مصدر من باب دحرج بدحرج دحرجة ومعناها ههنا  
 قال المص هذا كذا اى قلت ذلك الكليات (اذر) اى اذا فمرت بالرسومات  
 الحسة المذكورة فهى (حسة) قدام الاول (وعو) الثانى (حسرو)  
 اذلت (فصل و) الرابع (حاسة ر) الحس (عرض مام) يعنى  
 ان الكلى اما كلى مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالخصائص  
 فى جواب ماهو واما كلى مقول على كثيرين مختلفين بالخصائص فى جواب  
 ماهو واما كلى يحمل على اى شىء هو جواب اى شىء هو فى حوهره واما كاية  
 مقولة على ماتحت حقيقة واحدة فاما قولا عرضيا واما كلى مقول  
 على افراد حقيقة وغيرها قولا عرضيا فالاول نوع ولثى جنس والثالث  
 فصل ونوع حاسة ر الحس مرض عام فينتج من الافتراض الشرطى  
 ومن الطريق الحاس ان الكلى انواع واما حس واما حس واما حس  
 واما عرض عام يصم كرى اخرى الى هذه النتيجة بالية وكل شىء  
 شمس حسة قسام فينتج ان الكلى خمسة اقسام وهى مبادى  
 لتصورات والخاصة لمعارفة واهض الماء بالرق مدكرتان ههما  
 ماتبعة الى الخاصة الارمة ومرض الماء الدرم لكون الاشياء  
 مسكشة فى كمال المرتبة باضدادها فلا يرد البعض بهما الى  
 القسم ولما فرغ المص من الكليات الخمس اراد ان يبين بعض  
 الالواح المتعلقة لها وان بعيد الاحوال الارمة لدى التصورات  
 بقول (لفصل ذلك) فى الاطراف رقت حسة وعية وجزأ معينا  
 نوعيا من الملة "ولتى ومنت حسة معية وعية وجزأ معينا  
 من الرسالة التسمية (فى ماث دكى وجرقى) فى هذه الالط  
 الواقعة قطعة من الرسالة راسطة لمة "ول فى الالط الدال على  
 احوال الكلى والجرى وكية فى ههما زائدة بمشكلة اى قوله الفصل

الاول في الالفاظ ولى قوله الفصل الثـ في في المعاني المردة قياسي سابق  
والا لزم ظرفية الاجزاء الى الكل لان لفظ المباحث عبارة عن الالفاظ  
كما يكون الفصل الثالث عبارة عن لالظ مع ان المباحث اجزاء خمسة  
للفصل الثالث الذي هو الكل بالنسبة الى هذه الاجزاء الخمسة وان كان  
جزأ بالنسبة الى الرسالة الشمسية وبنى بما ينسأه موله (وهى) اى  
المباحث لتي هى عبارة عن الالظ واجزاء للفصل الثالث (خسة)  
اعداد (المبحث الاول) اى الالفاظ الواقعة حصة معين تنوعية من الفصل  
ثالث ماسيذكر او الخبر مجموع قوله الكاى قد يكون الى قوله اللسان  
اد قلنا وكذا في المباحث لا تية در المبحث تقسم كاى باعتبار  
الافراد الى ستة فسام فينثان (كاى) باعت ر اءاره (قد يكون)  
هى (ممتنع الوجود في الخارج) اى في الاعيان (لا) يمتنع (لفس  
مفهوم للعط) اى لا يكون مفهوم لعط لكلى ممتعا في لدهن وان امتنع  
افراد في الخارج ويكون كليتة بالطر الى ث المفهوم قوله لالفلس  
مفهوم الالظ و طرف بتبر يمتنع على قوله قد يكون ممتنع لوجود  
والام الجارة في قوله نفس زائدة هو باع لا يمتنع لذر كسريك لارى  
رسمه) قوله عزاما مأخوذ من امرة بمعنى العلبة والكثرة واما مأخوذ  
من امزاة بمعنى القلة والندرة وعلى التقدير الثانى يرجع لضمير المجرور  
الى شريك لبارى فيكون معنى قوله عزاسمه قل ر ر د ك ر ث ريك البارى  
في المصعات والمح رات وعلى الاول يرجع لضمير الى البارى تعالى  
فيكون معنى ذلك ر ك ر د ك ر لارى قى ولا يخلص لطفة قوله عزاسمه  
ور في ارجاع لضمير في قوله عزاسمه ر شريك رى عتسارامن  
ذكر لفظ شريك لارى في الرسالة السمية شهاسمه رادة فقط  
وهو ان تمثيل لكلى الممتنع الا واد في لارج مبحث كمشاد شافا تاما  
تقضى ذكر بار حـ تـ زـ باسـ عـ وـ كـ تـ ر كـ اـ كـ اـ لـ حـ وـ رـ  
وقوله لكلى قد كـ لـ حـ جـ وـ حـ رـ وـ حـ رـ وـ حـ رـ وـ حـ رـ وـ حـ رـ  
على لمصارع تعنى معنى انـ هـ رـ وـ حـ رـ وـ حـ رـ وـ حـ رـ وـ حـ رـ  
يكون رطة زمانية وان كـ دـ رـ وـ حـ رـ وـ حـ رـ وـ حـ رـ وـ حـ رـ وـ حـ رـ









اعلم ان مرجع المساوات الى صدق الموجبين الكليتين من طرف الكلين  
ويصدق من طرف الانسان والناطق موجبان كليتان بان يقال كل انسان  
ناطق وكل ناطق انسان ولما ثبت القضيةتان المذكورتان فالانسان  
والناطق متساويان (وينهما) اي بين الكلين (عموم وخصوص  
مطلق ان صدق) اي ان حل (احدهما) اي احد الكلين (على كل ما)  
اي على كل الافراد الذي (صدق) اي حل (عليه) اي على كل واحد  
منهما الكلي (الاخر من غير عكس) لغوى فان العكس المنطقي هـا  
موجبة جزئية صادقة من طرف الاعم في ضمن رفع الايجاب الكلي  
كاسمييه ارشاد الله تعالى فرجع العموم المطلق الى صدق المرحبة الكلية  
من طرف الاخص والى صدق رفع الايجاب الكلي من طرف الاعم وهو  
عبارة عن الايجاب بالبعض والسلب عن البعض الايجاب بالبعض عبارة  
عن موجبة جزئية والسلب عن البعض عبارة عن سالبة جزئية والحاصل  
ان رفع الايجاب الكلي من طرف الاعم من حيث هو متحقق في ضمن  
الايجاب بالبعض والسلب عن البعض فهو يفرق الى موجبة جزئية  
والى سالبة جزئية فحينئذ قوله من غير عكس احتراز عن المساوات  
واشارة الى صدق رفع الايجاب الكلي من طرف الاعم تدبر (كالحيوان  
والانسان) فان كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسانا بل بعض  
الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان والموجبة الكلية الصادقة من طرف  
الاخص مع الموجبة الجزئية الصادقة في ضمن رفع الايجاب الكلي الصادق  
من طرف الاعم عبارتان عن مادة الاجتماع والسالمة الجزئية الصادقة  
من طرف الاعم في ضمن رفع الايجاب الكلي عبارة عن مادة الافتراق  
(وينهما) اي بين الكلين (عموم من وجه ان صدق) اي حل (كل  
واحد) (مهما) من الكلين (على بعض ما) اي بعض الافراد الذي  
(يصدق) اي يحمل (عليه) اي على ذلك البعض الكلي (الاحرقط)  
قوله قد احتراز عن العموم المطابق فحينئذ مرجع العموم من وجه  
الى سمت رفع الايجاب الكلي من طرف الكلين في ضمن الايجاب  
بعض من البعض (كاحتران والايض لانه ليس كل حران

ابيض وليس كل ابيض حيوانا بل بعض الحيوان ابيض وبعضه ليس بابيض  
 وبعض الابيض حيوان وبعضه ليس بحيوان فطهران بين الحيوان  
 والابيض عموما من وجه لكون الموجبتين الجزئيتين عبارتين عن مادة  
 الاجتماع كالفرس الابيض ولكون السالبتين الجزئيتين عبارة عن مادتي  
 الافتراق كالفرس الاسود والجدار الابيض (و) الكلبيان (متباينان  
 ان لم يصدق) اي ان لم يحمل (شيء) اي كلى (منهما) اي من الكلين  
 (على شيء) اي على فرد (ما) اي من لافرد التي (يصدق) اي يحمل  
 (عليه) اي على كل واحد من تلك الافراد الكلى (الآخر) فيثبت مرجع  
 التباين الى صدق السالبتين الكليتين عن طرف الكلين (كالانسان  
 والفرس) لصدق قولنا لاشيء من الانسان بفرس ولا شيء من الفرس  
 بانسان فظهر انهما متباينان ان قلت ان النسبة كما تكون بين الكلين  
 كذلك تكون بين الجزئين وبين الجزئي والكلّي وبين القضييتين فيثبت ذكر  
 النسب بين الكلين تخصيصا بالخصوص قلت ان النسبة بين الجزئين تباين  
 كلى فقط مثل زيد وعمر لانهما متباينان تباينا كليا والنسبة بين الكلّي  
 والجزئي اما عموم مطلق مثل زيد وحيوان فان زيدا اخص من الحيوان  
 مطلقا واما تباين كلى مثل زيد وفرس فانهما متباينان فلم تبلغ النسبة بين  
 الجزئين وبين الكلّي والجزئي الى اربعة لعدم وجود مساوات مع العموم  
 من وجه هالك والنسبة بين القضييتين واربعت الى اربعة لكانها بحسب  
 التحقق فقط فان النسبة بحسب الحمل تقتضي الموضوع والمحمول مع ان  
 القضايا من حيث انها قضايا لاتصلح لان تقع موضوعات ومحمولات  
 والاكثر في السبب بين المفردين الكلين هو النسب بحسب الحمل وارضحت  
 النسب بينهما بحسب التحقق وبلغ النسب بين المفردين الكلين الى الاربعة  
 فلذلك ذكر المصنف ههنا النسب لاربعة من المفردين الكلين بحسب  
 الحمل فقط اكتفاء بذكر المشهور من غير التفات الى ذكر غير المشهور  
 وامتحاما للاذكياء اعلم ان المساوات مناسبة كلية بين شيئين فيما صدق  
 عليه وتباين معابره كلية بينهما وكل واحد من العموم المطلق ومن وجه  
 تباين جزئي ومعابره جزئية بينهما بالنظر الى مادة الافتراق وتساو جزئي

ومناسبة جزئية بالنظر الى مادة الاجتماع واعتبار الفن الى الفرق الجزئي دون المناسبة الجزئية بينهما لانه اذا اجتمع التباين الجزئي والتساوي الجزئي اعتبر التباين الجزئي فلذلك جعلوا العموم المطلق ومن وجهه مقابلين الى التساوي والتباين فبالغ النسب الى الاربعة وان المراد بالنسبة ههنا هي النسبة بين يين من اجزاء القضية بقرينة ذكر الصديق الذي بمعنى الحيل في تعريفات النسب الاربعة المستفادة من التقسيم ففي تقسيم الكل الى القياس الى الكل الآخر تنبيه الى ان يصح تركيب الموجبتين الكليتين من الطرفين غالبا اذا كانت النسبة بين يين تساويا وان صح تركيب الموجبتين الجزئيتين منهما بعضا كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق انسان وبعض انسان ناطق وبعض الناطق انسان والى ان يصح تركيب السالبتين الكليتين منهما غالبا اذا كانت النسبة بين يين تباينا كقوله ان صح تركيب السالبتين الجزئيتين بعضا كقولنا لاشئ من الانسان بحجر ولاشئ من الحجر بانسان وبعض الانسان ليس بحجر وبعض الحجر ليس بانسان والى ان يصح تركيب الموجبة الكلية من طرف الاخص غالبا وان صح تركيب الموجبة الجزئية بعضا والى ان يصح تركيب الموجبة الجزئية من طرف الاعم اذا كانت النسبة بين يين عموما وخصوصا مطلقا كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان وبعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان والى ان يصح تركيب الموجبتين الجزئيتين والى تركيب السالبتين الجزئيتين من الطرفين اذا كانت النسبة بين يين عموما وخصا صا من وجهه كقولنا بعض الحيوان ابيض وبعض الحيوان ليس بابيض وبعض ابيض حيوان وبعض الابيض ليس بحيوان وحاصل التقسيم ان الكليتين اما ان يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر واما ان يصدق احدهم على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس واما ان يصدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر ومتى علمت كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر عكس فلذلك م

وخصوص مطلق ومتى صدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه  
 الآخر فقط فينبغي عموم وخصوص من وجه ومتى لم يصدق شيء منهما  
 على شيء مما يصدق عليه الآخر فهما متباينان فينتج من الافتراض من الطريق  
 السادس المركب من الصغرى المنفصلة المطوية ومن الكبريات المنفصلة  
 الأربعة المذكورة في المتن أن الكلين إما متساويان وإما يمتنع عموم وخصوص  
 مطلق وإما يمتنع عموم وخصوص من وجه وإما متباينان وكل شيء شأنه  
 كذا فهو أربعة أقسام فينتج أن لكلين باعتبار النسب أربعة أقسام  
 فبلغ النسب بينهما إلى أربعة وإنما طابعا الكلام لفهم المراد إلى الطلاب  
 الكرام في هذا المقام (ونقيضا) الكلين (المتساويين متساويان والا)  
 أي ولولم يكن نقيضا الكلين المتساويين متساويين (لصدق) أي لحل  
 (أحدهما) أن عين أحد الكلين (على ما) أي على كل فرد (كذب عليه)  
 أي على ذلك الفرد (الآخر) ولو صدق أحدهما على ما كذب عليه لآخر  
 (فصدق) أو فيحتمل (أحد المتساويين على ما) أي على فرد (كذب  
 عليه) على ذلك الفرد الكلي (الآخر) فينتج من القياس المنفرد في  
 الشرطي لو لم يكن نقيض المتساويين متساويين لصدق أحد المتساويين  
 على ما كذب عليه الآخر لكن صدق عين المتساويين على ما كذب عليه  
 الآخر فهو محال كما قال المص (وهو محال) فينتج من الحاشي نقيضا متساويين  
 متساويان كالأشخاص والأناطق لصدق قولا كل لا نفسا لأناطق  
 وكل لاناطق لا نفسا لأنه لو لم يصدق لصدق نقيضهما أعني بعض  
 الأشخاص ليس بالأناطق وبعض الأناطق ليس بالأشخاص ولو فرض  
 صدق النقيضين المذكورين لصدق بعض الأشخاص لأناطق وبعض  
 الأناطق أشخاص لكون في الشيء انبعاثا فيثبت يلزم صدق عين أحد  
 المتساويين على ما كذب عليه الآخر وهو محال فظهر نقيض المتساويين  
 متساويان (ونقيض دعم مراد) أي من الكلي (طابقا) اخص  
 من بعض (لكلي) (الأخص) طلاقة لصدق نقيض الأخص (أي لمحولة)  
 نقيض الكلي الأخص (على كل ما) أي على كل أفراد (يصدق  
 عليه) أي يصدق على ذلك الأفراد (نقيض الأعم من غير كس) أقوى  
 من أن يصدق على ذلك الأفراد (نقيض الأعم من غير كس) أقوى

وهو موجبة جزئية صادقة من طرف الاعم كما مر فحينئذ قوله لصدق  
 نقيض الاخص آه اشارة الى صدق الموجبة الكلية من طرف نقيض الاعم  
 كقولنا كل لاجيوان لا انسان وقوله من غير عكس اشارة الى صدق  
 رفع الایجاب الكلى من طرف نقيض الاخص كقولنا ليس كل لا انسان  
 لاجيوانا بل بعض اللاانسان حيوان وليس بعض اللاانسان بلاحيوان  
 فظهر ان اللاحيوان اخص من اللاانسان مطلقا (اما) صدق (الاول) اى  
 صدق قولنا كل لاجيوان لا انسان مثلا (فلانه لو لا ذلك) اى لو لم  
 يصدق قولنا كل لاجيوان لا انسان مثلا (لصدق نقيضه) اعنى بعض  
 اللاحيوان ليس بلا انسان مثلا (ولو صدق) النقيض المذكور (لصدق  
 عين الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم) لكون نفي النفي  
 اثباتا اعنى بعض اللاحيوان انسان مثلا (وذلك) اى محمولة عين  
 الاخص على بعض الافراد الذى يحمل عليه نقيض الاعم (مستلزم  
 لصدق الاخص) اى لتحقيق الاخص (بدون الاعم وهو) اى لتحقيق الاخص  
 عند عدم الاعم (محال واما ثانى) اى واما صدق قولنا ليس كل لا انسان  
 بلاحيوان مثلا (فلانه) اى مثل هذا القول (ولو لا ذلك) اى لو لم يصدق  
 مثل قولنا ليس كل انسان بلاحيوان (لصدق) اى لجل (نقيض الاعم  
 على كل ما) اى على كل افراد (يصدق) اى يحمل (عليه) اى على كل  
 افراد (نقيض الاخص) كقولنا كل لا انسان لاجيوان (وذلك) اى  
 صدق مثل قولنا كل لا انسان لاجيوان (مستلزم لصدق الاخص)  
 اى لمحمولة عين الاخص (على كل ما) اى على كل افراد (يصدق)  
 اى يحمل (عليه) اى على كل افراد (الاعم) اى عين الاعم بعكس  
 النقيض للقضاء لزوم صدق مثل قولنا كل حيوان انسان لان عكس  
 النقيض للقضاء ان يجعل نقيض الموضوع محمولا ونقيض المحمول موضوعا  
 فحينئذ لو صدق مثل قولنا كل لا انسان لاجيوان يلزم ان يصدق مثل  
 قولنا كل حيوان انسان بعكس النقيض للقضاء وكذا يلزم ان يكون مثل  
 اللاانسان واللاحيوان متساويين لصدق الموجبتين الكائتين المتداولتين  
 طرفا هما وكل شيئين متساويين فنقيضا هما متساويان كعينيهما



فيلزم خلاف المفروض ويلزم ايضا صدق مثل قولنا كل حيوان انسان  
 على القرض المذكور كما يصدق قولنا كل انسان حيوان (وهو) اى  
 ذلك الاستلزام (محال) لانه خلاف المفروض فان المقدّر كذب كل  
 حيوان لانسان وكون الانسان اخص من الحيوان مطلقا وليس المفروض  
 كون الانسان مساويا للحيوان والحاصل ان قوله اما الاول الخ اثبات  
 الموجبة الكلية الصادقة من طرف نقيض الاعم بطريق الخلف مثل صدق  
 كل حيوان الانسان وقوله واما الثانى فلانه الخ اثبات صدق رفع  
 الايجاب الكلى من طرف نقيض الاخص بطريق الخلف مثل ليس كل  
 لانسان بلا حيوان والقياس الخلفى مركب من الاقترانى الشرطى ومن  
 الاستثنائى فتأمل تل (والاعم من شئ) اى من كلى (من وجه ايسر بين  
 نقيضيهما) اى بين نقيض الشئ والاعم (عموم اصلا) اى لامطلقا ولا  
 من وجه مطردا بل يكون بينهما فى بعض المواد عموم من وجد وقد يكون  
 بينهما تبائن كلى فى المواد الاخر اما وقوع العموم من وجه بينهما فهو  
 كما يكون بين اللاحيوان وبين اللاابيض فانهما صادقان على الحجر الاسود  
 واللاحيوان صادق على الجدار الابيض بدون اللاابيض واللاابيض صادق  
 على الفرس الاسود بدون اللاحيوان ووح طهران بين اللاحيوان و للابيض  
 عموما من وجه كما يكون بين عينيهما عزم من وجه و ما وقرع لتبين  
 الكلى بين النقيضين المذكورين فهو (لتحق مثل هذا العموم) اى العموم من  
 وجه (بين عين الاعم مطلقا) مثل الحيوان (و) بين (نقيض لخاص) من  
 اللانسان فانهما صادقان على الفرس والحيوان صادق على زبد بدون  
 اللانسان واللانسان صادق على الشجر بدون الحيوان فطهران  
 بينهما عموما من وجه (مع اتبائن الكلى بين نقيض الاعم مطلقا) مثل  
 اللاحيوان (وعين الاخص) مثل الانسان لصدق مثل قوله لاشئ من اللا  
 حيوان بانسان ولاشئ من الانسان لاحبران فطهران لتبائن الكلى بين اللا  
 حيوان والانسان مع ان يكون بين الحيوان وبين الانسان عموم وخصوص  
 من وجه بل عدم اراد العموم من وجه من النقيضين المذكورين قال

قال المص ليس بين مقيضيهما عموم اصلا اقول التباين الجزئى مطرد  
بين المقيضين المذكورين لان التباين الجزئى متحقق فى ضمن انبائى الكلى  
جزما والعموم من وجه من قبيل التباين الجزئى جزما فاذا كان بين الشئيين  
عموم من وجه فبين مقيضيهما تباين جزئى مطردا جزما كما يكون بين نقبضى  
المتباينين تباين جزئى مطردا قطعاً كما سيحى (ونقبضا) الكليين (المتباينين  
كليا) (متباينان تباينا جزئيا) سواء كان ذلك التباين الجزئى عموما من  
وجه او متحققا فى ضمن التباين الكلى (لانهما) اى المقيضين (ان لم يصدق)  
اى ان لم يحمل (اصلا على شئ كالا وجود والا عدم كان بينهما)  
اى بين المقيضين (تباين كلى) فيتحقق التباين الجزئى فى ضمنه وطء  
(وان صدقا) اى وان حل المقيضان (معا) على شئ (كالا انسان  
والا فرس كان بينهما) اى بين المقيضين المذكورين (تباين جزئى)  
ودلك لتباين الجزئى عموم من وجه (ضرورة صدق) عين (احد المتباينين)  
مثل الانسان والفرس (مع مقيض لآخر) مثل للانسان والافرس  
(نقط) فان الانسان مع الافرس صادقان على زيد بدون للانسان  
بالبداهة كما يصدق العرس مع الانسان على افرس الايض بالبداهة بدون  
الافرس فطهران قوله ضرورة صدق احد المتباينين الخ عبارة عن بيان  
مادى افتراق مثل الانسان والافرس فالعموم من وجه يقتضى ثبات  
مواد الاولى منهما مادة الاجتماع والاخرى ان مادتا الافتراق مادة اجتماع الا  
انسان مع الافرس هى مثل الحجر ذنهما يصدقان عليه ومادة افتراق  
الانسان عن الافرس مثل العرس الايض لما مر آتفا ومادة افتراق  
الافرس عن الانسان مل زيد لما مر طهران بين الانسان ووبر الافرس  
عموما من وجه مع ان العينين وهما للانسان والفرس متباينان تباينا  
كليا فاذا كان نقبضا المتباينين قديكونان متباينين تباينا كليا مثل للا  
وجود والعدم وقديكون يدهما عموم من وجه مثل الانسان والافرس  
(فالتباين الجزئى لازم جزما) ى لزوم جزم فان التباين الجزئى  
لازم الى تباين اسكلى والى العموم من وجه بالبداهة فتأمل حق لتأمل  
تل المبحث (الرابع) اى الالفاظ التى وقعت حصة معينة نوعية من الفصل

الثالث الذي وقع جزأ معينا نوعيا من المقالة الاولى التي وقعت حصه  
معينة نوعية من الرسالة التسمية فهي ماسيد كر وقبل ان خبر المبدأ مجموع  
قوله الجزئي كما يقال على المعنى المذكور الى آخره كما نقل عنه (الجزئي كما  
يقال) اي كما يطلق الجزئي (على المعنى) اي على ما يمنع نفس تصور  
من وقوع الشركة فيه (المذكور) اي المعنى الذي ذكر في  
الفصل الثاني في ضمن نفسه بـ المعنى الذي اورد الى الجزئي الحقيقي والكلبي  
(السمي) اي المعنى الذي يسمى (بـ) جزئي (الحقيقي فكذلك يقال)  
اي يطلق الجزئي بالاشتراك المأظوم (على كل اخص) مندرج (تحت الاعم)  
وادخال كلمة كل على تعريف اجزئي الاصافي اشارة الى اطراد التعريف  
اعلم ان عكس التعريف عند الميزانيين ان يجعل المعرف موضوعا  
والتعريف محمولا وان يكون القضية الحاصلة من التركيب المذكور طبيعية  
غير مستهتمة في المعلوم مسألة وارزد التعريف ريجعل التعريف موضوعا  
والمعرف محمولا وان يكون القضية الحاصلة من التركيب المذكور قضية  
حالية موحدة كأياء طبة على جميع جزئياتها من حيث يستنبط منها احكام  
جزئياتها بطريق لا يغري سهولة الحصول لذ التعريف ريجعل من فحول بعض  
افعاله وما قد رضى في شرحه على كيفية في قول ابن الحاجب  
ومن خواصه دخول الاعم عكس التعريف عند المندققين ريجعل المعرفة  
مبتدأ والتعريف خبرا ريد لتعريف كـ عندهم انتهى (بـ) (وبسمى)  
اي كل اخص تحت الاعم (جزئي لاصافي) من جزئياته بالنسبة الى ما فو قد  
وقرله كـ حص تحت الاعم يسمى الجزئي الاضافي فهو ريد لتعريف له  
وكلمة يسمى اشارة الى كون هذا التعريف حـ سميا كما قل له في حاشية  
التصديقات في مثل هذا المقام اخص اخص رابع هو تـ به جزئي  
الى الجزئي الحقيقي بـ اخصه وان يتل ان جزئي اما ما يمنع نفس تصور  
من وقوع اشتراكه فيه وما اخصه ريد تحت الاعم وكـ ما يمنع نفس  
تصوره من وقوع اشتراكه بـ ريد تحت حيث ركن اخص مندرج تحت  
لاعم فهو جزئي ضار فبانح من لا تفرق في الشرط من الطريق من  
ان الجزئي ما جزئي حتى وما جزئي ضار في وكـ يسمى منه بـ كـ

قسمان فينتج الجزئ قسمان وكل واحد من لقطى الجزئ الحقيقي والجزئ  
الاضافى علم جنس وكل علم جنس كلى لاجزئ حقيقى لان الكلى لا ينافى  
الجزئ الاضافى كما سيحى فحينئذ افهما ذاتى ونوطان من مطلق الجزئ  
والجزئ جنسهما (وهو) اى الجزئ الاضافى (اعم من الاول) اى من الجزئ  
الحقيقى مطلقا (لان كل جزئ حقيقى فهو جزئ اضافى دون العكس)  
اى ايس كل جزئ اضافى جزئيا حقيقيا بل بعض الجزئ الاضافى جزئ  
حقيقى وبعضه ليس بجزئ حقيقى فلما صدق من طرف الجزئ الحقيقى  
موجبة كلية ومن طرف الجزئ الاضافى موجبة جزئية مع سالبة جزئية  
فالجزئ الاضافى اعم مطلقا من الجزئ الحقيقى لكن المقدم حق والتالى مثله  
(اما الاول) اى صدق قولنا كل جزئ حقيقى فهو جزئ اضافى  
(فلاندراج كل شخص تحت ماهيته) اى ماهية الشخص (معراة  
عن الشخص) يعنى ان كل جزئ حقيقى فهو شخص مندرج تحت الماهية  
المجردة عن قيد مع الشخص كاندراج زيد تحت الحيوان الناطق المجرد  
عن قيد مع الشخص وتس ماهية مجردة عن قيد مع الشخص فهو الاعم  
فينتج من غير التعارف ان كل جزئ حقيقى فهو شخص مندرج تحت الاعم  
ونفرض النتيجة المذكورة صغرى ونضم اليها كبرى بان نقول وكل جزئ  
مندرج تحت الاعم فهو جزئ اضافى فينتج من التعارف ان كل جزئ  
حقيقى فهو جزئ اضافى فظهر ان قوله اما الاول الخ انبات الموجبة  
الكلية الصادقة النظرية من طرف الاخص وهو الجزئ الحقيقى (واما  
الثانى) اى اما صدق قولنا ليس كل جزئ اضافى جزئيا حقيقيا (فلجواز  
كون الجزئ الاضافى كليا) مثل الانسان فانه كلى مع انه جزئ اضافى  
لكون الانسان اخص تحت الحيوان الاعم مه (ولاشع كون الجزئ  
الحقيقى كذلك) اى لا شاع ان يكون الجزئ الحقيقى مثل زيد كليا فان مفهوم  
زيد ما يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه والكلى ما لا يمنع  
نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه فيمنع ان يكون زيد كليا فظهر  
ان قوله واما الثانى الخ انبات الموجبة الجزئية الصادقة مع السالبة الجزئية  
الصادقة من طرف الجزئ الاضافى وهو اعم فحينئذ ان قوله وهو اعم

قوله فلجواز آه  
استدلال على السالبة  
الجزئية الصادقة  
من طرف الجزئ  
الاضافى اعم من  
الجزئ الحقيقى  
وترتيب الاستدلال  
من الشكل الثانى  
فهو بطريق ان يقال  
ان بعض الجزئ  
الاضافى كلى ولا  
شئ من الجزئ  
الحقيقى بكلى فينتج  
من الضرب الثالث  
من الشكل الثانى  
قولنا بعض الجزئ  
الاضافى ليس بحقيقى  
وهو المطلوب  
سدد

عند الجدول

[illegible]



من الاول آه جواب السؤال الوارد على تقسيم الجزئى وهو نقض التقسيم  
 بانشاء الشرط الثالث وهو التاين بين الاقسام وزعم الناقض ان هذا التقسيم  
 حقيقى مع انه اعتبارى ونقضه بان يقول هذا التقسيم باطل لانه تداخل فيه  
 الاقسام وكل تقسيم هذا شأنه فهو باطل فهذا التقسيم باطل فاجاب المص  
 بقوله وهو اعم من الاول آه منه يمنع الكبرى مستندا بكون التقسيم  
 اعتباريا فانه يكفى التمايز بحسب المفهوم فقط بين الاقسام المتعبرة فى  
 التقسيم الاعتبارى فانهم المبحث (الحامس) ماسيدكر والحال فيه كما سبق  
 فى المبحث الرابع من غير فرق فتوجه (النوع كما يقال) اى كما يطلق النوع  
 (على ما) اى على المعنى الذى (ذكرناه) اى ذلك المعنى فى الفصل الثانى  
 بقولنا فهو اذن كلى يقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقائق  
 فى جواب ماهو (ويقال له) اى ويسمى لذلك المعنى فان كلمة القول اذا  
 تعدى باللام الجارة تكون بمعنى التسمية غالباً (النوع الحقيقى) فان نوعيته  
 بالنسبة الى حقيقته (فكذلك يقال) اى يطلق النوع بالاشتراك (على كل  
 ماهية) وهى ما يعلم به الشئ بالكنه (يقال عليها) اى يحمل على  
 تلك الماهية (وعلى غيرها) اى على غير تلك الماهية (الجنس فى جواب  
 ماهو قولاً اولياً) بلا واسطة كالانسان بالنسبة الى القرس فان الحيوان  
 وهو جنسهما مقول عليهما قولاً اولياً وايضاً ان الجسم الناحى مقول  
 على الانسان والنباتات والاشجار قولاً اولياً فمح كونه كل واحد من النباتات  
 والاشجار نوعاً اضافياً كما يكون الانسان نوعاً اضافياً فمح الانسان مادة  
 احتاج لنوع الحقيقى مع النوع الاضافى كما سيحى فى بيان النسبة بينهما  
 وقوله قولاً اولياً احتراز عن الاصناف مثل التركى والرومى تأمل (ويسمى)  
 اى كل ماهية آه (النوع الاضافى) فان نوعيته بالنسبة الى ما فوقه وذكر  
 كلمة الكل فى تعريف النوع الاضافى اشارة الى طرد التعريف فى ضمن  
 عكس التعريف فان قلت قوله ويسمى النوع الاضافى طرد التعريف له  
 فمح يلزم التكرار لا فائدة قلت قوله ويسمى النوع الاضافى تصريح بما  
 علم ضمناً لكمال الاهتمام الى شان النوع الاضافى وحاصل المبحث الخامس  
 تقسيم مطلق النوع الى النوع الحقيقى والى النوع الاضافى بان يقال

النوع اما ما يطلق على ذكرناه في الفصل الثاني واما ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ماهوفوه اولي فالاول نوع حقيقي والثاني نوع اضافي هذا التقسيم تقسيم النوع باعتبار المفهوم الى قسمين المذكورين ثم اراد المصنف تقسيم النوع باعتبار المرتبة وبطريق التنازل الى اربعة اقسام فقال ( ومراتبه ) اى مراتب . طابق النوع قبل ان الضمير المجرور طائد الى النوع الاضافي اقول حيثئذ يكون المقسم نوعا اضافيا مع ان النوع المفرد مباين له كما سيجي . فيلزم ان يكون قسم التثنية قسمين منه اما اذا كان الضمير المجرور راجعا الى مطلق النوع كما فسرناه فيكون المقسم ههنا هو النوع المطلق مع ان النوع البسيط قسم منه فلا يرد القصد المذكور على التقسيم فتدبر كمال التدبر فتح الله تعالى لك هذا المقام ( اربعة ) اقسام اى انحصر النوع المطلق في اربعة اقسام ( ا ) اى النوع المطلق ( ا ما ان يكون ) اى النوع ( اعم الانواع وهو ) اى ما يكون اعم الانواع ( النوع الى كالجسم ) فانه عمن الجسم التام ومن الحيوان ومن الانسان بطريق التنازل ( او ) ان يكون النوع ( اخصها ) اى اخص من النوع ( وهو ) اى ما يكون اخص الانواع ( النوع السافل كالانسان ) الانسان اخص من الحيوان ومن الجسم التام ومن الجسم بطريق التمساعد ( ويسمى ) اى النوع السافل ( نوع الانواع ) فان الانسان نوع من الحيوان بالذات ومن الجسم التام ومن الجسم بالواسطة بطريق التمساعد تدبر ( او ) ان يكون النوع ( اعم من السافل واخص من العالي ) اى ما يكون اعم من السافل واخص من العالي ( النوع المتوسط كالحيوان والجسم التام ) فان كل واحد منهما اعم من الانسان واخص من الجسم ( او ) ان يكون النوع ( مباينا لكل ) اى ان يكون النوع مباينا لكل واحد من هذه الانقسام الثلاثة ( النوع لمرد ) اى النوع البسيط كالعقل وهى من قبيل العالم المجرد عند الحكماء العتقية ان فرضنا وجود العالم المجرد الغير المادى وان لم يكن موجودا في الاحيان عندنا ( ان قلت ) اى ان زعمنا ( ان الجوهر جنس له ) اى للعقل المفروض



وجوده وايضا ان زعمنا ان العقل نوع وتحت اشخاص وهي العقول  
العشرة فانه لا يكون اعم من نوع اصلا لان تحت اشخاص وهي العقول  
العشرة وايضا لا يكون اخص من نوع قطعا اذ ليس فوقه نوع بل يكون  
فوقه جنس وهو الجوهر فيكون مبينا لكل واحد من العالي والسافل والمتوسط  
فيكون نوعا مفردا بل يكون نوعا بسيطا وبقرار آخر ان النوع اما ما يكون  
تحت نوع ولا يكون فوقه نوع واما ما يكون فوقه نوع ولا يكون تحت نوع  
واما ما يكون فوقه وتحت نوع واما ما لا يكون تحت نوع ولا يكون فوقه  
نوع فالاول هو النوع العالي والثاني هو النوع السافل والثالث هو النوع  
المتوسط والرابع هو النوع البسيط فيلجج من الطريق الخامس من الاقتراحي  
ان النوع المطلق باعتبار المرتبة اما النوع العالي واما النوع السافل واما  
النوع المتوسط واما النوع البسيط وكل شيء شأنه كذا فهو اربعة  
اقسام فينتج النوع المطلق باعتبار المرتبة اربعة اقسام وهو انطوب  
ويسمى اقسام لاول عاليا لتفوقه على الانواع والقسم الثاني يسمى نوعا  
سافلا لكونه تحت الانواع والقسم الثالث يسمى نوعا متوسطا لكونه  
بين العالي وبين السافل واقسم لاربع يسمى نوعا بسيطا لكونه غير مادي  
ولما قسم اخص النوع مطبق باعتبار المرتبة وبطريق التنازل الى الانواع  
لاربعة المذكورة ارا ان يجعل تقسيم الجنس المطلق باعتبار مرتبة عقل  
(مراتب الاجناس ايضا) اي مثل مراتب الانواع (هذه اربعة)  
يعني ان الجنس المطلق اما ما يكون اعم لاجناس واما ما يكون اخص  
الاجناس واما ما يكون اعم من السافل واهص من العالي واما ما يكون  
مبينا لكل وكل ما يكون اعم الاجناس فهو الجنس العالي وكل ما يكون  
اخص الاجناس فهو الجنس السافل وكل ما يكون اعم من السافل  
واخص من العالي فهو الجنس المتوسط وكل ما يكون مبينا لكل واحد  
من الجنس العالي من السافل ومن المتوسط فهو الجنس البسيط فينتج  
من الطريق الخامس من الاقتراحي ان الجنس المطلق اما الجنس العالي واما  
الجنس السافل واما الجنس المتوسط واما الجنس البسيط وكل شيء  
شأنه كذا فهو اربعة اقسام فالجنس المطلق اربعة اقسام وتصوير

آخر ان الجنس المطلق اما ما يكون تحته جنس ولا يكون فوقه جنس  
واما ما يكون فوقه جنس ولا يكون تحته جنس واما ما يكون تحته جنس وفوقه  
جنس واما لا يكون تحته ولا فوقه جنس فالاول هو الجنس العالى والثانى هو  
الجنس السافل والثالث هو الجنس المتوسط والرابع الجنس البسيط وكل شئ  
شانه كذا اربعة اقسام فالجنس اربعة اقسام وامثلة الاجناس كاسمى (لكن  
العالى كالجواهر فى مراتب الاجناس) اى من مراتب الاجناس (يسمى) اى  
العالى (جنس الاجناس) بطريق التنازل وبالنسبة الى ماتحته من الاجناس  
وكذلك يسمى ماليا لكونه فوق الاجناس ولعدم وجود الجنس الآخر  
فوقه (لا) يسمى الجنس (السافل) جنس الاجناس لكونه جنسا  
قريبا للانواع الحقيقية (كالحيوان) ويسمى مثل الحيوان جنسا سافلا  
لكونه تحت الاجناس ولكونه اخص من الجسم النامى ومن الجسم  
ومن الجواهر بطريق التصاعد (ومثال المتوسط فيها) اى من مراتب  
الاجناس (الجسم النامى والجسم) فانهما اعمان من الحيوان واخصان  
من الجواهر ويسميان جنسا متوسطا لوقوعهما بين العالى والسافل  
(ومثال الجنس (المعرد) اى البسيط (العقل ان قلنا) اى ان فرضنا  
(ان الجوهر ليس بجنس له) اى للعقل فظهر مما قررنا ان تمثيل كل واحد  
من الجنس البسيط والنوع البسيط بالعقل مبنى على القرض فلا ردان  
احد التمثيلين فاسد (والتنوع الاضافى موجود بدون) النوع (الحقيقى  
كالانواع المتوسطة) فانها اجناس والاجناس ليست بانواع حقيقية  
فتوحد لانواع المتوسطة بدون النوع الحقيقى كفى الجسم النامى والحيوان  
(و) النوع (الحقيقى موجود بدون) النوع (الاضافى كالحقائق  
البسيطة) كالعقل والنفس الناطقة والنقطة فانها انواع حقيقية وليست  
انواعا اضافية والالكانت مركبة لوجوب اندراج الاضافى تحت جنس  
فيوجد بمسائط بدون النوع الاضافى انواعا حقيقية وبسيط على ثلاثة معان  
الاول ما لا جزله والثانى ما يكون اقل جزاؤه لثلاث ما لا يكون مركبا من احزاء  
مختلفة الطبايع والمراد من البسيط ههنا هو المعنى الاول كما لا يخفى (فليس  
بينهما عموم وخصوص مطلق) كما قال البعض (بل كل) واحد (منهما)

اي من النوع الاضافي ومن النوع الحقيقي ( اعم من الآخر من وجه  
لصدقهما ) اي لشموليتها ( على النوع السافل ) كالانسان فان النوع  
السافل نوع حقيقي من حيث انه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق  
في جواب ماهو وكذلك انه نوع اضافي من حيث انه مقول عليه  
وعلى غيره الجنس في جواب ماهو قولاً اولياً فظهر ان بينهما عموماً  
وخصوصاً من وجه فان مادة اجتماعهما مثل الانسان ومادة افتراق  
النوع الاضافي عن النوع الحقيقي مثل الجسم النامي والحيوان ومادة  
افتراق النوع الحقيقي عن النوع الاضافي مثل العقل والنفس الناطقة  
والنقطة وقوله والنوع الاضافي موجود آه جواب سؤال مقدروارد  
على تقسيم النوع المطلق باعتبار المفهوم الى الحقيقي والاضافي بان يقال  
انه لما كان بين النوع الحقيقي وبين النوع الاضافي عموم وخصوص  
من وجه لم يمتنع ان يداخل القسمين وهو باطل فاجاب المص عنه بالمتنع بان  
يقول ان اريد تداخل القسمين بحسب المفهوم فاللزامة ممنوعة لان القسمين  
المذكورين متباينان بحسب المفهوم فان مفهوم القسم الاول وهو النوع  
الحقيقي مقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ماهو ومفهوم القسم  
الثاني وهو النوع الاضافي مقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب  
ماهو قولاً اولياً ولما كان القسمان المذكوران متباينين بحسب المفهوم فلا  
يلزم تداخل القسمين بحسب المفهوم وان لم يمتنع تداخل بحسب التحقق  
وان اريد تداخل القسمين مطلقاً فبطلان اللزوم بمنوع فان التقسيم  
المذكور من قبل ضم قيود متخالفة الى المقسم فهو تقسيم اعتباري  
وليس تقسيمياً حقيقياً بمعنى ضم قيود متباينة الى المقسم ويكتفي في التقسيم  
الاعتباري التباين بين الاقسام بحسب المفهوم ولا يضره التداخل بحسب  
التحقق كانهوم المطلق ولعموم من وجهه وان كان التداخل بحسب التحقق  
يصر الى التقسيم الحقيقي كما يضر التداخل بحسب المفهوم ليهما اعلم ان قوله  
والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي آه فهو بطريق العبارة جواب  
عن النقص المذكور كما عرفت وبطريق الإشارة رد لرغم من قال بينهما  
عموم وخصوص مطلق فتأمل ( وجزء القول ) والجزء ما يتركب الشيء

منه ومن غيره والكل ما يتركب من الاجزاء (في جواب ماهو ان كان) اى  
جزءه المقول (مذكورا) بطريق الدلالة على الماهية المسؤل عنها (بالمطابقة  
يسمى) اى جزءه المقول (واقعا في طريق ماهو كالحوان والناطق بالنسبة  
الى الحيوان الناطق المقول) مجموعهما (في جواب السؤال ماهو  
عن الانسان) وحده فان قولنا الانسان ماهو سؤال عن تمام الماهية  
المنصفة فيجاب عنه بالحيوان الناطق فيكون كل واحد من الحيوان  
والناطق واقعا في طريق ماهو لكونهما مذكورين في حقيقة الانسان  
بطريق المطابقة فطهران الواقع في طريق ماهو حد تام تدر (وان كان)  
اى جزءه المقول (مذكورا) بالدلالة على الماهية المسؤل عنها (بالتضمن  
يسمى) اى جزءه المقول (داخلا في جواب ماهو كالجسم الناطق او الحساس  
او المتحرك بالارادة الدال عليها) اى على المذكورات الثلاث لقط  
(الحيوان) بطريق (التضمن) لانه اذا اجيب عن السؤال عن  
الانسان ماهو بجسم ناطق او بحساس ناطق او متحرك بالارادة  
ناطق فيكون كل واحد من هذه الثلاث داخلا في طريق  
ماهو لكونه كل واحد منها مذكورا في تعريف الانسان بطريق  
التضمن فيكون الجواب الاول وهو جسم نام ناطق حدا ناقضا للانسان  
لكونه مركبا من الجنس البعيد والفصل القريب ويكون كل واحد  
من الجوابين الاخيرين رسما ناقضا للانسان لكونهما مركبين من الفصل  
البعيد ومن القريب فان لمركب من الفصل البعيد من الفصل القريب رسم ناقص  
كما تعلم ان الله تعالى (والجنس العالى) وهو ما يكون تحته جنس ولا يكون  
فوقه جنس كالجواهر (جار ان يكون له) اى للجنس (فصل يقومه) اى يميز  
ذلك الجنس العالى عن مشاركته في وجوده مثل تمييز القيام بذاته بالجواهر  
عن له من المشارك له في وجوده (لجو زركبه) اى لجواز تركب الجنس  
العالى (من امرين) من كئيين (متساويين او امور متساوية) كقيام بذاته  
وعلى ما تدعى بذاته للجنس بمعنى يوزا يوحه ومن يميز للجنس  
العالى عند التأخرين ولا يدرى لا يدرى الجنس العالى لانه لا يجب

ان يوجد جنس لكل شيء له فصل مميز عندهم واما عند المتقدمين لا يتصور  
 ان يكون للجنس العالي فصل مميز والارم ان لا يكون عاليا لان كل شيء له  
 فصل مميز فيجب ان يكون له جنس عند القدماء فظهر ان المعتبر مذهب  
 المتأخرين فان القيام بذاته فصل مميز للجوهر عن العرض المشارك له  
 في الوجود مع انه لا جنس له كما لا يخفى على من ادنى ممارسة (ويجب ان يكون  
 له) أي للجنس العالي (فصل يسميه) أي بضم ذلك الفصل بالجنس العالي مثل  
 المركب والمجرد للجوهر فالكل واحد منهما يقسم الجوهر الى الجسم والى  
 العقل بالذات ان الجوهر 'ما مركب او مجرد وكل جوهر مركب فهو  
 جسم وكل جوهر مجرد فهو عقل او نفس ناطقة مثلا بل الجزء الذي  
 لا يتجزى فافهمه (والنوع السافل) وهو ما يكون فوقه انواع ولا يكون تحته  
 نوع مثل الانسان (يجب ان يكون له) أي للنوع لسافل (فصل يقوم) أي يراه  
 كالإضافة للانسان فان اسوع لسافل شيء له جنس فوقه يكتفى به  
 جنس فوقه فيجب ان يكون له فصل مميز فينتج ان نوع مساو — — —  
 له فصل يميزه (ويمنع ان يكون له) أي للنوع السافل (فصل يسميه) — — —  
 السافل لانه شيء لا يكون تحته انواع بل يكون تحته شخصين وانما ذكر  
 مساو فلا وكل شيء كذا في نفسه لا يكون له فصل يسميه (بما هو مساو —)  
 اجاسا او انواعا (يجب ان يكون لها) أي متوسطات (بما هو متوسطا —)  
 أي تميزها (و) كذلك يجب ان يكون له (فصول تسميها) أي تميزها  
 فوقها اساس وتحتها انواع وكل ما يكون فوقها اجاسا وتحتها انواع  
 فيجب ان يكون له فصول تميزها وفصول تسميها فينتج لمطلوب المذكور  
 نافعهم (وكل فصل يقوم لعالي فهو يقوم لساو) مثل القيام بذاته للجوهر  
 والقابل للابعاد الثلاثة للجسم والحداس حيوان لا — — — تميز جسم  
 والحيوان والانس عن العرض مشترك لها في وحدتها تميز بجوهر  
 عن مشترك له — — — تميز بالحيوان والانس عن العقول  
 — — — تميز — — — هو اجزاءه وخمس — — —  
 — — — تميز — — — تميز — — — تميز — — —

انه ليس كل فصل يقوم السافل فهو يقوم العالى لانه لو كان فصل يقوم للسافل مقوماً للعالى على تقدير كون كل فصل يقوم العالى يقوم السافل لكان العالى والسافل متساويين لصادق الموجبتين الكليتين من طرفي فصليهما مع ان العالى اعم والسافل اخص بل بعض المقوم للسافل يقوم العالى كما يميز القابل للابعاد بالانسان الذى هو النوع السافل وبالجسم الذى هو النوع العالى عن المشارك لهما فى الجوهرية وبعض الفصل المقوم للسافل ليس يقوم للعالى كما يميز الناطق المقوم للانسان بكل جسم عن العقل المشارك له وكما يميز الحساس المقوم للحيوان الذى هو الجنس السافل بجميع الجوهر الذى هو الجنس العالى عن المشاركات العرضية ( وكل فصل يقسم ) الجنس ( السافل فهو يقسم العالى ) فان الناطق والصاهل والناحق يقسم الجوهر الى الانسان والقرس والحمار كما يقسم الحيوان اليها ( من غير عكس كلى ) يعنى انه ليس كل فصل يقسم الجنس العالى فهو يقسم الجنس السافل بل بعض المقسم للعالى مقسم للسافل كما يقسم الناطق والصاهل والناحق الحيوان الى الانسان والقرس والحمار وكما يقسم كل واحد منها الجوهر الى هذه الاقسام وبعض المقسم للعالى ليس يقسم للجنس السافل كالمركب والجرد المقسم للجوهر الى الجسم والى العقل بل الجزء الذى لا يتجزى فان كل واحد من المركب والجرد لا يقسم الحيوان الى شئ من الاشياء ولما فرع من بيان مبادئ التصورات وهى الكليات الخمس ومن بيان قلماتها شرع فى بيان مقاصد التصديقات وهى القول الشارح وانواعه الاربعة فقال ( الفصل الرابع ) اى الالفاظ التى وقعت حصّة معينة وجزأ معيناً نوعياً من المقالة الاولى التى وقعت حصّة معينة من الرسالة التسمية فيكون الفصل الرابع جزأ من الرسالة التسمية واسطة المقالة الاولى فان الجزء من الجزء من الشئ جزء من ذلك الشئ ( فى ) بيان ( التعريفات ) وفى بيان انواع القول اشار وجع التعريفات لقصد المشاكلة الى كل واحد من قرله فى الالفاظ وفى المعانى المفردة وفى مباحث الكلى والجزئى فى الفصول السابقة فانهم ( المعرف ) اى القول الشارح ( التسمى ) اى للمعرف ( الدى ) اى الفكر الذى هو ترتيب امور



سواء كان اعم من وجهه او مطلقا (لقصوره) اى لقصور الاعم (عن افادة التعريف) اما قصور الاعم عن افادة التعريف فلانه اذا كان اعم من الم عرف مطلقا لم يمنع عن دخول الاغيار فيه كتعريف المثلث بشكل مضلع فان المربع داخل فيه مع انه من اغيار المثلث وكل تعريف هذا شأنه باطل واذا كان اعم منه من وجهه لم يمنع عن الاغيار ولا يكون جامعا للافراد كتعريف العالم بمن له قلنسوة عظيمة وعمامة كبيرة فان العالم الذى لم يلبس القلنسوة والعمامة لم يدخل فيه مع انه من افراد الم عرف وان من لم يكن عالما ويلبس القلنسوة والعمامة يدخل فيه مع انه من اغيار الم عرف فلا يكون التعريف جامعا ولا مانعا فيكون ماطلا (ولا) يجوز ان يكون التعريف (اخص) من الم عرف (لكونه اخفى منه) اى من الم عرف الاعم لوجود الاعم بدون الاخص كما يوجد الحيوان الاعم من الانسان فى القرس بدون الانسان فيلزم ان يكون التعريف ليس باجلى من الم عرف مع انه اذا كان اخص من الم عرف مطلقا لم يكن جامعا لافراد الم عرف فيكون باطلا يعنى ان التعريف اما مسا والم عرف فى الصدق على الافراد واما ان يكون اعم منه واما ان يكون اخص منه واما ان يكون مابينا له لكن لا يجوز ان يكون اعم منه لقصور الافادة ولا يجوز ان يكون اخص منه لكونه اخفى منه ولا يجوز ان يكون مابينا له والا لزم التعريف بالمباين فينتج (فهو) اى الم عرف للشيء الذى هو عبارة عن التعريف (مساو لها) اى للماهية التى هى عبارة عن الم عرف بفتح الراء (فى العموم والخصوص) وفى الصدق على الافراد فظهر ان اشتراط مساواة التعريف الى الم عرف عبارة من ان يكون التعريف صادقا على كل ماصدق عليه الم عرف وان يكون الم عرف صادقا على كل ماصدق عليه التعريف (ويسمى) اى الم عرف للشيء (حدا تاما ان كان) ملتبسا (بالجنس والفصل القريين) مثل الحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان اما تسميته حدا فلان الحد فى اللغة بمعنى المنع والركب من الجنس القريب ومن الفصل القريب مانع عن دخول الاغيار فيه فلذلك يسمى حدا واما تسميته تاما فلا شمله على على الذاتيين القريين (و) يسمى حدا (ناقصا ان كان بالفصل القريب وحده)



اي مفردا كتعريف الانسان بالناطق فقط هذا ناطرا الى التعريف بالمفرد  
فانه جائز هند المتأخرين في الحد الناقص والرسم الناقص دون التامين  
والقدماء لم يجوزوا التعريف بالمفرد في الناقصين كما لم يجوزوا في التامين  
فانهم قالوا مثل الناطق في المثال المذكور من قبيل الوصف المحتاح الى  
الموصوف فان قلنا ان موصوفه المقدر حيوان فيكون تعريف الانسان  
بالناطق فقط حدا تاما مركبا في الماك وان قلنا ان موصوفه المقدر جسم  
مثلا فيكون حدا ناقصا مركبا من الجنس البعيد والفصل القريب في الماك  
وان كان موصوفه المقدر مثل الحساس فيكون حاصل تعريف الانسان  
بالناطق فقط عبارة عن الحساس الناطق فيكون هذا التعريف رسما ناقصا  
مركبا من الفصل البعيد ومن الفصل القريب لكن يمكن التوفيق بين  
المذهبين لان المتأخرين قالوا ان التعريف بالمفرد جائز ولم يوجب الجواز  
بالوقوع وقال القدماء ان التعريف بالمفرد ليس واقع وفي الوقوع لا يقتضى  
نفي الجواز لان الوقوع اخص والجواز اعم ولا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء  
الاعم فيكون التعريف بالمفرد من قبيل مجوزات العقل بناء على المذهبين  
والمصخصص تعريف الفكر بالتعريف بالركب في اول الكتاب وقال  
وهو ترتيب امور معلومة آه ولم يقل تحصيل شئ او ترتيب امور معلومة  
للتأدى الى مجهول وقال ههنا وحدا ناقصا ان كان بالفصل القريب وحده  
ورسما ناقصا ان كان بالخاصة وحدها ناطرا الى التعريف بالمفرد فانه قصد  
التنبه على ان لزاع بين الفريقين لقطى فلا يتصور التناقص بين العبارتين  
وان قلنا في دفع التناقص في اول الكتاب ان تعريف الفكر من قبيل  
حذف المعطوف عليه وتقدير التعريف هكذا ان الفكر تحصيل شئ  
او ترتيب امور معلومة للتأدى الى مجهول فافهم (او) ان كان التعريف (به)  
اي بالفصل القريب (وبالجنس لبعيد) كقولنا في تعريف الانسان انه  
جسم ناطق ونسبته ناقصا لانه لم يذكر فيه ذاتي قريب بل يذكر فيه  
ذاتي بعيد وهو جنس بعيد (و) يسمى (رسما تاما ان كان بالجنس القريب  
والخاصة) كقولنا الحيوان الصالح بالنسبة الى الانسان اما نسبه رسما  
ملان رسم الدار اترها ولما كان المركب من الجنس القريب ومن الخاصة

اللازمة تعريفا بالخارج اللازم الذي هو من آثار الشيء فكون تعريفها  
بلاثر فلذا يسمى رسماً واما تسميته تاماً فلشابهته الحد التام من حيث انه  
وضع فيه الجنس القريب وقيد هذا الجنس بامر مختص به (و) يسمى رسماً (ناقصاً  
ان كان) اي الم عرف لشيء يعني به التعريف (بالخاصة وحدها) اي  
منفردة هذا ناظر الى مذهب المتأخرين وهو جواز التعريف بالافرد  
كقولنا في تعريف الانسان انه ضاحك متأمل (او) ان كان التعريف  
(بها) اي بالخاصة (وبالجنس البعيد) كقولنا في تعريف الانسان انه  
جسم ضاحك او جوهر ضاحك اما تسميته رسماً فلما مر في الرسم التام  
واما تسميته ناقصاً فادم اشتد له على الذاتي ، تربى اعلم ان التعريف  
المركب من الجنس والعصل القريبين حد تام والمركب من الجنس البعيد  
والفصل القريب حد ناقص والمركب من الجنس القريب والخاصة  
اللازمة رسم تام وماعدا هذه الثلاثة من المركب من الجنس البعيد  
ومن الخاصة اللازمة او المركب من الجنس البعيد ومن الفصل البعيد  
او المركب من الفصل النقص ومن الفصل القريب او المركب من العرض  
اللازم العام ومن الحصة اللازمة كلها رسم ناقص وادراك البعض  
لا قائمة في هذه المركبات فافهم (ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء)  
اي عن تعريف الم عرف (بما) اي تعريف (يساويه) اي يساوي  
هذا التعريف بذلك الم عرف (في العرف والجهالة لتعريف الحركة بما ليس  
بسكون والروح ما ليس بفرد) فان الحركة في اللغة الكون في آئين  
في مكابن بالسكون الكون والآئين في مكان واحد والحركة الحكمية  
هي الخروج من لزوة الى افعال على سبيل التدرج والسكون الحكمي  
هو عدم الخروج من القوة الى الفعل او السكون الحكمي عبارة عن عدم  
الحركة فاشابه الحركة فمح يكون تعريف الحركة بما ليس بسكون  
تعريف ساريا لانه في لجهالة الماد في الروح هو عبارة  
عن انقسام المتساويين ، بعد عبارة عن عدد الانقسام المتساويين  
فان تعريف الروح في الماد في تعريف الماد في الروح  
في الجهالة بهما مشتركين في تعريف الماد في الروح

التعريف ليس بأجل من المعرفة وان يكون مشتقاً على تحصيل الحاصل  
 (و) يجب الاحتراز (عن تعريف الشيء) أي تعريف المعرفة (بما)  
 أي بالتعريف الذي (لا يعرف) أي ذلك التعريف بشيء من الأشياء  
 (الآية) أي بذلك المعرفة حتى يلزم الدور التدمي والدور هو توقف  
 الشيء على ما يتوقف عليه وهو أمدور تدمي وهو باطل لكونه حصولاً  
 قبل حصول بل وجوداً في حال العدم فلا شك في بطلان هذا التسم من  
 الدور وأمدور معي وهو جائز لكنه عبارة عن لمعية الزمانية ولا يتقدم  
 للشيء فيه على نفسه (سواء كان) تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به يعني  
 الدور (بمرتبة واحدة) وهذا الدور دور مصرح (كما يقال الكيفية ما)  
 أي هيئة في شيء (بها) أي بسبب هذه الهيئة (ت) المشابهة (ي) يقع مشابهة  
 الشيء إلى آخر كما يقع مشابهة روح إلى الأمد في هيئة الشهادة (ثم يقال  
 المشابهة اساق) أي اتحاد مشهده (في الكيفية) وفي الهيئة التي هي  
 وجه الشبه بينهما كما في ليل المذكور فطهران معرفة الكيفية موقوفة على  
 معرفة المشابهة ومعرفة موقوفة على مارنة لكيفية والموقوف على الموقوف  
 على شيء موقوف على ذلك شيء فيعلم الدور مرتبة واحدة  
 وهو دور مصرح ليس بجزء من تعريف الكيفية ذي هيئة في الشيء  
 لا تقتصر لذاتها قسمة وإنما ذكر هذه أسكتة ان ت  
 وهو دور مصرح (كما يقال) وتدين (الدين) - - - - -  
 ثم يدل (أ) تعريف روح (أ) روح هو المقسم على قسمين ثم يقسم  
 لما عاين هما الشيطان هذا لا يعرض حده على الآخر لم يقبل  
 الشيطان هما (الآية) ومعرفة الآيات معرفة في روح ومعرفة  
 الروح معرفة في روح - - - - -  
 معرفة الأشياء معرفة في روح - - - - -  
 لمضمر منه أي في الروح معرفة في روح - - - - -  
 يرتب من الأشياء معرفة في روح - - - - -  
 دور من مستحق - - - - -  
 ما دون ذلك معرفة في روح - - - - -

( الى السامع ) مخاطب ( لكونه ) اى لكون الاستعمال المذكور ( مفوتا للعرض ) عن التعريف فان الغرض منه ايضاح المرف واستعمال الالفاظ الغريبة الغير المألوفة والغير المألوسة فخل للعرض المذكور ولما فرغ من مبادئ التصورات ومقاصدها اراد ان يشرح في بيان مبادئ التصديقات فقال ( المقالة الثانية ) اى الالفاظ التى وقعت حصه معينة نوعية بل جزأ معيناً نوعياً من الرسالة الشمسية ( فى ) بيان احوال ( القضايا واحكامها ) اى فى احوال القضايا من التناقض ومن العكس المستوى وعكس النقيض وتلازم الشرطيات وانما عبر عن احوال القضايا بالاحكام لان احوال القضايا هى التى يحكم بها على القضايا وعلى انواعها اذا تصورت مسألة مثل ان يقال كل موجبة كلية تناقض سالبة جزئية وان يقال الموجبة الكلية تنعكس الى موجبة جزئية واطلق على احوالها الاحكام للمناسبة المذكورة كذا قال الفاضل العصام رحمه الله تعالى وقوله المقالة الثانية آقضية جليلة موجبة محصلة وهى باعتبار الموضوع شخصية على المذهب المشهور لكون لام المقالة الثانية محمولا على العهد النوعى وعلى التحقيق قوله المقالة الثانية آه باعتبار الموضوع مهمل لكون المقالة الثانية عبارة عن الالفاظ التى هى من قبيل الاعراض التى تشخصها تابع بشخص محلها ومحلها هو التلغظ وان كانت الالفاظ اصواتاً قائمة بالهوام المكيف بكيفية الصوت فى الحقيقة فاذا حل لام المقالة الثانية على العهد النوعى لم يبين كمية التلغظ واهمل عن كمية التلغظ فيكون القضية مهمل على التحقيق وقال البعض لام العهد النوعى سور الموجبة الكلية وقوله المقالة الثانية موجبة كلية على مذهب ذلك البعض وان كان التلغظ متعددا لكن الالفاظ المذكورة متصفة بالوحدة النوعية لكونها قطعة معينة من الرسالة الشمسية وليست بمتصفة بالوحدة الشخصية فلا تكون القضية شخصية ولا مهمل بل تكون موجبة كلية وهو مذهب ذلك البعض ( وفيها ) اى فى المقالة الثانية ( مقدمة وثلاثة فصول ) قبل كل واحد من المقدمة والفصول الثلاثة من قبل الالفاظ كما يكون

المقالة الثانية عبارة عن الالفاظ فيكون ظرفية المقالة الثانية الى كل واحد من المقدمة والفصول الثلاثة من قبيل ظرفية الالفاظ للالفاظ فيلزم ظرفية الشيء لنفسه واجيب بان المقالة الثانية كل وكل واحد من المقدمة والفصول الثلاثة اجزاء للمقالة الثانية فطرفيتها الى كل واحد منها ظرفية الكل للاجزاء فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه ( اما المقدمة ) اى الالفاظ الواقعة حصة معينة نوعية من المقالة الثانية وتلك الالفاظ ما يتوقف عليه المباحث الآتية ( فنى ) بيان ( تعريف القضية واقسامها الاولى ) مثل الجملية والشرطية وغير هذه الاقسام ثانوية بمعنى ما ليس باول ( القضية ) اى ماهية القضية وطبيعتها وحقيقتها ( قول يصح ان يقال لقائه ) اى لما كذا القول ( انه ) اى القائل ( صادق فيه ) اى فى ذلك القول يعنى ان ذلك القائل هو المخبر بالنسبة المطابقة للواقع ( او كاذب فيه ) اى فى ذلك القول يعنى ان ذلك الحاكم هو المخبر بالنسبة الغير المطابقة للواقع وانما عدل المص عن قول البعض بمحتمل الصدق والكذب وهو التعريف المشهور للقضية الى قول يصح ان يقال لقائه الخ احترازاً عن الدور فان القضية جزأ من تعريف الصدق والكذب لكون الصدق عبارة عن مطابقة حكم القضية للواقع ولكون الكذب عبارة عن عدم مطابقة حكم القضية للواقع فلو كانا جزئين من تعريف القضية لزم الدور جزماً وان امكن دفعه بطريق ان يعبر عن القضية بالالف واللام فى تعريفهما بان يقال فى تعريفهما مطابقة الحكم وعدم مطابقة الحكم بتدليل القضية الى الالف واللام واما الصادق فهو اخبار بالنسبة المطابقة للواقع والكاذب اخبار بالنسبة الغير المطابقة للواقع فحينئذ ليس كل واحد من الصادق والكاذب وصفى حكم القضية فانهما صفتان لقائل القضية وحاكما كما قال سعد الدين التفتازانى فى شرح العقائد فحينئذ لا دور فى تعريف المص للقضية فافهم والقول بمعنى المركب ولو كان غير مركب نادراً مثل ممى الباء الجارة وهمزة الاستفهام وهو جنس قريب للقضية الملفوظة ان كان عبارة عن القول الملعوظ او جنس قريب للقضية المعقولة ان كان عبارة عن القول المعقول ان قلت على هذا التقدير يكون القول

لفظا مشتركين القول المععوظ وبين القول المعقول ولا يجوز ذكر اللفظ  
المشترك في تعريف بلاقرينة قلت اذا اصح ارادة كلا المعنيين من اللفظ  
المشترك يجوز ذكره في التعريف بلاقرينة معينة ويجوز ههنا ارادة كلا  
المعنيين تدبر وقوله يصح ان يقال الخ فصل قريب انها فيقيد تعريف  
القضية حدتام لانه مركب من الجنس ومن الفصل القريين فان قيل  
ان مثل قولنا السماء فوقنا صادق ولا يحتمل الكذب فيخرج عن التعريف  
بقوله او كاذب فيه ومثل قولنا السماء تحتنا كاذب ولا يحتمل الصدق فيخرج  
عنه بقوله صادق فيه فلا يصدق التعريف على فرد من الافراد فيكون  
تعريفا بالبيان قلنا مثل قولنا السماء ورقما مما هو صادق بالنظر الى الخارج  
ومثل السماء تحتنا مما هو كاذب بالنظر الى الخارج واما اذا نظرنا الى  
معهوميهما والى صورهما الذهنية فيحتملان الصدق والكذب فيكون  
التعريف جامعا لكل من الافراد فان قلت ح بل لم ان لا يكون مثل قولنا  
السماء فوقنا بالقياس الى الخارج قضية قلنا مثل هذا القول قضية بالتبيين  
الى مفهومه المعنى والصدق بالقياس الى الخارج معنى اترك وقوع  
النسبة اولا ووقوعها على يذهب القدماء وهو لمختار عند فقهاء القول العلماء  
الاعلام الذين لا يرى مثلهم من لانام وقوله صادق فيه او كاذب فيه فيخرج  
عن التعريف لانشائات فانها تصورات والاقوال الناقصة فانها  
مرقبيل الروابط (وهي) ان القضية باعتبار المرسوموع (حالية) في  
ان القضية باعتبار المرسوموع اما ان يفترق صرفها الى مفردين بارتك  
الرابطة زائدة يحتمل قضية حالية عنهما راما ان يفترقا الى مفردين و(ان  
انحلت بطريقها) اي افترت طهسا (الى مفردين) بالعدل وناقرة  
وهي حالية واما فسرنا الانحلال بالافتراق فان الانحلال اذا تعدد  
فيكون معنى الافتراق وقوله بطريقها فاعل انحلت ولباء الجررة زائدة  
وقيل انما انحلت فغير مستتر عنه راجع الى القضية وقوله لطريقها  
طرف مستتر حال من ضمير المستتر فتأمل حق ان (ان) ذكرنا ريد هر  
عالمه زيد بيس (وويلم) ما تركه الربطه ربي لفظ هو ههنا دق  
موضوعها ومحجواتها فردين بالعدل وهما زيد وعلما (شرطيه ان لم يحل

اي وان لم يفترق طرفاه الى مفردين اذا تركنا الادوات فهي شرطية  
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والعدد اما زوج او فرد  
 لانه اذا حذف كلمة ان وله من الاولى واما او من الثانية بقي طرفاهما  
 مركبين واعلم ان تعريف الجملة المستند من تقسيم المص هو ما يصل  
 طرفاه الى مفردين بالعمارة والقوة وتعريف الشرطية المستند منه هو ما يصل  
 طرفاه الى مفردين فان قيل ان لمرد بالقوة ما يمكن ان يعبر عنه بالظاهرة مفردة  
 مثل قولنا هذا ذلك او لموضوع محمول او هو هو او غير ذلك ويمكن  
 ان يعبر عن طرفي الشرطية ماله من مفردة باليقين المستند من مستلزم للنتائج  
 والمقدم مع بدالة الى والتالي مع الدلالة فمحتمل ان ينقض التعريفان طردا وعكسا  
 قلنا لا يمكن ان يعبر عن طرفي الشرطية بالظاهرة مفردة مع ابقاء الشرطية على  
 حالها وان كان التعريف من طرفها بالظاهرة مفردة بطريق ان يقول الشرطية  
 بالجملة كما مر وما ان يعبر عن طرفي الجملة بالمفردة مع ابقاء الجملة على حالها  
 فهو ممكن كما يعبر عن تران الحيوان لناطق بذات بل قدميه بقولنا  
 الموضوع محمول فلا بد من التعريفان طردا وعكسا لان قوله نحمت  
 وقوله لم تحمل في تعريفين الضميين في التقسيم يقتضي عدم امكان  
 ابقاء الجملة الشرطية عند ترك الادوات الاولى لا يترك الا محلا  
 عن التعريفين في شرح بوسه يعرف الجملة كقولنا طرفاه  
 مفردين بالظاهرة او قوة وعرف الشرطية بما يكون من مفردين  
 ونقض المذكور بسببه ورد عليهم بفتح الجواب ان كور رتل  
 في تعريفهم في ان التعريف ودوى لا يقاب ان الجملة قضية تقتضي  
 نسبتها لاجل الطرفين والشرطية قضية تقتضي نسبتها لتفصيل الطرفين  
 وهذا ان التعريفان طريان عن المعاد لان لاجال عبارة عن المفرد بالعمارة  
 وعن المفرد بالقوة هما بقضية المقتضية والتفصيل عبارة عن غير المفرد فيكون  
 كل واحد من تعريفين المذكورين من تعريفين للمفرد ولشخص اعلم  
 ان الجملة لا تخلو عن احتمالات اربعة الاول ان يكون الموضوع المحمول  
 مفردين باعمال كقولنا زيد كاتب والاني ان يكون الموضوع والمحمول  
 مفردين بالظاهرة كقولنا الخوارا اصى ينقل بقل قديد وغلام زيد يركب  
 والثالث ان يكون الموضوع مفرد والمحمول مفرد بالعمارة كقولنا

زيد ابوه كاتب والرابع ان يكون الموضوع مفردا بالقوة والمحمول بالفعل  
 كقولنا غلام الرجل كاتب فلا بد من ان يكون تعريف الجملة صادقا على  
 الاحتمالات الاربعة المذكورة بلا تكلف فتعريف بعض الافاضل الجملة  
 بقوله قضية تقتضى نسبتها الخ صادق عليها بلا تعسف فظهر وجه  
 اولوية تعريف الجملة بقضية تقتضى نسبتها اجمال الطرفين وتعريف  
 الشرطية بقضية تقتضى نسبتها تفصيل الطرفين (والشرطية) قسمان  
 لانها (امامتصلة) واما متصلة وكل شيء شانه كذا قسمان فالشرطية  
 قسمان (وهي) اى المتصلة (التي) اى الشرطية التي (يحكم فيها) اى  
 يدرك او يوقع في تلك الشرطية (بصدق) قضية اى يتحقق التالى هذا  
 ناظر الى موجبها (اولا صدقها) اى بلان تحقق التالى هذا ناظر الى سالبها  
 (على تقدير صدق قضية اخرى) اى بناء على ان يفرض تحقق المقدم  
 ولو قال على تقدير قضية اخرى بترك الصدق لكان التعريف شاملا على  
 الاتفاقية العامة وقوله بصدق قضية الخ احتراز عن المنفصلة وقوله التي  
 جنس قريب وقوله بصدق قضية الخ فصل قريب لانه يميز المتصلة  
 عن المنفصلة فيكون التعريف حادا ناما (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو  
 حيوان) لان هذا القول شرطية حكم فيها بصدق قضية على تقدير  
 صدق قضية اخرى وكل شرطية شانها كذا متصلة موجبة فينتج هذا  
 القول متصلة موجبة (و) كقولنا (ليس ان كان هذا انسانا فهو جاد)  
 فان هذا القول شرطية يحكم فيها بلا صدق قضية على تقدير صدق قضية  
 اخرى وكل قضية شانها كذا فهي متصلة سالبة فينتج من الصغرى السهلة  
 الحصول ان هذا القول متصلة سالبة (وامامتصلة وهي) اى المنفصلة (التي)  
 اى الشرطية التي (يحكم فيها) اى في هذه الشرطية (بالتنافي) تعاندا  
 او اتفاقا (بين القضيتين) اى بين المقدم وبين التالى (في الصدق) اى  
 في تحققهما في شيء واحد (و) في (الكذب) اى في عدم تحققهما في ذات  
 واحدة (معاً) بالتانفي (في احدهما) اى في الصدق فقط او في الكذب  
 (فقط او نفيه) اى يحكم بنفي التانفي بين المقدم وبين التالى في التحقق  
 وعدم التحقق معا او في احدهما فقط فان حكم فيها بالتانفي في الصدق



والكذب معا فهي موجبة منفصلة حقيقية (كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا) فانه يحكم فيه بمعاندة فردية العدد لزوجيته في الصدق والكذب معا وان كان الحكم فيها بالتنافي في الصدق فقط فهي منفصلة موجبة مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر لان الحكم فيه بمعاندة شجرية الشيء بحجرته وان كان الحكم فيها بالتنافي في الكذب فقط فهي موجبة منفصلة مانعة الخلو فقط كقولنا هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر فان الحكم فيه بمعاندة لا شجرية الشيء بلا حجرته (و) ان كان الحكم فيها بسلب المنافات في الصدق والكذب فهي منفصلة سالبة حقيقية كقولنا (ليس اما ان يكون هذا الانسان كاتباً او اسود) فان الحكم فيه بسلب معاندة الاسودية بالكاتبة وان كان الحكم فيها بسلب المنافات في الصدق فقط فهي منفصلة سالبة دافعة الجمع كقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء حيوانا او اسود فان الحكم فيه بسلب معاندة اسودية الكاتب بالحيوانية وان كان الحكم فيها بسلب المنافات في الكذب فقط فهي منفصلة سالبة مانعة الخلو فقط كقولنا ليس البتة اما ان يكون العالم طابدا واما نافعا فان الحكم فيه بسلب معاندة نافية العالم بعابديته فان قلت ايراد نوعي الشرطية في المقدمة مخالف اوضعها فان وضعها لبيان تعريف القضية واقسامها الاولية وهما من قبيل الاقسام الثانوية قلنا ان ذكر نوعي الشرطية من المتصلة والمنفصلة فيها استطرادى فلا يلزم المخالفة للوضع (الفصل الاول) منها كائن (في الجملة وفيه) اى في الفصل الاول (اربعة مباحث) طرفية قوله فيه للباحت الاربعة من قبيل طرفية الكل الى الاجزاء كآمر غير مرة (البحت الاول) اى الالفاظ الواقعة حصّة معينة نوعية وجزأ معيناً نوعياً من الرسالة كآمر غير مرة (في اجزاء الجملة) مثل الموضوع والمحمول والنسبة بين بين (واقسامها) اى وفي انواع الجملة مثل الثلاثية والثائية باعتبار الرابطة ومثل الموجبة والسالبة باعتبار النسبة ومثل الشخصية والمحصورات الاربعة والمهملية والطبيعة باعتبار الموضوع (والجملة) لتي هي نوع من مطلق القضية وجنس للانواع المذكورة (امّا تحقق) اى انما تتركب الجملة (باجزاء ثثة)



قد تحذف الرابطة (اشعور الذهن) والذهن قوة مسددة لاكتساب  
 التصورات والتصديقات (بمعناها) اى بمعنى الرابطة وقد تستعملها عند  
 عدم قرينة حذفها والافعال البونانية توجب ذكر الرابطة الزمانية دون  
 غيرها على ما نقله الشيخ وانما الحكم لا تستعمل القضية خالصة عنها اما  
 بلفظ كقولهم هست و بود و اما بحركة كقولهم زيد دبير كسر لراه  
 كما قال القطب رحمه الله تعالى و قوله ويسمى القضية ح آه تقسم القضية  
 باعتبار اربطة اى الثنائية والثلاثية بطريق ان يقال ان الجملة اما  
 ما يذكر فيها الرابطة و اما ما يحذف فيها لرابطة وكل ما يذكر فيها لرابطة  
 فهو ثلاثية وكل ما يحذف فيها الرابطة فهو ثنائية فينتج ان الجملة باعتبار  
 الرابطة اما ثلاثية و اما ثنائية فان قلت ان لفظ قام رابطة لكون جميع  
 الافعال رابطة عند الميراثين و حينئذ الرابطة مذكورة في هذا القول مع  
 انه جملة ثنائية قلت اذا كانت الجملة جملة فليمة كانت مؤولة بالحمية  
 الاسمية عند الميراثين لكون الافعال من قبيل الرور بد كقوله السيد السند  
 قدس سره فحينئذ ان ذكرت الرابطة بعد تأويلها بالجملة الاسمية فتكون ثلاثية  
 بعد التأويل و ان حذفت بعد التأويل فالجملة الفعلية جملة ثنائية مثل  
 ان يقول في مثل قوله ما قدم زيد مع و قائم بذلك لرابطة و زيد قائم تحذف الرابطة  
 و ما قيل من انه اذا كانت الجملة جملة فليمة تكون ثنائية و " حتم ربا  
 للمدنية فهو غير معتبر عند الميراثين واذ كان الامر عر او المحمول محذوف  
 فان ذكرت الرابطة بالجملة ثلاثية ان حذفت لرابطة فهي ثنائية باعتبار  
 ثلاثية الجملة و ثنائيتها انما هو بذكر الرابطة او بحذفها بدون ذكر الموضوع  
 او المحمول بدون حذفهما فافهم (وهذه النسبة) اى النسبة بين بين (ان كانت)  
 اى النسبة بين بين (نسبة بهما) اى بسبب النسبة (يصح يقال و اصرع  
 محمول بالقضية) الجملة (درجه كقولك لانس حي و كانت) و النسبة  
 بين بين (نسبة بهما) اى بسبب النسبة (يصح يقال و اصرع بس) اى  
 الموضوع (محمول بالقضية) الجملة (درجه كقولك لانس حي و كانت) اى  
 النسبة جملة كانت او شرد باعتبار اسمها مذكور الحكم  
 و اى النسبة بين بين (نسبة بهما) اى بسبب النسبة (يصح يقال و اصرع محمول بالقضية) الجملة (درجه كقولك لانس حي و كانت) اى النسبة

بالإيقاع فهو موجبة وكل ما كان الحكم فيها بالانتزاع فهو سالبة  
وان قوله وهذه النسبة آه تقسيم الجملة فقط باعتبار النسبة الى موجبة  
وسالبة وحاصل التقسيم ان الجملة اما قضية كانت نسبتها نسبة بها  
يصح ان يقال ان الموضوع محمول واما قضية كانت نسبتها نسبة بها  
يصح ان يقال ان الموضوع ليس بمحمول فالاولى موجبة والثانية سالبة  
فالجملة اما موجبة واما سالبة فان قلت ان تعريف الموجبة الجملة في  
ضمن التقسيم غير صادق على الموجبة الجملة الكاذبة مثل قولنا كل  
انسان جحر فانه لا يصح ان يقال ان الانسان جحر مع انه من افراد المعرفة  
بل من اقسام المقسم فان نقض التعريف الضمى في التقسيم بعدم الجمع راجع  
الى نقض التقسيم بعدم الحصر وتعريف السالبة الجملة صادق على  
المثال المذكور فانه يصح ان يقال فيه ان الانسان ليس بجحر مع انه  
من اغيار السالبة فالتعريفان الضميان منتقضان طردا وعكسا  
قلت لانسلم ان تعريف الموجبة الجملة غير صادق على المثال المذكور وكذا  
لانتم ان تعريف السالبة الجملة صادق عليه لم لا يجوز ان يكون الصحة المذكورة  
في التعريفين اعم من الصحة الواقعة ومن الصحة الزمنية فلا ينتقض التعريفان  
واما الجواب بان المراد بالجملة ههنا الصادقة فهو وان كان دافعا للنقض  
الوارد على تعريف الموجبة بعدم الجمع لكنه لا يدفع النقض الوارد  
بعدم المنع على تعريف السالبة الجملة فتأمل (وموضوع الجملة ان كان) اى  
موضوع الجملة (شخصا معينا) وهو الذى يمنع نفس تصوره عن وقوع الشراكة  
يعنى ان كان موضوع الجملة جزئيا (سميت اى القضية الجملة) مخصوصة  
وشخصية (كقولنا زيد كاتب فان زيدا شخص معين وجزئى حقيقى) وان  
كان (اى موضوع الجملة) (كلية فان بين فيها) اى فى الجملة (كلية افراد  
ما) اى كلية ذوات الموضوع او جزئيتها (صدق) اى حل (عليه) اى  
على ذلك الموضوع (الحكم) اى حكم المحمول (ويسمى اللفظ) حقيقة  
او حكما فان حل الاضافة على الاستغراق سور الموجبة الكلية الجملة  
مع انها ليست بلفظ حقيقى بل لفظ حكمى (الدال عليها) اى على كلية  
افراد الموضوع (سورا) لاحاطته افراد الموضوع فان السور فى اللغة

بمعنى قلعة البلد فشبه اللفظ الدال على كمية الافراد كلفظ ولاشيء الى قلعة البلد في الحصر والاحاطة فنقل لفظ السور عن قلعة البلد الى اللفظ الدال عليها وح تسمية اللفظ الدال عليها بالسور من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به فظهر ان سور الجملة هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع وسور الشرطية هو اللفظ الدال على كمية الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان كلفظ كلما ومهما ومتى في الموجبة الكلية المتصلة ومثل دائما في المفصلة الموجبة الكلية ومثل قد يكون في المنصلة والمفصلة الموجبتين الجزئيتين ومثل ليس البتة في المنصلة والمفصلة السالبتين الكليتين ومثل قد يكون في المنصلة والمفصلة السالبتين الجزئيتين (سميت) اى الجملة (محصورة) لحصر السور لافراد الموضوع (ومسورة) لاشتمال القضية على السور بطريق اشتمال الكل على الجزء فالسور جزء من الموضوع والموضوع جزء من القضية والجزء من الجزء من الشيء جزء من ذلك الشيء (وهى) اى الجملة المحصورة (اربع) اى اربعة اقسام بل منحصرة فيها (لانه ان يبين فيها) اى فى الجملة المحصورة (ان الحكم) كائن (على كل الافراد فهى) اى الجملة المحصورة (الكليّة وهى) اماموجبة وسورها) اى سور الموجبة الكلية الجملة كلمة (كلى) وطرا وقاطبة وكافة وعامة بمعنى الجميع ولا م الاستغراق مثلاً (كقولنا كل نار حارة) فانه موجبة كلية لاشتماله على سور الموجبة الكلية وقال البعض ان لفظ كل اذا كان افراديا فيكون سور الموجبة الكلية واما اذا كان مجموعيا فلا يكون سوراً فيه بحث فتأمل (واما سالبة وسورها) اى سور السالبة الكلية الجملة (لاشيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد من الانسان بحمار) فان هذه القضية سالبة كلية لاشتمالها على سور السالبة الكلية (وان يبين فيها) اى فى الجملة المحصورة المسورة (ان الحكم فيها) اى فى الجملة المحصورة المسورة كائن (على بعض الافراد فهى) اى الجملة المحصورة (الجزئية وهى) لجزئية (اماموجبة وسورها) اى سور الموجبة الجزئية كلمة (بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان او واحد من الحيوان انسان) فان هذه القضية موجبة

جزئية لاشتمالها على سور الموجبة الجزئية ( واما سالبة وسورها )  
 اى السالبة الكلية الجملية لفظ ( ليس كل وليس بعض وبعض ليس ) والفرق  
 بين الاسورة الثلاثة ان ليس كل دال على رفع الایجاب الكلى بطريق  
 المطابقة وعلى السلب الجزئى بطريق الالتزام ولفظ ليس بمض وبعض  
 ليس يدلان على السلب الجزئى بطريق المطابقة وعلى رفع الایجاب  
 الكلى بطريق الالتزام كما قال القطب رحمه الله تعالى ( كقولنا ليس  
 كل حيوان انسانا ) فان هذه القضية سالبة جزئية لاشتمالها على  
 سور السالبة الجزئية وحاصل التقسيم ان المحصورة والمسورة اما قضية  
 حكم فيها على كل الافراد بالایقاع واما قضية حكم فيها على كل الافراد  
 بالانتزاع واما قضية حكم فيها على بعض الافراد بالایقاع واما قضية  
 حكم فيها على بعض الافراد بالانتزاع فالاولى موجبة كلية والثانية  
 سالبة كلية والثالثة موجبة جزئية والرابعة سالبة جزئية وكل شئ  
 شأنه كذا اربعة اقسام فالمحصورة والمسورة اربعة اقسام ( وان )  
 لم يبين فيها ) اى فى الجملة ( كمية الافراد ) اى مقدار ذوات الموضوع  
 من الكمية والجزئية ( فان لم تصلح ) اى القضية الجملية ( لا تصدق )  
 اى الجملية حال كونها ( كلية وجزئية سميت القضية ) الجملية  
 ( طبيعية ) لكون الحكم فيها على طبيعة المرزوع ( كقولنا الحيوان  
 جنس والانسان نوع ) فان الحكم فيها بالجنسية والسمية ليس على  
 ما صدق عليه الحيوان والانسان من الافراد بل على نفس طبيعتها  
 ( وان صحت لذلك ) ان تصدق كلية وجزئية ( سميت ) الجملية  
 ( مهمة ) لانها اهل فيها امور ( كقولنا الانسان فى خمس  
 واثنان ليس فى خمس ) لان الالف واللام فى الانسان محمول على الجنس  
 الغير المشهور وهو لام وضعت للاشارة الى مفهوم مدخولها متحققا  
 فى ضمن الانفراد طئنا فحينئذ يكون الحكم بالخمس ان فيهما على افراد  
 الموضوع مطلقا سواء كان الحكم على جميع لافراد او على بعض الافراد  
 فان قضيتا مهمتان علم انه ارد على بعض الطلاب ان طلبتي اقولنا الانسان  
 فى خمس سور جزئية ولما قلنا ليس فى خمس سور سالبة اقولنا الانسان

هذا اليراد ههنا خير مناسب لكن الجواب عن اليراد المذكور ان  
الموجبة الممهلة راجعة الى الموجبة الجزئية وسالبتها راجعة الى السالبة  
الجزئية بالتأويل لكون الممهلة في قوة الجزئية ولاتناقض بين الجزئيتين  
لان الجزئيتين قد تصدقان فيرجع المثالان المذكوران بعد التأويل الى قولنا  
بعض الانسان في خسر وبعض الانسان ليس في خسر فهما صادقان  
فلاتناقض بينهما والمص ريع القسمة وان لم يستعمل الطبيعية في العلوم  
لكون القواعد المنطقية عامة وان ثلث البعض القسمة لكون الحكم  
في الطبيعية على المفهوم وحاصل التسميم ههنا ان الجملة باعتبار  
الموضوع اما ما كان موضوعها شخصا معينا واما ما بين فيها كية  
الافراد كلا او بعضا واما ما لم بين فيها كية الافراد وصحلت  
القضية الى الكلية والجزئية واما ما كان الحكم فيها على طبيعة  
الموضوع وكل ما كان موضوعها شخصا معينا فهي شخصية  
وكل ما بين فيها كية الافراد كلا او بعضا فهي محصورة مسورة  
وكل ما لم بين فيها كية الافراد وصحلت القضية للكلية والجزئية فهي  
مهمله وكل ما كان الحكم فيها على طبيعة الموضوع فهي طبيعية وكل  
شيء شأنه كذا اربعة اقسام فالجملة باعتبار الموضوع اربعة اقسام  
وبتصوير آخر ان الجملة اما ان يكون موضوعها جزئيا حقيقيا بمعنى  
شخص معين لكونها من قبيل الالفاظ المترادفة واما ان يكون  
الموضوع كليا فان كان الموضوع جزئيا حقيقيا فالجملة شخصية  
وان كان الموضوع كليا فالما ان يكون الحكم فيها على طبيعة الموضوع  
وعلى نفس مفهومه واما ان يكون الحكم فيها على افراد الموضوع  
وان كان الحكم فيها على نفس مفهوم الموضوع فالجملة طبيعية وان كان  
الحكم فيها على الافراد فالما ان بين فيها كية الافراد كلا او بعضا ولم بين  
وان بين فيها كية الافراد كلا او بعضا فالجملة محصورة مسورة وان لم  
بين فيها كية افراد الموضوع فالجملة مهمله (وهي) اي الممهلة (في قوة  
الجزئية) والقرة بمعنى تهى شيء شيء والفعل الذي يفا بلها بمعنى  
خروج الشيء من العدم الى التحقق كما قال الكاتبوى رحمه الله تعالى بمعنى

ان المهمة بؤا بالجزئية وان صح تأويلها بالكلية لكن تأويلها بالكلية غير مطردة لعدم صحة تأويل المثاليين المذكورين بالكلية بان يقال كل انسان في خسر ولا شيء من الانسان في خسر فانهما كادتن واما تأويل المهمة بالجزئية مطردة لانها اذا اولت بالجزئية لم تكن كادية اسلا فيطرد تأويلها بالجزئية فلذلك تكون في قوة الجزئية (لانه

اذا صدق الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر والعكس) يعني متى صدق المهمة تحقق الجزئية في ضمن المهمة ومتى تحقق الجزئية تحقق المهمة قال تعين ذات الموضوع في مفهوم الجزئية غير معتبر فان مفهوم - قضية - كما وبها على بعض الابرار اى بعض كمال من الافراد فالمراد - العكس هو ما يعنى تدر (الصب لثاني) اى الانفاط الواقعة من لرسالة حزأ معيناً ونسباً كاشه (في) يار (تحقق) معنى (المحمولات) الاربع اعلم انه بر من موضوع الجملة ذات سواء كانت بمعنى ما يقوم بعينه كزيد وعمر او بمعنى ما يقدم به الغير ومعنى ما يستقل بالاعين وراى من مجموعها معنى ولو اراد من الموصرح والمحمول وهما مفهوم ولا يوجد اعتبارا - معنى بينهما فلا يفيد المحل بل يلزم ان يكون الجملة طبيعية غير مستعملة في العلوم مسئلة ولو اراد من الموضوع والمحمول فيها ذات لزم اعتبار الحماية باعتبار الجهة في الضرورية المطلقة تكون نسبة لشيء الى نفسه ضرورية فلا تصح تقسيم الجملة باعتبار الجهة بل ثلثة - شرف قضية كما ذكره قطب الدين الرازى رحمه الله تعالى ولو زيد من الموضوع مفهوم من لمحمول ذات فيها لم ان يحمل المتأصل على المعنى لذاته الذات لا والمفهوم فرما وقد غير صحيح كما قال بعض اهل الكلام عصبه تعالى وذا قلنا كل انسان حيوان وبهذا ثلثة امور الاول ذات الموضوع كزيد وبكر وعمر وبشر والثاني و - ب الموضوع مساو للموصرح فهو مفهوم الانسان الذى هو مر - بوع ذكره واشتات - صفة للمحمل وهو مفهوم الحيوان - بوع مفيد - مبرم من جاء به رت - ربع ربح الى - بين - فة ل - ضح هو الاسباب ذات لم - مع وسمعه وعة - لمل -



اتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول والاول تركيب تقييدي بل  
من قبيل الوسيلة الى حكم القضية و الثاني تركيب تام خبري وهو حكم  
القضية واتصاف ذات الموضوع بوصفه بالامكان العام المجامع الى  
الفعل عند العاراني فانه لو كان الامكان استعداديا لكذب قولنا كل  
انسان حيوان ادخول نطفة الانسا في الموضوع مع انه خارج  
عن المحمول وهو الحيوان كما ذكره لعاضد المصمم رحمه الله تعالى  
وعنده الشيخ تصاف ذات الموضوع وعينه بالفعل سواء كان الفعل  
تحقيقيا او فرضيا كما قال السبلكتوني فانه لو كان الفعل تحقيقيا لم  
يصح تقسيم المحصورات الاربع الى الحقيقية والحارجية على مذهب  
الشيخ بل ينحصر المحصورات الاربع في الحارجية مع ان التقسيم صحيح  
عنده كما يصح عدم العاراني كما سيحيى قين و نشأ الاختلاف وثمرة  
الخلاف بين المذهبين قولنا كل مركوب السلطان حمار سرق على  
مذهب العاراني وكاذب على مذهب الشيخ اذا فرض عدم ركوب  
السلطان على الحمار قطعه وركوبه على لمرس بالفعل قلنا هذا لقول  
صادق عبي المذهبين لانه لا يصح تفرق بينهما لان مراد العاراني  
بالامكان هو الامكان المجامع بالفعل لا الامكان الاستعدادي ولا الامكان  
الذاتي ومراد الشيخ بالفعل هو فعل مفعول كما قال المصنف رحمه الله  
رحمهم الله تعالى و ما صدق وصف المحمول على ذات الموضوع وقد  
يكون بالضرورة ولا يمكن به مفسر وندوم على ما سيحيى في بحث  
الموحدات فصل في هذا البحث في شرح المرسوم بتقرير الاستعداد  
على الاستعدادية في بيان شرط الاشكال بحسب تركيبه وبحسب كنه  
وبحسب الجلية في بيان ما يرجع اليه من تسمية سمى  
الاستعدادية في اسم الحجة و قد دلت على الاستعدادية لاول عصار  
حقيقة في اعتبار الحارجية و شتمت تسمية مبدئية في باد  
الاستعدادية في بيان ما يرجع اليه من تسمية سمى  
و قد ذكر في بيان ما يرجع اليه من تسمية سمى  
الاستعدادية في بيان ما يرجع اليه من تسمية سمى

الحقيقة عليه فيئذ لا يكون الطبيعية حقيقية ولا خارجية والشخصية  
الجملية راجعة الى المحصورات لكونها في قوة الكلية ولكونها مؤلة  
بالكلية وكذا المهمة راجعة الى المحصورات لكونها في قوة الجزئية  
ولكونها مؤلة بالجزئية ولا يعتبر الحقيقة والخارج في الشرطية من حيث  
انها شرطية وان ذهب الى اعتبارهما فيه فلذلك حصر المص بيان تحقيق  
معنى القضية الى المحصورات الاربع وقال البحث الثاني في تحقيق المحصورات  
الخ (قولنا كل ج ب يستعمل) اى هذا القول والاستعمال ذكر اللفظ  
وارادة المعنى (تارة) اى يستعمل هذا القول مرة بعد مرة اعنى استعمال  
تارة (بحسب الحقيقة) اى يقتضاه الحقيقة وباعتبارها اعلم ان مادة القوم  
في تحقيق المحصورات وفي غيرها جرت بان يعبروا عن الموضوع بـ ج  
وعن المحمول بـ ب حتى انهم اذا قالوا كل ج ب مكأنهم قالوا كل موضوع  
بمحلول وانما فعلوا ذلك لقائدين احديهما الاختصار فان قولنا كل  
ح ب اخصر من كل انسان حيوان وهو ظاهر وثانيهما دفع توهم  
الانحصار فانهم لو وضعوا الكلية الموجبة مثلاً قولنا كل انسان حيوان  
واجروا عليه احكام الحقيقة والخارج مثلاً لا يمكن ان يذهب الوهم الى  
ان تلك الاحكام انما هي في هذه المادة دون الموجبات الكلية الساترة  
فتصوروا مفهوم القضية وجردوها عن المواد تنبئها على ان الاحكام  
الجارية عليها شاملة على جميع جزئياتها غير مقصورة على البعض  
دون البعض حتى يكون قولنا كل ح ب بمنزلة القاعدة الكلية للموجبة  
الكلية منطبقة على جميع جزئيات الموجبة الكلية بان يقال قولنا كل فرس  
حيوان فهو كل ح ب وكل ح ب موجبة كلية فينتج بطريق الصغرى السهلة  
الحصول ان قولنا كل فرس حيوان موجبة كلية مثلاً وقولنا لاشئ  
من ح ب بمنزلة القاعدة الكلية للسالبة الكلية منطبقة على جميع  
جزئيات السالبة الكلية بطريق ان يقال قولنا لاشئ من الانسان بحجر  
هو لاشئ من ح ب وكل لاشئ من ح ب سالبة كلية فينتج بطريق  
الصغرى السهلة الحصول قولنا لاشئ من الانسان بحجر هو السالبة  
الكلية وكذا قولنا بعض ح ب شاملة على جميع جزئيات الموجبة

الجزئية وكذا بعض ج ليس ب بمنزلة القاعدة الكلية للسالبة الجزئية  
منطبقة على افرادها بطريق ان يقال قولنا بعض الحيوان ليس بانسان  
سالبة جزئية لان هذا القول بعض ح ليس ب وبعض ج ليس ب سالبة  
جزئية فينتج قولنا بعض الحيوان ليس بانسان سالبة جزئية كما انهم  
في قسم التصورات اخذوا مفهومات الكليات الخمس من غير اشارة  
الى مادة من المواد وبخروا عن احوالها بمحاشناولا لجميع طبائع الاشياء  
كقولنا كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو  
فهو جنس وكل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة  
في جواب ماهو فهو نوع مثلا فان الاول متناول على جميع افراد  
الجنس بطريق ان يقال ان الحيوان مقول على كثيرين مختلفين  
بالحقائق في جواب ماهو وكل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق  
في جواب ماهو فهو جنس فينتج بطريق الصغرى السهلة الحصول  
ان الحيوان جنس مثلا والثاني مشتمل على جميع جزئيات النوع بطريق  
ان يقال ان الانسان مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة  
في جواب ماهو وكل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة  
في جواب ماهو فهو نوع فينتج بطريق الصغرى السهلة الحصول ان  
الانسان نوع مثلا فلذلك صار مباحث هذا الفن قوانين منطبقة على  
جميع الجزئيات كما قال قطب الدين الرازى عليه رجة البارى (ومعه)  
اي معنى قولنا كل ح ب بمعنى ان تعريف الموجبة الكلية الحقيقية (ان  
كل ما لو وحد) اي لو فرض وجوده (كان) اي يلزم ان يكون المفروض  
الوجود (ح) حال كونه (من الافراد الممكنة فهو) اي الموصوف  
بكونه ح من الافراد الممكنة (بحيث اذا وجد) اي الموصوف بكونه  
ح (كان) اي يلزم ان يكون الموصوف بالجمية (ب) اي يلزم ان يكون  
موصوفا ايضا بالباية والاتصاف بالجمية عقد الوضع والاتصاف بالباية  
عقد الحمل كقولنا كل عقاء طائر فان الحكم فيه على كل الافراد المفروضة  
فيكون موجبة كلية حقيقية وتعريف السالبة لكلية الحقيقية لاشي مما  
لو وجد كان ح من الافراد الممكنة فهو بحيث اذا وجد كان ب كقولنا لاشي

من العناء بحجر فان الحكم بسلب الجبرية عن الافراد المفروضة للعناء  
وتعريف الموجبة الجزئية الحقيقية ان بعض ما لو وجد كان ج من الافراد  
الممكنة فهو بحيث اذا وجد كان ب كقولنا بعض العناء طائر فان الحكم  
فيه بايقاع الطائرية على بعض الافراد المفروضة للعناء وتعريف السالبة  
الجبرية بالحقيقية ليس بعض ما لو وجد كان ح من الافراد الممكنة فهو  
بحيث اذا وجد كان ب كقولنا بعض العناء ليس بحجر فان الحكم فيه  
بسلب الجبرية عن بعض الافراد المفروضة للعناء واما قيد الافراد بالامكان  
لانها لو اطلقت لم يصدق الجملة الكلية سواء كانت موجبة او سالبة واما عدم  
صدقة الموجبة لكلية فلكون الموضوع اعم من المحمول لتناول الموضوع الى  
الممكنات والمتنوعات مع ان المحمول خاص بالممكنات فكما كان موضوع  
الكلية الموجبة اعم من محمولها فيصدق نقيضها وكلما صدق نقيضها  
فيكون عينها كاذبة فلا يلزم اجتماع النقيضين كما يكذب قولنا كل حيوان  
انسان وكما يصدق نقيضه وهو قولنا بعض الحيوان ليس بانسان فاذا قلنا  
مثلا كل انسان حيوان باعتبار عدم تقييد افراد الانسان بالمكان وباعتبار  
اطلاقها سواء كانت الافراد ممكنة او متمنعة ففرض دخول الحجر مثلا  
في الانسان مع خروجه عن الحيوان فيثبت بصدق نقيضه وهو قولنا  
بعض الحجر الذي فرض دخوله في افراد الانسان باعتبار عدم تقييدها  
بالمكان فهو من حيث انه نسان ليس بحيوان طرأ عدم صدق الموجبة  
الكلية على كل فرد من افراد المرجعية الكلية واما عدم صدق  
السالبة الكلية فانه اذا قلنا لاشي من الانسان بحجر باعتبار اطلاق  
افراد الانسان فنعرض دخول الحجر في افراد الانسان فيثبت بصدق قولنا  
بعض الحجر الذي فرض دخوله في افراد الانسان فهو حجر مع ان هذا  
القول نقيض قولنا لاشي من الانسان بحجر فطرأ عدم صدق السالبة  
الكلية وكون تقييد الافراد بالمكان في تعريف الحقيقية مستدركا كما  
زعم بعض الحكماء (كل ما ملو به ملزم) يعني ان كل افراد  
متضمنة بصدق موضوع بالضرورة له ذنية والتعريفية فهي متضمنة  
و سوف لمحتمل بالضرورة لكن بالضرورة والضرورة من قبل الالفاظ

المتزادة لكونها بمعنى امتناع الانفكاك اهل ان القوم عرفوا الموجبة  
الكلية الحقيقية بكل مالو وجد كان ح من الافراد الممكنة فهو بحيث اذا وجد  
كان ب ونقل صاحب الكشف هذا التعريف منهم وحل المتصلتين  
المذكورتين في عقد الوضع وعقد الحمل على التزمية وفسرهما بالزوم  
مع ان مراد اقرم من هاتين المتصلتين اهم من التزمية والاتقافية لئلا  
يلزم ان يخرج عن التعريف غير الضرورية من الوجهات كالدائمة  
المطلقة والمتزمنة والعرفية يعنيها من فرد المعرف وامصنف تبع الى  
صاحب الكشف وفسر المتصلتين المذكورتين في تعريف حقيقة بالزوم  
قال اي كل ما هو ملزوم بلح فهو ملزوم لب فيرد عليهما ان تفسير المتصلتين  
الواقعتين في تعريف التزم بالحقيقة بالزوم توجيه لعمارة بما لا يرضى  
صاحبها واثباتها وكل توجيه هذا شأنه فهو ما طرأ فارتعريف الحقيقة  
اذا فسر المتصلتين بالزوم لا يصدق عن غير الضرورية المطابقة لحقيقة  
من الموجهات الثلاثة عشر مع ان كل الموجهات الحقيقية من امر دلف  
فلا يكون التعريف جامعاً ولا يمكن الجواب من هذا الاراد لا يحمل الزوم  
على الزوم المصادي له بل يخرج مذهب الميزانيين فان للزوم عندهم  
عقلي وقد وقع في بعض نسخ كل مالو وجد - كالخداوة - وطاعة وهو  
خطأ فاحش لا كماله لزم لو حود المراد بلح على - - - - -  
ولا معنى للزوم المتابعة بين الزوم وبين غيره مع زناش ليس بمشقة  
ايضا على اهل ان يراه على - - - - - شرط زناش من جوب وحده  
ليس قولاً فري بحجب - - - - - خبر ابتداء في الجواب كماله وجواب  
الشرط لا يعطف عليه كما قال قطب الزينى عليه رحمة الله  
يستعمل قولاً كماله - (ثانية) في مرة - مرة أخرى - - - - -  
الخارج - - - - - الخارج من - - - - - من - - - - - من - - - - -  
واوهمة واطاعة لتزوم - - - - - رتبة كماله حكمه - - - - -  
الحراس لحس الباطنة - - - - - رتبة في اجزائها عند المتكلمين  
كذلك الحق اربعة زان في رتبة - - - - - الخرج - - - - -  
بواسطة الخرج من الجس - - - - - (ومنه) - - - - -

على هذا التقدير يعنى ان تعريف الموجبة الكلية الخارجية ( ان كل ج  
 فى الخارج ) يعنى ان كل افراد متصفة بوصف الموضوع بالفعل التحقيق  
 ( سواء كان ) ذلك الانصاف ( حاله الحكم ) اى زمان الحكم ( اوقبله )  
 اى قبل حكم حاكم القضية ( اوبعده ) اى بعد حكم حاكم القضية مثلا  
 اذا قلت كل انسان حيوان فانصاف الاشخاص التى وجدت فى الدنيا  
 فى هذا الزمان بوصف الانسانية بالفعل فهو حال الحكم وانصاف الاشخاص  
 التى وجدت من زمان آدم عليه السلام الى هذا الزمان ولم تنق زمان  
 الحكم بل توفيت قبل دقيقة واحدة بل قبل ثانية واحدة من ان تقول  
 كل انسان حيوان بوصف الانسانية فهو قبل الحكم وانصاف الاشخاص  
 التى ستوجد بعد ان تقول كل انسان حيوان الى آخر ايام الدنيا بوصف  
 الانسانية فهو بعد الحكم ( فهو ) اى كل ج فى الخارج ( ب فى الخارج )  
 يعنى ان الذات المتصفة بوصف الموضوع بطريق عقد الوضع بالفعل  
 فهى متصفة بوصف المحمول بطريق عقد الجمل كقولنا الكواكب السبعة  
 السيارة طالمة وتعريف السالبة الكلية الخارجية لاشئ من ح فى الخارج  
 سواء كان حال الحكم اوقبله اوبعد فهو ب فى الخارج كقولنا لاشئ  
 من الكواكب السبعة السيارة بشجر وتعريف الموجبة الجزئية الخارجية  
 بعض ج فى الخارج سواء كان حال الحكم اوقبله اوبعده فهو ب فى الخارج  
 كقولنا بعض الكواكب السبعة السيارة طالعة وتعريف السالبة الجزئية  
 الخارجية ليس بعض ح فى الخارج سواء كان حال الحكم اوقبله اوبعده  
 فهو ب فى الخارج كقولنا ليس بعض الكواكب السيارة بطالعة اعلم  
 ان اقسام تحقيق المحصورات الاولى اثنان الاول حقيقية والثانى خارجية  
 كإمر والاقسام الثانوية للمحصورات ثمانية وحاصل التقسيم ان العملية  
 المحصورة اما قضية حكم فيها على الافراد المفروضة واما قضية حكم فيها  
 على لافراد الموجودة فى الخارج وكل قضية حكم فيها على الافراد المفروضة  
 فهى حقيقية وكل قضية حكم فيها على الافراد الموجودة فى الخارج فهى  
 خارجية فينتج ان العملية المحصورة باعتبار التحقق اما حقيقية واما خارجية

( ١٤ )

لى لاسام الثمانية واما النسب حتى تبلغ الى ثمانية وعشرين  
بحسب التحقق فبعضها عموم من جهة كما بين الموجودة الكلية  
الحقيقية وبين الموجودة الكلية الخارجية وبعضها عموم مطلق وبعضها  
تباين كلي فان هذا التقسيم تقسيم اعتبارى بمعنى ضم قيود متخالفة فلا  
يضر العموم من جهة والعموم المطلق اليه لان التمايز بين الاقسام  
بحسب العموم يكفى فيه كما قال سبحانه فى زاده رحمه الله تعالى وانما  
بين المص النسبة بحسب التحقق بين الموجودة الكلية الحقيقية وبين  
الموجودة الكلية الخارجية من النسب الثمانية والعشرين بحسب  
التحقق واحال السبعة والعشرين الباقية الى دكاء الدال اما  
الذكية فقال ( والمرة بين الاعتبارين ) اى بين اعتبار الحقيقة  
وبين اعتبار الخارج ( صغر ) اى يذهب الى بعد قوله  
( ما لم يوجد شئ ) كائن ( من المربعات فى الخارج ) اى لو فرض  
عدم وجود المربعات فى الخارج . كذا لو فرض ان كل مربع موجود  
فى الذهن لزم ( يصح ان يقال كى مربع شكل باعتبار الال ) اى  
باعتبار الحقيقة . ( دون لى ) اى دون اعتبار الخارج والمربع شكل  
يحيط به خطوط اربعة اما صحة قولنا كل مربع شكل باعتبار الاول  
دون الثاني فلا . الحقيقة لا تقتضى وجود الموضوع فى الخارج بل  
فى وجود الموضوع فى الذهن وهو . ان الحقيقة لا يكون الحكم فيه  
علم به . مرة كاسرا ( ولولم يوجد ) اى شئ ( من لاش كان  
والخارج ) . مرة مربع ( دون الاشكال السابقة لزم ) ( يصح  
ان يقال كل شكل مربع باعتبار الانسان ) اى اعتبار الخارج ( دون  
الاول ) وده . اعتبار الحقيقة لان الخارجية تقتضى وجود الموضوع  
فانها ما يابو . الحكم فيه على لاثراد لموجودة فى الخارج فالمعل فليد  
بين الواحد . كية الحقيقة ردير . الموجودة كية الخارجية عموم  
من وجه لا يدين . رملت بر دون الى ماله الاتية . ولما يار مادتا  
المتراق فائس اول مددة . فترق الحقيقة من احادية والمثل الذى  
مادة مترق لير . كية خارحة عن الماحة الكلية الحقيقة





رحمه الله تعالى وقد تقدم النسبة بين الموجه الكلية الحقيقية والخارجية في الت واما النسبة بين الموجبتين الجزئيتين منهما فهي عموم من وجه ومادة اجتماعهما كقولنا بعض الحيوان انسان فان الحكم فيه بالانسانية على بعض افراد الحيوان مطلقا سواء كانت الافراد محققة او مقدره او مفروضة ومادة امتزق الموجبة الجزئية الحقيقية عن الجزئية الخارجية كقولنا بعض العنقاء طائر فان الحكم فيه بالطيران على بعض الافراد المفروضة للعنقاء ومادة افتراق الموجبة الجزئية الخارجية عن الموجه الجزئية الحقيقية كقولنا بعض الكواكب السبعة السيارة طالعة فان الحكم فيه بالاطلوع على بعض الافراد المحقق للكواكب المذكورة فظهر العموم من وجه بينهما وان سهى قطب الدين الرازي حيث قال بين هاتين الجزئيتين عموم مطلق وكذا بين السالبة الكلية الحقيقية والخارجية عموم وخصوص من وجه ومادة اجتماعهما كقولنا لاشئ من الانسان بفرس فان الحكم فيه بالقرسية على افراد الانسان مطلقا محققة او مقدره ومادة افتراق السالبة الكلية الحقيقية عن السالبة الكلية الخارجية كقولنا لاشئ من العنقاء بحجر فان الحكم فيه على الافراد المقدره المفروضة كما مر ومادة افتراق السالبة الكلية الخارجية عن السالبة الكلية الحقيقية كقولنا لاشئ من الكواكب السبعة السيارة بحيوان فان الحكم فيه على الافراد المحققة وكذا بين السالبتين الجزئيتين منهما عموم من وجه ومن اراد الاطلاع على جميع النسب الثمانية والعشرين بين الاقسام الثمانية فليرجع الى هذا الجدول

اعلم ان هذه النسب الثمانية والعشرين بين الاقسام الثمانية المذكورة هي مع قطع النظر عن العدول والتحصيل في الاقسام الثمانية المذكورة فاذا اعتبر العدول والتحصيل فيها فبعض النسب منها ليس كذلك فتأمل  
حق التأمل تل والقاعدة في تشكيل الجدول اذا اريد بيان النسب الاربع بين الاشياء اما ان يكون العمل من المبدأ الى المنتهى واما ان يكون من المنتهى الى المبدأ فان كان العمل من المبدأ فالجدول بطريق التنازل كما في ذلك الجدل وان كان العمل من المنتهى الى المبدأ فالجدول بطريق التصاعد فظهر ان ذلك الجدول بطريق التنازل لان الموجبة الكلية الحقيقية فيه نسبت اولا الى السبعة المذكورة بعدها من السالبة الكلية الحقيقية الى السالبة الجزئية الخارجية ثم نسبت السالبة الكلية الحقيقية الى الستة المذكورة بعدها من الموجبة الجزئية الحقيقية الى السالبة الجزئية الخارجية ثم نسبت الموجبة الجزئية الحقيقية الى الخمسة المذكورة بعدها من السالبة الجزئية الحقيقية الى السالبة الخارجية فاطلع على نسبة هذه الثلاثة الى ما بعدها فقس نسبة الاربعة الباقية من السالبة الجزئية الحقيقية والموجبة الكلية الخارجية والسالبة الكلية الخارجية والموجبة الجزئية الخارجية الى ما بعدها على نسبة تلك الثلاثة الى ما بعدها والنون المذكورة في الجدول تحت اقضايا اشارة الى التابن الكلى والطاء مع العين اشارة الى العموم المطلق والجيم اشارة الى العموم والخصوص من وجه فافهم ( بحث الثالث ) اى الالفاظ التى وقت حصص معينة نوعية وجزأ معيناً نوعياً من الرسالة الشمسية كاشة ( فى بيان العدول والتحصيل ) اى فى المعدولة والمحصلة ( حرف السلب ) اى اداة السلب اما ان يكون جزأ من الموضوع واما ان يكون جزأ من المحمول واما ان يكون جزأ من كليهما و ( ان كان ) حرف السلب ( جزأ من الموضوع كقولنا اللاتى جادوا ) ان كان حرف لسبب جزأ ( من المحمول كقولنا الجاد لا عالم ) ان كان حرف لسبب جزأ ( منهما ) اى من الموضوع والمحمول جميعاً كقولنا اللاتى لاعلم ( سميت قضية معدولة ) ليعدل من الوجود الى العدم القيد فى الموضوع والمحمول ( موجب كانت )

القضية (اوسالبة) نعام القضية المدولة بكونها مرجبة كانت اوسالبة  
 فقال موجهة كانت اوسالبة دفعا لوهم انحصار المدولة الى  
 الموجهة وانما ترك مثال المدولة الطرفين لكونه مذكورا في مثال  
 المدولة الموضوع والمدولة المحمول لانه اذا جعل مثال المدولة  
 الموضوع صغرى ومثال المدولة المحمول كبرى بان يقال الا لا جاد  
 والجماد لاعالم فيلج القياس المنتظم من الضرب الاول من الشكل الاول  
 مثال المدولة الطرفين وهو قولنا الا لا جاد لاعالم فلما لم يذكر صريحا كما  
 قال الفاضل العصام عصمه الله تعالى ثم اعلم ان قول المص ان كان حرف  
 السلب جزأ من الموضوع عآه هو الشرطية المرددة المقدم فانه ذكر اداة التزديد  
 هي كلمة: وبين ثلثة مقدم والانس ان يجعل هذه الشرطية ثلث شرطيات  
 ويجعل هذه الشرطيات الثلث كبريا ثلث للصغرى المنفصلة المطوية  
 التي هي ذوات اجزاء اربعة كما ذكرناه بان يقال في تصوير القياس  
 ان الجملة باعتبار العدول والتحصيل اما ان يكون حرف اسلب جزأ  
 من الموضوع واما ان يكون جزأ من المحمول واما ان يكون جزأ منهما  
 جعما واما ان لا يكون جزأ لشيء منهما فال كان حرف السلب جزأ من  
 لموضع سميت القضية الجملية مدولة الموضوع موجهة كانت اوسالبة  
 وان كان حرف اسلب جزأ من المحمول سميت القضية مدولة المحمول  
 موجهة كانت اوسالبة وان كان حرف السلب جزأ من الموضوع والمحمول  
 رجه سميت القضية مدولة الطرفين موجهة كانت اوسالبة فيلج اقياس  
 المنتظم من الطرفين السادس من الاقترنى ومن الصغرى المنفصلة ومن  
 الكبريات المنفصلة الثلث فالقضية الجملية باعتبار العدول والتحصيل اما  
 سميت مدولة لموضع موجهة كانت اوسالبة واما سميت مدولة المحمول  
 موجهة كانت اوسالبة واما سميت مدولة الطرفين موجهة كانت  
 وسالبة واما ان لا يكون حرف السلب جزأ لشيء منهما ويضم قوله  
 الا لا وان لم يكن جزأ لشيء منهما آه كبرى الى هذه النتيجة  
 فيلج لطرب فادت وعرف ان اقصيه باعتبار العدول والتحصيل اما  
 موجهة لمدولة لموضع واما لسالبة لمدولة الموضوع واما لموجهة  
 لمدولة المحمول واما لمدولة مدولة للمحمول واما لموجهة لمدولة

الطرفين واما السالبة المعدولة الطرفين واما محسلة واما سالبة بسيطة  
وكل شئ شأنه كذا عناية قسم فالجملية باعتبار اندول والتحصيل فمما  
اقسام ولا يخفى على من له ادنى معرفة لمسلكت القياس ( و ان لم يكن )  
حرف السلب ( جزأ لشيء منهما ) اى من الموضوع والمحمول والاشي  
ههنا عبارة عن الموضوع والمحمول بقرينة قوله منهما ( سميت ) والقضية  
الجملية ( محسلة ان كانت ) القضية الجملية ( موجبة ) لتكون كل واحد  
من الطرفين وجوديين ( و ) سميت ا بسيطة ان كانت ( القضية الجملية  
( سالبة ) والبسيط اما حقيقى وهو مالا جزئه واما اضافى وهو ما يكون  
اثر جزأ كما قال العصام رحمه الله تعالى وقال الحسين لميدى في شرحه  
على هداية الحكمة ان للبسيط ثمة معان لاول مالا جزئه والثانى  
ما يكون فى جزأ والتالث مالا يكون مر كبا فاذا عمت هذه علم  
السالبة لمصلحة سميت بسيطة بمعنى ما يكون فى جزأ فال حرف السلب  
واحد فى السالبة البسيطة وفى السالبة المعدلة اكثر من واحد فامل فكون  
لمراد ههنا بالبسيط اضافيا بمعنى ما يكون فى جزأ مثال لمصلحة كقولنا  
كل انسان حيوان ومثل السالبة البسيطة كقولنا لاشي من الانسان  
بشجر ( والاعتبار بايجاب القضية وسلبها ) او العبرة فى كون القضية  
موجبة او سالبة ( فانسبه ادرية واسالبة ) ان باقيا النسبة  
رائزاعها ( لا بطر فى لقسم ) الجملية و لطفان ههنا عمدة من مخرج  
والمحمول بقرينة البحث ( ذر قولنا كى ديس بمعنى فهو عدم موجبة  
مع ان طرفيها ) اى مع ان سر فى هذه القضية ( عدميان ) ان الحكم  
فيها لذات الامالية لكل ما صدق عليه انه ليس بـ فكون موجبة و ان  
اشتمل طرفاها على حرف السلب ( قولنا لشي من منحرك انسان ) اى مع  
ان طرفيها ) اى عدمية ( وجوديين ) ان حكميها بسلبي سائر  
عن ماسبق عليه فكونه لائقا مروده وجوديين وقوله  
والاعتبار به رد لبعضى لثمة هين من حيث او ان الاشياء فى الجح  
التيه فى ماسبق وجودية له هين من حيث ماسبق عدمية  
معية رر ماسبق سكر ماسبق ماسبق ماسبق ماسبق  
ماسبق ماسبق ماسبق ماسبق ماسبق ماسبق ماسبق ماسبق

السلبية لكن الالتفات في إيجابها وسلبها الى النسبة الثبوتية والنسبة  
 فينتج من الطريق الثالث من الاستثنائي ليس الالتفات في إيجاب القضية  
 وسلبها الى وجودية الطرفين وعدميتهما كما اشتبه البعض وقوله  
 فان قولنا كل مائيس بحى آه دلائل المقدمة الواضعة وتصوير الاثبات  
 هكذا انه لما كان قولنا كل مائيس بحى فهو لا مالم موجبة مع ان الطرفين  
 عدميان وكان قولنا لاشئ من المحرك بساكن سالبة مع ان الطرفين وجوديان  
 فيلزم ان الالتفات في إيجاب القضية وسلبها الى النسبة البوتية والنسبة  
 السلبية لكن كان قولنا كل مائيس بحى فهو لا مالم موجبة وقولنا لاشئ  
 من المحرك بساكن سالبة فينتج من الطريق الاول من القياس الاستثنائي عين  
 المقدمة الواضعة وهى قولنا الالتفات في الإيجاب والسلب الى النسبة  
 الثبوتية والنسبة السلبية فظهر ان الالتفات في الإيجاب والسلب ليس  
 الى وجودية الطرفين وعدميتهما بل الالتفات فيهما الى إيقاع النسبة  
 وانتزاعها اعلم ان العدول والتحصيل يعتبران في الشرطية كما يعتبران في  
 الحلية وان قال البعض افهما لا يعتبران في الشرطية وذلك لانها اما ان  
 يكون فيها اداة السلب جزأ من المقدم او جزأ من التالى او جزأ منهما جميعا  
 واما ان لا يكون جزأ لشيء منهما فان كانت جزأ من المقدم فالقضية الشرطية  
 معدولة المقدم كقولنا كلما لم يكن الشمس طالعة كان الليل موجودا وان كانت  
 جزأ من التالى فالشرطية معدولة التالى كقولنا كلما كانت الشمس طالعة  
 لم يكن الليل موجودا وان كانت جزأ منهما جميعا فالشرطية معدولة  
 الطرفين كقولنا كلما لم يكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا وان لم تكن  
 جزأ لشيء منهما جميعا سميت الشرطية محصلة ان كانت موجبة وسميت  
 بسيطة ان كانت سالبة سمع هكذا من فحول بعض العلماء بتقرير آخر ان  
 الحلية باعتبار العدول والتحصيل اما ما يكون فيه اداة السلب جزأ من  
 الموضوع واما ما يكون فيه اداة السلب جزأ من المحمول واما ما يكون  
 فيه اداة السلب جزأ منهما جميعا واما ما لا يكون فيه اداة السلب جزأ لشيء  
 منهما فالاول معدولة الموضوع وهى اما موجبة واما سالبة مثال الموجبة  
 مامر ومثال السالبة قولنا لاشئ من للاحي بعالم والثانى معدولة المحمول  
 وهى اما موجبة مثالها مامر واما سالبة مثالها قولنا لاشئ من الانسان

بلاطالم والثالث معدولة الطرفين وهي اماموجبة مثاها مامر واماسالبة  
مثالها قولنا لاشئ من اللاحى بلاجاد والرابع محصلة وهي اماموجبة  
مثالها قولنا كل انسان حيوان واماسالبة مثالها قولنا لاشئ من الانسان  
بمحجر وتسمى سالبها بسيطة كما مر فينتج من الطريق الخامس من الافتراضى  
ومن السفرى المفصلة ومن الكبريات الجمليات الاربعة ان الجملية  
باعتبار العدول والتحصيل اماموجبة معدولة لموضوع واماسالبة معدولة  
الموضوع واما موجبة معدولة المحمول واما سالبة معدولة المحمول  
واما موجبة معدولة الطرفين واماسالبة معدولة الطرفين  
واما محصلة واما سالبة بسيطة وكل شئ شأنه كدائمية واقسام الجملية  
باعتبار العدول والتحصيل ثمانية اقسام والنسب بحسب المحل بين الاقسام  
الثمانية تبلغ الى ثمانية وعشرين بطريق التنازل وهو المشهور او بطريق  
التصاعد وهو غير المشهور وكل واحد من هذه النسب تبين كلى والا  
لم يصح تقسيم الجملية الى هذه الاقسام لان الشرط الثالث للتقسيم حقيقيا  
او اعتباريا هو التباين الكلى بحسب المفهوم بين الاقسام كما بين في محله  
ولطهور هذه النسب لم يذكرها المصنف ههنا وكذا النسب بحسب  
التحقق بين هذه الاقسام تبلغ الى ثمانية وعشرين بطريق التنازل  
او التصاعد وذكر المصنف النسبة بين السالبة البسيطة وبين الموجبة  
المعدولة المحمول من ثمانية وعشرين نسبيا لوقوع كمال الاشتباه بينهما  
واحال غيرها الى ذكاء الطالب المتبحر للاذكياء نقل (والسالبية  
البسيطة) وهى مالا يكون اداة لسلب جراً من الموضوع والمحمول  
(اعلم من الموجبة المعسولة المحمول) وهى ما يكون اداة للسلب جراً  
من المحمول والبسيط ههنا بمعنى ما يكون قل جراً فهو اضافى وليس  
بمعنى مالا يجزله وهو حقيقى كما مر (انصاف ا ب) اى لتحقيق سلب  
المحمول عن نفس الامر كما ان مض لا ياضل من ان نفس امر فى لسالبة  
التي لم يوجد موضوعها بمنزلة ذات الموضوع لكون المراد من موضوع  
الجملية التى هى مستتممة زعم الامام ذاتا ومن شمولها مفهومها والا لم يتحقق  
الشمولية وان قال بمعنى السالبة التى لم يوجد موضوعه، غير  
ان هذا امر غير معتبر عند المصنف كما يشهد







يكون التقسيم المذكور اعتباراً بما فيه التمايز بحسب المفهوم بين الأقسام كإبين في محله فظهر أن قوله والسالبة البسيطة أهم من الموجبة المدولة المحمول فهو بيان الفرق بينهما بحسب التحقق (و) أما (الفرق بينهما) أي بين السالبة البسيطة وبين الموجبة المدولة المحمول (في اللفظ) فواقع وثابت (أما) الفرق اللفظي بينهما (في) القضية الجملية (الثلاثية فالتقضية) الجملية (موجبة أن قدمت الرابطة على حرف السلب) أي على أداة السلب كقولنا زيد هو ليس بكتاب أو لا كاتب أو هو غير كاتب لربط الرابطة مابعدهما من أداة السلب مع المحمول إلى الموضوع (وسالبة أن اخرت) الرابطة (عنها) أي عن حرف السلب يعني أداة السلب لتسلطها على الرابطة مع المحمول كقولنا زيد ليس هو بكتاب (وأما) الفرق اللفظي بينهما (في) القضية الجملية (الثلاثية و) هو راجع (بالنية) يعني أن الرابطة وهي اللفظ الدال على النسبة الحكمية أن قدمت على أداة السلب في النية فالتقضية الجملة الثابتة موجبة مدولة المحمول وأن اخرت الرابطة عن أداة السلب في النية فهي سالبة بسيطة (أو) راجع (بالاصطلاح) أي راجع إلى مادة القوم (على تخصيص

لفظ غير ولا بالإيجاب المدول ولقط ليس بالسلب البسيط أو بالعكس) أي عكس هذا الاصطلاح والشايع المشهور أن كلمة ليس مستعملة في السالبة غالباً ولاو غير ودون وأمثالها مستعملة في الإيجاب المدول (البحث الرابع) أي الالفاظ الواقعة جزءاً من الرسالة كائنة (في القضايا الموجهة) والقضية الجملية الموجهة ما شملت على الجهة والجهة المأخوذة عبارة عن اللفظ الدال على الكيفية الثابتة في نفس الأمر وهذه الكيفية عبارة عن مادة القضية والجهة المعقولة عبارة عن حكم العقل في القضية المعقولة والجهة في الشرطية المتصلة هي الزوم والاتفاق وفي المفصلة هي العناد والاتفاق فإن طابق الجهة إلى المادة فالتقضية صادقة كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة فإن الحيوانية ضرورية للذوات المتصفة بالإنسانية لأن الضرورة بمعنى امتناع الانفكاك وانفكاك الحيوانية عن ذوات الإنسان مادامت متصفة بالإنسانية فهو ممنوع فح تكون الجهة مطابقة إلى مادة

القضية فيكون قولنا كل انسان حيوان بالضرورة صادقا وان لم يطابق  
الجهة الى المادة فالقضية كاذبة كقولنا كل انسان حيوان لا بالضرورة  
( لا بد لنسبة المحمولات الى الموضوعات ) اى يلزم البتة لتعلق وصف  
المحمولات الى الذوات المتصفة بوصف الموضوعات ( من كيفية ) وهى  
هيئة فى شئ لا تقتضى لذاته قسمة ولا نسبة وتقلت تلك الكيفية من  
هذا المعنى الى مادة القضية الحولية والى جهتها بطريق ان يشبه  
احوال النسبة التامة الخبرية كالضرورة والدوام والقفل الى هيئة الشئ  
فى التعلق فان هيئة تعلق به كما تعلق احوال النسبة التامة الخبرية  
اليها وبطريق ان تسمى تلك الكيفية مادة القضية وجهة القضية وما  
قبل من ان الاطلاق العام من قبل الفعل ومن مقولة الفعل وليس  
من مقولة الكيف فلا يكون جهة القضية فيكون المطلقة العامة من  
الموجهات تشبيها لها فهو ليس بشئ فان الاطلاق العام الذى  
بمعنى الفعل من قبل احوال النسبة النسبة التامة الخبرية مع ان  
الكيفية منقولة الى احوال النسبة التامة الخبرية فبح يكون الاطلاق  
العام من جهة القضية الحولية فيكون المطلقة العامة من الموجهات  
حقيقة لاتشبهها ( ايجاه ) كانت النسبة ( اولسبة كالضرورة )  
وهى امتنع الانفكاك ( والدوام ) وهو شمول النسبة ( واللاضرورة )  
والادوام ( والضرورة اما ضرورة ذاتية كـ ضرورة المنطقة  
واما ضرورة وصفية بسيطة كالشروط العامة واما ضرورة وصفية  
مركبة كالشروط الخاصة واما ضرورة وقبة كالوقبة واما ضرورة  
متشعبة كالمتشعبة والدوام اما دوام ذاتى كالدائمة المطلقة واما دوام  
وصفى بسيط كالعرفية العامة واما دوام وصفى مركب كالعرفية الخاصة  
واللاضرورة اما الوجودية اللا ضرورية واما ممكنة عامة واما ممكنة  
خاصة والادوام اما مطلقة عامة واما وجودية لادائمة فحينئذ  
ان قوله كالضرورة والدم واللا ضرورة والادوم شامل على  
ثلاثة عشر جهة فيكون الكاف الكاش لتمام فى قوله كـ ضرورة  
مستند كالا فائدة فيه وما قيل ان الكاف ههنا لتعليل وليس لتبين

فهو ليس بشئ لأن التعادل يقتضى وجود العلول وهما لا يوجد العلول  
 اللهم الا ان يقال ان التكافؤ هو التعادل على الوجه سواء كانت مشهورة  
 كالثلاثة عشرة التي ذكرت في هذا الكتاب وغير مشهورة وقيل ان الجهات  
 الغير المشهورة لا تعد ولا تحصى لكنها داخله في الثلاثة عشرة المشهورة  
 المذكورة في هذه الرسالة (وتسمى تلك لكيفية مادة القضية) الجمالية  
 ولا يلزم ان يكون اجزاء القضية اربعة عند القدماء وخمسة عند المتأخرين  
 لانها من قبيل احوال النسبة وان عدت مادة القضية في نفس الامر  
 كما لا يكون السور جزءا من القضية لانه لبيان كمية افراد الموضوع (واللفظ  
 الدال) اى على تلك الكيفية (يسمى) اى اللفظ الدال (جهة القضية)  
 يعنى ان جهة القضية هى اللفظ الدال على الكيفية الثابتة في نفس الامر  
 والحاصل كما ان للوضوع والحمول والنسبة وجودات في نفس  
 الامر وعند العقل فهذا الاعتبار صارت هذه الثلاثة اجزاء للقضية  
 المعقولة كذلك اهما وجودات في اللفظ حتى صارت اجزاء القضية الملفوظة  
 وكذلك ان كيفية النسبة لها وجود في نفس الامر ووجود عنده  
 العقل ووجود في اللفظ فالكيفية الثابتة للنسبة في نفس الامر هى  
 مادة القضية والكيفية الثابتة لهما في العقل هى الجهة المعقولة والعبارة  
 الدالة عليها هى الجهة الملفوظة ولما كانت الصور العقلية والالفاظ  
 الدالة عليها لا يجب ان تكون مطابقة للامور الثابتة في نفس الامر  
 لم نجب مطابقة الجهة للمادة فكما اذا وجدنا شجاهو انسان  
 واحسنا به من بعيد فربما يحصل منه صورة فرس فعبء عنه بالفرس فالشبح  
 وجود في نفس الامر ووجود في العقل اما مطابقة او غير مطابقة  
 ووجود في العبارة اما في عبارة صادقة او كاذبة فكذلك ان كيفية نسبة  
 الحيوان الى الانسان لها ثبوت في نفس الامر وهى الضرورة وفي العقل  
 واللفظ فان طابقتها الكيفية المعقولة والعبارة الملفوظة كانت القضية  
 صادقة والا فكذبت لاحالة كما قال قطب الدين الرازى عليه رجة  
 البارى اعلم ان القضايا الموجهة غير محصورة في عدد لكن الفضاءا

الوجهة الموجهة من جهة في ثلث عشرة قط (والقطب الموجه  
الى جرت العادة بالبحث عنها) اي عن القطب الموجهة (وعن الحكماء)  
اي عن الحكماء القطب الموجهة من التناقض والعكس المستوي (ثلاثة)  
حقيقة منها) اي من ثلث عشرة قضية (بسيطة) والبسيطة هي اضافي  
بمعنى ما يكون اقل جزأ وليس بسيطاً حقيقة بمعنى مالا جزؤه كما مر غير  
مرة (وهي) اي القضية البسيطة (التي) اي حلية موجهة (حقيقة)  
ايحساب فقط او سلب فقط) يعني ان البسيطة حلية موجهة بمعناها ايقاع  
النسبة فقط او انتزاع النسبة فقط مثال الوجهة قولنا كل انسان حيوان  
بالضرورة فان معناه ليس الا ايقاع الحيوانية للانسان ومثال السالبة  
قولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة فان حقيقتها ليست الا انتزاع  
الجزئية عن الانسان (منها) اي من الفضائيا الموجهة الثلاثة عشرة  
قضية حلية (مركبة وهي) اي المركبة (التي) اي حلية موجهة (تتركب  
حقيقتها) اي يتركب معناها (من ايجاب وسلب) اي من ايقاع النسبة  
وانتزاع النسبة كقولنا كل انسان ضاحك الاطلاق العام لادائما  
فان معناه ايقاع الضحك للانسان بالفعل لادائما وانما قال حقيقتها  
وام يقل لفظها لار يصدق تعريف المركبة الى الممكنة الخاصة كقولنا  
كل انسان كاتب بالمكان الخاص فانه لم يكن في لفظها تركيب الايجاب  
والسلب لكن حقيقتها ومعناها مركب من ممكنة عامة موجهة ومن  
ممكنة عامة سالبة فان هذا القول مركب من قولنا كل انسان كاتب  
بالامكان العام ومن قولنا لا شيء من الانسان يكاتب بالامكان العام ويحصل  
التقسيم هكذا ان الحلية الموجهة اما موجهة حقيقتها ايجاب فقط  
او سلب فقط واما موجهة تتركب حقيقتها من ايجاب وسلب فالاولى  
بسيطة والثانية مركبة وكل شيء شأنه كذا قسمان ونوعان فالوجهة  
بالاعتبار الافراد والتركيب قسمان ونوعان (بساطت ست) قاله بسيطة  
(الاولى) منها هي (الضرورة المطلقة وهي) اي الضرورية المطلقة  
(التي) اي حلية موجهة بسيطة (بحكم فيها) اي في تلك الوجهة  
البسيطة (بضرورة ثبوت المحمول للموضوع) اي بحكم وبترك امتناع

انفكاك وقوع نسبة المحمول الى الموضوع عنه (اوسلبه) اى سلب  
المحمول (عنه) اى عن الموضوع يعنى انه يدرك امتناع انفكاك انتزاع  
نسبة المحمول الى الموضوع عنه (مادام ذات الموضوع موجودا)  
فالموجبة (كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان) فان الحكم فيه بضرورة  
ثبوت الحيوانية لافراد الانسان (و) السالبة كقولنا (بالضرورة  
لاشئ من الانسان بحجر) فان الحكم فيه بضرورة سلب الجيرية  
عن الذوات المتصفة بالانسانية وقوله بضرورة ثبوت المحمول للموضوع  
الخ احتراز عن الممكنة العامة والمطلقة العامة وقوله مادام  
ذات الموضوع موجودا احتراز عن المشروطة العامة وان قال البعض  
قوله مادام الخ احتراز عن الضرورة الازلية كقولنا الله تعالى عالم  
بالضرورة فان الحكم فيه بضرورة ثبوت ازلية العلم لله تعالى وهذا التعريف  
حد تام لان قوله التى جنس قريب وقوله بضرورة ثبوت المحمول الخ فصل  
قريب وكل مركب من اجزاء واحدة وتسميتها بالضرورة لاشتمالها على الضرورة  
وبالمطلقة لعدم التقييد والبسيطة (انثائية) انها هى (الدائمة المطلقة وهى)  
اى الدائمة المطلقة (التي) اى جملة موجبة بسيطة (يحكم فيها)  
اى فى تلك الجملة الموجبة البسيطة (بدوام ثبوت المحمول للموضوع)  
والدوام عبارة عن شمول النسبة وهما احتراز عن المطلقة العامة فانها  
تقيض الدائمة المطلقة كما سيمى فى احكام التضاي ان شاء الله تعالى  
وكذا احتراز عن الضرورية والممكنة فانهم (اوسلبه) اى بدوام سلب  
المحمول (عنه) اى عن الموضوع (ما دام ذات الموضوع موجودا)  
واحتراز به عن العرفية فانها مقيدة بتمرط وصف الموضوع وتسميتها  
بالدائمة لاشتمالها على الدوام وهو فصلها وهو يميزها بكسر الياء  
والدائمة المطلقة مميزة بفتح الياء فيكون التسمية من قبيل تسمية الميزة  
باسم المميز (ومثالها ايجابا وسلبا مأمرا) اى مثال الدائمة المطلقة ايجابا  
وسلبا هو متساك ضرورة المطابقة ايجابا وسلبا اما مثال الموجبة  
فهو مثل قولنا دائما كل انسان حيوان فان الحكم فيه بدوام ثبوت  
الحيوانية للذوات المتصفة بالانسانية واما مثل السالبة فهو مثل

قوله لانها عبارة عن شمول النسبة آه — ١٢١ — اثبات الملازمة بطريق الانتاج بان يقال كما تحقق الضرورية

المطلقة يتحقق  
الدائمة المطلقة  
لان الضرورية  
المطلقة امتناع  
انفكاك النسبة  
و الدائمة المطلقة  
شمول النسبة و امتناع  
انفكاك النسبة  
لا يوجد بدون شمول  
النسبة فيلج من  
جفته صغر الى ان  
الضرورية المطلقة  
لا توجد بدون الدائمة  
المطلقة و يجعل هذه  
النتيجة مقدما و يجعل  
لشرطية قابلا  
و يقال و كلما يوجد  
الضرورية المطلقة  
بدون الدائمة المطلقة  
فتحقق للضرورية  
المطلقة يتحقق  
الدائمة المطلقة  
فيستثنى عين المقدم  
و يقال لكن لا يوجد  
الضرورية المطلقة  
بدون الدائمة المطلقة  
فيلج قولنا كما تحقق  
الضرورية المطلقة  
يتحقق الدائمة المطلقة  
و هو المطلوب كما  
سجى في لواحق  
القياس ( منه )

قولنا لاشئ من الانسان بحجر دائما فان الحكم فيه بدوام سلب  
الجبرية عن افراد الانسان وانما قال ومثالها ايجابا وسلبا مامر ولم يذكر  
مثالا آخر لها اشارة الى مادة اجتماع الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة  
لان الدائمة المطلقة تحقق في جميع امثلة الضرورية المطلقة فانها اعم  
من الضرورية المطلقة مطلقا بحسب التحقق لانها عبارة عن شمول النسبة  
والضرورية المطلقة عبارة عن امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع  
فتحقق امتناع انفكاك النسبة يتحقق شمول النسبة وليس متى تحقق  
شمول النسبة يتحقق امتناع انفكاك النسبة بل قد يكون اذا تحقق شمول  
النسبة يتحقق امتناع انفكاك النسبة كما في قولنا كل انسان حيوان  
بالضرورة او دائما وقد يكون اذا تحقق شمول النسبة يتحقق امتناع  
انفكاك النسبة كما لا يتحقق امتناع انفكاك النسبة في قول الحكماء كل  
فلك متحرك دائما واما النسبة بينهما بحسب المفهوم وبحسب الجمل فهي  
تباين كلي والالم يصح التقسيم لانفاء الشرط انما لتقسيم الاعتباري  
وهو تبين كلي بين الانقسام بحسب المفهوم فقط فيسب كما سبق  
والبسيطة ( الثالثة ) هي ( المشروطة لعامة وهي ) اى  
المشروطة لعامة ( التي ) اى جمالية موجبة بسيطة ( بحكم فيها )  
في تلك البسيطة ( بضرورة تبوت المحمول للموضوع اوسلبه ) اى  
اى سلب المحمول ( عنه ) اى عن الموضوع ( بشرط ) ان يكون ذات  
الموضوع متساويا ( وصف الموضوع ) اى ان يكون لوصف الموضوع  
دخل في تحقق الضرورية قوله بشرط ان يكون آه احتراز عن الضرورية  
المطلقة وتسميتها بالمشروطة لاشتمالها على الشرط فيكون التسمية من قبيل  
تسمية المشروط باسم الشرط وتسميتها بالعامة لكونها اعم من المشروطة  
الخامسة كما سيجي فوجبتها ( كقولنا بالضرورة كل كاتب محرك الاصابع  
مادام كاتب ) فان الحكم فيه بضرورة حركة الاصابع على الذوات  
المنصفة بالكتابة بشرط ان يكون تلك الذوات منصفة بالكتابة بالفعل  
والا فلا معنى لضرورة حركة الاصابع الى ذات الكاتب ( و ) سلبها  
كقولنا ( بالضرورة لاشئ من الكاتب بسلامة الاصابع مادام كاتب )

فإن الحكم فيه بضرورة سلب مساكن الاصابع عن الذوات المتصفة  
 بالكائنية بشرط أن يكون تلك الذوات متصفة بالكائنية بالفعل  
 والا فلا معنى لسلب سكون الاصابع بالضرورة عن ذات الكاتب وإنما  
 المشروطة العامة بالمعنى الثاني قد عرفت فبعض الفصول بالقضية التي حكم  
 فيها بضرورة اثبات السلب في جميع أوقات ثبوت الوصف اعم  
 من أن يكون لاوصف مدخل في تحقق الضرورة أولا فهي غير مشهورة  
 والمشروطة بالمعنى الأول اعم من الضرورية والدائمة من وجه فإن ذات  
 الموضوع قد تكون عين وصفه وقد تكون غيره وإن نحدوا كان المادة مادة  
 الضرورة صدقت القضايا الثلاث كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة  
 أودأما أو مادام إنسانا وإن تغيرا فإن كان المادة ضرورة ولم يكن لاوصف  
 مدخل في تحقق الضرورة صدقت الضرورية والدائمة بدون المشروطة  
 كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة فإن وصف الكائنية لا مدخل لها  
 في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب وإن لم تكن مادة الضرورة  
 الذاتية والسوام الذاتي وكان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت  
 المشروطة العامة بالمعنى الثاني بدون الضرورية المطلقة والدائمة  
 المطلقة كما في المثال المذكور فإن تحرك الاصابع ليس بضروري ولا دائم  
 لذات الكاتب بل بشرط الكتابة كما قال قطب الدين الرازي عليه راحة  
 الله الباري وأما المشروطة بالمعنى الثاني فهي اعم من الضرورية المطلقة  
 مما نقا فإذ الاجتماع كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة أو مادام  
 إنسانا مادة افتراقها كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة  
 مادام كاتباً واعم من الدائمة المطلقة من وجه مادة الاجتماع كقولنا كل  
 إنسان حيوان دائماً أو مادام إنسانا ومادة افتراق الدائمة المطلقة  
 عن المشروطة العامة بالمعنى الثاني كقول الحكماء كل فلك متحرك دائماً  
 ومادة افتراق المعنى الثاني ههنا كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع  
 بالضرورة مادام كاتباً واعم من المشروطة العامة بالمعنى الأول مطلقاً فإذ  
 الاجتماع كمثل المذكور في المتن ومادة افتراق المعنى الثاني عن المعنى الأول  
 كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتباً البسيطة (الرابعة) هو (العرفية)



(العامة وهي) اي المطلقة العامة (التي) اي حلية موجبة بسيطة  
(يحكم فيها) اي في تلك الحلية الموجبة البسيطة (الدوام ثبوت المحمول  
للموضوع) (دوام) (سلبه) اي سلب المحمول (عنه) اي من الموضوع  
(بشرط وصف الموضوع) اي بشرط ان تصف ذات الموضوع وصفه  
وقوله بشرط وصف الموضوع احتراز عن الزائدة المطلقة اما تحيتها  
بالعرفية فلان العرف يفهم هذا المعنى من سائلها اذا اطلقت حتى اذا قيل  
لاشئ من السائم بمسقط يفهم العرف ان المستقط مطلوب عن الذات  
المستقطة بالغاثة مادامت موضوعه بالسائمة فلما اخذ هذا المعنى من العرف  
فصحت اليه واما تحيتها بالغاثة فلا بد ان يكون من العرفية الخاصة التي هي  
من المركبات وهي اعم من الشروط العامة لثباتها فثباتها عن الدوام  
الوصفي البسيط والشروط العامة عبارة عن الضرورة الوصفية البسيطة  
فحتى تحققت الضرورة الوصفية البسيطة نحقق الدوام الوصفي  
البسيط من غير عكس زكدا اعم من الضرورية والارثمة مطلقا فانه اذا  
صدق الضرورة او الدوام في جميع اوقات انذات جلدق الدوام في جميع  
اوقات الوصف ولا يعكس بالعكس الغوى والا فيعكس بالعكس المطلق  
فافهم كما ذكره قطب الدين رجا الله ته لى والبسيطة (الخاصة) هي  
(المطلقة العامة وهي) اي المطلقة العامة (التي) اي حلية موجبة  
بسيطة (يحكم فيها) اي في تلك البسيطة والحكم ههنا بمعنى نسبة  
ثامة خبرية (ثبوت المحمول) اي بوقوع المحمول (للموضوع او سلبه) اي سلب  
المحمول (عنه) اي من الموضوع (بالفعل) والفعل عبارة عن الاطلاق العام  
والاطلاق العام عبارة عن الفعل وهو خروج اشئ من لعدم الى التحقق  
ومقابلته القوة وهي نهى شئ شئ كما قال الكليني عليه رجة البارى اما  
تسميتها بالمطلقة لانها اذا لم تقيد بقيد من الضرورة والدوام ومن الاضرورية  
والدوام تفهم بها فعلية النسبة فلما كان هذا المعنى مفهوم القضية  
المطلقة سميت بها واما تسميتها بالغاثة فلا بد ان يكون من الوجودية اللادائمة  
والوجودية الاضرورية وهي اعم مطلقا من القضايا الاربع السابقة لانه

قوله قالها عبارة  
عن الدوام الوصفي  
البسيط ام ثابت  
الملازمة بطريق  
الانتاج كما عرفت  
فيماسبق (عنه)

تتحقق الضرورة او الدوام بحسب الذات او بحسب الوصف تحققت  
 فعلية النسبة وهى المطلقة العامة من غير عكس فافهم فالموجبة ( كقولنا  
 بالاطلاق العام كل انسان متنفس ) فان الحكم فيه بفعلية ثبوت التنفس  
 للدوات المتصفة بالانسانية ( و ) السالبة كقولنا ( بالاطلاق العام لاشئ  
 من الانسان بمتنفس ) فان الحكم فيه بفعلية سلب التنفس عن افراد  
 الانسان فيكون مطلقة عامة سالبة لاحالة والبسيطة ( السادسة )  
 هى الممكنة العامة وهى ( الممكنة العامة ) ( التى ) اى حالية موجبة  
 بسيطة ( بحكم فيها ) فى تلك البسيطة ( بارتفاع الضرورة المطلقة )  
 اى يدرك سلب الضرورة المطلقة ( عن الجانب ) اى عن الطرف  
 الخالف ( للحكم ) والطرف الخالف للحكم فى الموجبة هو السلب  
 وفى السالبة هو الايجاب وقوله بارتفاع الضرورة آاحتراز عن الضرورية  
 لانها نقبض الممكنة العامة كما سيجى فى احكام القضايا وقوله عن الجانب  
 الخالف احتراز عن الممكنة الخاصة لان الحكم فيها بارتفاع الضرورة  
 المطلقة عن الجانبين كما سيجى وتسميتها بالممكنة لاشتمالها على الامكان  
 وتسميته بالعامة لانها اعم مطلقا من الممكنة الخاصة وهى من المركبات  
 فالموجبة ( كقولنا بالامكان العام كل نار حارة ) فان معناه ان سلب الحرارة  
 عن النار ليس بضرورى ( و ) السالبة كقولنا ( بالامكان العام لاشئ  
 من الحار باردا ) فان معناه ان ايجاب البرودة للحار ليس بضرورى وهى  
 اعم من المطلقة العامة مطلقا لانه متى تحققت الموجبة المطلقة العامة فلا بد  
 من ان لا يكون السلب ضروريا وسلب ضرورة السلب هو ممكنة  
 عامة موجبة فتنى تحققت الموجبة المطلقة العامة تحققت الموجبة الممكنة  
 العامة من غير عكس لغوى لجواز ان يكون الايجاب ممكنا ولا يكون واقعا  
 اصلا وكذلك متى تحققت السالبة المطلقة العامة لم يكن الايجاب ضروريا  
 وسلب ضرورة الايجاب هو ممكنة عامة سالبة فتنى تحققت السالبة المطلقة  
 العامة تحققت السالبة الممكنة العامة من غير عكس لجواز ان يكون السلب  
 ممكنا غير واقع واعم من القضايا الباقية مطلقا لان المطلقة العامة اعم منها  
 مطلقةا والاعم من الاعم من الشئ اعم من ذلك الشئ ( واما المركبات

فجميع ( اى المركبات سبعة فالمركبة ( الاولى ) منها هي ( المشروطة الخاصة وهي ) اى المشروطة الخاصة ( المشروطة العامة ) يعنى البسيطة التى يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع واسلبه عنه بشرط وصف الموضوع ( مع قيد اللادوام بحسب الذات ) وانما قيد اللادوام بحسب الذات لان المشروطة العامة عبارة عن الضرورة بحسب الوصف والضرورة بحسب الوصف دوام بحسب الوصف والدوام بحسب الوصف يمنع ان يقيد باللا دوام بحسب الوصف لثلايلهم التناقض فاذا قيد اللادوام تقييدا صحيحا فلا بد من ان يقيد بحسب الذات حتى يكون النسبة فيها ضرورية ودائمة فى جميع اوقات وصف الموضوع لادائمة فى بعض اوقات ذات الموضوع كما ذكره القطب رحمه الله تعالى ( وهى ) اى المشروطة الخاصة ( ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً تركيبها ) اى تركيب الموجبة المشروطة الخاصة حاصل ( من موجبة مشروطة عامة ) من ( سالبة مطلقة عامة ) كما يكون قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً فى المثال المذكور وهو الجزء الاول منها مشروطة عامة موجبة وقولنا لادائماً فى المثال المذكور وهو الجزء الثانى منها عبارة عن المطلقة العامة السالبة اعلم ان شرط تركيب القضايا المركبة بحسب الكيف اختلاف الجزئين بالايجاب والسلب وبحسب الكم اتفاقهما فى الكلية والجزئية واولاً يختلفان بالايجاب والسلب لم يتحقق التركيب بل يكون الجزآن من قبيل القضايا المتجاورة وكذا لو لم يتفقا فى الجزئية والكلية لم يتحقق التركيب بل يكون الجزآن من قبيل القضايا المتجاورة والجزء الاول منها موجبة والثانى سالبة ان كانت المركبة موجبة كما فى المثال المذكور والجزء الاول منها سالبة والجزء الثانى موجبة ان كانت المركبة سالبة كما سيجىء والحكم فى القضية الاولى من جزئى المركبة والقضية الثانية منها بمنزلة القيد فان العقل جوهر بسيط لا يدرك الحكمين فى القضية الواحدة فى آن واحد ( وان كانت ) اى المشروطة الخاصة ( سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الكتاب يساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً تركيبها ) اى تركيب

السالبة المشروطة العامة حاصل (من سالبة مشروطة عامة ومن موجب  
 مطلقة عامة) فان قولنا في المثال المذكور بالضرورة لاشئ من الكائنات  
 يساكن الاصابع مادام كاتب مشروطة عامة سالبة وقولنا لا دائما عبارة  
 عن مطلقة عامة موجبة فيكون تركيب سالباتها من هاتين القضيتين وهى  
 مبراهن سالبة بالضرورة والدائمة المطلقتين لانها مقيدة بالادوام بحسب  
 الذات وهو مبراهن للدوام بحسب الذات وهو ظاهر ومبراهن بالضرورة بحسب  
 الذات لان الضرورة بحسب الذات اخص من الدوام بحسب الذات كما مر  
 في بيان النسب بين البسائط ونقيض الاعم وهو الادوام بحسب الذات  
 ههنا لانه نقبض الدوام بحسب الذات الذى هو عبارة عن الدائمة المطلقة  
 فهو مبراهن لعين الاخص الذى هو ههنا الضرورة بحسب الذات التى هى  
 عبارة عن الضرورية المطلقة فظهر ان بين المشروطة الخاصة وبين  
 الضرورية والدائمة المطلقتين تماثلا كليا بحسب التحقق كما يكون بين تلك  
 القضايا الثلاث تماثلا كليا بحسب الحمل وبحسب المفهوم فافهم وهى اخص  
 من المشروطة العامة لانها مقيدة بالادوام بحسب الذات والمشروطة العامة  
 مطلقة والمقيد اخص من المطلق فتكون اخص من القضايا الثلاث الباقية  
 لانها اعم من المشروطة العامة والمركبة (الثانية) منها هى (العرفية الخاصة  
 وهى) اى العرفية الخاصة (العرفية العامة) يعنى العملية البسيطة الموجهة  
 التى يحكم فيها يدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عند بشرط وصف  
 الموضوع (مع قيد الادوام بحسب الذات) فائدة التقيد بحسب الذات سبقت  
 فى المشروطة الخاصة (وهى) اى العرفية الخاصة (ان كانت) اى العرفية  
 الخاصة (موجبة فتركيبها) اى تركيب الموجبة العرفية العامة حاصل (من  
 موجبة عرفية عامة ومن سالبة مطلقة عامة وان كانت) اى العرفية الخاصة (سالبة  
 فتركيبها) اى تركيب السالبة العرفية الخاصة حاصل (من سالبة عرفية عامة  
 ومن موجبة مطلقة عامة ومساها) اى مثال العرفية الخاصة (ايجابا  
 وسلبا ماعر) اى مثال المشروطة الخاصة ايجابا أو سلبا هو الذى مر  
 فى المشروطة العامة من قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لا دائما  
 ومن قولنا لاشئ من الكائنات يساكن الاصابع مادام كاتب لا دائما وهى  
 اعم مطلقا من المشروطة الخاصة بحسب التحقق لان المشروطة الخاصة

عبارة عن الضرورة بحسب الوصف لا بما والعرفية الخاصة ضرورية  
عن الدوام بحسب الوصف حتى تحققت الضرورة بحسب الوصف  
لادائما حتى الدوام بحسب الوصف لادائما من غير عكس وتساوي  
الضرورة والدائمة المطلقين على ما سلف واخص من الشروط العامة من وجه  
لتصادقهما في مادة الشروط الخاصة ولصدق الشروط العامة في مادة  
الضرورة المطلقة بدولتها ولصدقهما بدون الشروط العامة اذا كان  
الدوام بحسب الوصف من غير ضرورة واخص من العرفية العامة لان  
المقيد اخص من المطلق وكذا اخص من المطلقة العامة ومن الممكنة العامة  
ليكونها اعم من العرفية العامة واعلم ان وصف الموضوع في الشروط  
والعرفية الخاصتين يجب ان يكون وصفها مغايرا لذات الموضوع فانه  
او كان دائما له ووصف المحمول دائما بدوام وصف الموضوع كان وصف  
المحمول دائما لذات الموضوع وقد كان لادائما بحسب الذات هذا خلف كقال  
قطب الدين الرازي راحة الله عليه والمركبة (الثالثة) هي (الوجودية  
اللا ضرورية وهي) اي الوجودية اللا ضرورية (المطلقة العامة)  
اي البسيطة التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع ارساله عنه فانفصل  
(مع قيد اللا ضرورة بحسب الذات) وانما قيد اللا ضرورة بحسب  
الذات احترازا عن الخيفية الممكنة اللا ضرورية لانها عبارة عن المطلقة  
العامة المقيدة باللا ضرورة بحسب الوصف وهي غير مشهورة فان  
استعملها في العلوم الحكمية فادارة وأشار القطب الى ندرتها استعملها حيث  
قال ولم يعتبروا هذا التركيب ولم يعرفوا احكامها (وهي) اي الوجودية  
اللا ضرورية (ان كانت) اي الوجودية اللا ضرورية (موجبة كقولنا  
كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها) اي تركيب الوجودية  
اللا ضرورية (من موجبة مطلقة عامة و) من (سالبة ممكنة عامة) فان  
قولنا في المثال المذكور كل انسان ضاحك بالفعل مطلقة عامة موجبة وقولنا  
لا بالضرورة عبارة عن ممكنة عامة سالبة (وان كانت) اي الوجودية  
اللا ضرورية (سالبة كقولنا لا شيء من الانسار بضاحك بالفعل لا بالضرورة  
فتركيبها) اي تركيب السالبة الوجودية اللا ضرورية (من سالبة مطلقة عامة  
ومن موجبة ممكنة عامة) ان قولنا في المثال المذكور لا شيء من الانسار بضاحك

بالفعل سالبة مطلقة عامة وقولنا لا بالضرورة عبارة عن موجبة ممكنة  
عامة وهى اعم مطلقا من الخاصتين لانه متى تحققت الضرورة والدوام بحسب  
الوصف لا دائما تحقق فعلية النسبة لا بالضرورة من غير عكس كلوى  
ومباينة للضرورة المطلقة لتقيدها بالضرورة واعم من الدائمة بدونها  
لتصادقهما فى مادة الدوام الخالى عن الضرورة ولصدق الدائمة بدونها  
فى مادة الضرورة وبالعكس فى مادة الدوام وكذا اعم من وجه من  
المشروطة والعرفية العامتين لتصادقهما فى مادة المشروطة الخاصة  
ولصدقهما بدونها فى مادة الضرورة ولصدقها بدونها فى مادة اللادوام  
بحسب الوصف واخص مطلقا من المطلقة العامة لخصوص المقيود ومن  
الممكنة العامة لانها اعم من المطلقة العامة كذا ذكره القطب رحمه الله  
تعالى والمركبة (الرابعة) منها هى ( الوجودية اللادائمة وهى )  
اى الوجودية اللادائمة ( المطلقة العامة ) اى القضية البسيطة  
التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل (مع قيد  
اللا دوام بحسب الذات) قوله مع قيد اللا دوام آه احتراز عن الوجودية  
الا لضرورة وقال للمصام عصمه الله تعالى خصت الوجودية اللادائمة  
باسم المطلقة الاسكندرية تمييزا لها عن المطلقة العامة كذا ذكره  
المصام عصمه الله تعالى فى تحشية المطلقة العامة فى بحث البسائط  
اراد الاطلاع فليرجع الى هذه التحشية ( وهى ) الوجودية اللادائمة  
( سواء كانت ) اى الوجودية اللادائمة ( موجبة او سالبة فتركيبها )  
اى تركيب الوجودية اللادائمة حاصل ( من مطلقين عامتين احديهما )  
اى احدى المطلقين العامتين ( موجبة والاخرى سالبة ومثالها ) اى  
مثال الوجودية اللادائمة ( ايجابا وسلبا مامر ) فى الوجودية  
الا لضرورة من قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائما ومن قولنا لا شئ  
من الانسان بضاحك بالفعل لادائما وهى اخص من الوجودية  
الا لضرورة مطلقا لانه متى تحققت المطلقتان تحققت مطلقة  
ويمكنه بخلاف العكس واعم من الخاصتين مطلقا لانه متى تحققت  
الضرورة والدوام بحسب الوصف لادائما تحقق فعلية النسبة لادائما

وهي الوجودية اللادائمة من غير عكس كلى ومباشرة للضرورية والدائمة المطلقتين على مامر غير مرة واعلم من العامتين من وجه لتصادقهما في مادة المشروطة الخاصة ولصدقهما بدونها في مادة الضرورة وبالعكس حيث لادوام بحسب الوصف واخص مطلقاً من المطلقة العامة ومن الممكنة العامة وذلك ظاهر كما قال انقط رحمة الله تعالى والمرسكة (الخامسة) منها هي (الوقتية وهي) اي الوقتية (التي) اي حلية موجهة مركبة (يحكم فيها) اي في تلك الموجهة (بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه) اي بضرورة سلب المحمول (عنه) اي عن الموضوع (في وقت) اي زمان (معين من اوقات وجود الموضوع مقبداً) كل واحد من الثبوت والسلب (بالادوام بحسب الذات) قوله بضرورة ثبوت آه احتراز عن الوجودية الالزامية وقوله معين من اوقات آه احتراز عن المنتشرة وقوله مقبداً بالادوام بحسب الذات احتراز عن البسائط (وهي) اي الوقتية (ان كانت) اي الوقتية (موجة كقولنا بالضرورة كل قر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لاداماً) دخول كلمة كل على القمر انما هو باعتبار افراد الفرضية لانه كلى فرضي فان القمر كوكب ذو محق والشمس كوكب دري فيكون كليين فرضيين منحصرين على فرد شخصي والانخسف عند اهل الهيئة عبارة عن زوال نور القمر والاكساف عبارة عن زوال نور الشمس واطلق كل واحد منهما على زوال نور الشمس عند اهل اللغة لكن المراد ههنا مذهب اهل الهيئة والالم يكن المثال مطابقاً للمثاله فافهم (فتركيبها) اي تركيب الموجبة الوقتية حاسل (من موجبة وقتية مصنعة) بسيطة غير مشهورة قال استمعوا لي في علم الحكمة من حيث انه تكون احكام القضايا من حيث انها تكون جزأ اوليا من لوقتية لمركبة وتعريفها معلوم من تعريف الوقتية (و) من (سالبة مطابقة عامة) فان قولنا في المثال المذكور بالضرورة كل قر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس

حكمة سألته وهي قولنا لاشئ من القمر ينخسف بالاطلاق  
 (وان كانت) اى الوقتة (سألته كقولنا بالضرورة لاشئ من القمر  
 ينخسف ومت الترتيع لادائما فتركيبها) اى تركب السالبة الوقتية  
 حاصل (من سالبة وقتية مطلقة) من (موجبة مطلقة عامة) وقد يقال  
 وقت الترتيع وزمان الترتيع اذا كان القمر مر بعا في اليوم الثامن بل في اليوم  
 الرابع و ليوم الثاني والعشرين بل اليوم السادس والعشرين من كل  
 شهر ولا ينخسف القمر ثمانية ليال او اربعة ليال من اول كل شهر وآخر كل  
 شهر من الشهور عند اهل الهيئة للتجربة منهم لكن لا يعلم الغيب الا الله  
 تعالى . هي اخص من الوجود يتبين عبارتان عن الاطلاق لادائما وهو  
 الوجودية اللادائمة وعن الاطلاق بالضرورة وهو الوجودية  
 الا ضرورية فحتى تتحقق الوقتية تتحقق الوجوديتان ولا ينعكس فتكون  
 اخص مطلقا منهما واخص من الخاصتين من وجه لانه اذا تحقق  
 الضرورة بحسب الوصف فان كان الوصف ضروريا لذات الموضوع  
 في شئ من الاوقات تتحقق القصايا الثلاث التي هي الوقتية والخاصتان  
 كقولنا بالضرورة كل منخسف مظلم مادام منخسفا لادائما او بالتوقيت  
 لادائما فان الانخساف لما كان ضروريا للذوات المتصفة بالانخساف و  
 كان الاظلام ضروريا للانخساف كان الاظلام ضروريا للذوات الموصوفة  
 بالانخساف في وقت اتصاف افراد المنخسف بالانخساف وان لم يكن  
 الوصف ضروريا لذات المرصوع تتحقق الخعتان دون الوقتية  
 كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لادائما فان  
 الكتابة لما لم تكن ضرورية للذوات الموصوفة بالكتابة في وقت  
 من الاوقات لم يكن متحرك الاصابع الضروري بحسب الكتابة ضروريا  
 لافراد الكاتب في وقت ما فلا يتحقق الوقتية في المثال الثاني واذا لم  
 يتحقق الضرورة بحسب الوصف ولا الام بحسب الوصف لم  
 يتحقق الخاصتان ويتحقق الوقتية كما في قولنا كل قمر منخسف وقت  
حيلولة الارض منه وبين اسس لادائما هذا اذا فسرنا المنسوفة  
 بالضرورة بشرط الوصف اما اذا فسرناها بالضرورة مادام الوصف



تكون المشروطة الخاصة اخص من الوقتية مطلقا لانه متى تحقق  
الضرورة في جميع اوقات الوصف وجميع اوقات الوصف بعض اوقات  
الذات تحقق الضرورة في بعض اوقات الذات من غير عكس كلي والوقتية  
مباينة للضرورة والدائمة لمطلقين واعلم ان العامين من وجه لتصادقهما  
في المشروطة الخاصة ولصدقهما بدونها في مادة الضرورة وبالعكس حيث  
لا دوام بحسب الوصف واخص مطلقا من الماطقة العامة والممكنة العامة  
وذلك ظاهر والمركبة (السادسة) منها هي (المنتشرة وهي) اي  
المنتشرة (التي يحكم فيها) اي في تلك المركبة (بضرورة نبوت المحمول  
للموضوع او) بضرورة (سلبه) اي سلب المحمول (عنه) اي  
من الموضوع (في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا)  
كل واحد من اثبت ولسلب (بالا دوام بحسب لذات) و لتقيد بغير  
معين احتراز عن الوقتية والتقيد بحسب الذات احتراز عن الحينية لممكنة  
اللا ضرورة كما مر في الوقتية (وهي) اي المنتشرة (ان كانت) اي المنتشرة  
(موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متفلس في وقت مالاذا ثما فتركبها)  
اي تركيب الموجبة لمنتشرة حاصر (من موجبة منتشرة مطابقة) لسيطرة غير  
مشهورة كالوقتية الماطقة البسيطة بغير اشتبهة كما مر في لرقية ر و  
من (سالبة مطلقه عامة) فان قولنا في المثال بالضرورة كل انسان متفلس  
في وقت ما موجبة منتشرة مطابقة وقولنا لا ثما سالبة مطلقه عامة (و  
كانت) اي المنتشرة (سالبة كقولنا لا شيء من الانسان متفلس في وقت  
مالاذا ثما فتركبها) اي تركيب لسالبة المنتشرة حاصل (من سالبة  
منتشرة مطلقه وموجبة مطلقه عامة) علم ان الوقتية لمطابقة المنتشرة  
المطابقة بسيطرة غير معدودتين في بساطة حكم في احدهما بالضرورة  
في وقت معين وفي الاخرى بالضرورة في وقت ما لا اولي سميت وقتية  
لاعتبار تعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم تقيدتها بالادوم او لا  
ضرورة والاخرى دائمة لانها لم يتعين وقت حكم فيها  
لحكم كل وقت فيكون منتشرا في اوقات وسميت مطابقة لانه غير مقيدة  
بالادوم والضرورة وتسمى دائمة بدتتير من ر ح س م ن

واخص مطلقا من المطلقة العامة واخص مطلقا من الممكنة العامة واخص  
من وجهه من الخاصتين واخص مطلقا من الوجوديتين واعم مطلقا من الوقتية  
واخص مطلقا من الممكنة الخاصة والمركبة (السابعة) منها هي (الممكنة  
الخاصة وهي) اى الممكنة الخاصة (التي) اى جلية موجبة مركبة  
(يحكم فيها) اى في تلك المركبة (بارتفاع الضرورة المطلقة) اى  
بسلبها (عن جاني الوجود العدم) اى عن طرفي الايجاب والسلب  
قوله بارتفاع الضرورة الخ احتراز عن الضرورية المطلقة وقوله عن  
جاني الوجود والعدم احتراز عن الممكنة العامة (فهى) اى الممكنة  
الخاصة (سواء كانت) اى الممكنة الخاصة (موجبة كقولنا بالامكان  
الخاص كل انسان كاتب) فانه مركب من موجبة ممكنة عامة وهى  
قولنا لاشئ من الانسان بكاتب بالامكان العام وان لم يكن في لفظه تركيب  
من الايجاب والسلب لكن في معناه تركيب منهما (اوسالبة كقولنا بالامكان  
الخاص لاشئ من الانسان بكاتب) فانه مركب من ممكنة عامة سالبة  
ومن ممكنة عامة موجبة وان لم يكن في لفظه تركيب لكن في معناه تركيب  
من السلب والايجاب (فتركيبها) اى تركيب الممكنة الخاصة حاصل  
(من ممكنتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة) فان الممكنة  
الخاصة الموجبة مركبة من موجبة ممكنة ومن سالبة ممكنة عامة  
والسالبة الممكنة الخاصة مركبة من ممكنة عامة سالبة ومن موجبة  
ممكنة عامة فتكون مركبة من ممكنتين عامتين احديهما موجبة والاخرى  
سالبة وتسميتها بالممكنة لاحتوائها على الامكان وتسميتها بالخاصة  
لكونها اخص من الممكنة العامة وهى اعم مطلقا من سائر  
المركبات ومباينة للضرورة المطلقة واعم من الدائمة والعائتين  
والمطلقة العامة من وجه لتصادقها في مادة الوجودية  
واللاضرورية ولصدق الممكنة الخاصة بدونها حيث لاخروح للممكن  
من القوة الى لفعل وبالعكس في مادة الضرورة واخص مطلقا من  
الممكنة العامة فقد ظهر ان الممكنة العامة اعم القضايا الموجهة والممكنة  
الخاصة اعم المركبات والضرورية المطلقة اخص البسائط والمنشروطة

الخاصة اخمس المركبات على وجه كما قال القطب رحمه الله تعالى وتصور  
تقسيم الوجهة ان الحلية الموجهة اما بسيطة واما مركبة والبسيطة  
اما ما يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عند مادام  
ذات الموضوع موجودا واما ما يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع  
او سلبه عند مادام ذات الموضوع موجودا واما ما يحكم فيها بضرورة  
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع واما  
ما يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عند بشرط الوصف  
واما ما يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل واما ما يحكم  
فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم فالاولى هي  
الضرورية المطلقة والثانية هي الدائمة المطلقة والثالثة هي المشروطة  
العامة والرابعة هي العرفية العامة والخامسة المطلقة العامة والسادسة  
الممكنة العامة وكل شيء شانه كذا ستة انواع فينتج قولنا البسيطة ستة  
انواع والمركبة اما المشروطة العامة المقيدة باللا دوام بحسب الذات  
واما العرفية العامة مع قيد اللا دوام بحسب الذات واما المطلقة العامة  
مع قيد اللا ضرورة بحسب الذات واما لمطلقة العامة مع قيد اللا دوام  
بحسب الذات واما ما يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه  
عنه في وقت معين مع قيد اللا دوام بحسب الذات واما ما يحكم فيهما  
بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت غير معين مع  
قيد اللا دوام بحسب الذات واما ما يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة  
عن جانبي الوجود والعدم فالاولى هي المشروطة الخاصة والثانية هي  
العرفية الخاصة والثالثة الوجودية اللا ضرورية والرابعة الوجودية  
اللا دائمة والخامسة الوقفية ولسادسة المتشعبة والسابعة الممكنة  
الخاصة وكل شيء شانه كذا سبعة انواع فالمركبة سبعة انواع وستة  
مع السبعة ثلاثة عشر قضية موجهة فالحلية الموجهة انقسامها ثلثة  
عشر مع قطع النظر عن المشروطة العامة بالمعنى الثانى واقسام الموجهة  
مع المشروطة العامة بالمعنى الثانى كما ذكرها القطب رحمه الله تعالى  
اربعة عشر اما النسب بين الثلثة عشر بحسب الجمل والمفهوم فتبلغ

الى ثمانية وسبعين وكلها بحسب الجمل تبين كلى والالم بصح التقسيم  
 لانتفاء الشرط الثالث للتقسيم وهو التباين بين الاقسام كما مر غير مرة  
 وكذا النسب بين الثلاثة عشر بحسب التحقق تبلغ الى ثمانية وسبعين  
 فبعض النسب بحسب التحقق تبين كلى وبعضها عموم مطلق وبعضها  
 عموم من وجه فان هذا التقسيم اعتبارى يكفى فيه التمايز بين الاقسام  
 بحسب المفهوم ولا يضره العموم المطلق والعموم من وجه بين الاقسام  
 كما مر غير مرة واما النسب بين الاربعة عشر عند اعتبار المشروطة  
 العامة بالمعنى الثانى فسلغ الى واحد وتسعين اما بحسب الجمل فكلها  
 تبين كلى ليكون التقسيم الى اربعة عشر صحيحا واما بحسب التحقق  
 فبعضها عموم وخصوص مطلقا وبعضها عموم وخصوص من وجه  
 وبعضها تبين كلى فظهر ان تقسيم الموجهة الى ١١١ عشر مع قطع النظر  
 عن المشروطة بالمعنى الثانى والى اربعة عشر باعتبار المعنى الثانى فهو  
 مادة اجماع التقسيم الحقيقى والتقسيم الاعتبارى فان الاقسام المذكورة  
 بينها بحسب الجمل تبين كلى وبحسب التحقق ما عموم مطلق واما عموم من وجه  
 واما تبين كلى فافهم ومن اراد الاطلاع على تفصيل النسب بحسب  
 التحقق بين الاقسام فليراجع الى الجدول الذى بطريق التنازل

والطاء مع العين اشارة الى الاعم المطلق وكذا الطاء مع الهاء المجعومة اشارة الى الاخص المطلق والجيم اشارة الى العموم والخصوص من وجهه والنون اشارة الى التباين الكلى ورتبنا هذا الجدول بطريق التوازن بان يتبدأ من الضرورية المطلقة وان امكن تشكيل الجدول المذكور بطريق التصاعد وطريق التصاعدي في تشكيل الجدول في النسب الاربعة غير مشهور فلذلك رتبنا هذا الجدول بطريق التازل لان يكون ضبط النسب وهى واحد وتسعون بين الاقسام الاربعة عشر باعتبار المشروطة العامة بالمعنى الثانى فى الموجهات تسهلا للطلاب لكن الانسب بالمتى ان يترتب الجدول على ثمانية وسعين نسباً لان المص لم يعتبر المشروطة العامة بالمعنى الثانى ولم يعدها من الموجهات بل عد المص بالمشروطة العامة بالمعنى الاول من الموجهات وحمل اقسام الموجهات - ثلثة عشر والنسب بين الثلثة عشر تبلغ الى ثمانية وسعين وح لا ياسب هذا الجدول لمسالك المصنف بل ياسب لمسالك قطب الدين الرازى عليه رجة البارى لانه اعتبر المشروطة العامة بالمعنى الثانى وعدها فاهم (والصابط) الى لقاعدة فى معرفة تركيب القضايا المركبة (ان اللادوم اشارة) الى اشارته (الى مطلقة عامة وللضرورة) اشارة (الى ممكنه عامة محالفتى الكيفية) اى هما محققان فى لا يجب ولسلب الى لفصية لاولى التى هى لجرى الاول من المركبة (موافقتى لكمية) اى هما موافقتان فى الكمية والجرية (للفصية) اى بالفصية (المقيدة بهما) ودر لارم و للضرورة يعنى ان شرط تركب القضايا المركبة بحسب الكيف اختلاف القضييتين الجريين من مركبة لا يجب والسلب وبحسب الكم اتفاهما فى الكمية والجزئية واتحاد ذات موضوعهما فاهما لو ختلفتا فى الكمية والجرية اولم يتحددت موضوعهما واتفاهما فى الابعاد و سبب لم يحتق تركيب فحينئذ لا تكون لفصيتان حريين من المركبة بل تكونان من قبيل نفساى المجاورة فلم يتحقق التركيب مهما فلذا اعتبر فى تركيب نفساى لشروط الثلثة من الاختلاف فى الكيف ومن لاتفاق فى الكمية ومن لا اتحاد فى ذات الموضوع كما ذكره العاض المعصام عصمه لله تعالى اعلم ان اللادوم هو رفع للام الدنى والدام الدنى دثمه مطلقه ورفع لدثمة لمطلقة

يلزمها المطلقة العامة كما يسمى في بحث التناقض من ان المطلقة العامة  
تقيض الدائمة المطلقة مجازا لكونها لازمة مساوية لرفع عين الدائمة  
المطلقة فينتج القياس المركب من الغير المتعارف ومن المتعارف  
ان اللادوام يلزم المطلقة العامة ودلالة العبارة على لازمها الذاتي  
هي بطريق الاشارة فلذا قال اللادوام اشارة الى مطلقة عامة  
ولم يقل ان اللادوام هو مطلقة عامة فانها ليست مفهوما  
مطابقا للادوام فافهم فان قلت ان اللاضرورة المطلقة عن الجانب  
المخالف للحكم كما ذكر في لبسائط فحينئذ دلالة اللاضرورة على الممكنة العامة  
ليست بطريق الاشارة بل بطريق العبارة فلم قال والضرورة اشارة  
الى ممكنة عامة بحذف لفظ الاشارة بقرينة ذكرها فيما قبلها قلت  
ان الدال بالعبارة اخص مطلقا من الدال بالاشارة بحسب التحقق  
وان كانتا متباينتين بحسب المفهوم كما ذكر في علم الاصول فكلما تحقق  
الاخص تحقق الاعم فلذا قال واللاضرورة الى ممكنة عامة بحذف لفظ  
الاشارة ليناسب احدى العبارتين الى الاخرى وللتنبية الى تحقق الدال  
بالاشارة في ضمن الدال بالعبارة فظهر مما ذكرناه ان تقسيم الدلالة باعتبار  
الوقوف في علم الاصول الى الدال بالعبارة وبالاشارة وبالادلة وبالافتضاء  
تقسيم اعتباري يكفي فيه التمايز بين الاقسام بحسب لمفهوم وبحسب الحمل  
اوضحناهما ما لبهم قطب الدين الرازي عليه لباري (الفصل الثاني)  
اي الانماط التي وقعت حصّة معينة نوعية من الرسالة (في اقسام الشرطية)  
اي في انواعها من لزومة والاتساقية ومن الحقيقية وممانعة الجمع وممانعة  
الخلو فان انواع الشرطية من المتصلة ومن المنفصلة قد سبق في المقدمة  
كما عرفت واراد المص بذكر اجزاء الشرطية ههنا نقال (الجزء الاول منها)  
اي من لشرطية (يسمى) اي الجزء الاول (مقدما) الجزء (الثاني) منها يسمى  
(تاليا) اما تسمية الجزء الاول بالمقدم فلكونه مقدما في الذكر واما تسمية  
الجزء الثاني بالتالي فلان التالي مأخوذ من التلو وهو بمعنى التبعية والتالي  
لازم للمقدم وهو ملزم واللازم تابع والمعلوم متبوع هذا سمي الجزء الثاني

من الشرطية نالها اهل ان اجزاء الشرطية ثلاثة عند التقدم المقدم والتالى  
والنسبة بين بين وعند المتأخرين اربعة المقدم والتالى والنسبة بين بين  
والنسبة التسامة الخبرية فالمقدم هو الجزء الاول من الشرطية والتالى  
هو الجزء الثانى من الشرطية والنسبة بين بين هى الثبوت فى الموجبة  
والسلب فى السالبة والنسبة التسامة الخبرية هى وقوع نسبة اول وقوعها  
وانما سميت النسبة بين بين نسبة بين بين لكونها عبارة عن التعلق بين  
الايجاب والسلب وقيل ان النسبة بين بين عبارة عن التعلق بين  
الموضوع والمحمول فى الجملة و بين المقدم والتالى فى الشرطية فتوجه  
الى القولين فاعتبر الى الوجود فلا تلتصت الى خلاف الوجود ( اما المتصلة  
فاما لزومية وهى ) اي الرومية ( التى ) اي متصلة ( صدق ) اي تحقق ( لتالى  
فيها ) اي فى تلك المتصلة ( على تقدير صدق المقدم ) اي على ان يفرض تحقق  
المقدم ( لعلاقة بينهما ) اي بين المقدم والتالى ( توجب ) تلك العلاقة ( ذلك )  
اي تقتضى تلك العلاقة صدق التالى على تقدير صدق المقدم ويجوز  
ان يكون قوله صدق التالى بالاضافة مبتدأ وقوله لعلاقة ظرفه ستقرا  
خبر له كما ذكره العصام رحمه الله تعالى واحترز بقوله لعلاقة عن الاتفاقية  
وكذا احتراز بقوله نوجب ذلك عن العلاقة الغير المشعور بها والعلاقة  
ما يستحب بسببه الشئ بالآخر ( كالعلة ) وهى الكون مؤثرا والعلة  
ما يلزم منه المعلول والمعلول ما يلزم من العلة ( والتضاييف ) وهو عبارة عن  
توقف تصور احد الشئين على تصور الآخر مع امتناع انفكاكهما وانواع  
العلة ثلاثة الاول ان يكون المقدم علة للتالى كقولنا ان كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار والثانى  
ان يكون التالى علة للمقدم كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة  
والثالث ان يكون المقدم مع التالى معلول علة واحدة كقولنا ان كان  
النهار موجودا فالارض مضيئة فان وجود النهار مع ضياء الارض معلولان  
لطلوع الشمس والتضاييف كقولنا ان كان زيدا باعمر وفعمرو ابنة فان ابوة  
زيد مع بنوة عمرو متضاييفان والصدق فى قوله صدق التالى على تقدير  
صدق المقدم هو بمعنى التحقق واشتد لعدم وجود الحمل فى المقدم

و لتالى فان الحكم فى الشرطية بين المقدم والتالى ستطلع ان شاء الله تعالى  
والمراد بالزومية ههنا هو الزمية الصادقة بقرينة الشهرة فان الزمية  
الصادقة مشهورة والكاذبة غير مقبولة فلا يكون تعريف الزومية متقوضا  
بمخرج الزومية الكاذبة عنه فتأمل ( و ) المتصلة ( اما اتفاقية وهى )  
اى الاتفاقية ( التى ) اى متصلة ( يكون ذلك ) اى صدق التالى على تقدير  
صدق المقدم ( فيها ) اى فى تلك المتصلة ملتبسا ( بمجرد توافق الجزئين  
على الصدق لاعن العلاقة ) اى يكون ذلك فيها ملتبسا بان يكون توافق  
المقدم مع التالى على التحقق بمجرد احوالها عن العلاقة واحتراز بقوله بمجرد  
توافق آه عن الزومية والمراد بالاتفاقية هو الاتفاقية الصادقة بقرينة  
الشهرة فلا يكون التعريف مقوضا بمخرج الاتفاقية الكاذبة عنه وقد يكتفى  
فى تعريف الاتفاقية بصدق التالى حتى قيل انها متصلة حكم فيها بصدق  
التالى على تقدير المقدم لالعلاقة بل لمجرد صدق التالى وبحوز فيها  
ان يكون المقدم صادقا او كاذبا ويسمى بهذا الاعتبار اتفاقية عامة  
وبالاعتبار الاول اتفاقية خاصة للعموم والخصوص مطلبا بينهما  
فانه متى صدق امقدم صدق التالى من غير عكس كلى فالاتفاقية الخاصة  
كقولنا اذا كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والاتفاقية العامة كقولنا  
ان كان الانسان فرسا فهو ناطق ويحوز استعمال الاتفاقية العامة  
فى القياسات الخلفية والقياسات الحقية والقياسات الافتراضية والقياسات  
العكسية لقصد المبالغة فى وقوع التالى كما يحوز استعمالها فى المصاورات  
ومن هذا القبيل كلمة اما الواقعة فى دياجعة الكتب هكذا ذكر الفاضل  
العصام رحمه الله تعالى وكذا سمع من فحول بعض الفضلاء ( كقولنا  
ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق ) فان نطق الانسان لا يكون علة  
لهق الحمار ولا بعكس الامر ولا يكونان معلولى العلة المستلزمة وان كان  
معلولى العلة اموجدة لكن كونهما معلولى العلة الموجدة هو العلاقة  
الغير المشعور به - وهى غير معتبرة فى لزومية فيكون هذا القول متصلة  
اتفاقية خاصة ( واما منفصلة فاما ) موجبة ( حقيقية وهى ) اى  
الموجبة الحقيقية ( التى ) اى منفصلة ( يحكم فيها ) اى فى تلك



المفصلة (بالتنافي بين جزئيهما) اى يدرك التنافي بين مقدم تلك  
المفصلة وبين تاليها (فى الصدق والكذب معاً) والجمعية المستفادة  
من قوله معاهى قبيل التأ كيد بالجمعية المستفادة من الواو فى قوله  
والكذب وفائدة التأ كيد ههنا هى دفع ايهاستيناف فى الواو  
والصدق ههنا عبارة عن مطابقة الحكم للواقع بقرينة ذكره فى مقالة  
الكذب وهو عدم مطابقة الحكم للواقع (كقولنا امان يكون هد  
العدد زوجا او فردا) فان الروج عبارة عن الانقسام بمتساويين والقرد  
عبارة عن عدم الانقسام بمتساويين فمح يكونان متنافيين فى الصدق  
والكذب فيكون المثال المذكور منفصلة موجبة حقيقية (واما) موجبة  
(مانعة الجمع وهى) اى الموجبة لممانعة الجمع (لتى) اى منفصلة  
(يحكم فيها) اى فى تلك المفصلة (بالتنافي بين جزئيهما) اى بين مقدم تلك  
المفصلة وبين تاليها (فى لصدق فقط) قوله فقط احتراز عن المفصلة  
الموجبة الحقيقية (كقولنا ما ان يكون هذا الشيء حجرا وشجر) فان  
الحجر والشجر لا يصدقان على شئ واحد ولكنهما يكذبان فى شئ واحد  
(واما) موجبة (مانعة الحد) هى (اى الموجبة مانعة الخاو) (لتى) اى  
منفصلة (يحكم فيها) اى فى تلك المفصلة (بالتنافي بين جزئيهما) اى  
مقدمها وتاليها (فى الكذب فقط) قوله فقط احتراز عن منفصلة الموجبة  
الحقيقية قبل ان قوله التى يحكم فيها بالتنافى ذكر فى تدريس المنفصلة فى مقدمة  
من المقالة الثانية وغو شرطية حكم فيها بالتنافى بين القضيتين فى لصدق  
والكذب معا او فى احدهما فقط او بغيره فمح يكون قوله لتى يحكم فيها  
بالتنافى بين القضيتين آ فى التعريفات الثلاث ههنا مستدركا لاطاى تحته  
واجيب بان يقال ان هذا القول فى التعريفات الثلاث تصرح بما علم  
ضمنا لكما لاهتمام (كقولنا زيد ما ان يكون فى البحر واما ان  
لايفرق) وانما سميت الاولى حقيقية لان التنافى بين جزئيهما اشد من تنافى  
بين جزئى الاخيرين لانه فى الصدق والكذب معاهى احق باسم  
المنفصلة الحقيقية بل هى حقيقية الانفصال وسميت الثانية مانعة الجمع  
لاشمالها على منع الجمع والثالثة سميت مانعة الخلو لان الواقع لا يخلو

عن احدى جزئيهما ( وكل واحد من هذه الثلاثة ) اى من الموجبة الحقيقية ومن الموجبة المانعة الجمع ومن الموجبة المانعة الخلو ( اما عنادية وهى ) العنادية ( التى ) اى منفصلة ( يكون التنافى فيها ) اى فى تلك المنفصلة كاشا ( لذاتى الجزئين ) يعنى ان منشأ التنافى بين المقدم والتالى ماهيتا المقدم والتالى كقولنا هذا العدد اما زوج واما فرد فان ماهية الزوج هى الانقسام بمساويين وماهية الفرد عدم الانقسام بمساويين وهاتان الماهيتان متنافيتان فيكون قولنا هذا العدد اما زوج واما فرد حقيقة عنادية وقوله لذاتى الجزئين احتراز عن المنفصلة الاتفاقية وهو ظاهر حاصل تعريف العنادية انها منفصلة حكم فيها بمنافاة مفهوم احدى جزئيهما الى مفهوم الآخر كما فى المثال المذكور وانما سميت هذه المنفصلة عنادية لاشتمالها الى تعاند الطرفين ( كما فى الامثلة المذكورة ) هى قولنا اما يكون هذا العدد زوجا او فردا وقولنا هذا الشئ اما حجر او شجر وزد اما ان يكون فى البحر واما ان لا يغرق ( واما اتفاقية وهى ) اى الاتفاقية ( اى ) اى منفصلة ( يكون ذلك ) اى ذلك التنافى ( فيها ) اى فى تلك المنفصلة ملتبسا ( بمجرد الاتفاق ) يعنى يحكم فى الاتفاقية المنفصلة بتوافق مفهوم الجزئين على التنافى مجردا وخاليا عن العناد قوله بمجرد الاتفاق احتراز عن العنادية ( كقولنا للاسود الا كاتب اما ان يكون هذا ) ( الشئ اسودا وكاتب ) حال كون هذه القضية اتفاقية ( حقيقية ) موجبة ( او ) اما ان يكون هذا الشئ ( لا اسودا وكاتب ) حال كون هذه القضية موجبة اتفاقية ( مانعة الجمع او ) اما ان يكون هذا الشئ ( اسودا ولا كاتب ) حال كون هذه القضية موجبة اتفاقية ( مانعة الخلو وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثمانية ) الاولى متصلة لزومية والثانية متصلة اتفاقية والثالثة منفصلة موجبة حقيقية عنادية والرابعة موجبة حقيقية اتفاقية والخامسة موجبة عنادية مانعة الجمع والسادسة موجبة اتفاقية مانعة الجمع والسابعة موجبة عنادية مانعة الخلو والثامنة موجبة

اتفاقية مائعة الخلو ( هي ) اى سالبة القضايا الثماني ( التي ) اى شرطيات  
( رفع ما ) اى لزوم في المتصلة وعنادا في المتصلة واتفاقيتهما ( حكم به )  
اى بذلك اللزوم والعناد والاتفاق ( في موجبتها ) اى في موجبات تلك  
الشرطيات ولما كان التعريفات السابقة منطبقة على افراد الموجبات  
دون السوالب فلا بد من تعاريف سواها فلما كانت السالبة اللزومية حكم  
فيها بسلب اللزوم ( فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية ) فاذا قلنا ليس  
البتة اذا كانت الشمس طالعة قائلين بوجود كانت هذه المتصلة سالبة  
لزومية فان الحكم فيها يسلب لزوم وجود الليل لطلوع الشمس واذا قلنا  
اذا كانت الشمس طالعة فليس الليل ولم يكن الليل موجودا كانت هذه  
القضية لزومية موجبة معدولة التالى لان الحكم فيها بلزوم سلب وجود  
الليل لطلوع الشمس كاقال قطب الدين الرازي رحمه الله تعالى فظهر من  
قول قطب الدين الرازي ههنا جريان العدول والتحصيل في لشرطيات  
بكريناهما في الجمليات فلا انفات الى قول البعض ان العدول والتحصيل  
لا يجريان في الشرطيات ندر ( و ) لما كانت السالبة العنادية منفصلة حكم  
فيها بسلب العناد ( سالبة العناد تسمى سالبة عنادية و ) لما كانت  
السالبة الاتفاقية ماحكم فيه بسلب الاتفاق ( سالبة الاتفاق  
تسمى سالبة اتفاقية ) فان قلت ان سوالب الشرطيات يرفع في متصلاتها  
الاتصال اللزومي والاتصال الاتفاق وكذا يرفع في منفصلاتها الانفصال  
العنادي والانفصال الاتفاقى كما يرفع في سوالب الجمليات الجمل فثبت  
لاصح في تسمية سوالب المتصلة بالمتصلة اللزومية وبالمتصلة الاتفاقية وكذا  
لاصح في تسمية سوالب المنفصلة بالمنفصلة العنادية وبالمنفصلة الاتفاقية  
وكذا لاصح في تسمية سوالب الجملية بالجملية قلنا انما سميت السوالب  
بهذه الاسامي لشابتهما الى الموجبات في الاطراف فان الاطراف  
في الجمليات الموجبة وفي الجمليات السالبة مجمة فان الجملية موجبة  
كانت اوسالبة قضية تقتضى نسبتها اجمال الطرفين والاطراف  
في الشرطيات الموجبة وفي الشرطيات السالبة مفصلة فان الشرطية  
موجبة كانت اوسالبة قضية تقتضى نسبتها تفصيل الطرفين وقد عرف

بعض الافاضل الحمية والشرطية بهذين انه نفين فطها مما ذكرناه  
ان تسمية السوالب بهذه لاسامى من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به  
بلا من قبل الحقيقة له فية فتأمل حق التأمل تنل ( و ) بعض  
( المتصلة الموجبة ) الزومية ( تصدى ) وانما قلنا بعض المتصلة  
الموجبة تصدى آه بتقدير المضاف لان هذا لمقام مقام الموجبة  
الجزئية فان بعض المتصلة الموجبة يصدق عن جزئين صادقين وبعضها  
يصدق عن جزئين كاذبين وبعضها عن مجهولى الصدى والكذب  
مثلا واللام فى قوله والمتصلة الموجبة للجنس الغير المشهر ركان قوله  
والمتصلة الموجبة يصدق آه موجبة مهمله وهى فى قوة الجزئية بل مؤولة  
بالجزئية فتح قوله والمتصلة الموجبة تصدى آه يؤول بالموجبة الجزئية فيكون  
هذه القضية بعد لتأويل موجبة جزئية فلهذا قدرت ههنا كلمة بعض التى  
هى سور الموجبة الجزئية فاطلع على هذا المسلك فالتفت اليه فى مثل  
هذا المقام واحربه فى الاسئلة الواردة عليك فى الامتحان وفى الاجوبة  
عها فكن من الشاكرين ولا تكن من العاين ( عن جزئين صادقين ) اى  
بعض المتصلة الموجبة الزومية يطابق حكم تلك المتصلة للواقع مركبة  
عن جزئين صادقين يعنى ان بعض المتصلة لموجبة الزومية الصادقة  
تتركب عن مقدم وتال صادقين يعنى ان الحكم الصورى الكائن فيهما مطابق  
للواقع كقولنا ان كان زيدا انسانا فهو حيوان ( وعن ) جزئين ( كاذبين )  
يعنى ان بعض المتصلة الموجبة الزومية الصادقة تتركب عن مقدم وتال  
الحكم لسورى لكائن فيهما غير مطابق للواقع كقولنا ان كان زيد  
فرسا فهو صاهل فان كذب الطرفين فى المتصلة لا ينافى صدق الزوم بينهما  
عند وجود العلاقة والعلاقة المشعور به ههنا هى لعلية فان فرسية زيد  
علة لصاهيته اعلم ان الحكم الحقيقى فى الشرطية المتصلة هو بين المقدم  
وبين لتالى ولا حكم فيهما حقيقة بل فيهما حكم سورى لان العقل البسيط  
لا يدرك لاحكام الناشة والاسنادات الثلاثة فى القضية الواحدة فى  
آن حاد هذا مذهب لمرايين راما عند العلماء العربية فالحكم  
فى الشرطيات المتصلات هو فى التالى والمقدم من قبل التغير والمنشأ

الاختلاف وثمره الخلاف بينهما ان تركيب الشرطية المتصلة الصادقة  
 عن مقدم كاذب وعن تال كاذب هو ان يصح عند وجود العلاقة بينهما  
 عند الميراثين ولا يصح عند العربية لاذب النسالي وان وجد العلاقة  
 بينهما فظهر مما ذكرناه ان مثل قولنا ان كان زيد فرسا فهو صاهل  
 صادق عند المطلقين لوجود العلاقة بين فرسية زيد و صاهليته  
 وهي عليية فرسية زيد لصاهليته ومثل هذا القول غير صادق عند العربية  
 لكذب قولنا زيد صاهل وهو تالي المتصلة المذكورة والحكم الحقيقي  
 في الشرطية المنفصلة انما هو بين المقدم والتالي بالاتفاق كما قال العصام  
 رحمه الله تعالى فاطلع على هذه التوجهات اللائقة الى المقام ولا تنفقت  
 الى لتوجهات الغير اللائقة الى المقام (و) بعض المتصلة الموجبة  
 الزومية يصدق مركبا (عن) مقدم وتالهما (مجهول الصدق والكذب)  
 كقولنا ان كان زيد يكتب فهو يحرك يده فان كتبة زيد وتحريك يده  
 في المستقبل مجهولان يحتملان الصدق والكذب (و) بعض المتصلة الموجبة  
 الزومية تصدق (عن مقدم كاذب وتال صادق) كقولنا ان كان زيد بغلا  
 فهو حيوان فانه صادق لكون الزوم الاتصالي بن بغلية زيد وبين  
 حيوانيته مطابقا للواقع وان كان المقدم وهو بغلية زيد ههنا كاذبا  
 (دون عكسه) اي لا يصدق المتصلة الموجبة الزومية مركبة عن مقدم  
 صادق وعن تال كاذب كقولنا ان كان زيد انسانا فهو حجر لا يمنع  
 استلزام الصادق الكاذب ولا يلزم كذب الصادق وصدق الكاذب اما  
 كذب الصادق فلان اللازم فيها كاذب وكذب اللازم يستلزم كذب المزموع  
 فان اللازم اما مساو للزوم واما غير مطلقا منه وكذب احد المتساويين  
 يستلزم كذب المساوي الاخر وكذا كذب الاعم يستلزم كذب الاخص  
 لان المتساويين يمتنع الانفكاك بينهما وكذا يمتنع انفكاك الاخص عن الاعم  
 لعدم وجود الاخص بدون الاعم واما صدق الكاذب فلان المزموع فيها صادق  
 وصدق المزموع يستلزم لصدق الزم قال المزموع اما مساو للزوم واما  
 غير مطلقا وصدق احد المتساويين يستلزم صدق الاخر وكذا صادق الاخص  
 يستلزم صدق الاعم لعدم وجود الاخص بدون الاعم (و) بعض المتصلة

الموجبة للزومية (تكذب) اى المتصلة الموجبة للزومية الكاذبة مركبة  
 (عن جزئين) كاذبين اذا لم يوجد علاقة مشهور بها بينهما كقولنا  
 ان كان زيد جارا فهو حجر (و) كذا تكذب بعض المتصلة الموجبة للزومية  
 مركبة (عن مقدم كاذب وتال صادق) اذا لم يوجد علاقة مشهور بها بينهما  
 كقولنا ان كان زيد جارا فهو حيوان (وبالعكس) اى وتكذب المتصلة  
 الموجبة للزومية عن مقدم صادق وتال كاذب لما مر كقولنا ان كان زيد انسانا  
 فهو حجر (و) تكذب بعض المتصلة الموجبة للزومية (عن جزئين  
 صادقين) اذا لم يوجد علاقة مشهور بها بينهما كقولنا ان كان زيد حيوانا  
 فهو انسان (هذا) اى كذب بعض المتصلة الموجبة مركبة عن جزئين صادقين  
 (اذا كانت) اى المتصلة الموجبة (لزومية واما اذا كانت) اى المتصلة  
 الموجبة (اتفاقية فكذبها) اى الاتفاقية (عن جزئين صادقين محال)  
 اذا لم يكن بينهما علاقة مشهور بها فانه اذا صدق الطرفان وافق احدهما  
 للآخر بالضرورة مثل قولنا ان كان الانسان حيوانا فالجرجاد لان  
 حيوانية الانسان موقة الى جدية الجرج بالبدهة واما اذا كان بينهما  
 علاقة مشهور بها فتكذب الاتفاقية عن صادقين كقولنا كلما كانت الشمس  
 طالعة فالنهار موجود فان وجود النهار لازم لطلوع الشمس لوجود  
 علاقة العلية بينهما وتكذب الاتفاقية الموجبة المتصلة مركبة عن كاذبين  
 لعدم توافق احدا الكاذبين الى الكاذب الآخر وتكذب المتصلة الموجبة  
 الاتفاقية مركبة عن مقدم صادق وعن تال كاذب لعدم توافق الكاذب  
 الى الصادق وقد تكذب المتصلة الموجبة الاتفاقية مركبة عن مقدم كاذب  
 وعن تال صادق وقد تصدق مركبة ايضا عن مقدم كاذب وعن تال  
 صادق اذا قصد في وقوع التالى مبالغة وسمى هذه القصة اتفاقية  
 عامة كامر غير مرة (والمنفصلة الموجبة) العنادية (الحقيقية تصدق) اى  
 يطابق الحكم الانفصالي الحقيقى العنادى في تلك المنفصلة للواقع مركبة  
 (عن مقدم صادق و) تال كاذب كقولنا هذا العدد اما زوج  
 او فرد فالحكم فيها بعدما جنماع جزئيهما وعدم ارتفاعهما وهما  
 زوجية هذا العدد وفردية، فلان ان يكون احدهما صادقا والآخر كاذبا  
 (وتكذب)







اى الاوضاع (الايضاح) اى الاحوال (التي تحصل) اى تلك الارضام  
 والاحوال (بسبب اقتران الامور) اى بسبب مصاحبة الاحوال الى  
 المقدم (التي يمكن اجتماعه) اى اجتماع المقدم (معها) اى مع تلك  
 الامور فاذا قلنا كلما كان كذا كان حيويا اردنا به لزوم  
 الحيوانية للانسانية زيدنا بت رمتحقق في جميع ازمان وجوده في  
 جميع ازمته الانسانية ولانسانا فنصير بذلك اقرب الى ذلك مع ذلك ن  
 لزوم حيوانية لانسانه ربه مع ومتحقق على جميع الاحوال التي يمكن  
 اجتماعها مع وسمع انسانية زيدنا بت يكون زيدنا قانما وقانما او ثمان  
 او مستقطا اا كتابا اوضاحا رآ كلا وشاربا وكون الشمس طالعة  
 وكون الحمار مانعا او يكون العرس صيدا غير ذلك انما هي  
 وانما انما في الاوضاع ان يكون ممكنه لا اجتماع لا في ترتيبه لا في  
 سواء كانت ممكنة الاجتماع او غير ممكنة لا اجتماع لم يدر في سرية كايه ما  
 عدم صدق الشرطية الكلية لمنسلة فلان من الاوضاع والاحوال ما لا يلزم  
 منه التالي لعدم التالي وعلو لزوم التالي فان المقدم اذا فرض على شئ من  
 عذيق الوضعين يستلزم صدق التالي في جميع الاحوال التي هي  
 لازماله على صدق الوضعين في تلك الاحوال ومنه ان وضعه لا يمكن  
 وانه محقق فعلى بعض الاوضاع لا يكون التالي في جميع الاحوال  
 التالي لئلا يلزم لاندع من جميع الاحوال هو ذلك ممكنة الاجتماع رمتلوه  
 اجتماعه لا يلزم ان يكونا كايه على ذلك لتقديره لا يصدق لمتروضا بمنسلة  
 الكلية ومنه صدق الشرطية لمنسلة الممكنة ومنه صدق  
 والاحوال ما لا يلزم صدق التالي في جميع الاحوال التي هي  
 الممكن ان يلزم صدق التالي في جميع الاحوال التي هي  
 التالي في جميع الاحوال في جميع الاحوال التي هي  
 لا يلزم صدق التالي في جميع الاحوال التي هي  
 لا يلزم صدق التالي في جميع الاحوال التي هي  
 قضيبتا اين يورى في جميع الاحوال التي هي  
 الازمة في جميع الاحوال التي هي

لا تسعملان في العلوم من حيث انهما اتساقيتان ولو استعملت المتصلة  
 الاتساقية في ( و ) بعد التأويل بالضرورة لكن استعمالها نادرة بل  
 ترجع بها على هذا التقدير الى اللزومية فلذلك خص التفسير لهما  
 ( والجزئية ) اي جزئية الشرطية ( ان تكون ) اي الشرطية ( كذلك )  
 اي ان يكون التالي فيها لازماً او معانداً للقدم ( على بعض هذه الاوصاف )  
 اي على بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع والاحوال في الجزئية اللزومية  
 كافة الكلية للزومية والعنادية فتدبر مثال الجزئية المتصلة للزومية قولنا  
 ( و ) اذا كان هذا الشبح انساناً فهو زنجي ( والمخصوصة ) اي  
 شذوية الشرطية تحصل ( بان تكون ) اي الشرطية ( كذلك ) يعني ان  
 يكون التالي فيها لازماً او معانداً للقدم ( على وضع معين ) اي مع وضع  
 معين وزمان معين كقولنا ان جئتني اليوم اكرمك واساكن  
 سور الشرطية هي اللفظ الدال على كمية الاوضاع الممكنة الاجتماع  
 والازمان كايكون سور الجملة عبارة عن اللفظ الدال على  
 كمية ( و ) لموصوع اراد ان يذكر افراد سور الشرطية كما  
ذكر تعريف سور الجملة وافرادهما في بحث الجملة فقال ( وسور  
الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى ) كقولنا كلما ومهما  
 او متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ( و ) سور الموجبة الكلية  
 ( في المفصلة ) كلمة ( دائماً ) كقولنا دائماً العدد اما زوج واما  
 مرد ( و ) رسالة الكلية فيهما ( اي في المتصلة والمنفصلة كلمة ) ليس  
 البتة ( كقولنا ليس لبتة اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس  
 البتة ما ان يكون هذا الشيء انساناً او كاتباً ) وسور الموجبة الجزئية فيهما  
 في في المتصلة والمنفصلة كلمة ( قد يكون ) كقولنا قد يكون اذا كان هذا الشبح  
 مريضاً او قد يكون اذا كان هذا الشبح حيواناً فهو انا بفل وامامقر  
 ( السالمة الجزئية فيهما ) في في المتصلة والمنفصلة كلمة ( قد لا يكون )  
كقولنا قد لا يكون اذا كان هذا الشيء حيواناً او قد لا يكون  
 اذا كان هذا الشبح حيواناً فهو امامس وامامجار ( و ) قد يكون  
 في في الجزئية ( مادخل حرم لسان ) مادخل اداة لسان

(على سور الإيجاب الكلى) مثل ليس كذا وليس مهذا وليس متى في المتصلة  
وليس دائما في المتصلة فهذه الكلمات تدل على السلب الجزئى بطريق  
الالتزام وان دلت على رفع الإيجاب الكلى بطريق المطابقة وكلمة قد لا تكون  
تدل على السلب الجزئى بطريق المطابقة وان دلت على رفع الإيجاب  
الكلى بطريق الالتزام فالعرق بين هذه الكلمات وبين قد لا يكون سرور السالبة  
الكلمات سور السالبة الجزئية التزاما وكلمة قد لا يكون سرور السالبة  
الجزئية مطابقة كقولنا ليس كذا كان هذا الشح حيوانا فهو نسا  
(والمهملة باطلاق لفظة لوون واذا) يعنى ، المهملة نحس باستعمال  
لفظة لووان واذا (في المتصلة و) كذا نحصل المهملة باستعمال (أما و  
في المفصلة) ولما فرغ من تقسيم الشرطية باعتبار الأوصاف لممكنة  
الاجتماع والازمان شرع في قسمها باعتبار التركيب فقال (و الشرطية  
قد تتركب) أى الشرطية (من جليتين) كقولنا كان هذا شح  
إنسانا فهو حيوان والعدد اما زوج او فرد (و) وقد تتركب الشرطية  
(من متصلتين) يعنى ان الشرطية قد تتركب عن مقدم هو متصلة  
وعن قال هو متصلة كذلك كقولنا لما نبت كذا كانت الشمس طالعة كان لهر  
موجودا دكما كانت الارض مصيبة ولعلم غير مطيع فان ولسا  
كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا في هذه تنبيه مذهب  
لأنه حرم اول من هذه الشرطية وقولنا دكما كانت الارض مصيبة  
فأعلم ليس مطلقا نأى هذه الشرطية فانه جزء من الشرطية (وعن  
مصلتين) يعنى قد تتركب الشرطية عن مقدم وتار هب  
مصلتان كقولنا كلما كان هذا العدد زوجا او فردا فلما يكرر مقبلا  
متساويين او غير متقسمين يسمى مثل هذه الشرطية  
مرددة لمقدمه والذى هو تار في مقدمه تربية وما و قد  
تربية ان سميت متصلة مرددة مقدمه وقد يكون مقدمه  
مرددة لتالى فقط اذ كان التردد في تالى فقط دون مقدمه  
كتب كل هذا لشح انسانا فهو مبيض اما قد يكون مبيض  
مرددة لمقدمه والذى هو تار في مقدمه تربية وكما هو

التالى كقولنا كلما كان اداة السلب جزءا من الموضوع او من المحمول او  
 منهما جميعاً سميت القضية معدولة لان التردد باو فيها فى المقدم دون  
 التالى وقد يكون الحلية ايضا مرددة المحمول اذا كان التردد بين  
 المحمولين كقولنا هذا العدد اما زوج او فرد وقد تكون مرددة الموضوع  
 اذا كان التردد فى موضوع كقولنا الروح او المرء عدد وقد تكون  
 الحلية مرددة الموضوع والمحمول معاً كقولنا الابيض او الاسود  
 اما حى او جاد فان التردد فيها فى الموضوع والمحمول معاً لكن استعمال  
 المرددة الموضوع والمحمول فى العلوم نادر ( وعن حلية ومتصلة )  
 كقولنا كلما كان العجب حلة للضحك فاذا كان هذا الشئ صاحكاً فهو  
 فهو انما ركعونا تماثلت كلما كانت الشمس طاللة تارة انما يوجد  
 فوجود النهار لازم طواع الشمس ( و ) فتركيب الشرطية ( عن  
 حلية ومتصلة ) كقولنا كلما كان هذا الشئ انساناً فهو اما ابيض  
 او اسود وكقولنا ان كان هذا زوجاً او فرداً كان هذا عدداً ( و ) قد  
 تترك الشرطية ( عن متصلة ومتصلة ) كقولنا كلما كان هذا الشئ  
 ناطقاً كان انساناً فهو اما ابيض او اسود وكقولنا ان كان اداة السلب  
 جزءاً من الموضوع او من المحمول او منهما فاذا سميت القضية معدولة فهي  
 ايسر بمصلة ( وكل واحد من الثلاثة لآخرة ) وهى عبارة عن المركبة  
 عن حلية ومتصلة وعن حلية ومفصلة وعن متصلة ومتصلة الكائنة  
 ( عن المتصلة ) فهو ( يقسم ) وكل واحد من ( الى قسمين ) كاستى واثنتى هذه  
 الثلاثة ( لا تارة متصلة ) ان لا يميز قدم المتصلة ( عن تالها ) اى من تالى  
 المتصلة ( والطبع ) محسب اعم هو مقدم المتصلة لمقدم وتالها  
 قدم والمقدم تدعى الازم تالها هو المتووع بميزا يرمى الى التابع  
 ( بخلاف المتصلة فان مقدمها اى مقدم المتصلة ( انما يميز ) اى مقدم  
 المتصلة ( وتالها ) تدعى تالها ( بالارص فقط ) اى بحسب  
 الترتيب من قسمين الترتيب فانه المتصلة عن تالها محسب المقدم  
 لا يميز بحسب الترتيب فانه فصلها بفتح اى تالها محسب  
 بالترتيب من قسمين الترتيب فانه الفصل بفتح اى تالها محسب

واحد من جرتي المنفصلة معاندا بالغض ومعاندا بالكسر فالعرق بينهما اما  
هو بحسب الذكر فقط دون الطبع ( فاقسام المتباعدات تسعة ) اقسام  
( المنفصلات ستة واما الاشئلة ) فهي تبلغ الى خمسة عشر ( عليك  
باستخراجها ) اي اذا بلغت الى خمسة عشر فليزم باستخراج الامثلة او مكائن  
عليك استخراج الامثلة ( من نفسك ) وكل واحد من هذه الامثلة  
مذكورة في شرح القطب لا فرغ من تعريف القضية ومن بين انه منها  
وقسامها سبع في لواحقها واحكامها رعوها فقل ( الصل لث )  
اي لا لفظ الواقعة حصتها معينة من رسالة كائنه في احكامها ( الصل يا )  
اي في احوال القضايا من لتناقض ومن العكس المستوي وعكس التناقض  
ومن تلازم الشرطيات واثم عبروا من احوال القضايا بالاحكام لانها  
يحكم بها على انوع قضايا بالبقال لمرجئة الكمية : قضى الى سبعة  
جزئية مثلا وكذا بقال لمرجئة الكمية تعكس لمرجئة جزئية مثلا كما  
قال الفاضل العيسام عصمه الله تعالى في بحثه قوله من وجد الله في  
المقالة الثانية في القضايا واحكامها آه ( وفيه ) اي في هذه اثبات  
( اربعة مباحث ) اي اربعة قطع من الاماظ فالقطعة الاولى في التناقض  
والقطعة الثانية في العكس المستوي والثالثة في عكس التقيض والرابعة  
في تلازم الشرطيات كما سيأتي في طريقة هذه المقالة من حيث طريقة  
من قبل طريقة الكل الى اجزاء تناظرية في القضية ر صرية  
الثالث الذي هو عبارة عن الصل يا ف الصل يا ر صرية هو  
صدية عن الاماظ من تعيين طريقة الشيء نفسه مع ثبوتها باسمة كما مر  
غير مرة ولما توقف اثبات نواع العكس المستوي بطريق الخلق كما سيأتي  
وتعريف عكس التقيض وتلازم الشرطيات كما مر غير انقص قدمه  
المص على سائر الاحكام ( المبحث الاول ) الصل يا ر صرية  
جزأ من انزل الثلث لرباع جزم مر مثله ثانيا ذارقة جزم من الرتبة  
الشمسية لان الجزم من الجزء من الشيء جزء من ذلك الشيء كما مر غير مرة  
كاش ( اي ) بيان تعريف ( التناقض ) في بيان امر وطه بين نواعه  
( وحدوه ) اي عرف رفسر المنطوق والميزان التناقض ( باله ) اي

بطريق ان التناقض (اختلاف القصيتين بالاجاب) اى بالوقوع (والسلب) اى  
 ربلا وقوع (بحيث يقتضى) اى ذلك الاختلاف (لذاته) اى بلا واسطة  
 شئ آخر (ان يكون احديهما) اى احدى تلك القصيتين (صادقة) القضية  
 (ال اخرى كاذبة) يعنى ان ذلك الاختلاف يقتضى لذاته ان يكون حكم  
 احدى القصيتين المختلفتين بالاجاب والسلب مطابقا للواقع و حكم القضية  
 الاخرى غير مطابق للواقع فالاختلاف جنس بعد لتناقض فان الجنس  
 القريب له هو التامع فانه اخص من الاختلاف فيكون الاختلاف جنسالة  
 بواسطة التامع فيكون جنسا بعيدا له ويكون هذا التعريف حدا ناقصا لانه مركب  
 من الجنس البعيد ومن القريب وكل تعريف هدا شأنه حد ناقض لموافق المص  
 تم نفع لتعريفين بالاجاب والسلب آه كان التعريف حدا تاما فذا مل  
 وبقوله القصيتين يخرج عنه اختلاف غير القصيتين مثل اختلاف المبرد  
 بالشمسية ومثل اختلاف المبردين كالسماء والارض فانهما مختلفان بالعلوية  
 والسلب وقوله بالاجاب والسلب يخرج الاتراف يكون احديهما حلية  
 والاخرى شمسية كور احديهما متصلة والاخرى منفصلة او ككون  
 احديهما معدلة والاخرى محصلة وقوله بحيث يقتضى آه يخرج الاختلاف  
 بالواسطة كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق فان ذلك الاختلاف  
 اما بواسطة ككون قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق  
 واما بواسطة ككون قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد  
 ليس بانسان كور الانسان والناطق كليين متساوين وكذا يخرج  
 الاختلاف بخصوص المادة كقولنا كل حيوان انسان ولا شئ من حليه ان  
 بانسان فانها كاذبة وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض احيوان  
 ليس بانسان فانها صادقة فافهم فظهر مما يدس ان الشروط الخمسة  
 الكافية لتحقيق تناقض الشخصية والشروط التسعة الكافية لتحقيق تناقض  
 المحركات الارسية العاربية عن جهة فهي راجعة الى قوله بحيث  
 يقتضى لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة فمح يكون ذكر  
 الشروط المذكورة فيما سأتى من قبيل التصريح بما دلل ضمها لكمال  
 اعتماد تدبر (و تحقيق) و التناقض او اختلاف القصيتين آه

(في المخصوصتين) أي بين الشخصيتين المختلفتين بالإيجاب والسلب في جميع  
 المواد (الأعداد المحيطة الموصوع) أي عند وحدة موضوع لقصيتين  
 المختلفتين بالإيجاب والسلب لأنه لو اختلف موضوعهما لجاز صدقهما  
 فلم يتحقق التناقض بينهما لانه الشرط كقولنا زيد كاتب وبكر ليس  
بكاتب (وبدرج يد) أي ويدخل في اتحاد الموصوع (وحدة لشرط)  
 فإن اختلف الشرط يستتبع اختلاف الموضوع فلو اتحاد لموصوع حد  
 الشرط كقولنا هذا الجسم بشرط كونه بض معرق للصبر وهذا  
الجسم بشرط كونه اسود ليس معرق للصبر فلا تقص بينهما لانهما وحدة  
الشرط فيهما (و) كذا يندرج في وحدة الموصوع (وحدة لجزء وكل)  
 والجزء ما يتركب لشيء منه ومن غيره والكل ما يتركب من الاجزاء فاعلم  
 وحدة الجزء بان يكون موضوع القصيتين المختلفتين بالإيجاب والسلب  
 جزءاً كقولنا بض وجود رنجي سود وبعض وجود رنجي  
 ليس باسود ولان تناقض بينهما مع تحقق شرط وحدة الجزء فيهما فانهما  
 صادقان بالبداهة ووحدة لكل بان يكون موضوع القصيتين المختلفتين  
 بالإيجاب والسلب كلا كقولنا كل وجود رنجي اسود وليس كل  
 وجود رنجي اسود فينتج التناقض بتحقيق شرط وحدة كل فيهما  
 احدهما كادوية والاخرى صادقة بكون بعضه رنجي بعضه كعصمه  
 واسنانه وبطن يده وتحت رجله كذا فينتج التناقض بان  
 المختلفتين بالإيجاب والسلب عندئذ شرط وحدة الجزء ولكن قوه  
 كل وجود رنجي اسود وبعض وجود رنجي ليس باسود فانهما  
 متناقضان مع اتحاد شرط وحدة الجزء والكل فإن قولنا كل وجود  
 رنجي اسود كادب لعدم مطابقة حكمه لواقع وقوه بعض  
 وجود رنجي ليس باسود صادق طبقاً لحكمه الواقع فينتج  
 التناقض بينهما مع اتحاد شرط فحينئذ شرط وحدة  
 الجزء والكل مقوض هذين القولين فانك جمع الامام الرازي شرط  
 التناقض وحدة النسبة الحكيمه ونوعاً جامعة لجميع الشروط لكثرة  
 ادق التناقض بين قضيتين المختلفتين بالإيجاب والسلب من نسخة رد

الايجاب والسلب الكائنة بين بنى القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب  
 ولولم يحدد النسبة لم يتحقق التناقض بينهما لجواز صدقهما كقولنا زيد  
 كاتب وبكر ايس بكتاب وكقولنا زيد ناثم وزيد ليس بضاحك فان صدقهما  
 جائز فلم يتحقق التناقض بينهما فأمل (و) يتحقق التناقض بين القضيتين  
 المختلفتين بالايجاب والسلب (عند اتحاد المحمول) فانه لو اختلف  
 محمولهما لم يتحقق التناقض بينهما لجواز صدقهما كقولنا زيد عابد وزيد  
 ليس نفساق (ويندرج فيه) اى اتحاد المحمول (وحدة الزمان) فان  
 اختلاف زمان يوجب اختلاف المحمول كقولنا زيد ناثم في الليل وزيد ليس  
 بناثم في النهار و زمان عند المتكلمين هو كل امر تجدد يقدر به متجدد آخر  
 واعداد المحققين من الفلاسفة فالزمان عبارة عن مقدار حركة العاكث  
 التاسع (و) يندرج فيه وحدة (المكان) وهو عند المتكلمين عبارة  
 عن بعد وهو يشغله الجسم وعند الاشراقيين من الحكماء هو عبارة عن بعد  
 مجرد موجود يشغله الجسم وعند المشائين ان المكان هو السطح الباطن من  
 الجسم الحوى للمماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى (و) يندرج فيه وحدة  
 (الاضافة) وهى نسبة بين المضاف والمضاف اليه (و) يندرج فيه وحدة  
 (اقوة وفعول) لقوة عبارة عن نهى شئ لشيء والفعل عبارة عن خروج  
 الشئ من العدم الى التحقق كما قال الكندي على درجة الباري فان اختلاف  
 كل واحد من الاضافات والزمان والمكان راقوة والعدل يستدعى اختلاف  
 المحمول من ال اختلاف في المكان قوا نزيدناثم في البيت وزيد ليس ناثم  
 في الساحة و مثال الاختلاف في الاضافة قولنا زيد بوعمر وزيد ليس بابي  
 بك . . . اختلاف في قرة و اما الجرح . . . لدن مسكر بالقوة والجرح  
 في الدن ليس مسكر بالفعل (و) ان كان التناقض (في المحصورتين  
 لا بمع ذلك) اى مع اتحاد القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب في الشروط  
 التماثية المذكورة (من اختلاف) اى من اختلفت فيهما (بالكمية)  
 اى في الكمية ، جزيئتا فهما لو كانتا جزئيتين لم تتناقضا (اى في الجزئيتين)  
 اى لطائفة حكم المرجعية الجزئية و السالبة الجزئية لا ر مع (ن) القيد التى  
 يكون المراد من (ن) من السالبة لمطابق) كقولنا بعض الحيوان



انسان وبعض الحيوان ليس بانسان اويكون الموضوع فيها اعم من المحمول  
من وجهه كقولنا بعض الحيوان ابيض وبعض الحيوان ليس بابيض (و)  
كذا لو كانتا كليتين لم تنافضا (لكن الكليتين) اى لعدم مطابقة  
حكم الموجبة الكلية وحكم السالبة الكلية للواقع (في كل حادة) اى  
في كل قضية (يكون الموضوع فيها) وفي تلك المادة (عم من المحمول)  
مطلقا كقولنا كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان بانسان فانهما  
ساذبتان بالمادة ويكون الموضوع فيها اعم من المحمول من وجهه  
كقولنا كل حيوان ابيض ولا شئ من الحيوان بابيض فانهما  
كاذبتان بالمادة فان ذات الجزئتين انما تصدق لاختلاف الموضوع  
للاتحاد الكمية فان البعض المحكوم عايه بالانسانية غير  
الحكوم عليه بسلب الانسانية في قولنا بعض الحيوان انسان وبعض  
الحيوان ليس بانسان لان الحكم بايجاب لانسان هو على بعض افراد  
الحيوان المانصف باطلاق في المثال الاول والحكم بسلب لانسان في مثال  
الثاني فهو على بعض افراد الحيوان الغير المنصف بانسان طبقا بل ينصف  
بمثل الصغلية ولذا هي في الالفاظ النظر في جميع الاحكام انما هو الى  
مفهوم القضية ولما لوحظ مفهوم الجزئيتين وهو لا يجب لبعض الافراد  
وسلب عن بعض الافراد من جهة التميز في موضوع فخرج  
عن مفهوم جزئية فان مفهوم الجزئية في الحكم في بعض الافراد على  
التعبير در ك كما قال ابن سينا في رزى عليه راحة سر  
(رسا) ذكرنا اننا في (موجودة) (لا بد) مع شروط ثمانية  
ان كورتي شخصيتين مع لشروط التسعة المذكورة في المحصورتين  
(من اختلاف) ومن اختلاف القضايا الشخصية لا يجب واسباب  
(بالجهة في الكلي) في شخصيات المحصورات ثمانية اربع  
في جهة التسعة (التي لم نذكرها) مطابقة حكم لموجبة الامكنة  
العامة وحكم السالبة للامكنة في مادة الامكنة كقولنا  
كل انسان كاتب بالامكنة وليس كل انسان كاتب بالامكنة ادب  
الضرورية) او لا بد مطابقة حكم الشخصية بالصفة الخاصة

وحكم الضرورية المطلقة السالبة للواقع ( في مادة الامكان ) كقولنا  
كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان كاتب بالضرورة فانهما  
يكذبان لان ايجاب الكتابة لشيء من افراد الانسان ليس بضروري  
وكذا سلب الكتابة عن فرد الانسان ليس بضروري فظهر كذبهما فيشذ  
لا بد في تحقق التناقض بين الموجهتين من الاختلاف بالجهة اذا كان  
الامر كذلك ( فقبض الضرورية ) المطلقة ( هي الممكنة العامة ) ونقبض  
الممكنة العامة هي الضرورية المطلقة ( لان سلب الضرورة ) عن الجانب  
المخالف للحكم وهي الممكنة العامة ( مع الضرورة ) الذاتية وهي  
الضرورية المطلقة ( مما يتناقضان ) اي من المتناقضتين ( جزما )  
اي تناقض جزم كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة وليس كل  
انسان حيوانا بالضرورة بل بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام  
فان سلب ضرورة الحيوانية عن الانسان ممكن عام موجب لان الممكنة  
العامة عبارة عن سلب الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم كما  
مر في الموجهات اعلم ان نقبض كل شيء دفع عنه ورفع عين القضايا اما  
ان يكون نقيضا حقيقيا واد. طلاحا بمعنى اختلاف القضيتين بالاجاب  
والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة  
كما يناقض الضرورية المطلقة الى الممكنة العامة حقيقية وبالعكس لما مر  
فلذا قال المص مما يتناقضان جزما واما ان يكون الرفع المذكور نقيضا  
بمجازا بارادة اللازم المساوي لرفع عينها فان رفع عين بعض القضايا يمكن  
اعتبار جهة من جهات القضايا فيه مطردا فلم يكن الرفع المذكور قضية  
موجبة بل تكون عارية عن الجهة فلم يكن استعمالها في العلوم سهلا كونها  
عارية عن جهة واعتبار الجهة في اللازم المساوي لرفع عين بعض القضايا  
فهو مطرد فلذا اخذ اللازم المساوي لرفع عين بعض القضايا نقيضا بمجازا  
بطريق ذكر المروم واردة اللازم المساوي ليسهل الاستعمال في العلوم  
فلا يستعمل اتضاي مجردة عن الجهة في العلوم عسير كما يناقض الدائمة المطلقة  
اي لمطابقة لعامة محاذ بطريق ذكر المروم واردة اللازم فانها ليست تناقضا  
بل تنافيا فلذا قال المص فيما سيأتي في بيان نقبض الدائمة المطلقة لان السلب

في كل الاوقات يتأفیه الايجاب في البعض وبالعكس ولم يقبل لان السلب  
 في كل الاوقات يناقضه الايجاب في البعض اوضحت وظهرت بما انهم  
 بعض الشراح ههنا فافهم ( ونقيض الدائمة المطلقة ) هي ( المطلقة  
 العامة ) ونقيض المطلقة العامة هي الدائمة المطلقة ( لان السلب ) اي السلب  
 المحمول من الموضوع ( في كل الاوقات ) اي جميع ازمنة وجود  
 ذات الموضوع وذلك السلب عبارة عن الدائمة المطلقة السالبة ( يتفيه )  
 اي السلب ( الايجاب ) اي ايجاب المحمول للموضوع ( في البعض ) اي في  
 بعض ازمنة وجود ذات الموضوع وذلك السلب عبارة عن المطلقة  
 العامة المرجبة هذا ناظر الى ان يناقض الدائمة المطلقة السالبة الى  
 المطلقة العامة الموجبة كقولنا لاشي من لقائك بساكن دائما وبعض  
 الفلك ساكن بالاطلاق العام فان وقوع السكون الى اماكن بالفعل في  
 بعض اوقات وجود الفلك لازم مساو لرفع سلب السكون لمقيد  
 بالدوام في جميع اوقات وجود الفلك فح قولنا بعض لقائك ساكن بالاعتراق  
 العام يتأفي قولنا لاشي من الفلك بساكن دائما بل يتناقضان مجازا كما  
 عرفت ( وبالعكس ) اي ان الايجاب في البعض يتأفيه السلب في كل  
 الاوقات بقوله بالعكس ناظر الى ان يناقض الموجبة الدائمة المستقلة الى  
 السالبة المطلقة العامة كانه ينقض قولك كل فلك متحرك دائما في ترك  
 بعض الفلك ليس متحرك بالفعل لازم مساو لرفع وقوع الحركة متيعة دوام  
 في جميع وقت وجود الفلك فح يتأفي قولك بعض الفلك ليس متحرك بالفعل اي  
 قولك كل فلك متحرك دائما فتنافسان تناقضا مجازيا كما عرفت وهكذا  
 والشذ في بيان ان نقيض المطلقة العامة هو لدائمة المستقلة لانه اذا  
 لا يجب في الجملة يلزم السلب دائما والممكن سلب في نتيجة بره لا يجب  
 دائما ( ونقيض المشروطة العامة ) هو ( خفية ممكنة ) غير المشهورة  
 لعدم استعمالها في العلوم الحكمية مستقلة بل تستعمل فيها من حيث  
 ان تكون من احكام القضايا ومن حيث انها نقيض مشروطة  
 العامة فلذا لم يلتفت اليها في تقسيم الموحديات ( بمعنى اني )  
 اي حامية موحدة مدعية ( حكم شيب ) اي في ترك السلب

(رفع الضرورة) الكائنة (بحسب الوصف عن الجانب المخالف)  
 الحكم (كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن ان يسعل في بعض  
 اوقات كونه مجنونا) وذلك لان نسبتها الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة  
 العامة الى الضرورية المطلقة فكما ان الضرورية بحسب الذات تناقض  
 سلب الضرورة بحسب الذات كذلك الضرورة بحسب الوصف تناقض  
 سلب الضرورة بحسب الوصف فظهر ان المشروطة العامة تنافض  
 الى حيزية ممكنة والحيزية الممكنة تنافض الى المشروطة العامة تناقضا  
 حقيقيا (ونقبض العربية العامة هي (الحيزية المطلقة عني انها) التي)  
 ان حيزية موحدة بسيطة (حلم فيها) اي تلك البسيطة (تنبؤ  
 المحمول للموضوع او سلبه عنه بالعدل في بعض احيان وصف الموضوع  
 ومثاله) اي مثال الحيزية المطلقة (مأم) في الحيزية الممكنة من قولنا  
 كل من به ذات الجنب يسعل بالفعل في بعض اوقات كونه مجنونا ركذا  
 الحيزية المطلقة من قبل القضايا الموهبة لغير المشهورة ونسبته الى  
 العربية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة المطلقة وكذا ان الدوام  
 بحسب الذات يناقض الاطلاق بحسب الذات كذلك الدوام بحسب الوصف  
 يناقض الاطلاق بحسب الوصف والاطلاق بحسب الذات مطلقة عامة كما  
 تكون الدوام بحسب الذات دائمة مطلقة والاطلاق بحسب الوصف  
 حيزية مطلقة غير مشهورة كما يكون الدوام بحسب الوصف عرفية عامة  
 فظهر ان العربية العامة حيزية بمات، تصار تناقضا مجازيا قافهم (واما  
 دالكات) ان امر حركات الكاية بمقصد (اي قبض المركبة لكايه  
 (احد قبيح جرثها) يعني ان المركبة الكاية تناقض الى لمرطبة المسألة  
 لما نفعه لخلو لصله بالترديد بن يقضي جرثها تناقضه جريا ما اراده  
 الا لزم نافية لمركة رذع ينهار عندا لمرع ليس قسمية مستمرة بحالة  
 في المذهب لا اعتبار الجهة فيه غير ملزمة مع ان المعتبر عند الميرانيين  
 هو اقامة الكاية لطارده لمرور لمرع بالمرع المذكور الشرطية  
 المانعة لخلو ذلك هذا الميرانية شرطية لمرحلة فانه لمحاو متبعض  
 للمركبات والكات هم لمرحلة مما يجازيا لمرادنا في ذلك المرور

واردة اللازم وانما قال احد نقبض جزئها فان رفع عين المركبة يحصل  
برفع احد جزئها ولم يكن نقبض الشرطية المنفصلة المانعة الخلو مركبة  
بل تناقض المنفصلة المانعة الخلو كنفسها كما سيجي في المتن ( وذلك )  
اي اخذ نقبض المركبة ( جلي بعد الاحاطة ) اي بعد احاطة اذهن ( بتقابق  
المركبات ) اي تعاريف المركبات ( ونقائض البسائط ذلك د حقت )  
اي اذا علمت ( ان الوجودية المركبة مركبة ) اي تركيب الوجودية  
اللازمة ( من مطلقين عامين احدهما موجبة ) رافعة في كيف الاصل  
في موجبتها ( والاخرى سالبة ) مخافة للاس في الكيف في الموجبة  
( و ) كذا اذا علمت ( ان نقبض المطلقة ) العامة ( هو الدائمة ) المدونة  
( بحقت ) اي علمت ( ان نقبضها ) اي نقبض الوجودية لادامة  
اما ان ثم العلم ( اي ان ثمة علمنا له ) اي ان قوس بار  
الاول من الاصل في موجبتها ( و ان ثمة مركبة ) اي ان ثمة مركبة  
الموجبة التي هي نقبض الجزء الثاني لا من في مرحتها كما ياتي  
قولنا كل انسان ضاحك بالعلم لادامة لي قولنا بعض الناس  
ليس بضاحك د ثمة واما ضاحك دائما فمضاجرية باردة الزمر  
اي ان نقبض يسر محقول كل نفس ضاحك  
المجموع قولنا ان ثمة نفس ضاحك بعض د د د د  
اي ان ثمة ضاحك د ثمة د د د د د د د د د د  
سرق لا من لادامة د د د د د د د د د د  
كافة تركيبها على كيد د د د د د د د د د د  
ضاحك بالعلم لادامة د د د د د د د د د د  
فد د د د د د د د د د د د د د د د  
نفس د د د د د د د د د د د د د د د  
النقبض د ريق الح د د د د د د د د د د  
لا د د د د د د د د د د د د د د د  
في نفس ضاحك د د د د د د د د د د  
و د د د د د د د د د د د د د د د

دائماً فيخرج من الطريق الرابع للافتراض ومن الصغرى المتصلة ومن الكبرى  
الجملية لو لم يصدق قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائماً لصدق  
قولنا بعض الانسان امارليس بضاحك دائماً واما ضاحك دائماً وهذه  
النتيجة شرطية متصلة ليست مطلوبا بالذات بل مطلوبا بالعرض فلهذا  
يستثنى نقيض التالي بان يقال لكن لم يصدق هذا النقيض بل يكذب  
لتركبه من الجزئين الكاذبين فينتج من الطريق الثاني من القياس الاستثنائي  
بصدق قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائماً وهو المطلوب بالذات  
هذا القياس خلفي لانه مركب من الافتراضي الشرطي ومن الطريق الثاني  
من القياس الاستثنائي وكل مركب من الافتراضي الشرطي ومن الاستثنائي  
الثاني فهو خلفي فينتج ان هذا القياس خلفي هذا المسلك عزيز واجراؤه  
في موارد الاستعمال لذيذ فاطلع عليه فاحر عند الاحتياج اليه (وان كان)  
اي المركبات (جزئية فلا يكفي في نقيضها) اي في اخذ نقيض المركبة  
الجزئية (ما ذكرناه) من المانعة الحلو الحاصلة من التزديد بين نقيضي  
الجزئين المركبة منهما وط (لا به يدب) قولنا (بعض جسم حيوان)  
بالفعل (لادائماً) فان شرط المركبة الجزئية اتحاد ذات موضوع جزئيهما فلو  
اختلفت موضوع الجزئين لم يحقق الترتيب بين القصيتين الجزئيتين وان  
صدق الجزئيتان لكنهما تكونان ح من قبل اقصد بالضرورة مثل قولنا  
ههنا بعض الجسم الحساس حيوان بالفعل وهو الجزء الاول من هذه الجزئية  
ومثل قولنا ههنا بعض الجسم الموصوف بالمحمادية ليس بحيوان  
فالعبارتان دوماً دائماً في الاصل وجزءان من هذه الجزئية فهما  
معاً دئمان لمطابقة حكمهما للواقع ولا يتحقق التركيب بينهما لانفاء  
شرط اتحاد ذات موضوع جزئيهما بل تكونان من القصيتين  
المجبورتين لكن ان اتحد ذات الموضوع وبهما بان يقال بعض الجسم  
الموصوف بالحساسية حيوان بالفعل وهو الجزء الاول من تلك المركبة الجزئية  
وان يقال بعض الجسم الموصوف بالحساسية ليس بحيوان بالفعل وهو  
الجزء الثاني من تلك المركبة فتكون تلك المركبة الجزئية  
وحدوية لادائمة ووحدة جزئية ككاد تركبها من مطالعة عامة موجبة

جزئية سادقة ومن سالبة جزئية مطلقة مائة كاذبة تدر (مع كذب  
كل واحد من تقيضى جزئية) أى من تقيضى جزئية قولاً بعض الجسم  
حيوان بالفعل لادتما لعدده مطابقة حكمهما للواقع فحينئذ إذا ورد  
بين تقيضى الجزئين بأن يقال إما لا شيء من الجسم بحيون دائماً وإما كل  
جسم حيوان دائماً فيجمل من التردد المذكور مائة الحلو الكاذبة  
لتركبها من جزئين كاديين كما قل المص فيما سبق ومائة الحلو تكذب  
عن كاديين فحينئذ يكف منه المردد من من تردد بين الجزئين  
فى خذ تقيضى المركبة الجزئية لإبائه طرفاً (الجزئية) وبالطريق  
الصحيح (فى تقيضىها) أى الطريق الثانى فى اخذ نقض المركبة  
الجزئية (أن يردد) بكامة اما وبكامة او ملاً (بن تقيضى الجزئين بكل  
واحد واحد) أى كل واحد واحد "بمجرد" من تقيضى الجزئين كل  
واحد واحد من جرحى لمركبة الجزئية عن تقيضى جزئيه. واحدى تقيضى  
المركبات الجزئية سالبة كلية والآخرى موجبة كلية لكون  
الاختلاف فى الكمية شرطاً فى تحقق التناقض فى المحصورات الأربع  
يعنى أن لا بد من الصحيح فى خذ تقيضى المركبات الجزئية المردد المائة  
لكية تقيضى جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه  
الكلى الذى هو مائة عن مجموع جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه  
موجة جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه  
لا حرج من نقض جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه  
المائة جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه  
مائة اخرى المركبة من اجزاء ثلثة فأكبر المركبات الجزئية مائة  
مائة الحلو لكونه مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
أرى جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه  
جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه جزئيه

القضايا الثلاث فيقال كل جسم اما حيوان دائما واما بعض الجسم حيوان دائما  
واما بعض الجسم ليس بحيوان دائما وهذه المانعة اخلو صادقة لتركبها من  
موجبة كلية دائمة مطلقة كاذبة ومن سالبة جزئية دائمة مطلقة صادقة كما قال  
المصنف فيما سبق ومانعة اخلو تصدق عن صادق وكاذب واخذت هذه المنفصلة  
نقيضا مجازيا للمثال المذكور بارادة اللازم المساوي لرفع عينه فظهر كذب المثال  
المذكور لصديق تقيضه وهو المنفصلة المذكورة فتأمل حق التأمل فتح الله  
تعالى لك هذا المقام (واما الشرطية) اي شرطية كانت (فتقيض الكلية)  
اي كلية كانت (منها) اي من الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة  
هو (الجزئية الواقعة) الى الاصل (في الجنس) اي في الاتصال والانفصال  
(و) في (النوع) اي في الزوم والعناد والاتفاق (المخالفة) الى الشرطية  
التي هي الاصل (في الكيف) اي في الايجاب والسلب يعني ان نقيض المتصلة  
الموجبة الكلية هو السالبة الجزئية المتصلة ونقيض السالبة الكلية المتصلة  
هي الموجبة الجزئية المتصلة ونقيض المنفصلة الموجبة الكلية هو السالبة  
الجزئية المنفصلة ونقيض السالبة الكلية المنفصلة هو الموجبة الجزئية المنفصلة  
وكل واحد من هذه النقيض موافق للاصل في الزوم والعناد والاتفاق  
(وبالعكس) يعني ان نقيض الشرطية الجزئية سواء كانت موجبة او سالبة هو  
الكلية منها الواقعة في الجنس والنوع المخالفة في الكيف فتح نقيض السالبة  
الجزئية من الشرطية هو الموجبة الكلية ونقيض الموجبة الجزئية هو السالبة  
الكلية كقولنا في نقيض المتصلة الموجبة الكلية قد لا يكون اذا كانت  
الشمس طالعة فالتها موجود دتقيضا حقيقيا لقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالتها  
موجود ومثل قولنا قد لا يكون هذا العدد اما ان يكون زوجا او فردا نقيضا  
لقولنا دائما هذا العدد اما ان يكون زوجا او فردا (لبحث الثاني)  
اي الالفاظ التي وقعت حصاة معينه نوعية من الرسالة كائنة (في) بان  
(العكس المستوي) احترز بقيد المستوي من عكس النقيض كاسياني  
(وهو) اي العكس المستوي عبارة عن جعل الجزء الاول (اي  
اي ان العكس المستوي عبارة من ازيدل المحكوم عليه سواء كان موصوفا  
ذكرها من الجملة او موقعا من الشرطية الكائن (من) اصل (القضية)



شرطية كانت او جلية جزأ (ثانيا) اى محكوما به سواء كان محمولا من الجلية  
او ثانيا من الشرطية فان المحكوم به اعم من المحمول ومن التالى كما يكون  
المحكوم عليه اعم من الموضوع ومن المقدم وانما قيدنا الموضوع بقولنا  
ذكرنا لان ذات الموضوع لا يتبدل الى المحمول والالزم انقلاب الحقائق  
(مع بقاء الصدق) اى الصدق الذى هو فى اصل القضية باق فى العكس  
يعنى لو فرض صدق الاصل لزم صدق العكس فان الاصل ملزوم والعكس  
لازم والمزوم اما مساو الى اللازم واخص منه واحد المتساويين مستلزم  
للاخر وكذا الاخص مستلزم للاعم فثبت انه لو فرض صدق الاصل  
لزم صدق العكس وكذا يصدق قولنا لو كذب العكس كذب الاصل واما  
قولنا لو صدق العكس صدق الاصل وقولنا لو كذب الاصل كذب  
العكس فيكذبان فان صدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص لجواز وجود  
الاعم بدون الاخص وكذا لا يستلزم كذب الاخص كذب الاعم لجواز وجود  
الاعم ايضا بدون الاخص (والكيف) اى مع بقاء الايجاب والسلب فى  
العكس المستوى يعنى كلما كان الاصل موجبة كان العكس موجبة وكلما  
كان الاصل سالبة كان العكس سالبة واحترز بقوله مع بقاء الصدق  
من التناقض واحترز بقوله والكيف عن عكس النقيض عند المتأخرين لان  
عكس النقيض عندهم ان يجعل نقيض المحمول موضوعا وان يجعله  
الموضوع محمولا مع موافقة لعكس الى الاصل فى الصدق وتختلف الى  
الاصلى لا يجب والسلب فعكس النقيض عند المتأخرين لقول كل انسان  
حيوان فهو قولنا لاشئ من اللاحيان بانسان فظهر ان قوله والكيف  
احتراز عن عكس النقيض الكائن عند المتأخرين كما سيجى والموجبة  
الكلية انما تعكس موجبة جزئية ولا تعكس موجبة كلية لانه يجوز ان يكون  
موضوع الاصل اخص من محموله وان انعكس هذا الاصل فيكون محمول  
العكس اخص وموضوعه اعم فن كان موضوع لعكس اعم من محموله  
لزم كذب العكس موجبة كلية فالذا لا يعكس الموجبة لكلية الى الموجبة  
الكلية ولا تعكس فى موجبة جزئية مطردة كتنكس قولنا كل انسان  
حيوان الى قولنا بعض حيوان انسان لانه قد لا يكون انسانا

يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فيعكس قولنا كل انسان حيوان  
الى قولنا بعض الحيوان انسان لكن اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا  
بعض الحيوان انسان فيتبع من الاستثنائي ومن الطريق الاول قولنا كل  
انسان حيوان يعكس الى قولنا بعض الحيوان انسان وملازمة المقدمة  
الاستثنائية نظرية واثباتها بطريق الافتراض هكذا اذا قلنا كل انسان  
حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان لانه اذا قلنا كل انسان حيوان  
فرضنا ذات موضوع هذه القضية فردا موصوفا بالانسانية والحيوانية  
مثلا وكلما فرضنا هكذا حصل شخصيتان احدهما زيد انسان وزيد حيوان  
وكما حصلت الشخصيتان جعلنا الشخصية لانية صغرى والشخصية الاولى  
كبيرة وكما جعلنا هكذا حصل قياس منتظم من الشكل الثالث وكما حصل  
المنتظم قلنا زيد حيوان وزيد انسان وكما قلنا هكذا انتج القياس المنتظم  
بعض الحيوان انسان وكما انتج القياس المنتظم هذه النتيجة يصدق قولنا  
بعض الحيوان انسان فينتج اقياس لمركب الاقتراني الشرطي ومن الطريق  
الثاني قولنا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان  
وهذه النتيجة عين الملازمة المبينة بطريق الافتراض والاثبات بالملازمة  
بطريق الافتراض ههنا يحصل بالقياس المركب من الاقيسة الستة المركبة  
من الشرطيات المتصلات الذي يولد قياسا منتظما من الضرب الاول  
من اشكل الثالث ينتج عين العكس موحدة جزئية وهذه النتيجة ههنا  
قولنا بعض الحر انسان وهذا يقول عكس قولنا كل انسان حيوان  
ولذا يعكس المرحبة الكلية الى موحدة جزئية والمرجبة الجزئية تعكس  
الى موحدة جزئية بحجة الافتراض والسالبة الكلية تعكس الى سالبة  
كافية بحجة الخلف وبحجة العكس والسالبة الجزئية لاهكس لهاروما عند  
المرتبعة من سالبة الجزئية بالمرتبطة الخاصة والعام  
جزئية بمرتبطة خاصة تعكس الى سالبة جزئية بمرتبطة خاصة بحجة  
الافتراض كما يخفى من المثالين ما سواك فان كنت الى الرب لب  
(كيفية صحيح ههنا الى من نه اس اس ولس) او الصحيح (الرفعيان)



فلذا قال (واذا لم انعكس الاخص) اى الوقتية (لم انعكس الاعم) انعكس  
 مطرد وهو المنتشرة السالبة الكلية والوجود يتان السالبان الكليتان  
 والممكنتان السالبان الكليتان والمطلقة العامة السالبة الكلية (اذ لو  
 انعكس الاعم انعكس الاخص) وذلك واقع وثابت (لان لازم الاعم)  
 اى عكس الاعم (لازم الاخص ضرورة) اى بداهة وقوله اذلو انعكس  
 آه دليل للملازمة واذا لم انعكس آه وكلمة لو ههنا لانقضاء الثانى لانقضاء  
 الاول فمح يقال لها لو المنطقى ثابت ملازمة قوله واذا لم انعكس آه  
 بطريق التقييد من الثمانية وطريق التقييدان يدعى عين التالى وان يجعل  
 المقدم قيداله وان يجعل نقيض التالى مقدا وان يجعل دليل الملازمة  
 تاليا فمحصل شرطية متصلة ويستثنى نقيض التالى فيتج من الاستثنائى  
 ومن الطريق الثانى عين التالى فتصوير قوله اذ لو انعكس الاعم آه  
 هكذا لم انعكس الاعم على تقدير عدم انعكاس الاخص لانه لو  
 انعكس الاعم على هذا التقدير يلزم انعكاس الاخص على هذا التقدير لكن  
 لزوم انعكاس الاخص على التقدير المذكور باطل لكونه خلاف المفروض  
 فيتج من الطريق الثانى من الاستثنائى لم انعكس الاعم على تقدير عدم  
 انعكاس الاخص وبقوله لان لازم الاعم اثبت ملازمة قوله اذلو انعكس  
 الاعم الخ بطريق التالى من الطرق الثمانية الكائنة لاثبات الملازمة وهو  
 ان يجعل دليل الملازمة مقدا وان يجعل مقدم الملازمة مع تاليها تاليا وان  
 محصل شرطية متصلة مركبة من جلية ومن متصلة وان يستثنى عين المقدم  
 فيتج القياس الحاصل من الطريق الاول من الاستثنائى عين الملازمة  
 كما سيجى فى اواخر القياس فحينئذ تصوير قوله لان لازم الاعم الخ هكذا  
 لانه لما كان عكس الاعم لازم الاخص بداهة فلو انعكس الاعم انعكس  
 الاخص لكن عكس الاعم لازم الاخص بداهة فيتج لو انعكس الاعم  
 انعكس الاخص فهذه النتيجة عين الملازمة والمقدمة الاستثنائية نظرية  
 واثبتها من قياس المساوات هكذا لان عكس الاعم لازم الاعم والاعم  
 لازم الاخص فيتج ان عكس الاعم لازم الاخص فيفرض المقدمة  
 الاجنبية كبرى ثابتة لكونها صادقة فيقال ولازم لازم الاخص فهو لازم

الاخص فينتج ان عكس الاعم لازم الاخص ولو قال واذا كذب عكس  
 الاخص فالشكال المذكور فيكذب عكس الاعم فيه لكون المثال المذكور  
 مادة اجتماعهما لكان اولي ولم يرد منع البعض بل يوم خلاف القروض  
 اذا كان عكس الاعم لازم الاخص مستندا بانه انما يلزم خلاف القروض  
 لو انعكس الاخص بالذات لكن لو انعكس لخص بواسطة الاعم لم يلزم  
 خلاف القروض وان امكن دفع هذا المنع بان يقال ان المراد بالعكس  
 في قوله لامتناع العكس فهو مطلق العكس سواء كان عكسا بالذات  
 او عكسا بالواسطة وذلك لان المطلق يجري على الاصل اذا لم يوجد  
 القرينة لارادة المقيد به عند الاصوليين فان الاطلاق حقيقة للمطلق فاذا امكن  
 الحقيقة فلا يذهب الى الجواز بدون التكنة والاطلاق ههنا يمكن ولا قرينة  
 لارادة العكس بالذات فظهر ان المراد بالعكس في قوله لامتناع لعكس  
 فهو مطلق العكس سواء كان عكسا بالذات او عكسا بواسطة الاعم ولم يفسهم  
 البعض اطلاق قوله لامتناع العكس ولم يطلق على قاعدة الاصول فقال  
 ما قال فلو ورد المنع المذكور مع انه مدفوع بما ذكرناه سمع هكذا ههنا من  
 قول بعض اولي الآراء مثله في عصره لا يرى (واما الضرورية والدائمة  
 المطلقتان) السالبتان الكليتان (فمعكسان دائمة مطبقة) سالبة (كليد)  
 وذلك واقع وثابت (لانه) اي لسان (اذ صدق) قولنا (بأنظر رة  
 اودائما لاشئ من حب فيصدق) قولنا (دائما لاشئ من حب) فتسوير  
 الاستدلال بقوله لانه اذا صدق آه هو بطريق ان يقال لما ثبت قولنا  
 اذا صدق بالضرورة اودائما لاشئ من الانسان فيجبر فيصدق دائما  
 لاشئ من الحجر بانسان فينتج من الطريق الاول من الاستدلال قولنا  
 الضرورية والدائمة المطلقتان السالبتان الكليتان تعكسان دائمة  
 مطلقة سالبة كلية والمقدرة لاستثنائية شرطية متمسكة وملازمة لها  
 نظرية محتاجة الى دلائل وقوله (ولا بعض بح دلائل لعدم) دلائل  
 الملازمة هو معطوف على قوله (اذ صدق بالضرورة) دائما لاشئ آه  
 بطريق عطاف العلة على الدلائل اذ كان له رعاية واما ان كان له  
 استثنائية فهذه اكلا جواب عن المنع اورد على الملازمة لانه

الاستثنائية الشرطية يعنى وان لم يصدق هذا العكس مع صدق هذين  
 الاصلين فيصدق تقيضه لثلايلرم ارتفاع النقيضين وتقيضه قولنا بعض  
 ب ح بالاطلاق العام لان هذا العكس دائمة مطلقة سالبة كلية تناقض  
 المرجحة جزئية مطلقة عامة كما مر في بحث التناقض فطهران قوله بعض  
 ب ح بالاطلاق العام نقبض العكس المذكور ( وهو ) اى النقيض المذكور  
 وهو قولنا بعض ب ح بالاطلاق ( مع ) ان يضم هذا النقيض كبرى الى  
 ( الاصل ينتج ) اى النقيض معه ( ان بعض ب ليس ب بالضرورة فى ) الكبرى  
 ( الضرورة ودائما فى ) الكبرى ( الدائمة وهو ) اى النتيجة ( محال )  
 اعلم ان قوله بالافراض ب ح آه اثبات ملازمة المقابلة الاستثنائية بطريق  
 الحذف وباريقال لو لم يصدق قولنا دائما لاشئ من الجبر بانسان على  
 تقدير صدق قولنا بالضرورة اودائما لاشئ من الانسان بحجج لصدق  
 نقض العكس اعنى بعض الجبر انسا بالاطلاق العام ولو صدق النقيض  
 المذكور لجعلنا هذا النقيض مضربى وكل من الاصلين كبرى ولو جعلنا  
 هكذا لمع ان قدس خاف سنظر : ان الصرب الربح من الشكل اهـ لولو  
 حصل نقض المنتظم ١١ بعض الجبر انسا بالاطلاق العام وبالضرورة  
 اودائما لاشئ من الانسان بحجج ولو قلنا هكذا لاتج القياس المنتظم من  
 ( جسز ) من الشكل الاول بعض الجبر ايس بحجج بالضرورة اودائما فهذا  
 القياس مركب من التترائيات الشرطيات الاربعة وينج قولنا ولم يصدق  
 قولنا دائما لاشئ من الجبر بانسا على تقدير صدق كل واحد من  
 الاصلين لاتج اتساق المستلزم من الجبر ايس بحجج بالضرورة اودائما  
 تمهيدى نقض تاى النتيجة حتى يجرى قياس من مركب من  
 الاقترائيات الشرطيات الاربعة من لطريق الذين من الاستثنائى فيقال لكن  
 هذا قياس لم ينج هذه النتيجة لكونها محالا فينج يصدق قولنا دائما  
 لاشئ من الجبر بانسا على تقدير صدق كل واحد من الاصلين لذلك  
 ينكس كل واحد من الضرورى المطابقة واسمها المطقة السابيتين  
 لكليتين الى سالبة كلية دائمة طاقدة دور الانكس هو المطلوب بالذات  
 ههنا النتيجة من التراس الحالى الحاصل من القياس المركب

من لافتراضات الشرطيات الاربعة تحول لان هذه النتيجة سلب الشيء  
 عن نفسه لكونها سلب الجحر عن الجحر وسلب الشيء عن نفسه محال  
 فهذه النتيجة محال لكن منشأ العساد ليس صورة لقياس الحلنى المنتظم  
 الحاصل من القياس المركب من الافتراضات الشرطيات الاربعة لان صورته  
 هيئة الشكل الاول وصغراه موجبة وكبره كلية فيكون القياس الحلنى  
 المذكور مستجمع لشرط ويكون صورته صحيحة بل منشأ العساد  
 من المسادة ومن الصغرى لانها تقيض العكس فنشأ المحال  
 والعساد من فرض صدق نقيض لعكس فظهر كذب نقيض العكس  
 فيصدق عين العكس مع صدق الاصلين المذكورين وما قيل من ان سلب  
 الشيء عن نفسه جائز باعتبار السلب عن نفس الامر فهو ليس بشئ  
 فتدبر ولصح ههنا اثبات ملازمة المقدمة الاستثنائية الشرطية بطريق  
 العكس من لطرق الثمانية لكافة لاثبات الملازمة ولما يلتمت لمص  
 اليه ههنا امتحان الاذكياء فيقال لولم يصدق قولنا دائما لاشئ من الجحر  
 بانسان لصدق قولنا بعض الجحر انسان بالاطلاق العام لثلاثهم ارتفاع  
 النقيضين ولو صدق قولنا بعض الجحر انسان بالاطلاق لعاد لصدق  
 ايضا قوله بعض الانسان جحر بالاطلاق اعاد لاسلام صدق عين  
 النقيض صدق عكس وقولنا بعض الانسان جحر بالاطلاق مع نقيض  
 الاصل الثانى واخص نقيض الاصل الاول فينتج تقيس من المركب من  
 لافتراضات الشرطيات الاربعة ان يصدق قولنا دائما لاشئ من الجحر بانسان  
 من نقيض الاصل الاول وصدق ايضا الاخص من نقيض الاصل  
 الاول مع اكل واحد من الاصلين مفروض الصدق ويضم لهذه النتيجة  
 الشرطية كبرى ثالثة فيقال ولو صدق نقيض الاصل الثانى والاخص  
 من نقيض الاصل الاول مع انها مفروض لصدق لزم اجتماع النقيضين  
 لكن اللازم باطل والمرم منه فيصدق قولنا دائما لاشئ من الجحر  
 بانسان على تقدير صدق الاصلين المذكورين اعني بهما قولنا بالضرورة  
 او دائما لاشئ من الانسان بجحر فلذلك ينعكس الاصلان المذكوران  
 الى قولنا دائما لاشئ من الجحر بانسان اما لزوم اجتماع النقيضين

فلكون الاصلين صادقين واما صدق الاخص من نقيض الاصل الاول  
فلكون نقيض الاصل الاول بمكنة عامة موجبة جزئية اعنى ههنا  
بعض الانسان جمر بالامكان العام ولكن عكس نقيض العكس مطلقة  
عامة اعنى قولنا بعض الانسان جمر بالاطلاق العام ولكون المطلقة  
العامة اخص من الممكنة العامة مطلقا كما مر في بحث الوجهات  
ولكون نقيض الاخص اعم مطلقا من نقيض الاعم والاصل الاول  
ههنا سالبة كلية ضرورية مطلقة والاصل الثانى سالبة كلية  
دائمة مطلقة والضرورية اخص من الدائمة فظهر ان نقيض  
الدائمة المطلقة اخص من نقيض الضرورية المطلقة فتأمل حق  
التأمل اما الافتراض فلا يجرى في اثبات العكوس الكلية بل يجرى في  
اثبات العكوس الجزئية واما الخلف والعكس فيجربان في اثبات العكوس  
الجزئية كما يجربان في اثبات العكوس الكلية ( واما المشروطة والعرفية  
العامة ) السالبتان الكلتيان ( فتعكسان الى عرفية عامة ) سالبة كلية  
لانه اذا صدق قولنا ( بالضرورة او دائما لاشئ من ح - مادام ح ) يصدق  
( دائما لاشئ من ح ب مادام ب ) والصدق ههنا عبارة عن مطابقة  
الحكم للواقع لكونه متعلقا لحكم القضية ههنا ففهم ( والا ) اى وان لم  
يصدق هذا العكس مع صدق الاصلين المذكورين ( ف ) يصدق ( بعض ب  
ح حين هو ) اى ب ( ب ) لئلا يلزم ارتفاع النقيضين فان هذه الجزئية نقيض  
العكس لكون نقيض العرفية العامة السالبة الكلية حينية مطلقة موجبة  
جزئية ولكون هذه الجزئية حنية مطلقة ( وهو ) اى النقيض المذكور  
( مع ) الضم الى ( الاصل ب ) اى النقيض المذكور مع انضمامه الى  
الاصل قولنا ( بعض ب ليس ب حين هو ب وهو ) اى النتيجة ( محال ) لان  
هذه النتيجة سلب الباء عن الباء وسلب الباء عن الباء سلب الشئ عن  
نفسه وسلب الشئ عن نفسه محال وفساد فينتج هذه النتيجة فاسدة وهو  
محال وهذا الفساد انما نشأ من فرض صدق نقيض العكس فظهر كذب  
نقيض العكس فيصدق عين العكس فح - عكس المشروطة والعرفية العامة  
السالبتان الكلتيان الى عرفية عامة سالبة كلية وتحويل الاستدلال



هكذا لما ثبت قولنا اذا صدق بالضرورة اودائما لاشئ من الكائنات  
بساكن الاصابع مادام كاتب فيصدق دائما لاشئ من ساكن  
الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع فيصدق دائما لاشئ من الكائنات  
والعرفية العائتان السالبتان الى عرقية عامة سالبة كلية  
لكن ثبت قولنا اذا صدق بالضرورة اودائما لاشئ من الكائنات  
بساكن الاصابع مادام كاتب فيصدق دائما لاشئ من ساكن  
الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع فيصدق من الطريق الاول من  
الاستثنائي ينعكس المشروطة والعرفية العائتان السالبتان الى  
عرقية سالبة كلية اما اثبات الملازمة بطريق الملازمة بطريق  
الخلف فهو يحصل ههنا بان يجعل نقيض العكس وهو ههنا حينية  
مطلقة موجبة جزئية صغرى وان يجعل كل واحد من الاصلين كبرى حتى  
يحصل قياس خلقى منتظم من الضرب الرابع من الشكل الاول وينتج  
سلب الشئ عن نفسه وهو محال فالتصور هكذا اولم يصدق قولنا  
دائما لاشئ من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع مع صدق  
الاصلين لصدق بعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع  
ثلا يلزم ارتفاع النقيضين ولو صدق هذا النقيض لجهلاء صغرى وكل  
واحد من الاصلين كبرى ولو جعلناه هكذا خُص قياس خلقى منتظم  
من (جزم) من الشكل الاول وهو قولنا بعض ساكن الاصابع كاتب حين  
هو ساكن الاصابع وبالضرورة اودائما لاشئ من الكائنات بساكن  
الاصابع مادام كاتب وهذا القول ينتج قولنا بعض ساكن الاصابع  
ليس بساكن الاصابع حين هو ساكن الاصابع ولواتبع القياس الخلقى  
المنتظم هذه النتيجة لزم سلب الشئ عن نفسه لكن اللازم ماطل والمروم  
مثله فيصدق العكس مع صدق الاصلين واما اثبات ملازمة لشرطية التي  
هى المقدمة الاستثنائية ههنا بطريق العكس فيحصل ههنا بان ينعكس نقيض  
العكس الى حينية مطلقة موجبة جزئية وهى ههنا قولنا بعض الكائنات  
ساكن الاصابع حين هو كاتب حتى يلزم صدق نقيض الاصل الثانى لانه سالبة  
كلية عرقية عامة نقيضها موجبة جزئية حينية مطلقة وكذلك يلزم صدق

الاخص من نقيض الاول فانه ههنا سالبة كلية مشروطة جامعة نقيضها  
 موجبة جزئية كلية بمكسة مثال الاصل الاول قولنا بالضرورة لاشئ  
 من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً ونقيضه قولنا بعض ساكن الاصابع  
 يمكن ان يكتب حين هو ساكن الاصابع وقولنا بعض ساكن الاصابع  
 كاتب حين هو ساكن الاصابع وهو نقيض الاعم اخص من قولنا بعض  
 ساكن الاصابع يمكن ان يكتب حين هو ساكن الاصابع وهو نقيض  
 الاخص لكون الحينية المطلقة اخص من الحينية الممكنة ولكون نقيض  
 الاعم اخص من نقيض الاخص مع ان الاخص ههنا هو الاصل الاول  
 وهو المشروطة العامة السالبة الكلية والاعم هو الاصل الثاني وهو  
 العرفية العامة السالبة الكلية تدر (واما المشروطة والعرفية الخاصتان )  
 السالبتان الكليتان ( فتعكسان عرقية جامعة ) سالبة كلية ( لادائمة  
 في البعض ) لانه لما ثبت اذا صدق قولنا بالضرورة او دائماً لاشئ من  
 لكاتب ساكن مادام كاتباً لادائمة يصدق قولنا دائماً لاشئ من الساكن  
 فكانت مادام ساكناً لادائمة في البعض فتعكس الخاصتان السالبتان  
 الكليتان الى عرقية جامعة سالبة كلية لادائمة في البعض لكن ثبت هذه  
 الشرطية المتصلة فتتبع انعكاس الخاصتان السالبتان الكليتان الى عرقية  
 جامعة سالبة كلية لادائمة في البعض ( اما انعكاس الجزء الاول من الاصلين  
 المذكورين ( الى العرفية لعامة ) السالبة الكلية ( فذاكونها ) اي العرفية  
 العامة السالبة الكلية حكماً للعائتين ولكون عكس العائتين ( لازمة  
 للعائتين ) مع ان لازم العام لازم الخاص واما انعكاس الجزء الثاني  
 من الاصلين المذكورين الى مفهوم اللادائمة في البعض مع ان هذا المفهوم  
 موجبة جزئية مطلقة جامعة هي شهما بعض الساكن كاتب بالفعل رقت  
 حركة الاصلين فلانه لو انعكس الى اللادوام في الكل لوقية. العكس  
 بمفهوم اللادوام في الكل لزم كذب العكس بسبب كذب مفهوم اللادوام  
 في الكل وهر قولنا بئس ساكن كاتب بالفعل وهو كاذب فان من الساكن  
 مالا يكون كاتباً اصلاً مثل الفرض كما ذكره قلب الدين الرازي

عليه رجة الباري (واما) صدق مفهوم (الادام في البعض) وهو  
هنا قولنا بعض الساكن كاتب بالفعل وهو مرموز بقوله بعض بح  
بالفعل (فلا له لو كذب بعض بح بالفعل لصدق نقيضه) وهو ههنا  
لاشي من ب ج دائما ومتى صدق النقيض المذكور (فينعكس) اي  
النقيض المذكور (الى) قولنا (لاشي من ج دائما وقد كان) اي الجزء  
الثاني من الاصلين (كل حب بالفعل ههنا) هذه العبارة اثبات الملازمة  
بطريق العكس ويصح اثبات هذه الملازمة بطريق الافتراض لكون  
الجزء الثاني من العكس ههنا موجبة جزئية مطلقة عامة مع ان الافتراض  
جار في اثبات العكس الجزئية بالمثل الجزئي ولا يصح اجزاؤه في اثبات  
العكس الكلية بالمال جزئي وبواد الافتراض قياس منتظما من الشكل  
الثالث ينتج عين العكس الجزئية في باب انعكاس واما الافتراض الجار  
في رد الاشكال الثلاثة الى الشكل الاول فيولد قب سين ينجم اتيس اثاني  
مهما عين المطلوب الجزئي كما سيحيى في المضروب المنتجة شاء الله لي  
والاستدلال على هذه الملازمة بطريق الافتراض يحصل بان يقال اذا  
صدق قولنا بالضرورة او دائما لاشي من الكاتب بساكن مادام كاتب  
لادائما ففرض ذات موضوع هذه لقضية زيد كاتبه بمصداق الكاتب من  
هو : صف الموضوع وبالساكن اننى هو رخصت لـ بـ د هـ  
هكذا فيحصل شخصيتان حدتهما مستندة الى نفس وضع  
مر ع قد الجزئى لهما زيد كاتب بالفعل زيد ساكن بالفعل ود هـ  
فجعل الشخصية لثانية صغرى والاولى كبرى واذا جعلنا هكذا فيحصل  
قياس منتظم من الشكل الثالث واذا حصل القياس المنتظم فنقول زيد  
ساكن بالفعل وزيد كاتب بالفعل ر ذ فلذا زيد ساكن بالفعل وزيد كاتب  
بالفعل فينتج منتظم من الضرب الاول من الشكل امثال بعض الساكن  
كاتب بالفعل واذا نتج القياس المنتظم المتوازي لـ هـ نتيجة فيصير قوله  
بعض الساكن كاتب بالفعل فهذا القياس انتزاعى من ر هـ من الصغريات  
المت المنصلة ومن الكبريات ليست متصلة فينتج من حصول نتائج من  
قولنا بالضرورة او دائما لاشي من الكاتب بساكن مادام كاتبه لاشي بالصدق

قولنا بعض الساكن كاتب بالفعل وهذه النتيجة عين اللازمة المطلوب اثباتها فلذلك انعكس الخاصتان السالبتان الكليتان الى عرقية عامة سالبة كلية لادائمة في البعض والمص لم يلنفت الى الاثبات بطريق الافتراض وهنا بل بطريق العكس امتحانا للاذكياء واما اجراء الخلف في هذه الجزئية فهو غير صحيح لان هذه الجزئية مطلقة عامة موجبة جزئية ونقيضها سالبة كلية دائمة مطلقة مع ان الاصلين سالبتان كليتان خاصتان ولا ينتج المقدمتان المتفتتان في السلب من الاشكال الاربعة لانتهاء الشرط فيها بحسب الكيف قيل اذا كان العكس مقيدا بالادام في البعض فيكون مثل قولنا دائما لاشئ من الساكن بكتاب مادام كاتبنا لادائما في البعض دائمة لادائمة في البعض مركبة من عرقية عامة سالبة كلية ومن موجبة جزئية مطلقة لكون مفهوم الادوام في البعض موجبة جزئية مطلقة عامة وقد مر ان شرط تركيب القضايا الموجبة من القضيتين بحسب الحكم ان يكون القضيتان اللتان وقع كل واحد منهما جزأ من الموجبة المركبة موافقتين في الكلية والجزئية حيث قال مخالفتي الكيف موافقتي الكم للقضية المقيدة بهما في بحث الموجهات فبح لا يتحقق التركيب في هذا العكس لانتهاء الشرط بحسب الكم بل يكون من قبيل القضيتين المتجاورتين اللهم الا ان يقال ان توافق الجزئين في الكم شرط في المركبة الموجهة المشهورة دون الغير المشهورة وهذا العكس وهو دائمة لادائمة في البعض مركبة غير مشهورة لعدم استعمالها في العلوم الحكمية بل تستعمل فيهما من احكام القضايا وهذا الجواب غير حاسم لمادة الاعتراض فتدبر ( وان كانت ) اى المركبات جزئية ( فالشرط والعرفية الخاصتان السالبتان الجزئيتان ) تنعكسان عرقية خاصة ( سالبة جزئية ) لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ليس ب مادام ج لادائما صدق بعض ب ليس ج مادام ب لادائما ملازمة هذه الشرطية واقعة ثابتة ( لانا فرض ذات الموضوع وهو ) اى الموضوع ( ج د ف ) يحصل من القرض المذكور ( د ج بالفعل ) من عقد الوضع ( و ) يحصل ( د ب ايضا للادرهم سلب الباء عنه ) اى عن ج يعنى يحصل د ب بالفعل من عقد جعل الجزء الثانى من ابحاث تميز السالبتين الجزئيتين ( ف ) يلزم لهاتين الشخصيتين

ان يصدق (د ليس ج مادام ب والا) اى ولو لم يصدق د ليس ج مادام ب (لكن) اى لصدق (د ج حين هو) اى د (ب) لكنا يلزم ارتفاع القيصتين (ف) يلزم لهذه الحقيقة المطلقة (د ب حين هو) اى د (ج) وقد كان (اى وقد صدق فى ضمن الجزء الاول من الاصلين) د ليس ب مادام ج هـ (اى هذا خلاف القروض وهو باطل فصدق قولنا وليس ج مادام ب) واذا صدق الباء والجيم عليه (اى د بان يقال د ب بالفعل ود ج بالفعل (و) اذا (تافيا) اى الباء والجيم (فه) اى فى دبان يقال د ب بالفعل ود ليس ج مادام ب (صدق بعض ب ليس ج مادام ب لادائما وهو المطلوب) يعنى ينتج القولان المذكوران وهما قياسان افتراضيان منتظمان من الشكل الثالث قولنا دائما بعض ب ليس ج مادام ب لادائما لانه يجعل الشخصية الثانية صفرى وهى قولنا د ب بالفعل ويجعل قولنا د ليس ج مادام ب كبرى فيحصل قياس افتراضى منتظم من الضرب الثانى من الشكل الثالث فينتج القياس المذكور من الصفرى المطلقة العامة الموجبة الشخصية ومن الكبرى العرفية العامة السالبة الشخصية عرقية عامة سالبة جزئية وان كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع وهذه النتيجة هى الجزء الاول من العكس ثم يجعل الشخصية الثانية وهى قولنا د ب بالفعل ايضا صفرى ويجعل الشخصية الاولى كبرى فيحصل قياس افتراضى منتظم من الضرب الاول من الشكل الثالث فينتج من الصفرى المطلقة العامة ومن الكبرى المطلقة العامة مطلقة عامة موجبة جزئية وهى الجزء الثانى من العكس المطلوب كما شرنا الى هذين القياسين فتصور الاستدلال يحصل بطريق ان يقال لما ثبت قولنا اذا صدق بالضرورة اودائما بعض الكائن ليس بساكن مادام كائنا لادائما يصدق قولنا دائما بعض الساكن ليس بكاتب مادام ما كنا لادائما فيه عكس انه صتان السالبتان الجزئيتان لى عرقية خاصة سالبة جزئية لكن ثبت قولنا اذا صدق بالضرورة اودائما بعض الكائن ليس بساكن مادام كائنا لادائما فيصدق قولنا دائما بعض الساكن ليس بكاتب مادام ما كنا لادائما فيه عكس انه صتان من الطريق الاول من الاستثنائى قولنا بعكس الحاصل السابقين

الجزئين الى عرفة خاصة متالبة حرية وهو مطلوب الشارعين لانهم  
 قالوا هذه العكس لانهم يحتاجون الضروب الثلاثة الاخيرة هي الضروب  
 السادس والسابع والثامن في الشكل الرابع فانهم اشترطوا كون النتيجة  
 المتبعة في هذه الضروب من احدي الخاصتين وقالوا ان الضروب  
 المتبعة في الشكل الرابع ثمانية وقال القدماء ان السالبة الجزئية سواء كانت  
 احدي الخاصتين او غيرهما لا عكس لها ولو ما قولوا الضروب المتبعة  
 في الشكل الرابع خمسة فلا اعتبار هذا القدماء الى يحتاج الضروب  
 الاخيرة المذكورة في الشكل الرابع كما سيظهر في بحث الضروب المتبعة  
 ان شاء الله تعالى والمقدمة الاستثنائية شرطية متصلة ملازمتها نظرية  
 محتاجة الى البيان واثباتها بطريق الافتراض يحصل بان يقال اذا صدق  
 قولنا بالضرورة او بالخاص الكائن ما كمن مادام كانيا لادائما  
 فمعرض ذات موضوع هذه القضية فردا متصفا بالكاتب الذي هو وصف  
 موضوع الجزئين من الخاصتين ومتصفا باليا كمن الذي هو وصف  
 محمول الجزء الثاني منهما وسلوبا عنه الساكن الذي هو وصف محمول  
 الجزء الاول منهما ومتى فرضنا هكذا فيحصل الشخصيات الثلاث اعني  
 هو كذا كاتب بالفعل وزيد ما كمن بالفعل وزيد ليس بما كمن مادام كانيا  
 مع ان الشخصية الثالثة يلزمها قولنا زيد ليس بكاتب مادام ساكنا ومتى  
 حصلت الشخصيات فيحصل الشخصية الثانية صغرى تارة ونجعل لازم  
 الشخصية الثالثة كبرى ومتى جعلنا هكذا فيحصل قياس منتظم من الضرب  
 الثاني من الشكل الثالث ومتى حصل القياس المنتظم فنقول زيد ما كمن  
 بالفعل وزيد ليس بكاتب مادام ساكنا ومتى قولنا هكذا فينتج القياس  
 المنتظم من الصغرى المطلقة العامة ومن الكبرى العرفية العامة قولنا بعض  
 الساكنين ليس بكاتب مادام ساكنا وهو الجزء الاول من العكس ثم نجعل  
 الشخصية الثانية ايضا صغرى تارة اخرى ونجعل الشخصية الاولى كبرى  
 ومتى جعلنا هكذا فيحصل قياس افتراضى منتظم ثان من الضرب الاول  
 من الشكل الثالث ومتى حصل المنتظم الثاني فنقول زيد ما كمن بالفعل  
 وزيد ككاتب بالفعل ومتى قلنا هكذا فينتج المنتظم الثاني بعض

الثالث كتاب القياس وهو اظهر القياس من انعكس ومن اتبع القياس  
 الاول انما يشي بان القياسان هما من السبعين يصدق قولنا دائما ما ينسب الساكن  
 ليس يكتب مادام ما كتبنا دائما فهذا القياس الافتراضي شرطي مركب  
 من الصغرى والمضمرات ومن الكبريات المتصلات فينتج قولنا اذا صدق  
 بالضرورة لو دائما بعض الكتاب ليس يساكن مادام كتابا لاداما يصدق  
 قولنا دائما بعض الساكن ليس يكتب مادام ساكننا لاداما وهو من  
 الملازمة المطلوب اثباتها بطريق الافتراض فاطلع على هذه الترتيبات  
 فانها منسك عزيز فاجزؤه في موارد الاستعمالات لذلك لكن يرد على  
 التاخرين ان القياس الافتراضي الاول وهو قولنا ان ساكن بالقياس  
 ووريليس يكتب مادام ما كتبنا فهو يحجب الاختلالات مسترارة مطلقة عامة  
 وكبراه عرقية عامة والاطراد في انتاج الشكل الثالث ان تكون النتيجة  
 تابعة لعكس الصغرى اذا كان الكبرى من احدى الوصفيات الاربعة مع  
 ان المتساخرين جعلوا نتيجة الافتراضي الاول تابعة للكبرى فيلزمهم  
 الاعتداد بعكس المطردة في الفقه بل لزمهم الضميمة الى عادتهم فلم يثبت  
 انعكاس الخاصتين السالبتين الجزئيتين الى عرقية عامة سالبة جزئية  
 بل القاعدة المطردة بل ثبت بالقاعدة الغير المطردة فبح ان هذا العكس غير  
 معتبر في الفقه فلذلك لم يعتبر القدماء لهذا العكس وجعلوا الضروب  
 النتيجة في الشكل الرابع خمسة وهي \* مم محج سماس وجس \* ولم يعتبروا  
 الضروب الثلاثة الاخيرة وهي \* زم مز سبجز \* اللهم الا ان يقال من طرف  
 المتاخرين انهم اعتبروا انعكاس الخاصتين السالبتين الجزئيتين وكذلك  
 اعتبروا الضروب الثلاثة الاخيرة في الشكل الرابع وجعلوا الضروب  
 النتيجة فيه ثمانية وهي \* مم محج سماس وجس زم مز سبجز \* اشارة الى عدم  
 الاعتماد الى انتاج الشكل الرابع المخالف الى الشكل الاول الذي هو بين  
 الانتاج في صغراه وكبراه قد وكما التذبران هذا المقام عن غير الاستخراج  
 والى التوفيق يحتاج ( واما البواقى ) اى اما السوالب الجزئية الباقية  
 ( فلا تنعكس ) اى البواقى ( لانه ) اى الشان والحال فان ضمير المذكر  
 اذا لم يوجد مرجعه فيعود الى الشان وضمير المؤنث اذا لم يوجد مرجع

لنفقد الى القصة فهذا المسلك مادة علماء العربية وهذه العادة موافقة لما  
 وقع في القرآن الكريم والقرآن العظيم من ان ضمير هو في قوله تعالى  
 قل هو الله احد راجع الى الشان باتفاق المفسرين ( يصدق ) قولنا  
 ( بالضرورة بعض الحيوان ليس بانسان ) هذه القضية ضرورية مطلقة  
 سالبة جزئية ( و ) كذا يصدق قولنا ( بالضرورة بعض القهر ليس  
 بمخمس وقت التزيج لاد ثما ) هذه القضية وقتية سالبة جزئية ( مع كذب  
 عكسها ) اى مع انه يكذب عكس القضيتين المذكورتين ( بالامكان العام  
 لى هو اعم الجهات ) وعكس المثال الاول قولنا بعض الانسان ليس  
 بميمون بالامكان لعام فهذا العكس كاذب لان نقيضه وهو قولنا كل  
 انسان حيوان بالضرورة فهو صادق بالبداهة وكل قضية نقيضها صادقة  
 فعينها كاذب لئلا يرم اجتماع النقيضين فظهر كذب العكس المذكور وعكس  
 المثال الثانى قولنا بعض المنخسف ليس قرأ بالامكان العام وهذا العكس  
 كاذب لان نقيضه قولنا كل منخسف قرأ بالضرورة وهو صادق وكل  
 قضية نقيضها صادق فهي كاذبة مثلاً يرم اجتماع النقيضين ( لكن  
 'ضرورية' ) مطلقة ( اخص البساط ) الست كما سبق في بحث الموجهات  
 ( والوقتية اخص المركبات الباقية ) الجملة وهى المنتشرة والوجودية  
 اللا ضرورية والوجودية الال دائمة والممكنة الخاصة  
 ( وحقى نعكسا ) اى الضرورية المطلقة السالبة الجزئية  
 والوقتية السالبة الجزئية ( لم نعكس شئ منها ) اى من البواقى وهى  
 دائمة منطقة السالبة الجزئية والمشرطة العامة السالبة الجزئية والعرفية  
 العامة لسالبة الجزئية والمطلقة العامة السالبة الجزئية والممكنة العامة  
 السالبة الجزئية والوجودية الال ضرورية السالبة الجزئية والوجودية  
 الدائمة لسالبة الجزئية والمنتشرة السالبة الجزئية والممكنة الخاصة  
 السالبة الجزئية ( ما عرفت ) فى السبع لعبر المنعكسة السوالب الكلية  
 من ( نا نعكس ) من لعام مستلزم لانعكاس الخاص ( لان عكس  
 لعام لازم لعام و عام لازم لخاص فينتج من القياس المساوات  
 قولنا لازم لازم لخاص فهو لازمه لخاص وهذه المقدمة



الاجنبية صادقة فنرضى هذه المقدمة الاجنبية كبرى ثانية فنقول وكل لازم للخاص فهو لازم للخاص فينتج القياس الثاني ان عكس العام لازم للخاص فحينئذ لو انعكس الاعم لزم انعكاس الاخص وهو خلاف المقروض فظهر ان البواق من السوالب الجزئية سواء كانت من الست المنعكسة السوالب او من السبع الغير المنعكسة السوالب لم تنعكس قدبر ( واما الموجبة كلية كانت ) اى الموجبة ( اوجزئية فلا تنعكس ) اى الموجبة ( الكلية لاحتمال كون المحمول ) اى لجواز ان يكون المحمول ( اعم من الموضوع ) ولا متناع حل الاخص على الاعم فان الاخص لا يجمع بافراد الاعم فحينئذ لا ينعكس قولنا كل انسان حيوان الى قولنا كل حيوان انسان لكذب هذه الكلية بل ينعكس الى قولنا بعض الحيوان بانسان لصدق هذه الجزئية مع ان الصدق معتبر في تعريف العكس المستوى فانه عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اولامع بقاء لصدق والكيف فحينئذ انعكاس الموجبة سواء كانت كلية اوجزئية الى الموجبة الكلية غير مطرد لخلعة في مثل قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان انسان وانعكاس الموجبة كلية كانت اوجزئية الى جزئية مطردة في جميع المواد فلا تخلف فيه اصلا مع ان المطرد معتبر في الفن ولذلك تنعكس الموجبة مطلقا الى جزئية عند هـن هـذ لعن ( م في الجهة ) اى اما الموجبات من لموجهات ( فضرورية ) مطلقة ( ولدت ) المطلقة ( و ) مشروطة و عريفية ( العايات ) منها كلية كانت وجزئية ( تنعكس ) اى هذه الموجبات كلية كانت او جزئية ( الى حينية مطلقة ) موجبة جزئية ( لانه اذا صدق كل ح ) او بعض ح ب ( باحدى الجهات الاربع المذكورة ) اى بالضرورة او تشاؤم ضرورة مادام و تشاؤم مدم ( بعض ب ح حين هو ب ) اى فيصدق بعض ب ح ح ب ( اى لا )  
في اى ب ح ح ب ح ب اى لا شئ من ب ح مدم ب ) اى  
اى فيصدق شئ ب ح ب - - - - - اى و ب ح ب ح ب -  
مدم ب ( مع ) مدم ب ( لاص ) اى لاصول ثمانية بن يجمع



الاصول الثمانية لزم سلب الشيء من نفسه وهو باطل فيعكس هذه  
الاصول الثمانية الى حينية مطلقة موجبة جزئية وهو المطلوب بالذات  
واما اثبات الملازمة بطريق الافتراض فهو بان يقال اذا صدق قولنا كل  
انسان حيوان او بعض الانسان حيوان باحدى الجهات الاربع المذكورة  
فنفرض ذات موضوع هذه الاصول الثمانية فردا موصوفا بالانسانية  
والحيوانية وكلما فرضناه هكذا فيحصل قضيتان وهما زيد انسان وزيد  
حيور وكما حصلت الشخصيتان فيجعل الشخصية الثانية صفري والاولى  
كبرى وكما جعلناها هكذا فيحصل قياس افتراضي منتظم من الشكل الثالث  
وكما حصل القياس المنتظم قلنا زيد حيوان بالفعل وزيد انسان حين  
هو انسان وكذا قلناه هكذا فيلجج المنتظم ان ذكر بعض الحيوان انسان حين  
هو حيور وتلك نفع اتباس ينتظم هذه النتيجة بصدق قولنا بعض  
الحيوان انسان حين هو حيوان وهذا القياس مركب من الافتراضيات  
الشروطيات الستة فبنجح اذا صدق قولنا كل انسان حيون باحدى  
الجهات الاربع المذكورة فيصدق قولنا بعض الحيوان انسان حين  
هو حيور وهذه نتيجة عين للملازمة المطلوب اثباتها فظهر ان النتيجة  
مستفادة من تباين الافتراضات وليس من لا تتربط شروطين لستة  
وهي قوائم بعضها ببعض الحيوان نفسا غير مترتبة وهي عرب  
الناس مضارب فلذا تبعا انعكس هذه الاصول ثمانية راجعة  
موجبة حربية وما ثبت هذه الملازمة لطريق العكس تدبر في قوله  
رسالت مكنت بعض العكس ح ( و ما لحاظه ) وجبت  
نكتة وجزئية ( قسمكسا ) لي ( حينية مطقة امر حية حزبية  
عديدة بالادام ) في بعض ما ثبت تراب - صديق نظرية  
ودقة ارك - دة التحريك - مره كانب - يمدني  
قول بعض المحرك في مع كانت حرة هي متحركة - مع لاذلة  
في بعض فتعكس هذه الاصول الاربعة في حيزها الى حينية  
موجبة بترتبية بالزوايل من بعض رسل تربط بعض  
الاصول عكسا - حرر من حيث لمصالح لاذلة في معنى

صدق ( الحنية المطلقة فلكونها ) اى لكون الحنية المطلقة ( لازمة لعامتها ) اى لازمة للعامين اللتين وقع كل واحد منهما جزءاً من هاتين الخاصتين فان هذه الحنية المطلقة عكس العامين وعكس العامين لازم للعامين والعامين لازم ثمان الخاصتين لكونهما جزئين منهما واللازم لللازم شئ لازم لذلك الشئ فظهر ان الحنية المطلقة لازمة للخاصتين ( واما )  
صدق ( قيد الا دوام في ) عكس ( الاصل الكلى ) اى صدق قولنا  
بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل في عكس الخاصتين الموجبتين  
الكليتين ( فلانه ) اى قيد الا دوام يعنى انه لو لم يصدق قولنا بعض  
متحرك لاصابع ليس بكاتب بالفعل لكذب و ( لو كذب ) هذا  
اقول ( لصدق كل ب ح دائماً ) ثللا يلزم اجتماع النقيضين يعنى لو كذب  
هذا القول لصدق نقيضه ونقيضه قولنا كل متحرك الاصابع كاتب  
دائماً ومتى صدق النقيض المذكور ( فنضمه ) اى النقيض  
المذكور صغرى ( الى الجزء الاول من الاصل وهو ) اى الجزء  
الاول من الاصل ( قولنا بالضرورة اودائماً كل ب مادام ح )  
يعنى قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة اودائماً مادام  
كاتباً ومتى ضمنا هكذا فيحصل قياس منتظم من الضرب الاول  
من الشكل الاول ومتى حصل القياس المنتظم فنقول كل متحرك  
الاصابع كاتب دائماً وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او  
دائماً مادام كانا ومتى قلنا هكذا ( ينتج ) القياس المنتظم ( قولنا  
كل كاتب دائماً ) ينتج قياس منتظم قولنا كل متحرك الاصابع هو  
متحرك الاصابع دائماً ( ونضمه ) اى نضم هذا النقيض صغرى ( الى الجزء  
الثانى من الاصل ( ايضاً ) كما ضمناه صغرى الى الجزء الاول من الاصل  
( وهو ) اى الجزء الثانى من الاصل الكلى ( قولنا لاشئ من ح ب )  
لا يلائم . . . لاشئ من ل كاتب متحرك الاصابع بالفعل ومتى  
نضمه . . . فيحصل قياس منتظم من الضرب لثانى من الشكل الاول  
ومتى حصل القياس المنتظم فنقول كل متحرك الاصابع كاتب دائماً ولاشئ  
من اسكاتب متحرك لاصابع بالفعل وكما قلنا هكذا فينتج القياس الثانى  
( قولنا )

قولنا لاشئ من متحرك الاصابع بمحرك الاصابع بالفعل و اشار الى النتيجة  
المذكورة بقوله (ينج لاشئ من بب بالاطلاق العام) ومتى انج  
القياسان المنتظمان تينك النتيجة (يلزم اجتماع القيصين) لان هذه  
النتيجة اخص من نقيض النتيجة الاولى وهو قولنا ههنا بعض متحرك  
الاصابع ليس بمحرك الاصابع بالفعل لكون السالبة الكلية اخص  
من السالبة الجزئية بحسب التحقق ولاستلزام صدق الاخص لصدق الاعم  
فيلزم اجتماع القيصين ضمنا (وهو) اى اجتماع القيصين (بحال) واجراء  
الافتراض فى اثبات الملازمة المذكورة التى هى كاشفة فى بيان عدس  
الاصلين الكليين فهو صحيح وان لم يلتفت الى المص اليد بطريق ان يقال اذا  
صدق قولنا بالضرورة اودا تاكل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب الادا تاكل  
ففرض ذات موضوع هذه القضية فردا معنا موصوفا بالكاتب الذى  
هو وصف موضوع الجزئين وبمتحرك الاصابع الذى هو وصف محمول  
الجزء الاول من الاصلين ومسلو باعنه متحرك الاصابع الذى هو وصف  
محمول الجزء الثانى من الاصلين وكلما فرضنا هكذا فبحصول الشخصيات  
اسلث الاولى قولنا زيد كاتب حين هو متحرك الاصابع والثانية قولنا  
زيد متحرك الاصابع ومعنى والثانية قولنا زيد ليس بمحرك الاصابع بالفعل  
مع انه يلزم بهذه الشخصية زيد ليس بكاتب بالفعل وكلما حصلت لشخصيت  
الثالث المذكورة فبحصول الشخصية الثانية اخرى ولاولى كبرى وتكون  
هكذا فيحصل قياس منتظم من اشكل اثنتى وكما حصل لقياس المنتظم  
فقول زيد متحرك الاصابع بالفعل وزيد كاتب حين هو متحرك الاصابع  
وهو الجزء الاول من العكس ثم نحصل الشخصية الثانية ايضا صغرى  
وبجعل لازمة الشخصية اثنتى كبرى فيحصل قياس منتظم من  
من الضرب اثنتى من اشكل اثنتى وكما حصل لقياس المنتظم الذى  
فقول زيد متحرك الاصابع بالفعل وزيد ليس بكاتب ومعنى فحصل  
فيانج لقياس لاشئ من قولنا بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب ومعنى وهو  
الجزء اثنتى من العكس الذى هو مفهوم لا دور له فى البعض وكما انج

القياسان المنتظمان تلك التخصيتين يصدق قولنا بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لادائما في البعض فينتج القياس المركب من الافتراضات الشرطيات اذا صدق قولنا بالضرورة او دائما كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لادائما فيصدق قولنا بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لادائما في البعض وهو عين الملازمة المطلوب اثباتها فيظهر انعكاس الخاصتين الموجبتين الكليتين الى حيئية مطلقة موجبة جزئية لادائما في البعض واجراء طريق العكس في اثبات انعكاس الخاصتين الموجبتين الكليتين الى حيئية مطلقة موجبة جزئية فهو صحيح في قوله وان شئت عكست تقيض العكس الخ ( هـ ) اي بيان صدق قيد للادوام باثبات الملازمة بطريق الحلف انما يتم ( اذا كان الاصل كليا واما ) صدق قيد للادوام ( في ) الاصل ( الجزئي ) فلا يتم بيانه بالحلف فان احدى جزئى الاصل الجزئى سالبة جزئية مطلقة عامة والاخرى موجبة جزئية مشروطة او عرفية عامة وكل واحدة من الموجبة والسالبة الجزئية لاتصح ال كبرى الشكلى الاول لان شرطه بحسب لكم كبرى البرهان يصح ان تصح سالبة الجزئية لصعوبة الشكلى الاول فان شرطه بحسب السكيب كيف يحجاب الصغرى وان بيانه بطريق الافتراض فهو ما يقال اذا قلنا بالضرورة او دائما بعض لكاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لادائما ( فمعرض ) ذات موضوع اى ذات موضوع هذه القضية ( د ) اى فردا معيناً موصوف بكاتب مثله هو صنف الموضوع موسوفاً بمتحرك الاصابع لائى هو وصف يحمل الجزئى الاول من الاصل ومساوفاً عنه متحرك الاصابع الذى هو وصف محمول الجزء الثانى وبنى فرضه هكذا فيجوز شخصيات ثلث لاولى منها قولنا زيد كاتب حين هو متحرك الاصابع لادائما زيد متحرك لادائما مع ادعاء زيد لانه زيد ليس بمتحرك لادائما مع ادعاء زيد لانه زيد ليس بمتحرك لادائما وانما هو لادائما بغير ( واورا ) اى دلالة لاحبا مع ( ويصدق هذا اللازم ( واذ ) وانوه صدق هذا اللازم ( لكلا ) اى دلالة لاجتماع ( جـ ) اى معنى

انه لو لم يصدق زيد ليس بكاتب بالفعل لصدق زيد كاتب دائماً لثلاثي يلزم  
 ارتفاع النقيضين ( و ) يلزم لهذا النقيض ( د ب دائماً ) ويلزم لهذا  
 النقيض زيد متحرك الاصابع دائماً ( لدوام البقاء ) اي لدوام الحركة  
 ( بدوام الجسيم ) اي بسبب دوام الكتابة في زيد ( لكن اللزوم باطل  
 لتقييد الاصول بالادوام ) مع كون الدوام واللا دوام متباينين فافهم  
 وكما حصلت الشخصيات اشلت قبيل اول الشخصية لشاية صغرى  
 ونجس الشخصية الاولى كبرى وكما جعلت هكذا فحسب نياس افترضى  
 منتظم من لضرب لاول من لشكل الثالث وكما حصل المنتظم فنقول  
 زيد متحرك الاصابع بالفعل وزيد كاتب حين هو متحرك الاصابع وكما  
 قلنا هذا فيتبع بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع  
 وهذه النتيجة هي جزء ثان من انعكاس من جعل شخصية لشاية ايضاً  
 صغرى وجعل لازم الشخصية لساكنة كبرى وكما جعلنا هذا  
 فبحسب فياس منتظم ثل من ضرب ثلثي من شكل ثالث  
 وكما حصل المنتظم اشلى فنقول زيد متحرك الاصابع بالفعل وزيد ليس  
 بكاتب بالضرورة وكما جعلنا هذا فنخرج قول بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب  
 بالضرورة نتيجة اخرى من جعل ثلثي من شكل ثالث  
 من جعلنا نخرج قولنا منتظم زيد متحرك الاصابع في ثلثي من شكل  
 متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع في ثلثي من شكل ثالث  
 لمرآة من زيات شمرهيا قولنا قولنا بضرورة قولنا بعض  
 كاتب في ثلثي من جعلنا كاتب لادائم فيصدق قولنا بعض متحرك  
 الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لادائم فظهر انعكاس ثلثي من شكل  
 شمرهيا موجب ان مائة موحدة حرثية ثلثي من شكل ثالث  
 انما هي في ثلثي من ردة المكافئة لثلاثي من لادائم مسيحي في قوله  
 والاشلت عكست قبيل انعكاس خ ( و ما وقيت ) اي اوقية  
 لمرآة الموجبة ، لكافة مائة مائة ، لجرية ، و اوجرديشا  
 ان مرآة لاضرر ردة وحردية لادائم لرحبة ناصوء وكما  
 كائين ان جردية ( و مائة مائة ) لرحبة كائين ان جردية

( فنعكس ) أى هذه القضايا العشرة الى ( مطلقة عامة ) موجبة جزئية  
 ( لانه ) لما ثبت قولنا ( اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمسة  
 ف ) يصدق قولنا ( بعض ج ب بالاطلاق العام ) فينعكس هذه القضايا  
 العشر الى مطلقة عامة موجبة جزئية لكن ثبت تلك الشرطية المتصلة  
 الزومية فينتج من الطريق الاول من الاستثاق ان هذه القضايا العشر  
 تنعكس الى مطلقة عامة موجبة جزئية وهو المطلوب بالذات قوله  
 ( والا ) دليل الملازمة الشرطية واثباتها بطريق الخلف يحصل  
 بان يقال متى لم يصدق هذا العكس على تقدير صدق الاصول العشرة  
 ( ف ) يصدق نقيضه وهو قولنا ( لاشئ من ج دائما وهو ) أى  
 النقيض ( مع ) انضمامه الى ( الاصل ) يحصل قياس خلفي منتظم  
 من الضرب الثاني من الشكل الاول فى الاصول الموجبة الكلية الخمسة  
 ومن الضرب الرابع من الشكل الاول فى الاصول الموجبة الجزئية الخمسة  
 فتقول كل ج اوبعض ج ب باحدى الجهات الخمسة ولاشئ من ج ب ج  
 دائما وكلما قلنا هكذا ( ينتج لاشئ من ج ح دائما ) فى الاصول الكلية  
 وينتج من الضرب الرابع من الشكل الاول بعض ج ليس ج دائما فى الاصول  
 الجزئية ( وهو ) أى هذا القول الذى هو نتيجة القياس الخلفي ( محال )  
 لانه سلب الجيم عن الجيم وهو سلب الشئ عن نفسه وهو محال وما  
 قيل من ان سلب الجيم عن الجيم جائز باعتبار السلب عن نفس الامر فلا  
 يستغنى ليه لعدم ملائمته الى العقل وابعده عن الفهم وهذا المحال انما يلزم  
 من فرض المسوق نقيض العكس فظهر كذب نقيض العكس فثبت يصدق  
 عين لعكس فتعين انعكاس هذه الاصول العشرة الى مطلقة عامة موجبة  
 جزئية فافهم واثبات هذه الملازمة بطريق الافتراض صحيح واحراء  
 الافتراض يحصل بان يقال اذا قلنا كل انسان اوبعضه محرك الفك  
 الاسمن بالضرورة وقت المضغ لادئما معرض ذات موضوع هذه  
 القضية زيد معيناً موصوفاً بالانسان وبمحرك الفك الاسفل وكما فرضنا  
 هكذا فيحصل قضية ن شخصيتان احديهما من عقد الوضع والاخرى  
 من عقد المحسوس وهما زيد نسان بالفعل وزيد محرك الفك الاسفل بالفعل



وكما حصلت التخصيصتان فجعل التخصيص الثانية صفري والاولى كبرى  
وكما جعلنا هكذا فيحصل قياس منتظم من الضرب الاول من الشكل  
الثالث وكما حصل القياس الافتراضى فنقول زد محرك الثالث الاسفل  
بالفعل وزيد انسان بالفعل وكما قلنا هكذا فينتج الافتراضى المنتظم بعض  
محرك الفك الاسفل انسان بالفعل وكما انتج القياس الافتراضى المتولد  
من الافتراضيات الشرطيات الستة هذه النتيجة فيصدق قولنا بعض محرك  
الفك الاسفل انسان بالفعل فهذا القياس مركب من الافتراضيات  
الشرطيات الستة فينتج اذا قلنا كل انسان 'و بعضه محرك الفك  
الاسفل بالضرورة وقت المضغ لادائما فيصدق قولنا بعض محرك  
الفك الاسفل انسان بالفعل وهو عين الملازمة المطلوب اثباتها وهذا  
المثال وقته ولوقته اخص من لانتشرة ومن الوجوديتين ومن المطلقة  
العامة واثبات انعكاس الاخص مستلزما لاثبات انعكاس الاعم لعدم وجود  
الاخص بدون الاعم فهذا الترتيب اثبات عكوس هذه الاصول العشرة  
بالمثال الجزئى وبطريق الافتراضى فظهر من هذا الترتيب انعكاس تلك  
الاصول العشرة الى مطلقة عامة موجبة جزئية واجرى المص بالخلف  
والافتراض فى بيان عكوس اموجحات ونه يمر بطريق العكس  
فقال ( وان شئت عكست نقيض لعكس في الموجبات ) سواء كانت  
جزئية او كلية ( لصدق نقيض الاصل ) اذا كان لاسل مبرجة  
جزئية مضمة عامة ( او ) لصدق ( الاخص منه ) اى من نقيض  
الاصل ذ كانت الموجبات غير المطلقة العامة الموجبة الجزئية اعلم  
ان للقوم فى بيان عكوس القضايا ثلاث طرق الاول هو الخاف وهو  
ان يضم نقيض العكس الى لاسل لينتج محالا والثانى هو الافتراض  
وهو يفرض ذات لموضوع شيئا معينا وان يحل وصف الموضوع  
والمعمول عليها ليحصل مفهوم لعكس وهو لا يجرى الا فى الموجبات  
والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف الخلف فانه  
يم الجميع والثالث طريق لعكس وهو ان يعكس نقيض العكس  
ليحصل ماينا فى الاصل ولما اجرى الخلف فى عكوس لسوالب

[illegible]

فإذا قلنا كل انسان اوبعض الانسان حيوان بالضرورة يصدق  
 قولنا بعض الحيوان انسان حينئذ هو لازم اوله ولم يصدق هذا  
 العكس لصدق نقيضه وهو لاشئ من حيوان انسان مادام حيوانا  
 وهذا النقيض ينعكس الى قولنا لاشئ من الانسان بحيوان مادام انسانا  
 وهو اخص من نقيض قولنا بعض الانسان حيوان بالضرورة اعني  
 لاشئ من الانسان بحيوان بالامكان العام وكذا اخص من نقيض قولنا  
 كل انسان حيوان بالضرورة اعني بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان  
 العام لكون اعرافية عامة اخص من لمكانة العامة كما مر في لوجهات  
 فلم اجتمع اقبضين ضمنا وعلى هذا القياس امثلة البواق فمليك  
 باستخراجها من نقسك (واما لممكنان) الموحيان سواء كانتا  
 كائنين او حزينين (فأما) اي حال لممكنين (والانعكاس وعدمه  
 اي وفي عدمه لانعكاس) غير معاوم لنوقت ابرهال مذكور بالانعكاس  
 بهما (ي في الممكنين من طريق حذف وطريق اذتر من وطريق  
 انعكاس) على انعكاس السالبة الضرورية) لطلقة (سعه) )  
 اي سالبة كلية ضرورية مطلقة مع نها تنعكس الى سالبة كلية دائمة  
 مطلقة و تنعكس سالبة ضرورية مطلقة الى سالبة كلية دائمة  
 مضروبة لاشئ من كوكب ساطع ضرورية مطلقة  
 قولنا لاشئ من كوكب ساطع ضرورية مطلقة تنعكس الى  
 انعكاس وهو قولنا بعض كوكب ساطع ضرورية مطلقة  
 وهو قولنا بعض كوكب ساطع ضرورية مطلقة تنعكس الى  
 (وعلى اناج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية في اشكل الاول  
 ولكل المذنبين كل واحد منهما) انعكاسا  
 (فأما) انعكاسا  
 (فأما) انعكاسا  
 (فأما) انعكاسا

والثاني طريق العكس فلما لم يتم هذه البراهين الثلاثة فيدلتوقف الخلف  
والافتراض على انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول والثالث وستعرف  
ان انتاج الممكنة فيهما عقيم ولنوقف اجراء طرق العكس في انعكاس  
الممكنة على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها وقد تبين انها لا  
تنعكس الادامة سالبة ولم يطر المص بدليل يدل على الانعكاس وعلى  
عدم الانعكاس توقف في انعكاس الممكنة الموجبة سواء كانت  
كلية اوجزئية وان اعتبرنا اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني  
بالفعل على ما هو مذهب الشيخ يظهر عدم انعكاس الممكنة الموجبة  
كلية كانت اوجزئية الى ممكنة عامة موجبة جزئية واذا لم تنعكس  
الى الجزئية فب لطريق الاولى عدم انعكاسها الى الكلية لاستنزام  
انعكاس الاخص انعكاس الاعم هف فانه يصدق قولنا كل جار بالفعل  
فهو مركوب السلطان بالامكان على مذهب الشيخ ولا يصدق بعض  
مركوب السلطان بالفعل جار بالامكان لصدق نقيضه وهو قولنا  
لاشئ من مركوب لسلطان بحمار بالضرورة لان كل مركوب السلطان  
مدرس بالضرورة ولاشئ من الحمار بفرس بالضرورة فينتج من الشكل  
الثاني من الضرب الاول لاشئ من مركوب السلطان بالفعل بحمار  
بالضرورة واما ان اعتبرنا اتصاف ذات الموضوع بوصف الموضوع  
بالامكان بناء على مذهب الفارابي فتنعكس الممكنة الموجبة كنفسها  
فان مفهوم العكس المذكور على مذهب الفارابي ان بعض ما هو  
مركوب السلطان بالامكان فهو جار بالامكان وهو صادق  
لمطابقة حكمه لمواقع ويمكن التوفيق بين المذهبين ان مراد الفارابي  
بالامكان في عقد الوضع هو الامكان الجماع للفعل لانه لو كان  
المراد امكانا استعداديا او ذاتيا لم يصدق قولنا كل انسان حيوان  
من سلطة مستعدة الى الانسانية فتدخل في الانسان مع انها خارجة  
عن سلطة التمييزية مستعدة هذه القضية لكن موضوعها عام  
ومحمولها خاص على هذا التدبير مع انها صدقة فظهر ان مراد الفارابي  
بالامكان في عقد الوضع هو الامكان الجماع للفعل ومراد الشيخ بالفعل

في عقد الوضع هو المعنى الاصح من العمل التحقيقي ومن الفعل العرضي فانه  
لو كان فعلا لتحقيقا دون العرضي لم يصح تقسيم القضية الحملية الى الحقيقية  
والخارجية عند الشيخ مع ان تسميها لهما صحيح عنده كما يصح  
عند الفارابي ولا فرق بين العمل العرضي وبين الامكان الجامع للفعل فيثبت  
يصدق قولنا بعض ما هو مركوب السلطان بالفعل العرضي عند الشيخ  
وبالامكان الجامع للفعل عند الفارابي فهو حار بالامكان فينعكس للمكنة  
الموجبة الى مكنة عامة موجبة جزئية عندهما فنأمل ( واما الشرطية  
فالتصلة الموجبة ) منها ( سواء كانت كلية او جزئية تنعكس موجبة  
جزئية والسالبة الكلية ) منها تنعكس الى سالبة كلية اذ لو صدق  
نقيض العكس لا تنظم مع ( انضمامه الى ( الاصل قياسا منجبا للمحال ) يعنى  
ان الموجبة من المتصلة كلية كانت او جزئية تنعكس الى موجبة جزئية  
متصلة لاننا اذا قلنا كل كان هذا الشئ او قد يكون اذا كان هذا شئ انسانا  
كان حيوانا يصدق قولنا قد يكون اذ كان هذا الشئ حيوانا فكان انسانا  
فتنعكس المتصلة الموجبة كلية او جزئية الى موجبة جزئية متصلة لكن يصدق  
قولنا قد يكون اذا كان هذا الشئ حيوانا كان انسانا اذ قلنا كلما كان هذا  
اشئ وقد يكون اذ كان هذا شئ انسانا كان حيوانا فيتبع من نظري  
الاول من الاستثنائي ان المتصلة الموجبة كلية وجزئية تنعكس الى موجبة  
جزئية متصلة فاما الملازمة بطريق الخلف يحصل بان يتلوا وصدق قولنا  
قد يكون اذ كان هذا الشئ حيوانا كان انسانا على تقدير صدق هذين الاصلين  
لصدق نقيضه وهوليس لبنة اذا كان هذا الشئ حيوانا كان انسانا ومعنى  
صدق هذا النقيض فجعل هذا النقيض كبرى ويجعل الاصلين صغرى وكبرى  
جعلنا هكذا فيحصل قياس خفي مستند من الضرب الثاني من الشكى الاول  
اذا كان الاصل كلية ومن لضرب الرابع من الشكل الاول اذا كان الاصل  
جزئيا وكبرى يحصل القياس مستند فلما كان هذا شئ بوقد يكون اذا كان  
هذا شئ انسانا كان حيوانا وبسبب هذه - كان هذا شئ حيوانا  
نفسه و - كان هذا شئ انسانا كان حيوانا وبسبب هذه - كان هذا شئ  
انسانا وهو نفس كانه شئ حيوانا وبسبب هذه - كان هذا شئ انسانا



جرا كان انسانا لصادق حكمه وهو قولنا قد يكون اذا كان هذا الشرح  
انسانا كان جرا وهذا العكس تقبض الاصل فيلزم اجتماع التقبضين  
فتعين انعكاس السالبة الكلية المتصلة الى السالبة الكلية المتصلة هذا  
اذا كانت المتصلة لرومية واما اذا كانت اتفاقية فلا قاعدة في انعكاسها  
اذا كانت اتفاقية خاصة لان معناها موافقة صادق لصادق فكما ان هذا  
الصادق يوافق ذلك لصادق كذلك يوافق ذلك لصادق هذا لصادق  
فلا قاعدة في عكس الاتفاقية الخاصة واذ كانت اتفاقية عامة لمنعكس لجواز  
موافقة لصادق لتقدير المقدم ولقرضه بدون لعكس حيث لا يكون  
التقدير وفرض المقدم صادقا فلا يجوز عكس الاتفاقية العامة كما ذكره  
قطب الدين الرازي عليه رجة الباري (واما المتصلة فلا تبصير فيها)  
اي في المتصلة (العكس) وهو مبنيان ان يجعل المقدم تاليا والتالي  
مقدما (لعدم الامتنان بين جزئيهما) يبين مقدمها وتاليها (بالطبع)  
اي بحسب المفهوم فان مقدمها معناه بفتح لتون وتاليها معناه  
بكسر النون ويصح ان يجعل كل واحد من جزئيهما معادا  
للكسر ومعاندا له فتح لعدم اتباع كل واحد منهما الى الآخر  
بخلاف جزئي متصلة فان مقدمها مبرور وقابل للزوم والمبرور متبرر  
واللزوم تابع لمبرور مقدم على تتبع بحسب المتبرر في رتبة في عكس  
المتصلة قاعدة ولا يوجد قائله في عكس المتصلة فلا تبصير فيها عكس  
ذاتهم (المبحث الثالث) في الالفاظ الواقعة معينة نوعية من  
لغة ذات رتبة جزئية من التامة الثانية الواقعة معينة  
نوعية من لسانة الشبهة (في بيان) عكس لتقبض وهو (في عكس  
التقبض عند المتأخرين) عكس عن حجة جبره لانه لا يحكم عليه  
سواء كان مقدمه مبرور متبرر ولا مبرور متبرر عكس لتقبض  
بشرعية لانه لا يمتنع عكس لحدوث (من اتفاقية) لانه لا  
يتمنع (في قبض) اي يمتنع عكس لحدوث (من اتفاقية) لانه لا  
يتمنع عكس لحدوث (من اتفاقية) لانه لا يتمنع عكس لحدوث (من اتفاقية) لانه لا

المتأخرين يحصل بان يبدل نقبض المحكوم به الى المحكوم عليه وان يبدل  
 بين المحكوم عليه الى المحكوم به ( مع مخالفته ) اى مخالفة الحاصل  
 من التبدل وهو العكس يعنى ان الضمير الجبرور راجع الى العكس  
 المذكور. اسم مفعول تأويل الحاصل من التبدل المذكور فلا يلزم  
 الدور ويصح ان يعود ضمير الى عكس بلا تأويل ولا يلزم الدور لكون  
 التقيد داخلًا والتقيد خارجًا فافهم ( الاصل في الكيف وموافقته في  
 الصدق ) اى مخالفة العكس الى الاصل في الايجاب والسلب فاذا  
 قلنا كل انسان حيوان كان عكسه لا شئ من اللاحيوان بانسان  
 وقال وراء النطفيين ان عكس النقيض عبارة عن حمل نقبض الجزء  
 لشي من نفسية جزء اولاً وينبض الجزء الاول جزءاً ثانياً مع بقاء  
 الايجاب والسلب والصدق بحالهما فاذا قلنا كل انسان حيوان كان  
 عكسه كل لحيوان لانسان وهذا انعكس موحدة كلية ومدولة  
 الطرفين وحكم لموجبت به حكم السوال في العكس المستوي  
 والعكس حتى موحدة بكثرة تنس كنس موحدة كلية لصدق  
 قولنا لا حيوان لا انسان عند صدق قولنا كل نفس حيوان  
 لانه اولاً يصدق هذا العكس لصدق بعض اللاحيوان ليس لانسانا  
 ويلزم لهذا لقيض قولنا بعض اللاحيوان انسان ان يكون ثنى  
 ثانياً وهو الزم بعكس الى قولنا بعض انسان لا حيوان فربض  
 انسان ليس بحيوان بعكس استوى مع ان الاصل قولنا كل انسان حيوان  
 صدق بيقين عكس زه نقض او نقض لصدق نقبض العكس  
 جميعاً لازماً نقبض الدور صغرى لاص كبرى فكما جعلنا هكذا حصل  
 قياس خلقي منتظم من الضرب الثالث من شكل لا لوتج حص  
 تأويله ان لا شئ من اللاحيوان لا انسان فلو كان الانسان  
 لا حيوان لكان الانسان لا حيوان فلو كان الانسان لا حيوان  
 فلو كان الانسان لا حيوان فلو كان الانسان لا حيوان



والسالبة كلية كانت اوجزئية تنعكس الى جزئية فاذا قلنا لاشي من الانسان  
بحجر او بعض الانسان ليس شجر يصدق قولنا الا بحجر ليس بل انسان  
لانه لم يصدق اصدق نقيضه وهو قولنا كل لا بحجر لا نسا وهو  
ينعكس بعكس نقيض السالبة في قولنا كل انسان شجر وهو اخص  
من نقيض السالبة انكلى في نقيض السالبة كلية موجبة جزئية  
كما يكون هذا قول نقيض الاصل الجزئي فان نقيض السالبة الجزئية  
موجبة كلية فلو صدق نقيض انعكس لزم اجتماع النقيضين وهو  
باطل فنعين انعكاس السالبة كلية كانت اوجزئية الى سالبة جزئية  
بعكس نقيض القدماء وهكذا الشرطية الموجبة الكلية تنعكس كنفسها  
الى موجبة كلية لا ذم ذلك كانت الشمس طالعة كان ليل  
موجود يصدق قولنا كل ما يكن ليل مر جرد لم يكن شمس طالعة  
وربما ان الارض يستمر ندم مروع لا جناز انتم الا لزم مع بقاء  
اللزوم وهو يهائم للازمة بينهما واما حصة الجزئية منها لانعكاس  
لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان لافسانا مع كذب  
قوله ان يكون في شيء انه لم يكن حيوانا والسالبة الشرطية  
كلية - جزئية تنعكس - جزئية - في نقيض السالبة صدق  
قوله قد لا يكون لم يكن لشيء جرد لم يكن حيوانا - صدق قولنا -

ليس لشيء قد لا يكون في شيء شر حيوانا - لا ان يصدق  
عد العكس لحدس قولنا - ان لشيء جرد لم يكن حيوانا  
فيعكس عد نقيض بعكس نقيض تقدماء الى قولنا كل ما كان لشيء  
حيوانا كان جرد وهو انعكس نقيض لاشي جزئي حص من نقيض

الاشي في قولنا كل ما كان لشيء جرد لم يكن حيوانا  
فيعكس عد نقيض بعكس نقيض تقدماء الى قولنا كل ما كان لشيء  
حيوانا كان جرد وهو انعكس نقيض لاشي جزئي حص من نقيض

الاشي في قولنا كل ما كان لشيء جرد لم يكن حيوانا  
فيعكس عد نقيض بعكس نقيض تقدماء الى قولنا كل ما كان لشيء  
حيوانا كان جرد وهو انعكس نقيض لاشي جزئي حص من نقيض

بعض اللاحقوان انسان كيف ان قولنا بعض اللاحقوان ليس لالسانا  
سالبة بسيطة وقولنا بعض اللاحقوان انسان موجبة معدولة الموضوع  
ومعدولة المحمول والسالبة البسيطة اهم من الموجبة المعدولة الموضوع  
والمعدولة المحمول والاعم لا يستلزم الاخص فح لم يلزم لقولنا بعض  
اللاحقوان ليس لالسانا وهو نقيض العكس قولنا بعض اللاحقوان انسان  
وان كان ثنى النفي اثباتا ولما منع المتأخرون اجراء طريق العكس في عكس  
المرجحة الكلية بعكس نقيض القدماء وان لم يمنعوا الاستدلال بطريق  
الحلف على هذا العكس لهداه ذلك الاستدلال غيروا تعريف عكس  
نقيض القدماء فقالوا ان عكس النقيض عبارة عن جعل الجزء الاول  
من لقضية المبدلة نقيض الثاني والثاني عين الاول آه لكن بعض  
التأخرين استعملوا عكس نقيض القدماء في بعض القياسات ولم يستعمل  
عكس نقيض المتأخرين اصلا فح ان الاولى ان يذكر المص وان يورد  
في هذه الرسالة عكس نقيض القدماء دون عكس نقيض المتأخرين فلم  
يورد ههنا عكس نقيض المتأخرين دون عكس نقيض المتقدمين اقول  
يورد ههنا عكس نقيض المتأخرين دون العكس عند القدماء تنبيه على عدم  
الاعتماد على عكس النقيض مطلقا سواء كان عكس القدماء او المتأخرين  
ولتكون القواعد المنطقية عامة فافهم ( اما الموجبات فان كانت ) اى  
الموجبات ( كلية فسبق منها ) اى من الموجبات الكلية ( وهى ) اى لسبع  
( اثنتى ) اى لموجبات الكلية ( لا يعكس سوابها ) اى سـ و ل ب تلك  
الموجبات الكلية ( بالعكس المستوى لا تعكس ) اى تلك الموجبات  
الكلية اسبق مصدرة بعكس نقيض المتأخرين وهى الوقيتان  
الموجبتان الكليتان والوجوديتان الموجبتان الكليتان  
والممكنتان الموجبتان الكليتان والمطلقة العامة الموجبة الكلية لكذب  
العكس فى ختمها وهى الوقية مطلقا سواء كان عكسا بالذات  
او بالصفة ( لا يصدق ) قوله ( بالضرورة كل قمر هو ايس بمخسف  
وبت ربع لاذ ) وهى وقية موجبة كلية معدولة المحمول ( دون  
عكسه ) وهو قولنا بعد بمخسف ليس قمر بلاء كان وهذا لعكس



مستلزم للاعم وقولنا بعض الانسان ليس محبوبا فالعمل بمعنى الاصل  
 الثاني وهو العادة الموجبة الكلية واحسن من بعض الاصل الاول وهو  
 الضرورية الموجبة الكلية فان بعض الاعمال احسن من بعض الاخص  
 لان الاعمال دائمة مطلقة وتفيضها مطلقة عامة والاحسن ضرورية مطلقة  
 وتفيضها كلية عامة والمطلقة العامة احسن من الكلية العامة فظهر ان  
 بعض الاعمال احسن من نقض الاخص فلو صدق نقض العكس لزم  
 اجتماع النقيضين فحين صدق العكس فانهم (واما المشروطة والفرقة  
 العامتان) الموجبتان (متعكسان) سالبة (كلية لانه اذا صدق  
 قولنا (بالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج هـ) يصدق قولنا (دائما  
 لا شيء مما ليس ب ج مادام ب والا) اي وان لم يصدق هذا العكس  
 (هـ) يصدق (بعض ما ليس ب فهو ج حين هو ليس ب) املا يلزم  
 ارتقاع النقيضين (وهو) اي النقيض المذكور (مع) انضمامه الى  
 (الاصل) يحصل منه قياس خلفي منتظم من الصغرى الحينية المطلقة  
 الموجبة الجزئية المعدولة الموضوع ومن الكبرى المشروطة العامة او  
 العرفية العامة وكلما حصل القياس المنتظم فقول بعض ما ليس ب  
 فهو ج حين هو ليس ب وبالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج وكلما قلنا  
 هكذا (نتيج) القياس المنتظم من الضرب الثالث من الشكل الاول قولنا  
 (بعض ما ليس ب فهو ب حين هو ليس ب وهو) اي هذا القول الذي  
 هو نتيجة القياس الخلفي (محال) وهذا المحال نشأ من فرضنا صدق  
 نقض العكس فحين نعين ككذب نقض العكس فظهر انعكاس العامتين  
 الموجبتين الى عريضة عامة سالبة كلية ويصح الاستدلال على هذه  
 الملازمة بطريق العكس فاطلع على هذا المسلك فاستخرج من  
 نفسك (واما الخاصتان) الموجبتان التاكيدتان (متعكسان) الى  
 (عريضة عامة) سالبة كلية (لادائمة في البعض اما) صدق (العرفية  
 العامة فلاستلزام العامتين ايها) اي العرفية العامة السالبة الكلية  
 فانهما تعكسان اليها بعكس النقيض للتأخرين (واما) صدق (اللا دوام  
 في البعض فلاه يصدق) قولنا بعض ما ليس ب فهو ج بالاطلاق العام

على تقدير صدق قولنا بالضرورة اودائما ج ب مادام ج لا دائما  
(والا) اى وان لم يصدق هذا الجزء الثاني من العكس (د) يصدق  
قولنا (لاشئ مما ليس ب ج دائما) لئلا يلزم ارتفاع التقيض وكما صدق  
هذا التقيض (فتعكس) اى هذا التقيض (الى) قولنا (لاشئ من ج  
ليس ب دائما وقد كان) اى الجزء الثاني من الاصلين (لاشئ من ج ب  
بالفعل بحكم اللادوام) اى بحكم لادوام الاصلين (ويلزم) اى يلزم  
عكس نقيض عكس الجزء الثاني قولنا (كل ب فهو ليس ب بالفعل  
لكون نفي النفي اثباتا و (لوجود الموضوع) فان المركبة تقتضى وجود  
الموضوع لكون احدى جزئيه موجبة (هذا خلف معنى انعكاس  
الخاصتين الموجبتين الكسيتين الى عريضة عامة سالبة كلية لادائما  
فى البعض (وان كانت) اى المركبات (جزئية فالخاصتان) الموجبتان  
الجزئيتان (تتعكسان) اى الخاصتان بعكس التقيض عند التأخيرين  
(عريضة خاصة) سالبة جزئية (لانه اذا صدق بالضرورة اودائما  
بعض ج ب مادام ج لادائما يفرض ذات الموضوع وهو) اى  
الموضوع (ج د) يحصل (د ليس ب بالفعل للادوام ثبوت الباء له)  
اى لج يعنى يحصل هذه الشخصية السالبة من عقد حل الجزء الثاني  
من الاصلين (و) يلزم لهذه الشخصية ويصدق معها قولنا (د ليس ج  
مادام ليس ب والا) اى لو لم يصدق معها قولنا د ليس ج مادام ليس  
ب (لكان ج حين هو ليس ب) لصدق قولنا د ج حين هو ليس ب  
لئلا يلزم ارتفاع التقيض وكما صدق هذا التقيض (د) (د ليس ب  
حين هو ج وقد كان) اى وقد صدق فى ضمن الجزء الاول من الاصلين  
د (ب مادام ج هذا خلف) فانه يلزم اجتماع التقيضين ضمنه فنعين صدق  
هذا القول مع هذه الشخصية (و) ايضا يحصل د (ج بالفعل) من عقد  
الوضع لكل واحد من جزئى الاصلين (وهو ظاهر) اى حصول هذه  
الشخصية ظاهر لا يخفى عليك وايضا يحصل من عقد اجل الجزء الاول  
من الاصلين دب بالفعل وهو ظاهر وان سكنت المص عن حصول هذه  
الشخصية امتحانا للاذكاء وكما حصلت الشخصيات الثلاث فجعل الشخصية

(الأمم)



بالفعل وكما كان هكذا (و) نتج من الضرب الأول من الشكل الثالث  
 (بعض ما ليس به هو ج والتصل وهو) أي هذا القول هو العكس  
 (الطلوب وهكذا عكوس جزئيا) أي جزئيات السوالب فاصخرج  
 عكوس الجزئيات من نفسك (وأما بواقي السوالب) من السوالب الست  
 والممكنة الخاصة (والشرطية) موجهة كانت الشرطية أو سالبة أو كلية  
 أو جزئية (غير معلومة الانعكاس لعدم الطفر بالبرهان) أي لعدم مظهرية  
 المص الاستدلال بطريق الخلف وبطريق العكس والافتراض - على  
 عكوس هذه القضايا السالبة وعلى عكوس الشرطية بعكس نقيض  
 التأخيرين وأن استدل بعض الفضلاء على انعكاس هذه السوالب الباقية  
 وعلى انعكاس الشرطية بطريق العكس أو الخلف أو الافتراض لكن الملم يتم  
 استدلال البعض توقف المص في عكوس السوالب الباقية والشرطية  
 فقال وأما السوالب الباقية والشرطية فهي غير معلومة الانعكاس وعدم  
 تمامية الاستدلال على عكوس هذه السوالب المذكور في شرح القطب  
 (البحت الرابع) أي الألفاظ الواقعة حصة نوعية من الكتاب (في)  
 بيان (لوازم الشرطيات أما المتصلة الموجبة الكلية) أي اللزومية

(فستلزم) أي المتصلة الموجبة الكلية اللزومية (منفصلة طائفة الجمع)  
 مركبة (من عين المقدم ونقيض التالي) كقولنا إما أن يكون هذا الشج  
 انسانا وإما أن لا يكون حيوانا عند صدق قولنا كلما كان هذا الشج انسانا  
 فهو حيوان (و) كذا يستلزم الشرطية المتصلة الموجبة الكلية اللزومية  
 منفصلة (مانعة الخلو) مركبة (من نقيض المقدم وعين التالي) كقولنا  
 إما أن لا يكون هذا الشج انسانا وإما أن يكون حيوانا عند صدق قولنا  
 كلما كان هذا الشج انسانا فهو حيوان وإنما قيد المتصلة بالموجبة لعدم  
 اللزوم في السالبة فإنه مسلوب عنها وإنما قيدتها بالكلية فإن المنفصلة  
 الموجبة الجزئية اللزومية غير مطردة في هذه القاعدة فتأمل حال كون  
 المنفصلتين المذكورتين (متعاكستين عليها) أي على المتصلة الموجبة  
 اللزومية (والإ) أي أن لم تستلزم المتصلة الموجبة الكلية اللزومية  
 منفصلة مانعة الجمع مركبة من عين المقدم ونقيض التالي ومانعة الخلو



مركبة من هذين القسمين (بطل الزوم) في المفصلة  
الوحدة الكلية الزومية (وبطل الاتصال) في المفصلة الموجبة  
الكلية العبادية ويبان هذه الملازمة بسطور في شرح القطب راجع  
الله تعالى (أما المفصلة الحقيقية فنستلزم) أي المفصلة الحقيقية  
(أربع متصلات مقدم الاثنين من أحد الجزئين) يعني أن مقدم المتصلتين  
من هذه الأربعة هو عين أحد حرقى المفصلة (وتاليهما) أي المتصلتين  
(نقيض) الجزء (الآخر) من المفصلة كقولنا كلما كان هذا العدد زوجا  
لم يكن فردا وكلما كان هذا العدد فردا لم يكن زوجا عند صدق قولنا هذا  
العدد زوجا وأما فرد (ومقدم الآخرين) أي مقدم المتصلتين الآخرين  
من تلك المتصلات الأربعة (نقيض أحد الجزئين) من المفصلة الحقيقية  
(وتاليهما) أي تالي المتصلتين (عين) الجزء (الآخر) من تلك  
المفصلة كقولنا كلما لم يكن هذا العدد زوجا كان فردا وكلما لم يكن هذا  
العدد فردا كان زوجا عند صدق قولنا دائما هذا العدد إما زوج أو فرد  
(وكل واحدة من غير الحقيقية) أي كل واحدة من مائة الجمع ومائة  
الخلو (مستلزم للآخرى مركبة من هذين الجزئين) كما استلزم قولنا هذا  
الشيء إما حجر وإما شجر حال كونه مائة الجمع بقولنا هذا الشيء إما لا حجر  
وإما لا شجر حال كونه مائة الخلو ومثل استلزام قولنا هذا الشئ إما لا حجر  
وإما لا شجر حال كونه مائة الخلو بقولنا هذا الشئ إما حجر وإما شجر حال كونه  
مائة الجمع فإن كل واحد من هاتين المفصلتين مركبة من نقيض جزئيهما  
فلو لم يكن في واحدة منهما مستلزما للآخرى مركبة من نقيض جزئيهما لزم  
ارتداد العينين واجتماع العينين وهو محال فتعين الاستلزام فذكر (المقالة الثالثة)  
في الألفاظ التي وقعت خصصة معينة نوعية من الزوال الشمسية كاشفة (في بيان  
القياس) أعلم أن المقصد الأقصى والمطلب الأعلى في فن الميزان هو التباس  
ومعرفة الاستدلال على المطالب العناية مثل المسائل الاعتقادية والاستدلال  
على جميع الأحكام الشرعية وذلك القياس من موقف على القضايا وأحكامها  
وهو الموقوفان على مقاصد التصورات وهي موقوفة على مبادئ  
التصورات فظهر أن مائة القياس في فن الميزان من قبل المبدأ الذي بل من  
قبل الموقوف ههنا القياس (وفيها) في المقالة الثالثة (خمس فصول

الفصل الأول ) منهاى الاتفاق الواقعة حصّة معينة نوعية من الكتاب  
كأنة ( فى تعريف القياس واقسامه ) اى اقسام القياس الاولى الكائنة  
باعتبار الصورة مثل الاقتضى والاستثنائى ( القياس ) فى اللغة تقدير  
الشيء بالشيء وفى الاصطلاح ( قول مؤلف من قضايا متى سلمت ) اى  
القضايا ( لزم عنها ) اى عن تلك القضايا المسئلة ( لذاتها ) اى لذات تلك  
القضايا المسئلة ( قول آخر ) اى النتيجة والاولى ان يقال فى تعريف القياس  
قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر لكن قال المص القياس قول  
مؤلف من قضايا آتية عليها على دخول الهيئة التأليفية فى القياس الميراثى  
قال قوله مؤلف فصل القياس وهو من ذاتيات القياس والذاتيات داخله  
فى ماهيات الاشياء فظهر دخول الهيئة التأليفية فى القياس المنطقي ولو  
قال القياس قضايا لزم منه لذاته قول آخر بتذكر الضمير لدل عود  
الضمير المذكور الى القضايا المؤلفة على دخول الهيئة فى القياس  
المنطقي دور الابل المعقولى كواقع فى الرألة الحسينية حيث قال الدليل  
هو ان يكون عنه قول آخره وقال البعض انه قال المص مؤلف لان تعلق  
به قوله من فى قوله من قضايا وقوله قول فى قوله قول مؤلف آه لان  
يتبع هذا القول موصوفا لقوله مؤلف وتوجيه هذا البعض ليس بنى  
فتأمل حق التأمل قاله ولو هو المركب من حروف الهجاء او من غيرها غالبا  
واذا كان بسيطاً فى بعض المواد كهيئة الاستفهام والياء الجارة فهو اما  
المفهوم يعنى وهو جنس لقياس المعقول واما الماقوظ وهو جنس لقياس  
المفهوم كما قال اقطر رحمه الله تعالى فان قلت لم قال فى تعريف القياس  
من قضايا ولم يقل من مقدمات متى سلمت آه قلت لتلايلهم الدور فان القياس  
آخره فى تعريف المقدمة لكون تعريف المقدمة قضية جعلت جزء قياس  
كالحق وهو قال من مقدمات بدل قوله من قضايا لزم لدور للاحالة والمراد  
منه ان ياموت اى حده وهو لجمع المنطق بقية ذكره فى كتاب  
منطقى وصاحبه ذكره فى كتاب المنطق بحجته على الجمع المنطقى  
منه مكن فتح يتناول تعريف القياس لبسيط كقولنا  
منه اشجع جسم من جسوس متحرك با رادة وكل جسم نام جسوس

متحرك بالارادة فهو حيوان فهذا الشبح حيوان والى القياس المركب  
 كقولنا هذا النشئ انسان وكل انسان حيوان وكل حيوان جسم  
 وكل جسم متخير فهذا النشئ متخير واحترز بقوله من قضايا عن القضية  
 الواحدة المستلزمة لذاتها بعكس المنوى وعكس بعضها فانها لا تسمى  
 قياسا وقوله متى سمت لادخال مثل لفظة من الصناعات المحس كقولنا  
 كل انسان حجر وكل حجر حيوان فكل انسان حيوان فان هذا القياس  
 مفالطة وقوله لم يجرح الاستقراء الدقيق والتجيب في مقدمتهما  
 ادا سمت لا يلزم هـ شئ لا يمكن تخاف مداو ايها عنهما  
 اما الاستقراء فهو مثل قولنا كل حيوان يحرك فكله الاسفل عند المضغ  
 لان كل حيوان اما انسان واما فرس واما سمك واما غيرها وكل انسان يحرك  
 فكله الاسفل عند المضغ وكل فرس يحرك فكله الاسفل عند المضغ وكل  
 سمك يحرك فكله الاسفل عند المضغ وغيره يحرك فكله الاسفل عند المضغ  
 وكل حيوان يحرك فكله الاسفل عند المضغ مع ان تحريك السمك لا يقع  
 عند المضغ بخلاف في السمك واما تثبيل فهو مثل قوله نبتة التمر مشبه  
 للتمر في السكر وكل مشابه للتمر في السكر حرام واحترز بقوله  
 لذتها عن قياس المساوات في اتجاه بوسطه مقدمة فريضة بـ هـ  
 غير مطردة انه ان صدق مقدمة الاجنبية يوجب قياس المساواة راسطة  
 وان لم تصدق بل كذب لا ينتج وتصدق مقدمة الاجنبية في مداه مساو  
 الطرفية دائما كقولنا لانسان مساو بمساح ولفراحت مساو بمساح  
 فيجب لانسان مساو مساو مساو لمساو ونظم تحت مقدمة الاجنبية  
 كبرى الى النتيجة المذكورة وقول وكل مساو للمساوى له طاق فهو مساو  
 لطاق فينتج قياس لاني قولنا لانسان مساو بمساح فينتج  
 هذه نتيجة ومساو صدق مقدمة الاجنبية ومدة طرفية مثل قولنا  
 ابرة في الخفة والحدة في لينة وبرة في لينة وكن مقياس في البت  
 فهو في لينة فينتج برة في لينة لان لينة في صرته مساو لمدة  
 صدق مقدمة الاجنبية وقد تصدق مقدمة الاجنبية مساو بمساح  
 كقولنا لانسان مساو بمساح وافرسان مساو بمساح وافرسان مساو بمساح

المياني الشجر وكل مياني المياني الشجر فهو مياني الشجر فلا انسان مياني  
 الشجر وقد تكلمت المقدمة الاجنبية في مادة المياني كقولنا الانسان مياني  
 الشجر والمياني الحيوان والمقدمة الاجنبية في هذا القياس وهي المياني  
 المياني الحيوان فهو مياني الحيوان كاذبة فلا ينتج قولنا الانسان مياني  
 الحيوان لان محالة التكذب المقدمة الاجنبية وتكذب المقدمة الاجنبية في  
 مادة النصف دائما كقولنا الواحد نصف الاثنين والانسان  
 نصف الاربعة والمقدمة الاجنبية وهي قولنا ونصف نصف الاربعة  
 فهو نصف الاربعة كاذبة فلا ينتج قولنا الواحد نصف الاربعة  
 لكون الواحد ربع الاربعة وليس نصفه ولعدم الاطراف لم يكن قياس  
 المساواة قياسا ميرانيا ولذا اخرجنا النص من التعريف بقوله لذاتها  
 وهو مركب من قضيتين متعلق بمحمول الاولى يكون موضوع الاخرى  
 ويكون محمول الاولى موازيا لمحمول الثانية كما يكون في الامثلة المذكورة  
 وقيل ان الاشكال الثلاثة تخرج من تعريف القياس بقول لذاتها فان كل  
 واحد منها ينتج بواسطة الرد بطريق الخلف والعكس والافتراض ولا ينتج  
 كل واحد منها لذاتها فلا يكون التعريف جامعا لافراده واجيب  
 بان المراد بالمقدمة العربية في قياس المساواة هو الاجنبية الكاملة لغاية  
 الحدود في المقدمة العربية وكل واحد من طريق الخلف والعكس  
 والافتراض في رد الاشكال الثلاثة الى الشكل الاول فهو اجنبية غير كاملة  
 لانحداد الحدود فيها فلا يخرج الاشكال الثلاثة من التعريف بقوله لذاتها  
 واقول ان كل واحد من الاشكال الثلاثة قياس كامل عند التأخير  
 واناجها انما هو لذاتها بل اتاجها بديهى جلى بالنظر الى الازكيا  
 وبديهى خفى يحتاج الى التنبية بالاسترداد الى الشكل الاول الذى هو  
 بين الانتاج فيحتاج الاشكال الثلاثة الى التنبية على اتاجها بالنظر الى  
 الاعباء ورد الاشكال الثلاثة الى الشكل الاول بطريق الخلف والعكس  
 والافتراض انما هو من قبيل التنبية على استلزام نتاجها فان اتاج الشكل  
 الاول بين بديهى لكونه نظما طبيعيا فان صفراء اتغال الذهن من الاصفر  
 الى الاوسط ومن الاوسط الى الكبر في كبراه وطبيعة الانسان كذلك

فكون الشكل الاول نظما عبيدا فيكون بين الاشكال الثلاثة  
 الاشكال الثلاثة الى الشكل الاول من قبل التسمية على انها بالنظر  
 الى الاعضاء عند التأخرين فلا ينتضي التعريف بالاشكال الثلاثة عندهم  
 وان كان القدماء ان كل واحد من الاشكال الثلاثة قياس غير كامل  
 واستلزام نتائجها غير بين بل يحتاج الى الاثبات بطريق الخلف والعكس  
 او الافتراض فيكون رد الاشكال الثلاثة الى الشكل الاول من قبل  
 اثبات نتائجها عند هم وبؤد قبول التأخرين وقول الشكل الثاني  
 في القرآن الكريم حتى قال المحقق التتالي العلامة الفتازاني في المطول  
 في طرفه الصحيح ان قوله تعالى قل اقل قال لا احب الا فليس بكافية  
 عن ابراهيم عليه السلام مثال للذهب الكلاهي من الحسنات القنوية  
 وقال الفتازاني ان هذه الآية قياس من الشكل الثاني وصور الفتازاني  
 مثال الآية هكذا انه قال ابراهيم عليه السلام في رد عبدة الكواكب بطريق  
 ارجاء العنان بطريق مجازاة الخصم وبطريق المباشرة الى كلام الخصم  
 ان القمر آفل والرب ليس بافل فينتج من الضرب الاول من الشكل الثاني  
 ان القمر ليس برب ومن اراد كمال الاطلاع الى رد ابراهيم عليه السلام  
 بعبدة الكواكب فليراجع الى رسالتنا الموسومة بقررات الانظار الى  
 شرحها المسمى بتصويرات الانظار من كتب الآداب واذا كان الشكل  
 الثاني قياسا كاملا فيكون كل واحد من الشكل الثالث والرابع قياسا كاملا  
 وان كان الشكل الرابع بعيدا عن الطبع جدا فظهر ان المختار مذهب  
 التأخرين ومن لطائف التعريف الاشتغال على الملل الاربع قسوله  
 مؤلف اشارة الى العلة الفاعلية للقياس بطريق الالتزام فان المؤلف  
 بفتح اللام يلزم له من مؤلف يكسر اللام وعرف القوة الفاعلة التي هي علة  
 الفاعلية للقياس فان العلة الفاعلية ما يؤثر في الشيء والقوة الفاعلة مؤثرة  
 في القياس المعقول فكون علة فاعلية وكذا قوله مؤلف اشارة الى العلة  
 الضرورية للقياس بطريق المطابقة فان العلة الضرورية ما يحصل به الشيء  
 بالفعل وقوله من قضايا اشارة الى العلة المادية للقياس بطريق المطابقة  
 فان العلة المادية ما يحصل به الشيء بالقوة والقضايا هي عبارة عن الصغرى

والكبرى وكل واحد من الصغرى والكبرى مادة القياس فافهم وقوله لازم  
 عنها قول آخر اشارة الى العلة الغائية للقياس فان لعل الغائية اول الفكر  
 آخر العمل وهذا القول الآخر عبارة عن النتيجة وهى اول الفكر فى  
 القياس وآخر العمل فيه فيكون قوله لازم عنها قول آخر آه علة غائية  
 لقياس فان قلت هذا التعريف يصدق على القضية المركبة من القضيتين  
 المستلزمة بالعكس المستوى وعكس القبح مع انها من اغيار القياس  
 فلا يكون التعريف مانعا عن الاغيار قلت ان المراد باتصاها المذكورة  
 فى تعريف القياس قضايا مشتملة على الحكم ك الصغرى والكبرى  
 فى الافتراضى ومثل المقدمة الشرطية والمقدمة الاستثنائية فى القياس  
 الاستثنائى والجزء الثانى من المركبة ليس قضية حقيقة بل فى صورة  
 القضية لكونه مربوطا الى القضية الاولى بالقيد فلا يكون القضية  
 اشائية الواقعة جزأ من المركبة مشتملة على الحكم الحقيقى والا لم  
 يوحده فى قضية الواحدة حكمان حقيقيان لكن اللازم باطل فان النفس  
 بسيطة لا تدرك الحكمين الحقيقيين فى آن واحد فلا يصدق ح تعريف  
 القياس على قضية المركبة من القضيتين المستلزمة بالعكس المستوى  
 وعكس القبح فيكون التعريف مانعا عن الاغيار فيكون تعريف القياس  
 حدا ما فان القول المذكور فيه جنس قريب والمؤلف المذكور فيه  
 فصل قريب فيكون التعريف مركبا من الجنس لقريب ومن الفصل  
 القريب وكل مركب من الجنس القريب ومن الفصل القريب فهو حد  
 تام فينتج ان تعريف القياس حد تام ( وهو ) اى القياس ( استثنائى ان  
 كان من نتيجة ) اى صورة النتيجة ( او نقيضا ) اى نقيض النتيجة  
 ( مذكورة فيه ) اى فى القياس يعنى ان القياس الاستثنائى ما يذكر فيه  
 عين النتيجة ونقيضا ( بالفعل ) وانما سمي استثنائيا لاشتماله على اداة  
 الاستثناء اعنى لكن وقوله ان كان النتيجة او نقيضا آه مقدم الشرطية  
 انصت له و استثنائى تلبيها و لكونه فان تقدم جزاء على ان شرط  
 شرطه جزئى فانه و حسب و آخر الكافية و ان هذه المتصلة  
 بخلاف بشرطه و البصريين و هو قولنا فاقياس و انشئ و رده



بالفعل فهو استثنائي وكل ما لم يذكر فيه عين النتيجة أو تقيدها بالفعل  
 فهو افتراضي فتخرج من الفصول السابق أن القياس أما استثنائي وأما افتراضي  
 وكل شيء شانه كذا فهو موافق للقياس باعتبار الصورة ثوبان وهو  
 المطلوب (كقولنا كل جسم مؤلف) وهذه المقدمة صغرى موجبة كلية  
 لاشتمالها على الحد الأصغر وهو قوله جسم ولاشتمالها على سور الموجبة  
 الكلية وهو لفظ كل (وكل مؤلف حادث) وهذه المقدمة كبرى موجبة كلية  
 لاشتمالها على الحد الأكبر وهو قوله حادث لكونه محمول المطلوب (بنسخ)  
 أي هذا القول وهو القياس الافتراضي (قولنا كل جسم حادث وليس هو)  
 أي هذا القول وهو النتيجة (ولا تقيده) أي تقيض هذا القول أي  
 تقيض النتيجة (مذكور فيه) أي في هذا القول أي في هذا القياس  
 (بالفعل) هذا القياس افتراضي لأن هذا القياس عالم يذكر فيه عين  
 النتيجة أو تقيدها بالفعل وكل ما لم يذكر فيه عين النتيجة أو تقيدها بالفعل  
 فهو افتراضي فهذا القياس افتراضي (وموضوع المطلوب فيه) أي في  
 القياس الافتراضي (يسمى) أي موضوع المطلوب حدا (أصغر) لأنه  
 يكون في الأغلب اخص من محموله وإن كان مساويا له في بعض المواد  
 والأخص أقل المراد والأقل يناسب تسمية بالأصغر ولذا يسمى موضوع  
 المطلوب حدا أصغر في الافتراضي وكذا يسمى في الافتراضي الشرطي مقدم  
 المطلوب حدا أصغر لكون مقدم الشرطية في الأغلب اخص من تاليها  
 كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وإن كان مساويا له في بعض  
 المواد كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو ناطق فسمى مقدم الشرطية  
 حدا أصغر باعتبار الأغلب إذا كان المطلوب شرطية والمطلوب ما يستحصل  
 من القياس لأن المطلوب والنتيجة والدعوى متحدة بالذات ومختلفة  
 بالاعتبار فإن القول اللازم من القياس يسمى مطلوبا باعتبار استحصاله  
 من القياس ويسمى نتيجة باعتبار لزومه وحصوله من القياس ويسمى دعوى  
 باعتبار تقدمه على القياس (و) يسمى (محموله) أي المطلوب إذا كان  
 حالية هذا في الافتراضي الجملي وكذا يسمى تالي الشرطية إذا كان المطلوب



شرطية هذا في الاقتران الشرطي جدا (الكبرى) فكل واحد من محمول  
الطلوب الحمل ومن نال المطلوب الشرطي اعم في الاغلب والاعم اكثر او اذا  
والاكثر يناسب بحسب الاكبر فلذا سمي كل واحد من محمول الطلوب الحمل  
ومن نال المطلوب الشرطي جدا اكبر باعتبار الاغلب (والقضية) سواء  
كانت حقيقة او حكما وانما عمنها القضية من القضية الحقيقية والحكمة لان  
يصدق تعريف مقدمة القياس على شروط لقياس فان الشروط سواء  
كانت بحسب الكيف او بحسب الكم او بحسب الجهة كما سيجي فهي مقدمات  
حكيمية فان الصغرى والكبرى في الاقتران في المقدمة الشرطية والاستثنائية  
في القياس الاستثنائي مقدمات حقيقية وشروط القياس مقدمات حكيمية  
كما يجب الصغرى وكلية الكبرى في الشكل الاول وتقرىب الدليل فان يجب  
الصغرى وكلية الكبرى وتقرىب الدليل يقول كل واحد منها بقولنا هذه  
الصغرى موجبة وهذه الكبرى كلية وسوق هذا الدليل مستلزم للطلوب  
والقضية (التي جعلت) اي تلك القضية (جزء قياس) سواء كان ذلك  
الجزء جزءا حقيقيا او حكما والجزء الحقيقي كالصغرى والكبرى والجزء  
الحكمي مثل يجب الصغرى وكلية الكبرى (تسمى مقدمة) وتسمى  
هذه القضية مقدمة القياس مثل الصغرى والكبرى فانهما مقدمتان حقيقتان  
من القياس ومثل يجب الصغرى وكلية الكبرى في الشكل الاول فانهما  
مقدمتان حكيميتان من القياس اعلم ان التعريف اذا جعل موضوعا  
والمعرف محمولا يسمى طرد التعريف واذا جعل التعريف محمولا والمعرف  
موضوعا يسمى عكس التعريف عند المنطقيين وعكس التعريف عند  
العربية ان يجعل نقيض المعارف موضوعا وان يجعل نقيض التعريف  
محمولا كقولنا في تعريف الانسان كل ما ليس بانسان فهو ليس  
بحيوان ناطق وطرد تعريف عند علماء العلوم العربية ان يجعل نقيض  
التعريف موضوعا وان يجعل نقيض المعارف محمولا كقولنا في تعريف  
الانسان كل ما ليس بحيوان ناطق فهو ليس بانسان كما ذكره الشيخ الرضى  
في شرح الكافية في قول ابن الحاجب ومن خواصه دخول اللام

آء وقول المص والقضية التي جعلت جزء القياس تسمى مقدمة فهو  
طرد التعريف لان التعريف ههنا جعل موضوعا وجعل المعرف وهو مقدمة  
القياس محولا وطرد التعريف قضية حالية موجبة كلية منطبقة على جميع  
جزئياتها من حيث يعرف منها احكام جزئياتها وان كان عكس التعريف قضية  
طبيعية ويقال ههنا ان الصغرى قضية جمعات جزء قياس وكل قضية جعلت  
جزء قياس هي مقدمة القياس فينجح قولنا الصغرى مقدمة القياس وكذا يقال  
ان الكبرى قضية جعلت جزء قياس وكل قضية جعلت جزء قياس  
فهو مقدمة القياس فيأتج قولنا الكبرى مقدمة القياس فظهر ان قوله  
والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة فهو حالية محصورة مسورة  
موجبة كلية فان لام التعريف في قوله القضية التي آء الاستغراق ولام  
الاستغراق سرر لموجبة لكلية وان زعم البعض ان آء هذه القضية طبيعية  
لكن هذا الرعم هوية بلامرية وقوله تسمى من قبيل الرابطة الرامية بل  
من قبيل اثنيه الى كور تعريف مقدمة القياس حدا اسميا كما قال المصام  
من آء ادا كان تعريف حد سبيا او رسما اسميا فليدكر بين التعريف  
والمعرف كلمة التسمية لاثنية على اسمية التعريف انتهى كلامه والتعريف  
عشرة نواع لآءه اما لفظي وهو ما يقصد به تعيين معنى اللفظ بلفظ آخر  
واضح دلالة عليه واما تعريف تنبهي وهو ما يقصد به تحصيل صورة  
محصلة في العقل بلا احتياج الى كسب جديد واما تعريف حقيقي وهو  
ما يقصد به تحصيل صورة غير حاصلية في العقل والتعريف الحقيقي اما احداثا  
واما حاد - نقص ومارسم تام ومارسم نقص وكل واحد من هذه الاربعة  
اما تحديد وترسيم الامور الموجودة في الخارج واما تحديد وترسيم الامور  
الموجودة في الذهن وتحديد للامور الموجودة في الخارج اما احداثا حقيقي  
واما حاد - نقص حقيقي وتحديد للامور الموجودة في الذهن اما احداثا اسمي  
واما حاد - نقص حقيقي وترسيم للامور الموجودة في الخارج واما حاد - نقص حقيقي  
واما حاد - نقص حقيقي وترسيم للامور الموجودة في الذهن اما حاد - نقص حقيقي



الحد او الحدود بالمقدار اى الجسم والسطح كما ذكره اثير الدين الابهرى  
 فى هداية الحكمة فمح يكون الشكل من قبيل الهياث المحسوسة بالبصر  
 ومن قبيل الصور المحسوسة بالبصر مع ان الهيئة الحاصلة من كيفية وضع  
 الحد الاوسط عند الحدين الاخرين من قبيل الهياث المعقولة ومن قبيل  
 الصور المعقولة مثل كون الحد الاوسط محمولا فى الصغرى وموضوعا  
 فى الكبرى فى الشكل الاول ومثل كونه محمولا فيهما فى الشكل الثانى  
 فكيف يصاق لكل على الهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط  
 عند الحين الاخرين قلنا شبهت الهيئة المعقولة بالصورة المحسوسة  
 بالحدس وبالهيئة المحسوسة بالبصر فى كمال التيقن ثم نقل لفظ الشكل  
 من الهيئة المحسوسة بالبصر ومن الصورة المحسوسة بالبصر الى الهيئة  
 المعقولة والى الصورة المعقولة مثل هيئة الشكل الاول وصورته المعقولة  
 وسمى المشبه باسم المشبه به (وهو) اى الشكل المستعمل فى المنطق  
 (اربعة) انواع (لان الحد الاوسط اركان) اى الحد الاوسط (محمولا  
 فى الصغرى و) ركان للحد الاوسط (موضوعا فى الكبرى فهو) يكون  
 الاوسط محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى متعارف (الشكل الاول)  
 يعنى ان متعارف الشكل الاول ان يكون الحد الاوسط تمام المحمول  
 فى الصغرى مع ان يكون الحد الاوسط تمام المارضوع فى الكبرى كما قولنا الدائم  
 تخير وكل من غير لا يتخلو عن حركة والسكون فله لم لا يتخلو عن الحركة  
 وسكونه غير متعارف المشهور بالشكل الاول ان يكون الحد الاوسط قيد  
 المحمول فى الصغرى وركنا تمام المارضوع فى الكبرى من قولنا الانسان  
 اخص من حيوان وكل حيوان حساس فينتج من اثير المتعارف المشهور  
 من الشكل الاول الانسان اخص من الحساس والقياس الغير المتعارف  
 الغير مشهور من الشكل الاول ان يكون الحد الاوسط تمام  
 المحمول فى الصغرى وركنا كونه اخص وصاح فى الكبرى  
 وان يكون الحد الاوسط قيد المارضوع فى الصغرى وقيد المحمول  
 فى الكبرى وركنا تولد اخص معرفة وصاحب المعرفة عزيز فينتج

ان السبيا صاحبه هزبر ومثل قوله عليه الصلوة والسلام الدنيا جيفة  
وطالبها كلاب فهذا الحديث قياس غير متعارف غير مشهور من الشكل  
الاول فينتج قولنا ان الدنيا طالبها كلاب والثاني مثل قولنا العدد اما  
فرد واما زوج وكل زوج اما زوج الزوج واما زوج الفرد فينتج قولنا  
العدد اما فرد او زوج او زوج الزوج او فرد ولمص اكتفى ههنا ك  
المتعارف فافهم (وان كان شمولاً فيهما) اي كان الحد الاوسط تمام  
الحصول في الصغرى والكبرى (فهو) اي كون الحد الاوسط تمام للحصول  
في الصغرى والكبرى متعارف هيئة (الشكل الثاني) وغير متعارف الشكل  
الثاني ان يكون الحد الاوسط قيد الحصول في الصغرى وتتمام الحصول في  
الكبرى وان يكون الحد الاوسط محمولاً تمام في الصغرى وقيد الحصول  
في الكبرى او ان يكون الحد الاوسط قيد الحصول الصغرى والحصول  
الكبرى متعارف الشكل الثاني في كقولنا لان كل انسان حيوان ولا شيء من  
الجرب يحويان فينتج لاشي من الانسان بحجر وغيره رفته لمشهور كقولنا  
لا ترضى بحري في ينتج الجزئية والضرب لاول من الشكل الثاني  
لا ينتج الجزئية فينتج قوله لا ترضى لا بحري في ضرب لاول من الشكل  
الثاني (وان كان) اي الحد الاوسط (موضوعاً فيهما) اي في الصغرى  
والكبرى (فهو) اي كون الحد الاوسط موضوعاً فيهما هيئة (الشكل  
الثالث) كقولنا سائر ناطق حيوان ناطق انسان فينتج من ضرب  
لاول منه قولنا بعض الحيوان انسان (وان كان) اي الحد الاوسط  
(موضوعاً في الصغرى وتتمامه لا في الكبرى فهو) اي كون الحد الاوسط  
موضوعاً في الصغرى وتتمامه لا في الكبرى هيئة (الشكل الرابع) يتولد  
كل ناطق حيوان ناطق انسان مطلق فينتج من ضرب لاول منه  
قوله بعض حيوان انسان وقس غير متعارف شكلي شئت وشكلي  
لربع على غير متعارف شكلي لاول شكلي مطلق وضعت لاشكال  
في ههنا مرتب لان الصغرى شكلي لاول شئت لربع من الصغرى



[illegible]

بحسب كيف عند العاراني لكن يمكن التوفيق بين المذهبين بان مراد الشيخ بالعمل في عقد الوضع هو الاعم من العمل العرضي والحققي ليصح تقسيم المحصورات الاربعة الى الحقيقية والحار جبة عنده كما يصح عند العاراني ومراد العاراني بالامكان في عقد الوضع هو الامكان المجامع للفعل لا الامكان الاستعدادي والارم ان يكون قولنا كل انسان حيوانا كائنا لدخول النطفة في الانسان لاستعدادها الى الانساية مع خروجها من الحيوان ولا فرق بين الفعلي القرضي وبين الامكان المجامع للفعل كما مر فحينئذ يكون شروط القياس سواء كانت بحسب كيف او بحسب النكم او بحسب الحقيقة معتبرة لاطراد اتاح القياس عندهما فتأمل (و) بحسب النكم (كلية الكبرى) اي كون الكبرى كلية ولا ينتج الكبرى الجزئية في الشكل الاول لعدم وجود الاندراج البين في المقدمتين عند الشيخ ولا يطردهما الكبرى الجزئية في الانتاج في الشكل الاول عند العاراني اذ لو اعتبر انتاج الكبرى الجزئية في الشكل الاول لزم الاختلاف المرحب لعدم النتيجة فاما اذا قلنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان ايضا فينتج قولنا بعض انسان ايضا وادنا قلنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ينتج قولنا بعض الانسان ليس فرس واذا نجح القياسان المذكوران هاتين النتيجةين فبرم لاختلاف الموح لعدم النتيجة وانما اختار المسنف رحمه الشيخ فقال (والا) او وان لم يكن كلية الكبرى شرطنا في الشكل الاول وكان الكبرى جزئية فيه (لاحتمل) او لجز (ان يكون البعض) اي مص اورد الحد الاوسط (المحكوم) اي الذي حكم (عليه) اي على ذلك البعض (د) الحد (الاكبر) في الكبرى (غير) بعض الحد الاوسط (المحكوم) اي الذي حكم (به) اي بذلك الغير (عنى) الحد (الصغير) في بعضه اي لا به مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان وبعض انسان فرس فرس لا به فبعضه معنى بعضه انسان ليس انسانا حيوانا هو صرف والمالقة ومعنى الكبرى ان بعض الحيوان الموصوف بالصفة فرس هو مدرج فرد لا صغير تحت الاوسط بل موح اندراج



[illegible]

إذا ضربنا المصورات الأربع إلى الأربعة فيحصل ستة عشر ضربا لكن  
 اشتراط إيجاب الصغرى اسقط ثمانية أضرب سقيمة وهي الصغريان السالبتان  
 مع الكبريات الأربع واشتراط كلية الكبرى اسقط أربعة ضرب  
 سقيمة وهي الكبريان الجزئيتان مع السعريين الموجبتين ولم يبق الأربعة  
 ضرب سقيمة فالضرب (الاول) منها الذي يتركب (من موجبتين كليتين  
 ينتج) أي الضرب الاول (موجبة كلية كقولنا كل ح ب) وهو موجبة  
 كلية صغرى (وكل با) وهي موجبة كلية كبرى (فكل ح ا) بمعنى ينتج  
 هذا القياس قولنا كل ح ا كما ينتج قولنا كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان  
 ان كل انسان حيوان واضرب (التي) منها مركب (من كلتين و)  
 الحل (الكبرى سالبه ينتج) أي الضرب الثاني (سالبة كلية كقولنا  
 كل ح ب) وهي موجبة كلية صغرى (ولاشئ من با) وهي سالبة كلية  
 كبرى (فلاشئ من ح ا) بمعنى ينتج هذا القياس قولنا لاشئ من ح كما ينتج  
 قولنا كل انسان ناطق ولاشئ من الناطق بحجر لاشئ من الانسان بحجر  
 والضرب (ثالث) مركب (من موجبتين و) الحال ن  
 (سعري جزئية ينتج) أي الضرب الثالث (موجبة جزئية  
 كقولنا بعض ح ب) وهي موجبة جزئية صغرى لاشتغالها هو الحد  
 لا صغره وهو قوله (وكل با) وهي موجبة كلية كبرى لاشتغالها هو الحد  
 لا كبره وهو قوله (بعض ح ا) بمعنى ينتج هذا القياس قولنا  
 بعض ح ك ينتج قوله بعض ح ب والضرب رابع (من موجبتين و) الحال ن  
 (سالبة كلية كبرى ينتج) أي الضرب (رابع سارعة جزئية كقولنا  
 بعض ح ب) وهو موجبة جزئية صغرى (ولاشئ من با) وهو  
 (سارعة كبرى) (بعض ح ب) بمعنى لاشئ من ح ا هذا القياس ينتج بعض ح  
 ليس كمنتج قوله بعض ح ب ولاشئ من ناطق ح ب ليس كمنتج قوله  
 بعض ح ب ليس كمنتج قوله بعض ح ب ولاشئ من ناطق ح ب ليس كمنتج قوله  
 بعض ح ب ليس كمنتج قوله بعض ح ب ولاشئ من ناطق ح ب ليس كمنتج قوله  
 بعض ح ب ليس كمنتج قوله بعض ح ب ولاشئ من ناطق ح ب ليس كمنتج قوله





او الخارج الموقوف عليه او ما يلزم من عدمه هل يلزم من وجوده  
 وجوده (اختلاف مقدمته) اى اختلاف لصغرى والكبرى فيه (بالكيف)  
 اى بالاجابى والسلب (و) شرطه بحسب الكم (كلمة الكبرى) اى كون  
 الكبرى كلية (والا) ي و ا لم يكن شرط اشكل لثاني بحسب الكيف  
 اختلاف المقدمتين بالاجاب والسلب وبحسب الكم كلمة الكبرى (يحصل)  
 اى يلزم (لاختلاف الموجب لعدم الاتح وهو) اى الاختلاف لموجب  
 لعدم الاتح (صدق القياس مع انطباق استجابة تارة) (صدق القياس  
 مع سلبها) ي مع سلب النتيجة تارة (اخرى) اما لزوم الاختلاف  
 الموجب لعدم النتيجة اذا كانتا موحيتين فلانه يصدق قولنا كل انسان  
 حيوان وكل ناطق حيوان ولحق في النتيجة هو الاجاب وهى قولنا  
 كل انسان ناطق واذا قلنا كل انسان حيوان، كل فرس حيوان، كل  
 الخ سلب النتيجة وهى قولنا لا شئ من الازده فرس واما راء  
 الاختلاف ذلك من سلبتين فالصدق قولنا لا شئ من الناس  
 بحجر ولا شئ من العرس بحجر والحق سلب النتيجة وهى قولنا  
 لا شئ من الناس فرس ولو قلنا لا شئ من الناس بحجر ولا  
 شئ من اطلق بحجر ولحق بصدق نتيجة وهى قولنا كل انسان ناطق  
 يلزم ان ينتج احصاء واحد من بعض لافنية سلب القياس وهو  
 مرجحة ولذلك هو اختلاف موجب لعدم النتيجة، ما روى اختلاف  
 لم حاقه النتيجة ان كانت - برى حرية اشكل الثاني فصدق  
 هو، لا شئ من الناس عرس بعض الحيوان فرس وحق بصدق  
 استجابة وهى قولنا كل انسان حيوان - لا شئ من الناس  
 عرس ويصدق - فرس كل انسان سلب نتيجة وهى قولنا  
 لا شئ من الناس فرس - لا شئ من الناس عرس وصدق  
 وصدق من سلب نتيجة - لا شئ من الناس عرس وصدق  
 لا شئ من الناس فرس - لا شئ من الناس عرس وصدق  
 لا شئ من الناس فرس - لا شئ من الناس عرس وصدق



من الاول (لينج قبض الصغرى) يعنى ينتج هذا الضرب سالبه كلية  
 لانه لو لم ينتج سالبه كلية لم يصدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر  
 اذا قلنا كل انسان ناطق ولاشئ من الحجر ناطق مثلاً وكل لم يصدق  
 فيصدق قولنا بعض الانسان حجر لئلا يلزم ارتفاع القيصين وكلما يصدق  
 هذا القيص فجهه صغرى وكبرى انقياس برى وكذا جعلنا به اند  
 فيحصل قياس خلقي منتظم من جميع من الشكل الاول وكل حصل  
 انقياس الحقيق المنتظم فقول بعض انسان حجر ولاشئ من الحجر  
 بانسان وكذا قال هكذا فيجى قياس خلقي المنتظم تتواءم من الافتراض  
 الشرطى لمركب قولنا بعض الانسان ليس بناطق وهذه النتيجة قبض  
 الصغرى اتي هي قولنا كل انسان ناطق فهذا لقياس مرتكب من  
 الافتراضات شرطيات الستة وكبرى اقياس لسادس حلقة فيلجى لولم  
 ينتج هذا لضرب سالبه كلية صدق قبض صغرى قياس مع نهسا  
 مفروضة لصدق لكن لم يصدق قبض الصغرى لكونه حذف مروض  
 فيلجى هذا لضرب ثانى سالبه كلية فظهر طريق الحذف من ترتيب  
 بيان لاثناح في باب رد الاشكال الثلاثة الى الشكل الاول ولا يرجع  
 اقياس خلقي التواءم من شمس مراتب من لاقرنات الشرطيات الى  
 قياس المنتج بعد نتيجة من شكى هو ... ... ...  
 طريق العكس والافتراض طال انقياس التواءم من شمس مراتب من  
 المنتج لغير النتيجة من شكى هو ... ... ...  
 لا يرد من صورة شمس حتى المتولد من ذلك اقرنات الشرطيات  
 لان صورته هيئة اشكى الاول وهو مسجع شرطيات يرد من حيث  
 القيس ومن قدهم ولا يلزم من ذلك انه ... ... ...  
 اعداد وهو متولد من شمس مراتب من شمس مراتب ...  
 المذكور وبنى قول بعض ... ... ...  
 خلاف ... ... ...  
 ... ... ...  
 ... ... ...

لينتج نقبض الكبرى مع ان الكبرى مفروضة الصدق ويقال بعض الجبر  
 انسان وكل انسان ناطق فينتج من الضرب الثالث من الشكل الاول  
 قولنا بعض الجبر ناطق وهذه النتيجة تناقض الكبرى التي هي قولنا  
 لا شيء من الجبر ناطق مع ان الكبرى مفروض الصدق فظهر كذب  
 نقبض النتيجة فينتج هذا الضرب سالبة كلية ومن اراد تفصيل استرداد  
 الاشكال الثلاثة بطريق الخلف او العكس او الافتراض الى الشكل الاول  
 فليراجع الى رسالتنا الموسومة برتبة المعيار ( و ) كذا يحصل التنبه  
 او الاستدال على انتاح الضرب الاول من الشكل الثاني سالبة كلية  
 ( باعكاس الكبرى ايتد ) و الضرب الاول من الشكل الثاني ( الى )  
 الضرب الثاني من لشكى ( نول ) وليرجع اليه بان يقال ينتج هذا  
 الضرب سالبة كلية لانا اذارتبنا القياس من هذا الضرب فتقول كل  
 انسان ناطق ولا شيء من الجبر ناطق مثلاً وكلنا هكذا فنضم الصفة  
 الى عكس الكبرى وكلها ضمننا هكذا فنحصل قياس عكسي منتظم من  
 الضرب الثاني من الشكل الاول وكل حصل القياس انعكسي منتظم  
 وتدل على ذلك منطق ولا شيء من اننا نتج بجزءه فم هذا فينتج هذا  
 اقباس انعكسي المنتظم مسس من الشكل الاول قوله لا شيء من الانسان  
 بجزءه وكلما اتبع القياس انعكسي المذكور هذه النتيجة فينتج هذا  
 الضرب سالبة كلية هذا القياس مركب من الاثرينات المرتبات  
 الخمسة مع ان يتولد منه القياس انعكسي المذكور المنتج بثلاث استجابة  
 فينتج القياس لمركب المذكور من المصطلح النتائج لبا اذارتبنا  
 القياس من هذا الضرب فينتج سالبة كلية كذا يتبع القياس من هذا  
 ضرب ينتج هذا الضرب سالبة كلية وهذا هو هذا ضرب  
 لا يجري فيه لا تعرض لان هذا الضرب لا ينتج الجزئية والافتراض يجري  
 فيه لا ينتج الجزئية الا محي فيه لا اعتراض و لضرب ( انساني ) هو الذي  
 ذكره في كتابه ( انساني ) ( انساني ) ( انساني ) ( انساني ) ( انساني )  
 ( انساني ) ( انساني ) ( انساني ) ( انساني ) ( انساني )  
 لا شيء من الانسان ناطق ولا شيء من الجبر ناطق



على الحد الاكبر (فلاشيء من ج) بمعنى يتبع هذا القياس قولنا لاشي  
من ج اكما ينتج قولنا لاشي من الانسان بحمد وكل حجر جاد قولنا  
لاشي من الانسان بحجر فالبيان باننا اح هذا لضرب سائلة كلية بحصل  
(ب) طريق (الحلف) لانا نأخذ نقيض النجحة ونجعله ل هذا النقيض  
صغرى ونجعل كبرى القياس كبرى لان نقيض لنتحه ههنا موحدة  
جزئية تصلح لصغرى لاول والبرى ههنا موحدة كلية تصلح لكبرى  
الشكل الاول فينظم قياس خلد من لضرب لث من الشكل لاول  
حتى ينتج موحدة جزئية مفضة ل لصغرى فنقول هذا الضرب ينتج  
سائلة كلية لانه اولم ينتج له كلية لم يصدق قولنا لاشي من الانسان  
بحجر اذا قلنا لاشي من الانسان بحمد وكل حجر جاد مثلاً وكلما  
لم يصدق بماء شبعة فنصدق نقيضها وموقولنا بعض الانسان حجر  
ههنا وكلما صدق نقيض ما كور فبعض صغرى نجعل كبرى لاشي  
كبرى وكما جعله كاد فبحصل قياس حقيق مستقيم من لضرب لث  
من الشكل لاول وكلما حصل القياس من حقيق فنقول بعض الانسان  
حجر وكل حجر جاد وكلما هكذا فينتج القياس الحقيقى الحاصل  
قولنا من الانسان جاد هو القياس الصغرى فينتج قياس المكمل  
من لافتريه شرطية لث موقولنا لاشي من الانسان جاد  
كلية لانج قياس الحقيقى انوار لث موقولنا لاشي من الانسان  
نقيض الصغرى مع لاشي موقولنا لاشي من الانسان جاد  
وقولنا لاشي من الانسان جاد لاشي من الانسان جاد (وا لاشي  
او الاستدلال على ساحت هذا الضرب سائلة كلية (بعكس الصغرى  
وجعلها) لاشي يحصل نتيجة وانما لا على ساحت صغرى موقولنا  
كلية طاق لاشي من صغرى و لاشي من صغرى لاشي من صغرى  
لصغرى اكبر لاشي من لاشي من صغرى لاشي من صغرى لاشي من صغرى  
وكس مستوى لاشي من لاشي من صغرى لاشي من صغرى لاشي من صغرى

المطلوب و يقال، في اجراء العكس بالثال الجزئي يتبع هذا الضرب سالبة  
كناية لانا اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فقول لاشئ من الانسان  
بجماد وكل حجر جاد مثلاً وكلما قلنا هكذا فيصدق عكس الصغرى مع  
دين الكبرى وكلما صدق العكس المذكور معها فيجعل العكس المذكور  
كبرى ونجعل كبرى القياس صغرى وكلما جعلناها هكذا فينتظم قياس عكسى  
من الضرب الثانى من الشكل الاول وكلما انتظم القياس العكسى فقول  
كل حجر جاد ولاشئ من الجماد بانسان وكلما قلنا هكذا فيتبع سالبة  
كلية تعكس الى عين النتيجة اعنى قولنا لاشئ من الحجر بانسان الذى  
يعكس الى قولنا لاشئ من الانسان بحجر وهو عين النتيجة وكلما اتبع  
ل قياس هذه نتيجة فيتبع هذا الضرب سالبة كلية لكن المقدم حق  
وانتضى مثله فافهم ان قلت يصح اجراء الخلف في هذا الضرب بضم  
عكس نقيض النتيجة الى الصغرى بان يجعل هذا العكس صغرى ويجعل  
صغرى ل قياس كبرى ويتبع قياس الخلفى الحاصل سالبة جزئية مناقضة  
لعين الكبرى وما يقال بعض الانسان حجر ولاشئ من الانسان بجماد  
حتى يتبع بعض حجر ليس بجماد وهذه النتيجة تناقض قولنا كل حجر  
هو جاد الذى هو لكبرى ههنا مع ان هذه الكبرى مفروضة الصدق  
حينئذ لولم يتبع هذا الضرب سالبة كلية لم اجتماع التقيضين  
ولم يلغى لمص الى هذا لاحتمال قلت لم يلغى الى الاحتمال المذكور  
فما لا ريبه واعدم صحة هذا الاحتمال في ضرب الرابع من الشكل  
الذى لا يكون هذا الاحتمال مطرداً مع ان البحث في علم الميزان من  
مصدره لا ياتى به وهم ولا يترضى لا صح في هذا الضرب لان  
الافتراض يصح فيما يتبع الجزئية وهذا الضرب لا يتبع الجزئية فلا يترضى  
لا يصح والضرب (الثالث) منها مركب (من موجبة جزئية صغرى  
( من سالبة كلية كبرى يلج ) اى الضرب لثالث ( سالبة جزئية كقولنا  
بعض حـ بـ لا ياتى به وهم ولا يترضى لا شئها على الحد لاصغرو هو  
فوهـ ( رابـ من بـ ) رهمـ البـ كناية كبرى لاشتغالها على الحد لا كبرى  
مـ رـ ( فبعض حـ ليس ا ) يعنى ان هذا القياس يتبع قولنا بعض

ج ليس كما يتج قولنا بعض الحيوان صاهل ولاشئ من الانسان بصاهل  
بقولنا بعض الحيوان ليس بالانسان والتنبيه او الاستدلال على انشاح هذا  
الضرب سالبة جزئية يحصل (بالخلف) ويؤخذ قبض النتيجة وبضم  
هذا القبض الى كبرى القياس ويحصل قياس خلقي منتظم من الضرب  
الثاني من الشكل الاول حتى ينجح سالبة كلية مناقضة الى الصغرى مع  
انها مفروضة الصدق فيلم خلاف المفروض لكن الازد باطل والمعلوم  
منه فلذا ينجح هذا الضرب سالبة جزئية فتصور بالخلف بالمثل الجزئي  
هكذا ينجح هذا الضرب سالبة جزئية لانه لو لم ينجح سالبة جزئية لم يصدق  
قولنا بعض الحيوان ليس نفس اذا قلنا بعض الحيوان باطل ولاشئ  
من العرس باطل وكل ما يصدق هذه النتيجة فيصدق قبضها اعني كل  
حيوان فرس ولو صدق هذا القبض فحده صغرى الكبرى لقياس وكما  
جعلها كذا فيعلم قياس خلقي من لضرب الثاني من الشكل الاول وكما  
انتظم لقياس الخلقي فنقول كل حيوان فرس ولاشئ من افرس  
باطل وكذا قدما هكذا فينجح سالبة كلية مناقضة للصغرى القياس  
مع انها مفروضة الصدق اعني لاشئ من الحيوان فرس ولو تج  
القياس خلقي منتظم منه نتيجة يرمى خلاف المفروض من الازد  
باطل وكذلك يروى فتعين ان هذا الضرب صحيح سالبة جزئية  
فنأمل ان قلت يصح حرام خلاف في هذا الضرب لا يصح قبض  
النتيجة في عكس الصغرى لا لعدم التنبه كبرى وان عكس  
الصغرى صغرى فيعلم قياس خلقي من لضرب الثالث من الشكل الاول  
حتى ينجح موحدة جزئية مناقضة لعكس الكبرى مع ان عكس الكبرى  
مفروض الصدق ايضا في تصور النتيجة فيكون عكس الكبرى باطل  
ان لم يروى وترى ان هذا الضرب صحيح سالبة جزئية  
بعض من ليس مع هذا الضرب لا يوافق بعض من يوافق  
و- و- بعض من الكبرى في شيئا فردا فيكون عكس الكبرى باطل  
فبذلك يروى ان بعض من هذا الضرب صحيح سالبة جزئية  
لو كانت النتيجة صحيحة لكانت صحيحة الحرام صغرى من هذا  
شكل لا يرد في النتيجة فيكون عكس الكبرى باطل و- جزئية

عادة الميزانين بإجراء الخلف مطردا فلذا سككت المص عنه ( و ) كذا  
يحصل التنبه والاستدلال على اتساج هذا الضرب سالبة جزئية  
( بعكس الكبرى ليرجع ) أي الضرب الثالث من الشكل الثاني ( الى )  
الضرب الرابع من الشكل ( الاول ) ويقال في اجراء العكس في هذا  
الضرب بالمثل الجزئي ينتج هذا الضرب سالبة جزئية لانا اذارتبنا  
القياس من هذا الضرب فنقول بعض الحيوان ناطق ولاشيء من الفرس  
ناطق مثلا وكما قلنا هكذا فيصدق عكس الكبرى مع الصغرى وكما  
صدق العكس المذكور فعكسنا هذه الكبرى الى سالبة كلية مثلها وكما  
عكسنا ما فينتدم قياس عكسي من الضرب الرابع من الشكل الاول  
ولو انتظم القياس فنقول بعض الحيوان ناطق ولاشيء من الناطق يفرس  
وكما قلنا هكذا فينتج القياس العكسي سالبة جزئية هي عين المطلوب  
عني بعض الحيوان ليس بفرس وكل نتج القياس العكسي المتولد من هذه  
الاقتنيات الشرطيات هذه نتيجة فينتج هذا الضرب سالبة جزئية  
ذات رتبة قياس من هذا الضرب فينتج سالبة جزئية لكن رتبنا  
القياس من هذا الضرب فينتج هذا الضرب سالبة جزئية وهو المطلوب  
اعلم ان القياس الجارى في طريق العكس قياس حقي مركب من الافتراضات  
الشرطية ومن الطريق الاول من قياس الاستثنائي فاز القياس المركب  
من الافتراض الشرطي ومن الطريق الاول من الاستثنائي يسمى حقا لكونه  
مستقلا عن الاستثنائي المستقيم ويتولد من ذلك القياس الحقي قياس عكسي  
ينتج عين المطلوب في باب الرد وكذا ينتج عين العكس في باب العكس كما  
سبق في بحث انعكوس وكذا لقياس جارى في طريق لافتراض قياس  
حقي مركب من الافتراضات الشرطيات ومن الطريق الاول من الاستثنائي  
ويتولد من ذلك قياس الحقي قياسا متراضيا في باب الرد والقياس  
له من منهما ينتج عين المطلوب من لشكل الاول لكونه راجعا الى  
الشكل الاول كما سيجي ويتولد من ذلك القياس الحقي في باب العكس  
قياس واحد ينتج عين لعكس كما سيجي في بحث لنعكوس وما قيل من ان  
المقدمات الافتراضية ليست بقياس فهو رتبة بلامية والقياس الجارى



عند الافتراضى الاول قولنا لاشئ من مسمى زيد بفرس وكلما اتبع الافتراضى  
الاول هذه النتيجة فنعكس الشخصية الثانية بعد التأويل بالكلية الى  
قولنا بعض الحيوان مسمى زيد ونجعل هذا العكس صغرى ونجعل النتيجة  
المستتعة من الافتراضى الاول كبرى وكلما عكسنا وجعلنا هكذا فينتظم  
قياس افتراضى ثان من الضرب لرابع من الشكل الاول وكلما انتظم القياس  
الافتراضى الثانى فنقول بعض الحيوان مسمى زيد ولاشئ من مسمى زيد  
بفرس وكلما قلنا هكذا فينتج الافتراضى الثانى قولنا بعض الحيوان ليس  
بفرس وهو عين المطلوب وكلما اتبع الافتراضى الثانى هذه النتيجة فينتج  
هو ضرب سالبة جزئية فهذا لقياس مركب من الافتراضيات الشرطيات  
الاحدى اشرونيج قولنا ذارتنا اقياس من هذا الضرب فينتج سالبة  
جزئية اكن رتبنا اقياس من هذا الضرب فينتج هذا الضرب سالبة جزئية  
وهو لمطرد بالذات والضرر (الرابع) منها هو الذى يتوكل (من  
سالبة جزئية صغرى و) من (موجبة كلية كبرى يلحق) اى الرابع (سالبة  
جزئية كبرى) بعض ح س ب (وهو صغرى سالبة جزئية لاشتمالها على  
ح لا سفر وهو قوله ح (وكل ب) وهى موجبة كلية كبرى لاشتمالها  
على الحد لا كبرى هو قوله ا (بعض ح ليس ا) يعنى ينتج هذا  
لضرب قولنا بعض ح ليس ا كما ينتج بعض الحيوان ليس بباطق وكل  
انسان باسق قولنا بعض الحيوان ليس بانسانا و لنفسه او لاستدلال  
على تح هذا الضرب سالبة جزئية يحصل (بالحذف) وبان يؤخذ  
نقيض صحة ونجعل لقياس صغرى كبرى اقياس الخلفى من  
الضرب الاول من الشكل الاول حتى ينتج ما نصله صغرى مع ان  
الصغرى معروفة اصدق ولا يصح اجراء الحذف بان يضم نقيض  
النتيجة لـ لا سفر في ضرب لان صغرى هذا الضرب سالبة  
جزئية نصله لـ لا سفر لا شكلى رر وكذا لا تلحق لـ لا سفر فانه صغرى  
لا سفر بحسب كيف يحاب الـ لا سفر بحسب الكمية كذا انكبرى  
كما سبق وجرء الحذف فى هذا الضرب بالشال الجرى يحصل بطريق  
النتيجة اى جمع لـ لا سفر سالبة جزئية لانه لو لم ينتج سالبة جزئية

لم يصدق قول بعض الحيوان ليس بفرس على تقدير صدق قولنا بعض  
الحيوان ليس بصاهل وكل فرس صاهل وكل يصدق هذه النتيجة  
فيصدق نقيضها لئلا يلزم ارتفاع التقيين اعني كل حيوان فرس وكل  
صدق النقيض المذكور فجعله صغرى لا يرى اقباس وكل جعلها كذا  
فحصل قياس خلقي من لضرب الاول من الشكل الاول وتلك حصص  
لقباس خلقي فقول كل حيوان فرس وكل فرس صاهل وكل قسا  
هكذا ينتج لقباس خلقي منظم او ما كل حيوان صاهل وهو نقيض  
الصغرى فلو لم ينتج هذا لضرب سلبية جزئية تنج اقباس خلقي المذكور  
نقيض الصغرى مع ان الصغرى مفروضة لصدق فيلزم خلاف المعروض  
وهذا لفساد انما نشأ من فرض صدق نقيض النتيجة فحينئذ كذب نقيض  
النتيجة فيلج هذا لضرب سلبية جزئية وهو مساو باذنت وانه ان بعض  
لشرطيات المذكورة في جزء ما - والعكس والافتراض لزومية  
دائية وبعضها لزومية حتمية وبارومية الادائية تعاينة ومتو ستدل  
لاقتضية لعامة في قياسات الخلفية وفي القياسات الخلفية والافتراضية  
والعكسية جزئية لقسم لا تقع في وقوع لاني كيجوز ستم لها في المحاور  
وكذلك ما ذكره في ذلك من - سئل كما ذكره في ذلك  
الجملة من الله تعالى في حاشية انصارية في قوله - من الله تعالى  
فمن لزومية وما تعبدت وجمع من فرياء لعصر ومن وحيد لشهره  
ولا يجمع لا يقبل منع بعض لعصرين بمثل هذه قدمت تسمية  
الافتراضية والعكسية والخلفية المذكورة في بعض رسائله المؤلفة  
فتأمل حق التأمل فتح الله تعالى لك هذا السبيل ويصح جزء الافتراض  
في هذا لضرب ما كان موضوع الصغرى سلبية جزئية وهو واحد  
سواء كانت مرة غير مرة في من ان جزء الافتراض في صغرى  
هذا لضرب مما يصح د كانت صغرى من مرة في انفساء لمركبات  
وجود الموضوع كيمتنى الافتراض وهو موضوع فهو غير مرضي  
عند ولي الالساب وقيل ليصح ويصح انما اتى لا يوجد ذات  
الموضوع فيها في قياسات تأمل يقال - لا افتراض في صغرى

هذا لضرب ينتج هذا الضرب سالبية جزئية لان اذا رتبنا القياس من هذا  
الضرب ونقول بعض الحيوان ليس بصاهل وكل فرس صاهل مثلا  
وكما قلنا هكذا فنعرض ذات موضوع هذه الصغرى فردا معيناً وصوفاً  
بالحيوانية ومسلوباً عنه الصاهلية وكما فرضنا هكذا فيحصل شخصيتان  
احدهما من عقد الوضع والاخرى من عقد الحمل اعني زيد حيواناً وزيد  
ليس بصاهل وكما حصلنا فنجعل الشخصية السالبة بعد التأوويل بالكلية  
صغرى لكبرى القياس وكما جعلنا هكذا فينتظم قياس افتراضى من الضرب  
الثانى من هذا الشكل واوانتظم القياس الافتراضى فنأبى مسمى زيد  
ليس بصاهل وكم فرس صاهل وكم قلنا هكذا فينتج قولك كل  
مسمى زيد ليس بفرس وكما انتج الافتراضى هذه النتيجة فنعكس  
الشخصية الاولى بعد التأويل بالكلية الى قولنا بعض الحيوان مسمى  
زيد، وكما عكسنا هكذا فنجعل العكس المذكور صغرى واتجة  
المستعاضة من قياس الافتراضى الاول كبرى لهـ وكما جعلنا  
هكذا ينتج قياس افتراضى من ان ضرب الرابع من الشكل الاول  
وكما انتظم القياس الافتراضى الثانى فنقول بعض الحيوان مسمى زيد  
ولاشئ من مسمى زيد فرس وكما قلنا هكذا فينتج القياس الافتراضى  
الثانى ستم من لضرب الرابع من الشكل الاول قولنا بعض الحيوان  
ليس بفرس وكما نتج لافتراضى الثانى من جملة من اشكل الاول هذه  
النتيجة ينتج من ضرب السالبة مسمى زيد هذا قياس مركب  
من لافتراضيات شرطيات مسمى زيد وينتج قولنا دارتنا قياس  
من هذا الضرب ينتج سالبة جزئية لكن رتبنا القياس من هذا لضرب  
من القياس مركب من لافتراضيات الشرطيات الاثنى عشر من الطريق  
الاول من قياس الاستثنائى ومسمى زيد ساقية جمع قولنا ينتج هذا لضرب  
سالبة جزئية ونعو طاربه من قياس الافتراضى الاول لافتراضى  
جبارى فى هذا الضرب فهو من ضرب السالبة من هذا الشكل وثانى  
لا ترنى يحصل لقياسين الاول منهما هو من الضرب الاجلى من هذا





موجبة ( والا ) اى ولو لم تكن صفرى لشكل لثالث موجبة لكانت  
سالبة ولو كانت سالبة ( لحصل الاختلاف ) الموجب لعدم النتيجة  
ولو حصل الاختلاف الموجب لعدم النتيجة لم يعتبر الشكل الثالث فى الفن  
مع انه معتبر فى الفن فعين ان شرطه بحسب الكيف ان يكون صفراء موجبة  
و لزوم الاختلاف الموجب لعدم النتيجة اذا كانت صفراء سالبة واقع لانا اذا  
قلنا لاشئ من الانسان بفرس وكل انسان ناطق ينتج قولنا لاشئ من الفرس  
بناطق واذا بدلنا نحول الكبرى الى الحيوان وقلنا لاشئ من الانسان بفرس  
وكل نسان حيوان فلا ينتج سالبة فحينئذ ان الحق فى نتيجة القياس الاول  
هو السلب والحق فى نتيجة القياس لثانى هو الايجاب فلو كانت  
صفرى شكل لثالث سالبة لزم ان يتبع الضرب الواحد من بعض  
المواد موجبة ومن بعض الامثلة سالبة ولم يطرد انتاج الشكل الثالث  
لكن الشكل الثالث مطرد فى انتاجه فطهران شرطه بحسب الكيف  
ان تكون صفراء موجبة ( و ) شرط الشكل الثالث بحسب الكم  
( كلية احدى مقدمتيه ) وهاتان المقدمتان ههنا عبارتان عن الصفرى  
والكبرى يعنى ان شرط اشكل لثالث بحسب الحكم اما ان تكون صفراء  
كلية واما ان تكون كبراء كلية واما ان تكون الصفرى والكبرى  
كليتين مع ( ولا ) اى ولو لم يكن احديهما كلية لم ان تكون الصفرى  
واكبرى مع جزئيتين ولو كانتا جزئيتين ( لكن البعض ) اى بعض  
افراد الحد الاوسط ( المحكوم ) او البعض الذى حكم ( عليه ) اى على  
ذلك البعض فى الصفرى ( ب ) الحد ( الاصغر عبر البعض ) قوله غير  
البعض خبر كذا ، غير بعض افراد الحد الاوسط ( المحكوم ) اى بعض  
افراد الحد الاصغر الذى حكم ( عليه ) اى على ذلك البعض فى الكبرى  
( بالاكبر او بالسلك الامر كذلك ) فلم يجب التعدية ) اى لم يجب  
تعدية الحكم من الاوسط الى الاصغر بل يجوز تعدية الحكم من الحد  
لاوسط الى الحد الاصغر دون فى الوجوه يستلزم الجواز عند الميزان  
لكون الجوز عبارة عن لا يمكن فاما اذا قلنا بعض الحيوان انسان  
وبعض الحيوان ايضا يجوز ان يحكم بالاخص على بعض الحيوان لم يوصف

بالساطق وانجاز ايضا ان يحكم بالابيض على بعض الحيوان الموصوف  
 بالساهل فحيثما يتعدى ويتجاوز الحكم بالابيض على بعض الحيوان  
 الموصوف بالساطق في الكبرى الى الانسان وهو الحد الاصغر فيجوز  
 تعدية الحكم من الاوسط الى الاصغر في مثل منكره ونلمح بحسب التعدية  
 فينتج قولنا بعض الانسان ابيض والحاصل اذا قلنا بعض الحيوان انسان  
 وبعض الحيوان ابيض اما ان يحكم في الكبرى بالابيض على بعض الحيوان  
 الموصوف بالساطق وما ارى يحكم في الكبرى بالابيض على الحيوان  
 الموصوف بالساهل وان حكم فيها بالابيض على الحيوان الموصوف  
 بالساطق فيجوز الحكم المذكور الى الاصغر وهو الانسان  
 ههنا فيوجد الاندراج البين في المقدمتين فينتج القياس قولنا بعض  
 الانسان ابيض وان حكم فيها بالابيض على حيوان موصوف  
 بالساهل فلا يتجاوز الحكم المذكور الى الاصغر وهو الانسان  
 فلا يوجد الاندراج البين في المقدمتين فلا ينتج القياس قولنا بعض  
 الانسان ابيض فلذا قال المصنف لم يجب التعدية ولم يقل ولا يجوز التعدية  
 واثار بقوله ولم يجب التعدية الى رد مذهب الشيخ في شروط القياس  
 وقال شروط القياس لا تحل لا طهارة واختلاف في ذلك  
 قل ان شروط القياس لا مراد في الشرح واما ما ذكره من  
 المنهين واذا قسما بعض الحيوان نفسا ومعنى حيوان في الشرح  
 يحكم ما درس في الكبرى على بعض حيوان موصوف بالساهل  
 ولا تعدى ولا يتجاوز حكم ما درس على حيوان موصوف بالساهل الى  
 الانسان صلا فلم ينتج هذا القياس موحدة دلت على القياس الاول ينتج  
 موحدة عام مع ما ذكره من شروط القياس واما ما ذكره من  
 واثارهم موحدة حاشية ومنهم من يخرج القياس من شروط القياس  
 المنة موحدة ومنهم من يرد القياس من شروط القياس من جهة  
 فانها جوهري كانه حصر في شروط القياس لا يخرج شك في ذلك  
 من شروط القياس لا يخرج شك في ذلك من شروط القياس  
 في شروط القياس لا يخرج شك في ذلك من شروط القياس



هذه النتيجة يلزم التناقض لكن اللازم باطل والمعلوم مثله فيلج هذا  
الضرب موجبة جزئية وبصح الحالف في هذا لضرب بطريق آخر ضم  
عكس نقض النتيجة الى الكرى فيهم كبرى لقياس صغرى ويجعل خاص  
نقض النتيجة كبرى فينطق لقياس الخلق من الضرب لك في  
من الشكل الاول وقول كل منطق انسان ولاشئ من الانسار حيوان  
فيلج هذا . اس خلق من الضرب الثاني من لشكل الاول  
قولا شي من لسائق حيوان وهذه نتيجة اخص من نقض  
الصغرى ولاخص مستنزه للا مع ن الصغرى معروضة لست  
فيلزم خلاف لمعرض من مرض صدق نقض نتيجة فتعبر كذب نفيعص  
لنتيجة فيلج هذا الضرب موجبة جزئية وهو المطلوب بانك وسكت  
لص ع . دار . حتم . فمحبا بالادكياه ولعده صحته في لضر .  
لسادس . هذا لشكل كما يحسن ( وبارد ) . ر . د . س . ص .  
( د ) لضر لست من لشكل ( ا . ب . ج . د . هـ . ز . ح . ط . ي . ك .  
لأعكس لست جاري هكذا ينتج لضر موجبة جزئية ا . د . ر .  
لقياس من هذا لضر وقول كل منطق انسان مثلا ولم قد هـ د  
يصديق . من المعروف مع كبرى متى صدق لعكس ا . د . ك . ر . فمحبا  
لصغرى متى عكس . فثبت ليس كبرى من ح . د . س . ث .  
لشكل الاول متى انظم لقياس لعكس وقول متى خ . ب . ج . د . هـ .  
دطق لست د . ك . هـ . د . ي . ج . ح . د . ر . ث . د . ب . ي .  
والعكس ر . د . س . ر . ح . ب . اس لعكس هذه نتيجة فيلج  
هـ د لضر موجبة جزئية كبرى فثبت ليس من هـ د لضر ينتج  
هذا لضر موجبة جزئية . و . د . ب . و . ص . ح . د . ب .  
في صغرى . ا . ب . ر . ح . د . ب . و . د . ب . و . د . ب .  
و . د . ب . و . د . ب . و . د . ب . و . د . ب . و . د . ب .  
اكثر من بالبحر . ا . ب . ر . ح . د . ب . و . د . ب . و . د . ب .

معينا موصوفاً بالناطق والحيوان ومتى فرضنا هكذا فيحصل شخصيتان احى  
زيد ناطق وزيد حيوان ومتى حصلنا فيجعل الشخصية الاولى صغرى الكبرى  
القياس بعد التأويل بالكلية ومتى جعلنا هكذا فينتظم قياس افتراضى من  
الضرب الاول من الشكل الاول وكلما انتظم القياس الافتراضى فنقول  
كل مسمى زيد ناطق وكل ناطق انسان ومتى قلنا هكذا فينتج قولنا كل  
مسمى زيد انسان وكلما انتج الافتراضى الاول هذه النتيجة فيجعل  
عكس الشخصية الساتية صغرى بعد التأويل بالكلية ونجعل النتيجة  
المستفادة من الافتراضى الاول كبرى ومتى جعلنا هكذا فينتظم قياس  
افتراضى ثالث من اصرب له ثلث من الشكل الاول وكلما انتظم الافتراضى  
ثالثى فنقول بعض الحيوان مسمى زيد وكل مسمى زيد انسان وكلما قلنا  
هكذا فينتج بعض الحيوان انسان وهو عين المطلوب وكلما انتج الافتراضى  
الثالثى وهذه النتيجة فينتج هذا الضرب موجبة جزئية وهذا القياس  
مرتب من الاقترانيات الشرطيات الاحدى عشر وينتج قولنا اذا رتبنا  
قياس من هذا الضرب فينتج موجبة جزئية لكن رتبنا القياس من هذا  
الضرب فينتج هذا الضرب موجبة جزئية وهو المطلوب بالذات  
وتصوير اجراء الافتراض فى الكبرى ههنا هكذا ينتج هذا الضرب  
موجبة جزئية لانا اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فنقول كل ناطق  
حيوان وكل ناطق انسان مثلاً ومتى قلنا هكذا فنفرض ذات موصوع  
الكبرى فرداً معينا موصوفاً بالناطق والانسان ومتى فرضنا هكذا فيحصل  
فرضتان شخصيتان اء زيد ناطق وزيد انسان ومتى حصلنا فيجعل الشخصية  
الاولى بعد التأويل بالكلية صغرى ويجعل صغرى القياس كبرى ومتى  
جعلنا هكذا فيحصل قياس افتراضى من الصرب الاول من الشكل  
الاول ومتى حصل القياس الافتراضى فنقول كل مسمى زيد ناطق وكل  
ناطق حيوان ومتى قلنا هكذا فيصح قولنا كل مسمى زيد حيوان وكلما  
نتج الافتراضى هذه النتيجة فيجعل عكس هذه النتيجة صغرى ونجعل  
النتيجة الثانية كبرى بعد التأويل بالكلية كبرى ومتى جعلنا هكذا فينتظم  
قياس افتراضى رابع من الصرب الثالث من الشكل الاول وكلما انتظم



سالة جزئية ويصح اجراء الحلف في هذا الضرب بطريق ان يضم تقبض  
النتيجة صفري الى عكس الكبرى حتى ينظم قياس خلقى من الضرب  
الثانى من الشكل الاول ويتبع سالبة كلية منافية عكسها الى الصفري لكون  
عكس هذه النتيجة اخص من تقبض الصفري مع ان صدق الاخص يستلزم  
صدق الاعم لعدم جواز وجود الاخص بدون الاعم فيلزم التناقض الضمنى  
فظهر كذب تقبض النتيجة فتعين اتساح هذا الضرب سالبة جزئية  
فاهم (و) كذا التنبيه او الاستدلال على اتساح هذا الضرب سالبة  
جزئية يحصل (بالعكس) اى بطريق ان يعكس صفري القياس حتى  
يرجع هذا الضرب الى الضرب الرابع من الشكل الاول الذى يتبع سالبة  
جزئية فتح يتبع هذا الضرب سالبة جزئية وتصوير العكس بالمثل الجزئى  
هكذا يتبع هذا الضرب سالبة جزئية لانا اذا رتبنا القياس من هذا  
الضرب فنقول كل ناطق حيوان ولاشئ من الناطق بفرس مثلا ومتى  
قلنا هكذا فيصدق عكس الصفري مع الكبرى ومتى صدق هذا  
العكس فبجعل هذا العكس صفري لكبرى القياس ومتى جعلنا  
هكذا فننظم قياس عكسى من الضرب الرابع من الشكل الاول وكلما  
انظم القياس العكسى فنقول بعض الحيوان ناطق ولاشئ من الناطق بفرس  
ومتى قلنا هكذا فيتبع قولنا بعض الحيوان ليس بفرس وهو عين المطلوب  
وكذا نج القياس العكسى هذه النتيجة فيصح هذا الضرب سالبه جزئية  
فهذا القياس مر كعب من الافتراضات الشرطيات الستة ينتج قولنا  
اذا رتبنا اقياس من هذا الضرب فيتبع سالبة جزئية فهذه النتيجة  
مطلوبة بالعرض ولا تصل الى المطلوب بالذات فتح نضم مقدمة استثنائية  
الى هذه النتيجة الشرطية المتصلة فنقول لكن رتبنا القياس من هذا  
الضرب فيكون هذا القياس قياسا حقيقيا مر كعبا من الافتراضات  
الشرطية ومن اطريق الاول من القياس الاستثنائية وينج قولنا فينتج  
هذا الضرب سالبة جزئية وهو المطلوب بالذات ويصح الافتراض  
في صفري هذا الضرب وان سكت المصنف عنه ههنا فنفرض ذات  
موضوع الصفري في المثال المذكور شخصا معينا موصوفا بوصف



الموضوع وبوصف المحمول فيحصل من هذا القرض شخصيتان اعني  
زيد ناطق وزيد حيوان فيحصل الشخصية الاولى بعد التأويل بالكلية  
صغرى لكبرى القياس المذكور فينظم قياس افتراضى من الضرب الثانى  
من الشكل الاول فنقول كل مسمى زيد ناطق ولاشئ من الناطق بفرس  
فينتج لاشئ من المسمى زيد بفرس فنعكس الشخصية الثانية بعد التأويل  
بالكلية فحصل عكسها صغرى ونجمل النتيجة المستفادة من الافتراض  
الاول كبرى فينظم قياس افتراضى ثا من الضرب الرابع من الشكل  
الاول فنقول بعض الحيوان مسمى زيد ولاشئ من المسمى زيد بفرس  
فيتنجم القياس الافتراضى الثانى قولنا بعض الحيوان ليس بفرس وهو عين  
المطلوب فيثبت بفتح هذا الضرب سلبية جزئية وكذا يصح افتراضى  
فى كبرى هذا الضرب ففهم وقد يستدل على اناح الضرب الا ان من هذا  
الشكل موجبة جزئية وعلى اناح الضرب اثنى من هذا الشكل سالبة  
جزئية يكون نحول المطلوب في هذين لضربين 'خص من 'موضوع  
فى بعض لاشئ ولا يصح حل الاخص عن الاعم بالايجاب الكلى وان  
صح حله عليه بالايجاب الجزئى وكذا لا يصح سلبه عن الاعم بالسلب  
الكلى ولا يصح سلب الاخص من لاء بالسلب جزئى 'اماعده صحة  
حل لاخص على جميع فرد الاعم بالايجاب الكلى فهو كما فى قولنا كل  
ناطق حيوان وكل ناطق انسان فثبت قولنا كل حيوان انسان س. ينجم  
قولنا بعض الحيوان انسان صحة هذه نتيجة وانعدم صحة نتيجة  
الاولى لما عرفت واماعده صحة سلب لاخص عن جميع افراد الاعم بمهموم  
السلب فهو كما فى قولنا كل دمق حيوان ولاشئ من الناطق بفرس لانه  
لا ينتج قولنا لاشئ من الحيوان بفرس س. تقيض هذه نتيجة دمق  
وكل قسدية تقيضه س. صادق ومينها كاذب. لا يرم اجتمع القبيضين ونقيس  
الصادق بدمق س. مدين هذا. مدين هذا. مدين هذا. مدين هذا. مدين هذا  
الاصح دق س. مدين هذا. مدين هذا. مدين هذا. مدين هذا. مدين هذا  
س. مدين هذا. مدين هذا. مدين هذا. مدين هذا. مدين هذا  
نشرت

(من موجهين والكبرى كلية صحيح) أي الضرب الثالث (موجهة جزئية  
قولنا بعض ج) وهي موجهة جزئية صغرى لاشتغالها على الحد  
الصغرى وهو قوله ج (وكل ب) وهي موجهة كلية كبرى لاشتغالها  
على الحد الأكبر وهو قوله أ (بعض ج أ) يعني يمنع هذا القياس قولنا  
بعض ج إنما يتبع قولنا بعض الإنسان أبيض وكل الإنسان حيوان أن  
بعض الأبيض حيوان والتنبية أو الاستدلال على إنتاج هذا الضرب  
موجهة جزئية يحصل (بالخلف) وهو أن يضم نقض النتيجة الكبرى إلى  
صغرى القياس فينتظم قياس خلفي من الضرب الرابع من الشكل الأول  
فيتبع مناقضا إلى الكبرى مع أنها مفروضة الصدق وتصور الخلف  
بالمثل الخفي هكذا ينتج هذا الضرب موجهة جزئية لأنه أول منتج  
موجهة جزئية لم يصدق قولنا بعض الأبيض حيوان إذا قلنا بعض  
الإنسان أبيض وكل إنسان حيوان مثلا وكما لم يصدق هذه النتيجة  
فيصدق نقضها أعني لا شيء من الأبيض بحيوان وكما يصدق هذا النقيض  
فجعلناه كبرى لصغرى القياس وكما جعلنا هكذا فينتظم قياس خلفي من  
الضرب الرابع من الشكل الأول وكما انتظم قياس خلفي فتقول بعض  
الإنسان أبيض ولا شيء من الأبيض بحيوان وكما قلنا هكذا فيتبع قولنا  
بعض الإنسان ليس بحيوان وهو مناقض للكبرى مع أن الكبرى مفروضة  
الصدق وكما اتبع القياس المنتظم هذه النتيجة المناقضة إلى الكبرى  
فيلزم التناقض لكن اللازم باطل والضرورة مثله فتعين إنتاج هذا الضرب  
موجهة جزئية وهو المطلوب بالذات ويصح إجراء الخلف في هذا  
الضرب بطريق أن يضم عكس النتيجة الكبرى إلى كبرى القياس  
وبأن يجعل كبرى القياس صغرى فينتظم قياس خلفي من الضرب الثاني  
من الشكل الأول فيتبع سالبة جزئية مناقضة إلى الصغرى مع أنها مفروضة  
الصدق ويقال في المثال المذكور أن كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان  
بأبيض فيتبع قولنا لا شيء من الإنسان بأبيض وهو نقض قولنا بعض الإنسان  
أبيض الذي هو صغرى القياس فيقتد يلزم أن يصدق نقض الصغرى  
مع أن الصغرى مفروضة الصدق فيلزم خلاف المفروض وهو محال فتعين

اخرج هذا الضرب على الاطلاق موضوع جزئية وهو المطلوب (و)   
 التنبيه او الاستدلال على اناج هذا الضرب موجبة جزئية مطرد يحصل   
 (بمعنى الصغرى) وتقرر العكس هكذا ان هذا الضرب اناج موجبة   
 جزئية لانا اذا قلنا القياس من هذا الضرب فينتج موجبة جزئية لكن   
 ربما القياس من هذا الضرب فينتج هذا الضرب موجبة جزئية وهو   
 المطلوب بالذات اما المقدمة الاستثنائية فهي بدية غير محتاجة الى   
 البيان واما المقدمة الشرطية فلازمها نظرية محتاجة الى الايات   
 والبيان وثبات هذه اللازمة بطريق العكس فهو هكذا اذارة القياس   
 من هذا الضرب فينتج موجبة جزئية لانا اذا قلنا القياس من هذا الضرب   
 فنقول بعض الانسان ابيض وكل انسان حيوان مثلا ونحو قلنا هكذا   
 فيصدق عكس الصغرى مع صدق عين الكبرى ومهما صدق العكس   
 المذكور فيعكس الصغرى ومهما عكسناها فينتظم قياس عكسي من الضرب   
 الثالث من الشكل الاول ومتى انتظم القياس العكسي فنقول بعض الابيض   
 انسان وكل انسان حيوان ومهما قلنا هكذا فينتج من جمع من الشكل   
 الاول قولنا بعض الابيض حيوان ومتى اناج القياس العكسي هذه النتيجة   
 فينتج هذا الضرب موجبة جزئية فهذا القياس افتراق مركب من   
 الافتراضات الشرطيات الستة فينتج قولنا اذا قلنا اقياس من هذا   
 الضرب فينتج موجبة جزئية وهذه النتيجة عين اللازمة قبلت ملازمة   
 الشرطية (و) التنبيه او الاستدلال على اناج هذا الضرب موجبة جزئية   
 مطردا يحصل (بفرض موضوع الجزئية د) وبحصل من هذا القرض   
 شخصيتان اعني دب ودج فيجعل الشخصية الاولى صغرى لكبرى القياس   
 بعد تأويل هذه الشخصية بالكتابة وبحصل قياس افتراضي منتظم   
 من الضرب الاول من الشكل الاول (ف) نقول (كل دب وكل ب ا) ينتج   
 قولنا (كل داغم) نجعل الشخصية الثانية بعد التأويل بالكتابة صغرى   
 ونجعل النتيجة المستفادة من القياس الافتراضي الاول كبرى فينتظم   
 قياس افتراضي ثان من الضرب الاول الاجلى من هذا الشكل فنقول   
 (كل دج وكل د ا) ينتج قولنا (بعض ج ا) فاذا اناج القياس الافتراض

الثنى هذه النتيجة فينتج هذا الضرب موجبة جزئية وهو المطلوب  
 اقول ينبغي ان يرجع القياس الافتراضى الثانى الى الضرب الثالث من  
 الشكل الاول الذى هو بين الاتاح ليستفاد نتيجة هذا الضرب من الضرب  
 المذكور منه وان يجعل عكس الشخصية اثنائية صغرى والنتيجة المسفاده  
 من القياس الافتراضى الاول كبرى فينتظم قياسى افتراضى ثان من جميع  
 من الشكل الاول فقول بعض ح د وكل دا حتى ينتج بعض ح ا وهو  
 المطلوب وتصوير الافتراض بالثال الجزئى يحصل بطريق ان يقال ان  
 هذا الضرب ينتج موجبة جزئية لانا اذارتبنا القياس من هذا الضرب  
 فينتج موجبة جزئية لكن رتبنا اقياس من هذا الضرب فينتج هذا  
 الضرب موجبة جزئية اما المقدمة الاستثنائية الواضحة فهى بيئة بديهية  
 غير محتاجة الى البيان واما ملازمة الشرطية فظريية غير بيئة بل محتاجة  
 الى البيان والاثبات واثباتها بطريق الافتراض ههنا يحصل بان يقال  
 اذارتبنا القياس من هذا الضرب فينتج موجبة جزئية لانا اذارتبنا  
 القياس من هذا الضرب فقول بعض الانسان ايض وكل انسان  
 حيوان متى قلنا هكدا ففرض ذات موضوع الصغرى شخصا  
 معينا موصوفا بالانسانية والابيضية ومهما فرضنا هكذا يحصل  
 شخصيتان احديهما تحصل من عقد الوضع والاخرى من عقد الحمل  
 اعنى زيد انسان وزيد ابيض وكلما حصلنا فنجعل الشخصية الاول  
 بعد لنا ويل صغرى لكبرى القياس ومهما جعلناها هكذا فينتظم قياس  
 افتراضى من الضرب الاول من الشكل الاول ومهما انتظم القياس الافتراضى  
 فقول كل مسمى زيد انسان وكل انسان حيوان ومتى قلنا هكذا فينتج  
 قول اكل مسمى زيد حيوان وكلما انتج القياس الافتراضى هذه النتيجة  
 فنجعل عكس الشخصية الثانية بعد التأويل الكلية صغرى ونجعل النتيجة  
 المسفاده من الافتراضى الاول كبرى وكلما جعلناهما هكذا فينتظم  
 قياس افتراضى ثان من الضرب الثالث من الشكل الاول وكلما انتظم  
 القياس الافتراضى الثانى فقول بعض الابيض مسمى زيد وكل مسمى  
 زيد حيوان ومتى قلنا هكذا فينتج قول بعض الابيض حيوان وكلما انتج

القياس الافتراضى المنظم الثانى هذه النتيجة الثانية فينتج هذا الضرب  
 موجبة جزئية فهذا القياس افتراضى مركب من الافتراضيات الشرطيات  
 الاحدى عشرة ينتج قولنا اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فينتج موجبة  
 جزئية فهذه النتيجة عين الملازمة فتعين ملازمة الشرطية فظهر ان هذا  
 الترتيب اثبات الملازمة النظرية بطريق الافتراض والضرب ( الرابع )  
 منها هو الذى يتركب ( من موجبة جزئية صفري و ) من ( سالبة كلية  
 كبرى ينتج ) اى الضرب الرابع ( سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج )  
 وهو موجبة جزئية صفري لاشتغالها على الحد الاصغر وهو . نأقوله  
 ج فانه موضوع المطلوب ( ولاشئ من ب ا ) وهى سالبة كلية كبرى  
 لاشتهالها على الحد الاكبر وهو ههنا فانه محمول المطاوب ( بعض ح  
 ليس ا ) يعنى ان هذا الضرب ينتج قولنا بعض ح ليس ا كما ينتج قولنا  
 بعض لانسان ابيض ولاشئ من الانسان بفرس ان بعض الابيض ليس  
 بفرس وانتيبه او لاستدلال على اتاح هذا الضرب سالبة جزئية يحصل  
 ( بالخلف ) وهو ضم نقيض النتيجة الى لصغرى فى هذا الشكل كادكره المص  
 لينتج قبض الكبرى مع انها . ففروضة " صدق ع ف ينتج هذا الضرب  
 سالبة جزئية و جراه الخلف " بشرط الجزئى يحصل بطريق . نأقوله  
 ينتج هذا الضرب سالبة جزئية لانه لو لم ينتج سالبة جزئية . بصدق  
 قولنا بعض الابيض ليس بفرس على تقدير صدق قولنا بعض لانسان  
 ابيض ولاشئ من لانسان بفرس لكن بصدق قولنا بعض الابيض ليس  
 بفرس فينتج هذا الضرب سالبة جزئية وهو المطلوب المستدلة  
 الاستثنائية فهى مدمرة غير محتاجة الى لاثبات و ملازمة شرعية  
 وهى نظرية محتاجة الى لاثبات واثباتها بطريق الخلف ممكن و بصدق  
 قولنا بعض الابيض ليس بفرس على تقدير صدق قولنا بعض لانسان  
 لضررب سالبة جزئية بصدق بعض مدمر " نتيجة " على كل بيبض بفرس  
 و . بصدق مدمر " قبض مدمر " كبرى مدمرة قياس ومتى جمعه  
 هكذا فينتج قياس خلى من ضرب لاثبات من شكى لاول وقت

انتظم اقياس الخلفي فتول بعض الانسان ابيض وكل ابيض فرس على هذا التقدير ومتى قلنا هكذا فينتج قولنا بعض الانسان فرس على هذا التقدير وهو مناقض الكبرى وهذا القياس اقترأى مركب من الافترايات الشرطيات الخمسة ينتج قولنا لو لم يصدق هذه النتيجة على التقدير المذكور لم ان ينتج هذا القياس الخافي لمنتظم هذه النتيجة المناقضة الى الكبرى مع انها مفروضة الصديق لكن اللازم باطل والتالى مثله وهذا الخلف انما نشأ من فرضنا صدق نقيض النتيجة فتعين كذب نقيض النتيجة فظهر اتاح هذا الضرب سالبة جزئية ويصح اجراء الخلف في هذا الضرب بطريق رابض نقيض النتيجة صغرى الى عكس الكبرى لينتج مسألة كلية مفقضة الى عكس الصغرى مع انه مفروضة الصديق مع الصغرى هف ويقال في اجراء الخلف على هذا الترتيب ان كل ابيض فرس ولاشئ من افرس انسان فينتج قولنا لاشئ من الابيض بانسان وهو مناقض الى عكس صغرى الذى هو قولنا بعض الابيض انسان مع ان هذا لعكس هو وحى صدق نفسه (و) نفسه او لاستدلال على اتاح هذا الضرب مسألة جزئية يدعى (ب) بعض الصغرى الى بطريق ان بعكس الصغرى ينتظم قياس عكسى من الضرب الرابع من الشكل الاول حتى ينتج مسألة جزئية هي لمطوب ويقال في اجراء العكس بالمثال الجزئى ينتج هذا الضرب مسألة جزئية لانه اذ رتبنا القياس من هذا "ضرب مقول" بعض الانسان ابيض ولاشئ من لانسان بفرس مثلاً ومتى قلنا هكذا بعكس الصغرى ومعه عكسها فنتظم قياس عكسى من الضرب الرابع من شكل لاون ومتى نتظم قياس عكسى فتول بعض الابيض انسان ولاشئ من الانسان بفرس ومتى قلنا هكذا فينتج بعض ابيض فرس ومتى انتج لقياس العكسى هذه النتيجة فينتج هذا الضرب سالبة جزئية لكن رتبنا قياس من هذا الضرب فينتج هذا الضرب سالبة جزئية وهو لمطوب (و) نفسه او لاستدلال على اتاح هذا الضرب مسألة جزئية مسدداً يحصل (بالافتراض) وهو ان يفرض ذات موضوع الصغرى شخصاً معيناً موصوفاً بوصف الموضوع وبوصف







المحصول فيحصل شخصان احدهما سائلة من عند الوضع والآخر  
 من عند الحمل وان حصل الشخصية الاولى بعد التأويل بالكلية صغرى  
 لكبرى القياس وان ينظم القياس الافتراضى من الضرب الثانى من الشكل  
 الاول وان ينتج سائلة كلية ثم ان يعكس الشخصية الثانية بعد التأويل  
 بالكلية وان يحصل حكمها صغرى وان يحصل النتيجة المستفادة  
 من الافتراضى الاول كبرى وان ينظم قياس افتراضى ثالث من الضرب  
 الرابع من الشكل الاول وان ينتج سائلة جزئية هي عين المطلوب  
 واجراء الافتراضى بالمثل الجزئى هكذا اذارتنا القياس من هذا الضرب  
 فينتج سائلة جزئية لكن رتبنا القياس من هذا الضرب فينتج هذا  
 الضرب سائلة جزئية وهو المطلوب اما المقدمة الاستثنائية هي نتيجة  
 غير محتاجة الى البيان واما اثبات ملازمة المقدمة الشرطية بطريق الافتراض  
 وبالمثال الجزئى فهو يحصل بان يقال اذارتنا القياس من هذا الضرب  
 فينتج سائلة جزئية لانا اذارتنا القياس من هذا الضرب فتقول بعض  
 الانسان نائم ولاشيء من الانسان يفرس مثلا ومتى قلنا هكذا ففرض ذات  
 موضوع الصغرى شخصا معينا موصوفا بالانسان والنائم ومتى فرضناه  
 هكذا فيحصل شخصيتان اعنى زيد انسان وزيد نائم ومتى حصلنا فجعل  
 الشخصية الاولى بعد التأويل بالكلية صغرى لكبرى القياس وكما  
 جعلناها هكذا فينظم قياس افتراضى من الضرب الثانى من الشكل الاول  
 ومتى انتظم قياس افتراضى فتقول كل مسمى زيد انسان ولاشيء من  
 الانسان يفرس ومتى قلنا هكذا فينتج قولنا لاشيء من المسمى زيد يفرس  
 وكما انتج القياس الافتراضى الاول هذه النتيجة فجعلنا النتيجة المذكورة  
 كبرى وعكس الشخصية الثانية بعد التأويل بالكلية صغرى وكما جعلناها  
 هكذا فينظم قياس افتراضى ثان من الضرب الرابع من الشكل الاول ومتى  
 انتظم قياس افتراضى ثان فتقول بعض النائم مسمى زيد ولاشيء من  
 المسمى زيد يفرس ومهما قلنا هكذا فينتج بعض النائم ليس يفرس  
 وكما انتج الافتراضى الثانى هذه النتيجة فينتج هذا الضرب سائلة  
 جزئية وهذا القياس افتراضى مركب من الافتراضيات الشرطيات

الاحدى عشرة ينتج قولنا اذا ثبتنا القياس من هذا الضرب فينتج  
سالبة جزئية وهو عين الملازمة والضرب ( الخامس ) منها هو الذى  
يتركب ( من موجبتين و ) الحال ان ( الصغرى كلية ينتج ) اى الضرب  
الخامس ( موجبة جزئية كقولنا كل ب ج ) وهو موجبة كلية صغرى  
لاشتمالها على الحد الاصغر وهو قوله ج فانه موضوع المطلوب ( وبعض  
ب ا ) وهى موجبة جزئية كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر وهو قوله  
ا فانه محمول المطلوب ( فبعض ج ا ) يعنى ان هذا القياس ينتج قولنا بعض  
ج اكما ينتج قولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ابيض ان بعض  
الحيوان ابيض وينتج هذا الضرب موجبة جزئية مطردا ( بالخلف )  
وهو يحصل بان يضم نقبض النتيجة كبرى الى صغرى القياس ههنا حتى ينظم  
قياس خلفى من الضرب الثانى من الشكل الاول ينتج سالبة كلية مناقضة الى  
الكبرى مع فهمها فمفروضة الصدق هل هذا الاخلاف المفروض وهو  
محال فلذلك ينتج هذا لضرب موجبة جزئية ويقع " فى اجراء الخلف  
بأنه ال الجزئى المد كو كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بابيض  
فينتج قولنا لاشئ من الانسان بابيض وهو مناقض الى الكبرى مع انها  
مفروضة الصدق والظاهر فى اجراء الخلف فى هذا الضرب ان يضم  
نقبض النتيجة الى الكبرى وان يجعل نقبض النتيجة كبرى وان يجعل كبرى  
القياس صغرى حتى ينظم قياس خلفى من الضرب الرابع من الشكل  
الاول ينتج سالبة جزئية مناقضة الى صغرى القياس مع انها مفروضة  
الصدق هف و يقال فى " ثال المذكور بعض الانسان ابيض ولاشئ  
من الابيض بحيوان فينتج قولنا بعض الانسان ليس بحيوان وهو نقبض  
الصغرى التى هى قولنا كل انسان حيوان مع ان هذه الصغرى مفروضة  
لصدق فيلزم اجتماع النقيضين لكن اللازم باطل والمزوم مثله فلذا ينتج  
هذا الضرب موجبة جزئية ( و ) كذا يبدو انتاج هذا الضرب موجبة  
جزئية ( بعكس الكبرى وجعلها صغرى ) يعنى ان يسان انتاج هذا  
الضرب موجبة جزئية بطريق العكس يحصل بان يعكس كبرى القياس

وان يجعل هذا العكس صغرى وان يجعل صغرى القياس كبرى وان  
 ينظم قياس عكسى من الضرب الثالث من الشكل الاول بنجس موجبة  
 جزئية تنعكس الى عين المطلوب بالذات كما ذكره المص بقوله (ثم عكس  
 النتيجة) فيظهر المطلوب بالعكس الثلاثة واجراؤها في المثال المذكور  
 يحصل بان يقال اذا رتبنا القياس من هذا الضرب نقول كل انسان  
 حيوان وبعض الانسان ابيض ومتى قلنا هكذا فنعكس الكبرى الى قولنا  
 بعض الابيض انسان ثم نعكس ترتيب القياس بان نجعل عكس الكبرى  
 صغرى وبان نجعل صغرى القياس كبرى ومتى عكسنا هما فينظم قياس  
 عكسى من الضرب الثالث من الشكل الاول ومتى انتظم القياس العكسى  
 فنقول بعض الابيض انسان وكل انسان حيوان ومتى قلنا هكذا فينتج  
 قولنا بعض الابيض حيوان وكلما انتج القياس العكسى هذه النتيجة  
 فنعكسها الى قولنا بعض الحيوان ابيض وهو موجبة جزئية لان رتبة  
 القياس من هذا الضرب فينتج هذا الضرب موجبة جزئية فانهم (و) كذا  
 ينووا انتاج هذا الضرب موجبة جزئية مطردا (بالافتراض) واجروا في  
 المثال الجزئي المذكور يحصل بطريق ان يفرض ذات موضوع الكبرى  
 اعني بعض لانسان ابيض شئ ما عينه موصوفه حتى موصوعه ونعمول  
 ويحصل شخصيتان اعني زيد انسان وزيد ابيض ويجعل شخصية  
 الاولى بعد الثانية بالاكس صغرى ويجعل صغرى القياس كبرى  
 فينظم قياس افتراضى من ضرب الاول من اشكال الاول فيقال كل  
 مسمى زيد انسان وكل انسان حيوان فينتج كل مسمى زيد حيوان ثم يجعل  
 عكس هذه النتيجة صغرى ويجعل الشخصية الثانية بعد الثالثة ويل بسكية  
 كبرى فينظم قياس افتراضى من ضرب الثالث من اشكال الاول  
 فيقال بعض احيوان مسمى زيد وكل مسمى زيد ابيض فينتج قولنا  
 بعض احيوان ابيض وهو موجبة جزئية هي المطلوب لذات المسمى ينتج  
 هذا الضرب موجبة جزئية فتأمر بالضرب الثالث من اشكال الاول  
 موجبة جزئية صغرى (و) من (س) لانه جزئية كبرى ينتج (ي) ضرب

[illegible]



مشروطا بهذه الشروط لحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج فظهر  
ان هذا الترتيب اثبات الملازمة بطريق التوسط وهو ان يحصل دليل  
الملازمة حدا اوسط بين المقدم والنال وان يحصل قياس اقتراني  
شرطي وان ينتج من الملازمة فافهم اما حصول الاختلاف الموجب  
لعقم النتيجة اذا كانت المقدمتان صالبتين قتل قولنا لاشئ  
من الصاهل بانسان ولاشئ من الحمار بصاهل فينتج قولنا شئ  
من الانسان بحمار واذا قلنا لاشئ من الصاهل بانسان ولاشئ من الناطق  
بصاهل فلا ينتج قولنا لاشئ من الانسان بناطق لان هذه النتيجة كاذبة  
مع ان القياس صادق والصادق لا ينتج الكاذب فحينئذ ان هذا القياس  
ينتج قولنا كل انسان ناطق فظهر ان الحق هو انتاج القياس الاول السلب  
وانتاج القياس الثاني الايجاب فمعين الاختلاف الموجب لعقم النتيجة  
واما حصول الاختلاف الموجب لعقم النتيجة اذا كانت المتدتمتان موجبتين  
مع جزئية الصغرى فهو كما في قولنا بعض الجسم ابيض وكل انسان جسم  
فينتج قولنا بعض الابيض انسان واذا قلنا بعض الجسم ابيض  
وكل اسود جسم ينتج قولنا لاشئ من الابيض باسود فظهر ان  
الحق في انتاج القياس الاول هو الايجاب والحق في انتاج القياس  
الثاني هو السلب اما حصول الاختلاف الموجب لعقم النتيجة اذا كانت  
المقدمتان مختلفتين مع جزئيتهما فهو كما في قولنا بعض الحيوان انسان  
وبعض الابيض ليس بحيوان فينتج بعض الانسان ليس بابيض واذا قلنا  
بعض الابيض انسان وبعض الجسم ليس بابيض فلا ينتج السالبة بل  
ينتج قولنا كل انسان جسم وهو موجبة فظهر ان الحق في القياس الاول  
هو انتاج السالبة والحق في القياس الثاني هو انتاج الموجبة فحينئذ يلزم  
ان الضرب الواحد ينتج من بعض الامثلة سالبة ومن بعضها موجبة  
وذلك هو لان المقدمتين لعقم النتيجة يعني عدم الاطراد في الانتاج  
هو غير معتبر في الفن فكذا اعتبر هذه الشروط للشكل الرابع (وضروبه  
ثلاثة) في ضرب الشكل الرابع المطردة في الانتاج بمقتضى هذه  
شروط (ثمانية) لسقوط اربعة اضرب ستية لعقم السالبتين اعني

الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية ولسقوط ضربين سقيين لعقم الموحيتين مع حرية الصغرى اعنى الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى والموجبة الجزئية للصغرى مع الموجبة الجزئية الكبرى ولسقوط ضربين آخرين سقيين لعقم المختلفين الجريتين اعنى الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية فتعين سقوط الضروب الستة الثمانية في الضروب السبعة الثمانية فالضرب (الاول) منها مركب (من موجبة كلتيه) اي الضرب الاول مطردا (موجبة حرية كقولنا كل ب ح زل ب) (الاول هي الصغرى الموجبة الكلية وثانية هي الموجبة الكلية الكبرى) (بعض ح ا) يعنى ان هذا لضرب ينتج بعض ا كما نتج قول كل نطق حيوان وكل انسان ناطق ان بعض الجزء ان انسا و لنفسه او الاستدلال على انتاج هذا الضرب موجبة جزئية يحصل بعكس الترتيب) ان بعكس ترتيب لقياس ط بق ان يجمع صغرى اخرى و هذا هو الكبرى صغرى حتى يتعلم قياس عكسى من ضرب ل ب من مثل قول فينتج موجبة جزئية تعكس الى مرحلة حرية هي عين مصوب (ثم عكس استمجة) فيحصل المطوب واجراء عكس في اش. لجرى يخص من قبل اذارتبنا القياس من هذا لضرب فقول كل انسان حيوان وكل زنجى انسان مثلا ومتى قلنا هكذا عكس ترتيب القياس ومتى عكسناه فقول كل زنجى انسان وكل انسان حيوان ومتى قلنا هكذا فينتج من ثم من شك لا اول فـ ك زنجى حيوان وكـ ينتج ترتيب العكسى هذه نتيجة معكس نتيجة المذكورة في قول بعض خيو . زنجى وهو موجبة جزئية ود رتبا يقب من من هذا لضرب مع موجبة جزئية كن رتبه قياس من هذا لضرب فينتج من ضرب موجبة جزئية و يصح اجراء المعطى في كرى من ضرب و يشر

في المثال المذكور انه يفرض ذات موضوع الكبرى شخصاً معيناً موصوفاً  
 بوصف الموضوع والمحمول فيحصل شخصيتان احدهما زيد زنجي وزيد افسان  
 ويجعل الشخصية الثانية بعد التأويل بالكلية صغرى ويجعل صغرى القياس  
 كبرى ويقال كل مسمى زيد افسان وكل انسان حيوان فينتج من الضرب الاول  
 من الشكل الاول قولنا كل مسمى زيد حيوان ثم يجعل عكس النتيجة  
 المستفادة من الافتراضى الاول صغرى ويجعل الشخصية الثانية بعد التأويل  
 بالكلية كبرى فينتظم قياس افتراضى ثان فيقال بعض الحيوان مسمى زيد  
 وكل مسمى زيد زنجي مثلاً فينتج من الضرب الثالث من الشكل الاول  
 قولنا بعض الحيوان زنجي وهو عين المطلوب فينتج هذا الضرب  
 موجبة جزئية وانما سكت المص من الافتراض في هذا الضرب ههنا  
 وقال فيما بعد يمكن بيان لضرب اشائي والخامس بالافتراض امتحاناً  
 لا ذكياً فافهم وفي اجراء الخلف في هذا الضرب بضم نقيض النتيجة  
 كبرى الى صغرى القياس فينتظم قياس خلقى من الضرب لثاني من اشكال  
 الاول فيقال كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان زنجي فينتج قولنا  
 لا شيء من الانسـان زنجي وهو يناقض الى عكس الكبرى وهو بعض  
 لانسان زنجي مع انه مفروض السدق فظهر كذب نقيض النتيجة بتعين  
 نتائج هذا الضرب موجبة جزئية قيل انما ينتج هذا الضرب موجبة  
 جزئية لاجل رده في هذا النتائج في جميع المراد ولكذب النتيجة الموجبة  
 الكلية في مثال الذي يكون فيه موضوع المطلوب اهم من محموله كما كان  
 في قولنا ههنا بعض الحيوان زنجي والضرب (الثاني) مركب (من  
 موجبة جزئية) (ا) - - - (ن) الكبرى جزئية ينتج (اي) الضرب الثاني  
 (موجبة جزئية كقولنا كل ب ح وبعض اب) يعني ان هذا القياس  
 صغرى موجبة كمية وكبراه موجبة جزئية ولحد الاوسط وهو قوله ب  
 ح صغرى ومحمول في الكبرى (ب) - - - (ن) من الضرب لثاني  
 من الشكل الاول فينتج قولنا كل انسان حيوان  
 وبعض مسمى زيد زنجي فينتج قولنا بعض الانسان حيوان  
 وهذا الضرب موجبة جزئية وكبراه موجبة جزئية وكبراه موجبة كمية  
 فينتج قولنا بعض الانسان حيوان



[illegible]



المطلوب بالعكس المذکور بن و يقال في عكس المثال المذكور بعض  
الايض انسان وكل انسان حيوان فينتج من الضرب الثالث من لشكل الاول  
ان بعض الايض حيوان وهذه النتيجة تعكس اي قوله بعض الحيوان  
ايض وهو عين المطلوب فنذا ينتج عدا صرب موجبة جزئية ويجرى  
الافتراض في كبرى هذا الضرب بان نقول في مثل المذكور انه يفرض  
ذات موضوع الكبرى شخصا معينا موسوفا بالانسانية والانسانية  
فيحصل شخصين احدهما قولنا زيد ايض والاخرى زيد انسان  
ويجعل الشخصية الثانية صغرى ويجعل صغرى الاولى كبرى فينتظم  
قياس من الضرب الاول من الشكل الاول فيقال كل مسمى زيد انسان  
وكل انسان حيوان فينتج قولنا كل مسمى زيد حيوان ثم يجعل عكس  
هذه النتيجة صغرى والشخصية الاولى تجعل بعد التوسيع بالكتابة كبرى  
فينتظم من الضرب الثالث من لشكل الاول قياس افتراضي ثم فيقال بعض  
الحيوان مسمى زيد وكل مسمى زيد حيوان فينتج بعض الحيوان  
ايض وهو عين المطلوب واجراء الافتراض في كبرى قولنا كل انسان  
جسم وبعض الحيوان انسان اظهر من اجراءه في المثال المذكور قائل  
ولضرب (الذات) مركب (من كليتين والصغرى سالبة ينتج) اي  
الضرب الثالث (سالبة كلية كقوله) لا شيء من بح وكل ب فلا شيء  
من ج ا) يعني ن هذا لقياس صغره - - به كلية وكبره موجبة كلية  
فينتج من الضرب الثالث من لشكل الرابع قولنا لا شيء من ح كما ينتج  
قولنا لا شيء من اتحاد انسان وكل حجر جدد نه لا شيء من لانسان  
بحجر (للمامر) وهو هذا ان يع من ترتيب القياس فينتج قياس حكمي  
من الضرب الثاني من الشكل الاول فيقال في مثل المذكور كل حجر جدد -  
ولا شيء من الحد ذاته فينتج القياس مسمى قولنا لا شيء من حجر  
بانسان ثم يعكس هذه النتيجة الى قولنا لا شيء من الانسان بحجر وهو  
سالبة كلية هي عين المطلوب فلذا ينتج عدا صرب سالبة كلية  
فتأمل حق التسامع والخلف في هذا الضرب يحصل بل يصح نقبض  
النتيجة الى الكبرى ينتظر ان يبين من من الضرب الثالث من لشكل  
الاول وقياس في مثل المذكور على ان يكون حجر جدد حجر جدد

فنتج قولنا بعض الانسان جاد وهو مناقض لعكس الصغرى وهو قولنا لاشئ من الانسان بحمد مع ان هذا العكس مفروض الصدق فيلزم خلاف المفروض وهو محال فيلتذظهر كذب نقيض النتيجة فتعين انتاج هذا الضرب سالبة كلية والا فتراض لايجرى في هذا الضرب لان الافتراض انمايجرى فيما ينتج الجزئية وهذا الضرب لاينتج الجزئية فلايجرى في هذا الضرب (الرابع) هو الذى يتركب (من كليتين) (الحال ان (الصغرى موجهة ينتج) اى الضرب الرابع (سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولاشئ من اب فيعوض ج ليس ا) يعنى ان هذا القياس ينتج قولنا بعض ليس ا كماينتج قولنا كل انسان حيوان ولاشئ من القرس بانسان ان بعض الحيوان ليس بقرس ويسان انتاج هذا الضرب سالبة جزئية يحصل (بعكس المتقدمين) يعنى ان العكس في هذا الضرب يحصل بان يعكس كل واحد من الصغرى والكبرى فينتظم قياس عكسى من الضرب الرابع من الشكل الاول فيقال في عكس المثال المذكور بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بقرس فينتج من جسر من الشكل الاول قولنا بعض الحيوان ليس بقرس وهو سالبة جزئية هى عين المطلوب فلذا ينتج هذا الضرب سالبة جزئية ويجرى الافتراض في صغرى هذا الضرب وبقرض في المثال المذكور ذات موضوع الصغرى شخصا معينا وصوفا بالانسان والحيوان فيجعل من هذا القرض شخصين احدهما زيد انسان والاخرى زيد حيوان فيجعل الشخصية الاولى بعد التأويل بالكلية صغرى ويجعل عكس الكبرى كبرى فينتظم قياس افتراضى من الضرب الثانى من لشكل الاول فيقال كل مسمى زيد انسان ولاشئ من الانسان بقرس فينتج من مسمى من الشكل الاول لاشئ من مسمى زيد بقرس ثم يعكس الشخصية الثانية بعد التأويل بالكلية الى قولنا بعض الحيوان مسمى زيد ويجعل هذا العكس صغرى ويجعل النتيجة المستفادة من القياس الافتراضى الاول كبرى فينتظم قياس افتراضى فان فيقال بعض الحيوان مسمى زيد ولاشئ من مسمى زيد بقرس فينتج من جسر من الشكل الاول قولنا بعض الحيوان ليس بقرس وهو سالبة جزئية هى عين المطلوب فنتج هذا الضرب سالبة جزئية وهى المطلوب بالذات واحراء الحلق في

هذا الضرب يحصل بان يضم تقيض النتيجة الى الكبرى فيلنظم قدس  
 خلفي من الضرب الثاني من الشكل الاول فيقال في المثال المذكور كل  
 حيوان فرس ولاشيء من الفرس بانسان فينتج قولنا لا شيء من الحيوان  
 بانسان وهو سالبة كلية مناقضة الى عكس الصغرى الذي هو قولنا  
 بعض الحيوان انسان مع ان هذا العكس مفروض الصدق كما كانت  
 الصغرى مفروضة الصدق لان القرض بوجود الموجود في الخارج  
 واجب كما كان القرض وجود معدوم في الذهن بمكنا فنسأل فيلزم  
 خلاف القروض وهو محال فظهر كذب تقيض النتيجة فعين انتاج هذا  
 الضرب سالبة جزئية فانهم والضرب (الخامس) مركب (من موجبة  
 جزئية صغرى و) من (سالبة كلية كبرى) ينتج (اي الضرب الخامس  
 ) سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولاشيء من ب ببعض ح ليس ا  
 يعني ان هذا القياس صفراء موجبة جزئية وهي قوله بعض ب ح وكبره  
 سالبة كلية وهي قوله لا شيء من ا ب فينتج من الضرب الخامس  
 من الشكل الرابع قولنا بعض ح ليس ا كما ينتج قولنا بعض الناطق ابيض  
 ولاشيء من الفرس بناطق ان بعض الابيض ليس بفرس (السامر) يعني  
 ان انتاج هذا لضرب سالبة جزئية يستدل عليه او يثبت عليه بعكس  
 المقدمتين ويقال في عكس المثال المذكور بعض لايض ناطق ولاشيء  
 من الناطق بفرس فينتج من الضرب الرابع من اشكال الاول قولنا بعض  
 الابيض ليس بفرس وهو عين المنسوب فانه ينتج هذا الضرب سالبة  
 جزئية ويقال في اجراء الافتراض في المثال المذكور انه يفرض ذات  
 موضوع الصغرى شخصا معينا موصوفا بالناطقة والايضية فيحصل  
 الشخصيتان احدهما زيد ناطق والاخرى زيد ابيض ويجعل الشخصية زوني  
 بعد التأويل بالكلية صغرى ويجعل عكس الكبرى كبرى فينظمه قياس مترضى  
 من لضرب الثاني من اشكال الاول فيقول ل كل مسمى زيد ناطق ولاشيء  
 من الناطق بفرس فينتج قولنا لا شيء من مسمى زيد بفرس ثم يعكس الشخصية  
 الثانية بعد التأويل بالكلية الى قولنا بعض مسمى زيد ويجعل  
 العكس المذكور صغرى ويجعل النتيجة مضمونة من تيسر الافتراض  
 الاول كبرى فيلنضمه قياس مترضى فان من يضرب رابع من اشكال

الاول فيقال بعض الابيض مسمى بزيد ولاشئ من مسمى بزيد بفرس فينتج قولنا بعض الابيض ليس بفرس وهو سالبة جزئية هي عين المطلوب فلذا ينتج هذا الضرب سالبة جزئية والخلف في هذا الضرب يحصل بان يضم نقيض النتيجة الى الكبرى حتى ينظم قياس خلفي من الضرب الثاني من الشكل الاول فينتج سالبة كلية مناقضة الى عكس الصغرى ويقال في المثال المذكور كل ابيض فرس ولاشئ من الفرس بنطاق فينتج قولنا لاشئ من الابيض بنطاق وهو نقيض عكس الصغرى الذي هو بعض الابيض ناطق مع ان هذا العكس مفروض الصدق كما تكون الصغرى مفروضة الصدق فيلزم خلاف المفروض من فرضنا صدق نقيض النتيجة وهو محال فينتد تعين كذب نقيض النتيجة فظهر اتساج هذا الضرب سالبة جزئية فافهم والضرب (السادس) مركب (من سالبة جزئية صغرى و) (من موجبة كلية كبرى ينتج) اى الضرب السادس (سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس ح) وهى سالبة جزئية صغرى (وكل اب) وهى موجبة كلية كبرى (بعض ح ليس ا) يعنى ان هذا الضرب ينتج قوله بعض ا ليس ا كما ينتج قولنا بعض الناطق ليس بابيض مادام ناطقا لادام وكل انسان ناطق بالضرورة ان بعض الابيض ليس بانسان مادام ابيض لادام وبه المتأخرون على اتساج هذا الضرب سالبة جزئية (بعكس الصغرى) يعنى ان المتأخرين قالوا ان هذا الضرب ينتج سالبة جزئية (ليرد) بطريق ان يعكس صفراء الى عرقية خاصة سالبة جزئية (الى) الضرب الرابع من لشكل (الثاني) ويرجع اليه فتأمل حق التأمل ولايقبل هذا الضرب الرد الى الشكل الاول بالخلف والعكس والافراض فان صفراء سالبة جزئية خاصة وكبراء موجبة كلية والسالبة الجزئية لاتصلح للصغرية وللكبورية للشكل الاول وعكس الكبرى موجبة جزئية لاتصلح للكبورية الشكل الاول فان الشكل الاول مشروط بايجاب الصغرى كية وكاية الكراء كما يظهر عدم قبول هذا الضرب للرد الى الشكل الاول بصريق لا فريص مطر الدقيق وبالله اعلم بقين هذا الضرب يعين الرد الى الشكل الاول بالخلف لكنه تكلف بارد فافهم والضرب (السابع) مركب (ن موجبة كلية صغرى و) (سالبة جزئية كبرى ينتج) اى

(الضرب)

الضرب السابع (سالبة جزئية كقولنا كل ب ج) وهو موجبة كلية  
صغرى (وبعض اليس ب) وهو سالبة جزئية كبرى (فبعض ح يس) يعنى  
ان هذا القياس من الضرب السابع من الشكل الرابع فيتخرج قولنا بعض ح  
ليس اكما يتخرج قولنا كل ناطق حيوان بالضرورة وبعض لايبض ليس  
ناطق مادام ابيض دائما ان بعض الحيوان ليس بابيض حين هو حيوان دائم  
وبيان اناح هذا الضرب سالبة جزئية ثابت (بعكس الترتيب ايرتد الى)  
الضرب لسادس من الشكل (الثالث) ونضر - (الثامن) مركب - (من - لفة  
كافة غى -) من (موجبة جزئية كبرى يتخرج اى لضرب الثامن  
(سالبة مزيدة لقولنا لاشئ من ب ح) هي سالبة كلية صغرى (بعض ب)  
وهي موجبة جزئية كبرى (فبعض ح) يعنى ان هذا القياس يتخرج من  
الضرب الثامن من الشكل الرابع قوله بعض ح يس اكما يتخرج قولنا لاشئ  
ر الساهل بانسان مادام صاهلا دائما وبعض لايبض صاهلا مادام  
ابيض لادئما ان بعض الانسان ابيض مادام انسانا لادئما وبيان  
اناح هذا الضرب سالبة جزئية وقوم ب (بعكس لرتيب اى  
يجعل صغرى القياس كبرى وكبراء صغرى حتى نأظم قياس عكسى من  
ضرب اى مع من لشكل اول فيخرج - - - - - (مركب س سالبة)  
الذكورة فيحصل المطلوب من الشكل الاول بطريق عكس قول  
فى عكس المثال المذكور يعنى لايبض صه عن مادام بعض اذئمة ولائش  
من الصاعين دئمة مادام - - - - - ولا اذئمة فيتخرج بعض لايبض ليس انسانا  
مادام ابيض لادئمة ثم يعكس هذه لتجهة الى قولنا بعض انسان ليس  
بابيض مادام انسانا لادئمة فيحصل الاداء ب فانكلف على ما سيجئ  
ان شاء الله تعالى (ويما ريان خمسة اذئمة و - - - - - وشى يحج  
واثلاث خمس واربعة مس ب ح - - - - - ح س ا مخط) وهو صم  
تقيض اتيهة فى هذا الى ح - - - - - متدئمة يتخرج من عكس اذئمة  
اخرى كآباءه فيصير (و) - - - - - ح - - - - - حصر - (اشئى) موجبة  
جزئية (ب) لضرب (لخمس) - اية جزئية (بلا فرض وشير - - - - -)  
هى بصح - - - - - حصر - - - - - فى - - - - - حصر - - - - -

و بيان انتاح الضرب الخامس منه سالبة جزئية باجراء الافتراض  
 فيهما فلنجر الافتراض ( في ) الضرب ( الثاني لقياس عليه ) اى على  
 اجراء الافتراض في الضرب الثاني اجراءه في الضرب ( الخامس ) من  
 الشكل ( وليكن ) اى وليفرض ( البعض الذى هو ) اى ذلك البعض  
 ( ا د ) فيحصل شخصيتان احد بهما دا والاخرى دب وبؤول كل  
 منهما بالكلية ويقال ( فكل دا وكل دب ) فيحصل الشخصية الثانية  
 كبرى لصغرى القياس فينتظم قياس افتراضى من الضرب الاول الاجلى  
 من الشكل الرابع ( فنقول كل ح ب وكل دب ف ) يتبع قولنا ( بعض ح د )  
 ثم يجعل هذه النتيجة لتي تستمد من الافتراضى الاول صغرى و يجعل  
 لشخصية الثانية كبرى فينتظم قياس افتراضى ثان من الضرب الثالث  
 من الشكل الاول ( ه ) يقال ( بعض ح د وكل دا ه ) يلج من جميع من  
 الشكل الاول قولت ( بعض ح ا وهو المطلوب ) و يصح ان يجعل  
 لشخصية الثانية بعد التأويل بالكلية صغرى وصغرى القياس كبرى  
 في الافتراض في هذا الضرب فينتظم قياس افتراضى من الضرب الاول  
 من الشكل الاول يقول كل دب وكل ب ح فينتج كل د ح ثم يجعل  
 عكس النتيجة المستمدة من الافتراضى الاول صغرى والشخصية الاولى  
 كبرى فينتظم قياس افتراضى ثان من الضرب الثالث من الشكل الاول  
 فيقول بعض ح د وكل دا فينتج قولنا بعض ح ا وهو عين المطلوب كما  
 اجرينا الافتراض في هذا الضرب هكذا فيما سقى فافهم ومن اراد تفصيل  
 استرداد الاشكال الثلاثة بطرق الخلف والعكس والافتراض الى الشكل الاول  
 فليراجع الى رسالتنا الودودة ردية المعيار ( والمتقدمون حصروا  
 الضروب لاثمة ) اى الضروب المطردة في الانتاح من هذا الشكل  
 ( في الضروب الخمسة الاول وذكروا العدد ) اطراد ( انتاح ) الضروب ( الاثمة )  
 الاحدية الاختلاف لموجب لاثمة النتيجة في القياس المركب ( من ) قضيتين  
 ( بسيطتين ) اما لاختلاف في الضرب السادس فهو في مثل قولنا بعض  
 الحيوان ليس بدرس وكل نرس حيوان فن الحق في النتيجة ههنا هو  
 الساب لان هذا القياس صغراه سالبة جزئية وكبراه موجبة كلية فينتج

مثال الضرب  
 الثاني من الشكل  
 الرابع قولنا كل  
 ب ح وبعض اب  
 والافتراض يجرى  
 في كبراه ههنا تأمل  
 ( منه )



من الضرب السادس من الشكل الرابع قولنا لاشئ من الفرس بانفسه ان  
واذا قلنا بعض الحيوان ليس بفرس وكل صاهل حيوان فالحق في النتيجة  
هو الايجاب لان هذا القياس ينتج من الضرب السادس قولنا كل فرس  
صاهل واما الاختلاف في الضرب السابع فهو مثل قولنا كل ناطق  
انسان وبعض الابيض ليس ناطق فان الحق في النتيجة هو السلب لان  
هذا القياس ينتج قولنا بعض الانسان ليس بابيض واذا قلنا كل ناطق  
انسان وبعض الحيوان ليس ناطق فالحق في النتيجة هو الايجاب فان هذا  
القياس ينتج قولنا كل انسان حيوان واما لاختلاف في لضرب الثامن  
فهو مثل قولنا لاشئ من الصاهل بانسان وبعض الابيض صاهل فان  
الحق في النتيجة ههنا هو السلب فان هذا القياس ينتج قولنا بعض  
الانسان ليس بابيض واذا قلنا لاشئ من الصاهل بانسان وبعض الحيوان  
صاهل فالحق في النتيجة ههنا هو الايجاب فان هذا القياس ينتج قولنا كل  
انسان حيوان فحينئذ يلزم الاختلاف الموجب لعدم النتيجة في هذه الضروب  
الثلاثة الاخيرة فلذا لم يعتبر القدماء لهذه الضروب الثلاثة لاحيرة واثار  
المصنف الى جواب القضا الوارد على الضروب الثلاثة الاحيرة بالاختلاف  
الموجب لعدم النتيجة من طريق التقديم فقل من طرف المتأخرين ( ونحن  
نشرط ان لا يسموا المستعملة ( فيها ) في صروب لثمة لاختيرة  
( من حدى الحاصتين ) اى حدى مشروطة الخاصة و لخرية الخاصة  
ومتى اشترطنا هكذا ( فسقط ما اراده ) اى سقط ما ذكره المتقدمون  
( من الاختلاف ) لموجب لعدم نتيجة من خاصيتين اسميتين جزئيتين  
تفككنا الى عرفة خاصة سببية جزئية عند متأخرين كما في بحث  
العكس المستوي فحينئذ يرتد لضرب لاسم ما يعكس صفواه و لاجبة  
جزئية عرفة خاصة و لضرب الرابع من شكل لاسم ما يعكس  
الضرب لاسم ما يعكس لكرى ان يرتد الى لضرب لاسم ما يعكس من شكل  
الثالث وكذا يقبل لضرب لاسم ما يعكس لثبات وبعكس نتيجة من  
يرتد الى الضرب الرابع من شكل لاسم ما يعكس لثبات لموجب  
لعدم النتيجة في هذه الضروب لثمة لاختيرة رد لضرب لاسم ما  
بطريق العكس الى شكل لاسم ما يعكس لثبات وبعكس لثبات

الثالث وبرد لضرب الثامن الى الشكل الاول فاعتبر في الشكل الرابع  
هو الضروب الخمسة الاول لانها مطردة في الاتساح فلذا قال قطب الرازي  
رحمة الله عليه لم يظهر هذا الاشتراط وهذا الانعكاس للمتقدمين واتفق  
ان يقب اني هذا الاشتراط والانعكاس المذكور لبعض الافاضل من  
الناشرين فبين بعض الافاضل ذلك الاشتراط لانعكاس المذكور تعريضا  
لهم فامل حق لنا من فتح الله تعالى لك هذا الباب (العصل الثاني) اي  
الالفاظ الواقعة حصص معينة نوعية من الرسالة كائنة (في) بيان (المختلطات  
اما الشكل الاول فشرطه) اي شرط الشكل الاول بحسب الجهة (فعلية  
الصعري) فانها لو كانت ممكنة سواء كانت عامة او خاصة لم يجب تعدي  
الحكم من الاوسط الى الاصغر يجوز ذلك لتعدي لال الكبرى بل ح على  
ان كل ما هو الاوسط بالفعل محكوم عليه بالاكبر والاصغر ليس بما هو الاوسط  
بالفعل بل بالامكان فجاز ان يبقى الحكم بالاوسط على الاصغر بالقوة ولا يخرج  
الى الفعل فلم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر مثلا يصدق في ارض  
المضروب المذكور قولنا كل حمار مركوب زيد بالامكان وكل مركوب  
زيد فرس بالضرورة ولا يصدق كل حمار فرس بالامكان اعاء ان معنى  
الكبرى ان كل ما هو مركوب زيد ما فعل فهو فرس بالضرورة فان  
عقد الوصف فعلية عند الشيخ والحمار ليس مركوب باقيل بالعرسية اصلا  
على ما هو المذكور فيما سبق فحلت عند الحكم على المركوب باقيل بالعرسية الى  
الحمار كما قال قصب الدين الرازي عليه رحمة الله تعالى ان فعلية اصغرى  
في الشكل الاول شرط لطرا - ساجه عند الرازي لا عند الوصع  
ممكنة عمده كما في تحقيق المسورات وعاء الشيخ فعلية الصعري  
شرط لاتساح الشكل الاول لا لمراد - ساجه ايضا على عقد الوصع  
عند الشيخ فعلية لكن يمكن الوفاق بين المتقدمين لان مراد الشيخ ما س  
ما يجب اني بالفعل الحقيقي واعرض ومرد لمراد اني بالامكان هو ان كان  
لجميع بالمراد ما مر غمره فخير يكون لشروط معتبرة في اشكال  
الارادة سواء كانت بحسب الجهة او بحسب الكيف وبحسب الحكم  
لا رد شجاعة - هـ - شجاعة - شارفات الدس لرازي عليه  
رحمة الله تعالى به ولم يجب تعدي الحكم من الاوسط الى الاصغر اني

(مأقوله)

[illegible]



ما قلنا فافهم ومن راد تفصيل هذا التوفيق فليراجع الى شرحنا على الاستدلالية الموسوم بتنوير الاستدلال اعلم ان الموجهات المعتبرة عند الميرانيين ثلثة عشر قضية كما ذكره المص رحمه الله تعالى فاذا اعتبرناها في الصغرى والكبرى يحصل مائة وتسعة وستون اختلاطا وهي حاصلة من ضرب اثلثة العشر في نفسها لكن اشتراط فعلية الصغرى في هذا الشكل اسقط من تلك الجملة ستة وعشرين اختلاطا سقيمة وهي الحاصلة من ضرب الممكنة في ثلثة عشر فثبت الاختلاطات السقيمة مائة وثلثة واربعين (والنتيجة ب) اي في الشكل الاول (كالكبرى ان كانت) اي الكبرى (غير المشروطتين) اي المشروطة لعامة والمشرودة الخاصة (و) غير (العرفيتين) اي العرفية العامة والعرفية الخاصة فان اتباع جهة النتيجة الى جهة الكبرى عد عدم كون الكبرى احدى لوصفيات الاربع المذكورة فهو مطرد ونبأها الى جهة الصغرى غير مصدر فلذا لم يعتبر سابع النتيجة الى جهة الصغرى ههنا بل اعتبر تباعها الى جهة الكبرى فلذا قل المص. انتهى كالكبرى الخ اما ان كانت الكبرى من احدى الوصفيات لاربع فاتباع جهة النتيجة الى جهة الصغرى مطرد فلذا قل المص (ولا كالمص) اي وان كانت الكبرى ههنا احدى لوصفيات لاربع فجهة النتيجة بكجهة صغرى. مر (محدود ههنا) اي عن النتيجة (قيد الاضروية) اذ كانت الصغرى لا ضرورية (و) محذوفة عن النتيجة قيد (الا و) اذ كانت الصغرى احدى لخاستين او وجودية اذ ثمة ووقية ومثيرة لكون الصغرى في الشكل لا و موجبة لكون الاضروية و لا دواء سائتين ولكون لسالة لا ينح في صغرى لشكى ذل (و) محذوف عن النتيجة (لاضروية) لخصوصية صغرى ان كانت الكبرى احدى لوصفتين اي احدى المشروطات والعرفية السائتين لا بد لهما بحدوث الاضروية ان لصغرى اذ لم يكن في ضرورة جبر هناك لا كبر عن كل ماثبت له لا وسط لان للصغرى ضرورة لا وسعيا بعمل فمحذور تفكك الاكبر عن الصغرى ضرورة الصغرى في نتيجة (و ضم لا دواء)

اي لا دوام الكبرى ( اليها ) اي الى النتيجة ( ان كانت ) اي الكبرى  
 ( احدى الخاصتين ) اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة  
 وذلك الضم هو لاندراس بين فان الكبرى ح تدل على ان الاكبر غير دائم  
 لكل ماهو الاوسط بالفعل والاصغر ممما هو الاوسط بالفعل ويكون الاكبر  
 غير دائم فظهر ان النتيجة وهي المحفوظ بعد الحذف والضم كالتصغير يعنى  
 ان المساعدة في انتساح تلك الاختلاطات السميعة هي اما ان تكون غير  
 الوصفيات الاربع واما ان تكون احدى الوصفيات لاربع فان كانت غيرها  
 فالجهة لمعتبرة في النتيجة هي الجهة المعتبرة في الكبرى مطردة وان كانت  
 احديها فالجهة المعتبرة في النتيجة هي الجهة لمعتبرة في الصغرى بعد الحذف  
 والضم المذكورين مطردة اما لاختلاطات السميعة التي يكون النتيجة فيها  
 كالكبرى هي تسعة وتسعون تحصل من ضرب الصغريات العليات  
 الاحدى عشر في الكبريات لتسع التي هي غير الوصفيات الاربع وهي  
 الدائمات و اوحوديتان و لوقيتان و لممكنات والمطلقة العامة وهذه  
 الاحدى عشر يتحقق العملية في كلها لان المطلقة العامة اعماها و لاعم  
 يتحقق فيم يتحقق فيه لاحص لان كل واحد من الضرورية لمطلقة  
 والدائمة المطلقة و لمشروطة العامة والعرفية العامة والمشرودة الخاصة  
 والعرفية الخاصة و الوجودية الال ضرورية والوجودية الال دائمة  
 و لوقيتية والمنشورة اخص من المطلقة العامة بحسب لتحقيق كايين  
 لقطب في الموجهات و ما الاختلاطات السميعة التي يكون النتيجة فيها  
 كالتصغير هي اربعة واربعون تحصل من ضرب الصغريات العليات  
 الاحدى عشر التي هي المطلقة العامة والضرورية لمطلقة والدائمة  
 المطلقة والمشرودة لعامة و لعرفية لعامة والمشرودة الخاصة والعرفية  
 الخاصة والوجودية الال ضرورية والوجودية الال دائمة والوقيتية  
 والمنشورة في لكبريات الوصفيات الاربع التي هي المشروطة العامة  
 والعرفية لعامة و لمشروطة الخاصة والعرفية الخاصة ومن اراد  
 الاطلاع على مجموع لاختلاطات سواء كانت سميعة او سقيمة فلينبظر الى  
 هذا الجدول

( واما لشكل الثاني فشرطه ) اى شرط الشكل التالى بحسب الجهة  
 ( امران احدهما ) اى احد الامرين ( صدق الدوام على الصغرى ) اى كون  
 الصغرى ضرورية او دائمة ( او كون الكبرى من القضايا الست المتعكسة  
 السوالب ) التى هى الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والشروط العامة  
 والعرفية العامة والمشرطة الخاصة والعرفية الخاصة لانه لو تنبى  
 لكنت الصغرى غير الضرورية والدائمة وتلك الغير احدى عشرة قضية  
 موجبة لعانان والمطلقة العامة ولمكنتان والخاصتان و لوجودتين  
 و لوقيتان مع ان الكبرى من القضايا السبع الغير المتعكسة السوالب  
 وهى المطلقة لعامة والمكنتان والوجوديتان والوقيتان وح  
 تضرب هذه لسبعة المذكورة فى احدى عشر صغريات فيحصل سبعة  
 وسبعون اختلاطا كلها سقيمة غير مطردة فى الانتاح للاختلاف لموجب  
 انعم نتيجة فان اخص لصغريات هو لمشرطة خاصة والوقفية  
 لان لمشرطة الخاصة اخص من المشرطة لعامة ومن العرفية  
 والوقفية اخص السبع الباقية واخص الكبريات السبع هو الوقفية  
 واختلاط الصغريين وهما لمشرطة خاصة ووقفية مع كبرى  
 الوقفية غير مطردة لانه يصديق قولنا لاشئ من مخصص مصدق  
 بالضرورة مادام مخصصا وفى وقت معين لادئما وكل قر مصدق  
 بالضرورة وفى وقت معين لادئما ولا يصديق قر من لاشئ من مخصص  
 بقدر بالامكان العام لصدق قولنا كل مخصص قر بالضرورة مع  
 اخص من تقيض النتيجة المذكورة ولانه يصديق قولنا لاشئ  
 من المخصص بمضى بالضرورة مادام مخصص وفى وقت معين لادئما  
 وكل شمس مضبوطة بالضرورة وفى وقت معين لادئما مع صدق استجابة  
 وهى قولنا لاشئ من المخصص بسمس بالامكان العام ولا انخساف  
 عند اهل الهيئة عبارة عن زوال نور القمر والانكساف عبارة عن  
 زوال نور الشمس وان الطامة عند اهل المذمعة على زوال نور قمر ومضى  
 زوال نور الشمس ومضى لم يطرد الاختلاط بالضرورة من ضرورة

الاحتلالات السائرة - استلزام عدم اطراد الاخص عدم اطراد  
 الاعم ( وثانيهما ) اى ثاقى الآخرين ( ان لا يستعمل الممكنة )  
 في هذا الشكل سواء كانت ممكنة عامة او خاصة مع شئ  
 من الاشياء ( الاعم لضرورة او مع الكبريين المشروطتين ) بمعنى ان  
 كانت الممكنة صغرى فيكون الكبرى ضرورية مطلقة  
 او مشروطة عامة او مشروطة خاصة لا غيرها وان كانت كبرى فيكون  
 الصغرى ضرورية مطلقة لا غيرها اما الاول فلانه قد صل من الشرط  
 الاول ان الممكنة الصغرى لا يتج في هذا الشكل مع السبع الغير المنعكسة  
 السوالب صدق الدوام على الصغرى فلو استعمل الممكنة الصغرى  
 مع غير الضروريات التلت لكانت مختلطة مع الدوام التلت التى هى  
 الدائمة والعرفيتان لكن اختلاط الممكنة مع الدائمة في هذا الشكل عقيم  
 لجواز ان يكون الثابت لشيء بالامكان مسلوماً عند دائماً قولنا لكل  
 رومى اسود بالامكان العام ولاشئ من الرومى باسود دائماً فان هذا  
 التمس لا ينج قولنا لشيء من الرومى برومى بالامكان العام لانه سلب  
 الشئ عن نفسه وهو محال ولو قلنا في الكبرى لاشئ من الهندي  
 باسود دائماً فينتج قولنا لاشئ من الرومى بهندى بالامكان العام فيلزم من  
 عقم هذا الاختلاط عقم اختلاط الممكنة الصغرى مع العرفيتين لان اعرفية  
 واداً لم ينج الاختلاط الممكنة مع العرفية العامة فلا ينج اختلاطها مع  
 العرفية الخاصة ايضاً فقدر واما الدانى فلانه قد ظهر ان الممكنة الكبرى  
 مع غير الضرورية والدائمة حقيقة لعدم صدق الدوام على الصغرى  
 ولعدم كون الكبرى من القضايا الست المنعكسة السوالب فلو استعمل  
 الممكنة الكبرى مع غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدائمة لكن هذا  
 لاختلاط غير متردد في لانه اح لجواز ان يكون المسلوب عن لشيء  
 ثابتاً له دائماً لصدق قولنا لكل رومى ايضاً دائماً ولاشئ من الرومى  
 ما يرضى بالامكان العام مع عدم صدق قولنا لاشئ من الرومى رومى



بالامكان العام لانه سلب الشئ من نفسه وهو محال ولو بد لنا  
الكبرى الى قولنا لاشئ من الهندي بابيض فلو قلنا كل رومي ابيض  
دائما ولاشئ من لهندي بابيض بالامكان العام متنع الابهاس في النتيجة  
فنتج هذا القياس قولنا لاشئ من رومي بهندي دائما بلزم الاختلاف  
الموجب لعدم النتيجة فلذا لم يعتبر هذه الاختلاطات في لمن فهم  
(والنتيجة) اي الجهة المعبرة في النتيجة في هذا الشكل (دائمه وصدق  
الدوام على احدى المتقدمين) اي ان كانت الصغرى او الكبرى ضرورية  
مطلقة او دائمة مطلقة فالنتيجة دائمة (والا) اي وان لم يصدق الدوام  
على احدى المتقدمين (ف) النتيجة (كا. برء محدودا عنها) اي عن النتيجة  
(الدوام و للضرورة و للضرورة بة ضرورة كانت) اي هذه  
الضرورة سواء كانت ضرورة مطلقة او ضرورة وقية و ضرورة  
وصفية او ضرورة منتشرة اعلم ان الاختلاطات في هذا الشكل تسعة  
وستون نحصل من ضرب الصغريات الثلث عشر من الموجهات  
اثنت عشر في الكبريات الثلث عشر وهو الشرط الاول اسقط سبعة  
وسبعين اختلاطا سقي والشرط الثاني اسقط ثمانية اختلاطات سقيمة  
فبقيت اربعة وثمانون اختلاطا سميها مطردا في الاتحاح و لفسدة  
في اتساجات الاختلاطات السميحة ما ن تصدق على احدى مقدمتين  
الدوام ولا تصدق فان صدق للدوام على احدهما فالنتيجة دائمة مطلقة  
والاختلاطات المنتجة لهذه نتيجة الدائمة المائة رابعة وربعون  
اختلاطا سميها وان لم يصدق الدوام على احدى المتقدمين فالجهة المعبرة  
في النتيجة هي الجهة المعبرة في الصغرى بشرط حذف قيد الوجود اي  
للدوام واللاضرورة منه والضرورة بة ذ. مرة كاسود كانت  
دنية ووصفية او منتشرة و لا تخرب نتيجة هذه نتيجة ربعون  
اختلاطا سميها اما كون نتيجة كانه مقدمة دائمة او كانه صغرى ووقع

وقابت بالبراهين المذكورة في المطلقات من الخلف والعكس والافتراض  
ومن اراد كما ، الاطلاع على هذه الاختلاطات فليُنظر الى هذا  
الجدول

والاختلاطات المذكورة في هذا الجدول مائة وتسعة وستون سمينة كانت وستية اربعة وثمانون منها سمينة ماردة في الانتاج وخسة وثمانون منها ستية غير مطردة في الانتاج واربعة واربعون من السمينة منتجة للدائمة واربعون منها منتجة كالصغرى كما اثبتنا في الجدول فافهم ( واما الشكل الثالث فشرطه ) اى شرط الشكل الثالث بحسب الجهة ( فعلية الصغرى ) يعنى جعل انتاج الشكل الثالث مشروطا بفعلية الصغرى لان لو لم يشترط بهذا الشرط لكل الصغرى ممكنة وحينئذ يكون الحكم فى الكبرى على ما هو الاوسط بالفعل والاوسط بالفعل ليس هو الاصغر بالفعل بل بالامكان فيعوض عدم صدق الاصغر على الاوسط فلم يدرج الاصغر تحت الاوسط ولم يوجد الاندراج البين فى القياس فلا يلزم من الحكم بالا كبر على الاوسط الحكم به على الاصغر حتى يتعدى من الاوسط الى الاصغر كما اذا فرضنا ان زيدا راكب الفرس دون الجمار وان عمرا راكب الجمار دون الفرس يصدق قولنا كل مركب زيدا مركوب عمرو بالامكان وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق قولنا بعض مركوب عمر فرس بالامكان العام لان مركوب عمرو جار بالضرورة على فرسائه فلذا يشترط فى انتاج الشكل الثالث فعلية لصغرى ( ونتيجة كبرى ان كانت ) اى الكبرى ( غير الوصفيات الاربع ) بل تكون الكبرى من حدى لتسع وذلك واقع وثابت بطريق الخلف او بطريق الافتراض فتأمل حق التأمل فاجر البرهين الثلاثة المذكورة ههنا ( والا ) اى ان كانت لكبرى احدى الوصفيات الاربع ( فنتيجة كعكس الصغرى محسوقا ) اى من عكس الصغرى ( قيد اللا دوام ان كانت لكبرى حدى لعنتين ) اى من عكس الصغرى موجبة فيكون قيد اللا دوام سلبية فلا يدخل له لية فى صغرى هذا الشكل لكون شرط انتاج هذا الشكل ان يحجب الصغرى بحسب الكيف ( ومصموما ) اى للادوم ( ليه ) اى الى عكس الصغرى ( ان كانت ) اى الكبرى ( حدى لعنتين ) اى للادوم يتحقق مع الصغرى لادوم نتيجة كما ان ترى عليه رجعة يدعى على ان الاختلاطات ممكنة :

الانعقاد في هذا الشكل ايضا تسعة وستون ومائة سقط ستة وعشرون  
 اختلاطا مقيما باعتبار هذا الشرط فبقي ثلثة واربعون ومائة اختلاطا مقيما  
 والجهة المعتبرة في تسعة وتسعين من هذه السجينة كالجهة المعتبرة في الكبرى  
 ان كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع واربعة واربعون منها تنتج كمعكس  
 الصغرى ان كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع بطريق الحلف او بطريق  
 العكس او بطريق الافتراض وان اردت تفصيل الاختلاطات فانظر الى  
 هذا الجدول

[illegible]



(ولما اشكى الرابع شرط (الشرط الرابع) حسب ما هو في  
شرط (الثقة) الشرط (الاول) منها (كون القياس فيه) يرقى الشكل  
الرابع (من العمليات) يعني يشترط في المراد انتاج الشكل الرابع كون  
القياس مركبا من الصغرى والكبرى الفعليتين الغير المكتسبتين لانه لو لم يشترط  
هذا الشرط لصح استعمال الممكنة فيه موجهة كانت او سالبة ولو استعملت  
فيها لم يطرد الشكل الرابع في انتاجه ولم يعتبر في الفن لمكنة معتبر فيه اما عدم  
الاطراد اذا استعمل السالبة الممكنة فيه فلما ساء في في الشرط الثاني من  
وجوب انعكاس السالبة مع ان السالبة الممكنة من الصبح الغير المتكسبة  
السالب واما عدم الاطراد عند استعمال الممكنة الموجهة لانها لو كانت  
صغرى لصديق قولنا كل ناهق مركوب زيد بالامكان وكل مركوب هرو  
ناهق بالضرورة اذا فرضنا ان زيدا راكب الفرس بالضرورة وان عمرا  
راكب الناهق بالضرورة مع ان الحق في النتيجة هو السلب ولابد لنا  
الكبرى الى قولنا وكل حمار ناهق لكان الحق في النتيجة هو الايجاب  
ويتبع القياس ح قولنا كل مركوب زيد جار بالامكان ولو كانت الممكنة  
الموجبة الكبرى لصديق قولنا كل مركوب زيد فرس بالضرورة وكل جار  
مركوب زيد بالامكان في القرض المذكور مع امتناع الايجاب في النتيجة  
ولابد لنا الكبرى الى قولنا وكل صاهل مركوب زيد بالامكان لكان الحق  
في النتيجة هو الايجاب فيتبع قولنا كل فرس صاهل بالضرورة فيلزم  
الاختلاف الموجب لعدم النتيجة ولذا كان الشكل الرابع مشروطا بكون  
صغراه وـ كبراه من القضايا الموجهة الفعلية وهي احدى حشر قضية  
الضرورة المطلقة والدائمة المطلقة والضرورة العامة والمرفقة العامة  
والمطلقة العامة والضرورة الخاصة والمرفقة الخاصة والوجودية  
اللازمة ووالدائمة والوقعية والمنشئة وكلها فعلية لكون المطلقة  
العامة اعم هذه القضايا واهتم في الاخص (و) الشرط (لثاني)  
هو انعكاس السالبة المستعملة فيه (أي في الشكل الرابع يعني ان الشكل  
الرابع مشروط بان يكون السالبة المستعملة فيه من السوابب المستعملة في  
وضي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والضرورة العامة فبقية قضايا

والمشرطة والعرفية الخاصتان لانه لو لم يشترط بهذا الشرط استعمل  
السبع الغير المنعكسة السوالب فيه ولو استعملت فيه لم يطردي انتاجه فلم  
يعتبر في الفن لكنه معتبر في الفن فلذا جعل الشكل الرابع مشروطا بهذا  
الشرط وذلك لان الوقتية اخص السبع الغير المنعكسة السوالب وهي  
اما ان تكون صفري او كبرى ههنا واما ما كان لم يطرده المختلط بها في الانتاج  
في هذا الشكل اما اذا كانت صفري فلصدق قولنا لاشي من القمر ينخفض  
بالضرورة وقت التربع لادائما وكل ذي محق قرب بالضرورة مع ان الحق  
في النتيجة هو الايجاب فينتج قولنا كل قردو محق والحق بفتح الميم وسكون  
الحاء عندها هي الهيئة هو اختلاف سطح القمر في استعادة النور بالزيادة  
والنقصان وههنا المراد به هذا المعنى فانه فصل قريب للقمر لان حد القمر  
كوكب ذو محق كما يكون حد الشمس كوكبا دريا فاهم واما اذا كانت كبرى  
فلصدق قولنا كل ينخفض فهو ذو محق بالضرورة ولا شي من القمر ينخفض  
بالضرورة وقت التربع لادائما مع امتناع السلب في النتيجة فينتج هذا القياس  
كل ذي محق فهو قرب بالضرورة فادالم يطرده المختلط بالاخص في الانتاج لم يطرده  
المختلط بالاعم في الانتاج فلذا جعل الشكل الرابع مشروطا بالشرط الثاني  
(الثالث صدق الدوام على الصفري في الضرب الثالث) اي على صفري  
الضرب الثالث بان يكون الصفري ضرورية مطلقة او دائمة مطلقة (و) صدق  
(العرف العام على كبراه) اي على كبرى الضرب الثالث بان تكون من  
التضاي الست المنعكسة السوالب لانه لو لم يكن مشروطا باحد الامرين  
لكان صفراء غير الضرورية والدائمة المطلقين وذلك الغير احدى عشر  
قضية موجهة مع ان الكبرى احدى لسبع الغير المنعكسة السوالب فح  
اذا ضربناها في احدى عشر قضية موجهة فيحصل سبعة وسبعون اختلاطا  
سفيالكن لما كانت الصفري في هذا الضرب سالبة وتبين ان السالبة المستعملة  
في هذا الشكل يجب ان تكون منعكسة فمقط من هذه الاختلاطات السقيمة  
لصفريات السبع مع الكبريات السبع الغير المنعكسة السوالب وقت الصفريات  
او صفريات اربع مع الكبريات اسبع لغير المنعكسة السوالب واخص  
الصفريات الاربع دو مشرطة اخص الكبريات السبع الغير المنعكسة



السوالب فهو الموقية واختلاط الشروط الخاصة بالموقية لا يطرد  
في الانتاح في هذا الضرب لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم صدق  
الحرف العام على الكبرى فاذالم يطرد اختلاط الاخص بالاخص لم يطرد  
اختلاط الاعم بالاعم اما عدم الطراد الاخص بالاخص فانه يصدق قوله الاثنى  
من التخصف مضي بالاضاءة القمرية بالضرورة مادام مضمنا لاداءة  
والضرورة كل قر مضمف بالتوقيت لاداءة مع انه لا يتنج قولنا بعض المضي  
بالاضاءة القمرية ليس بقمر بالامكان العام لان كل مضي بالاضاءة القمرية قمر  
بالضرورة ولانه يصدق قولنا لا شئ من متحرك الاصاب ثم بالضرورة مادام  
متحرك الاصاب لاداءة او بالضرورة كل مستيقظ متحرك الاصاب وقت الكتابة  
لاداءة فينتج قولنا لا شئ من السائم مستيقظ بالامكان لعام فيلزم الاختلاف  
الموجب لعدم النتيجة فافهم فلذا يشترط في الطراد ان ح الضرب الثالث  
احد الامر من الشرط (الرابع كون الكبرى في الضرب) (السادس من)  
الست (المعكسة لسوالب) لان انتاح هذا الضرب يطهر بعكس لصغرى  
حتى يرد الى الشكل الثاني فيثبت فيه الامر ان لاول كون الصغرى  
سالبة جريئة مشروطة خاصة او عارضة خاصة سالبة جزئية كما بين  
في محله والاثنى كون الكبرى الموحدة في هذا الضرب من القصيدة الست  
المعكسة السوالب يحصل لانتاح والشرط (الخامس) هو ان كون  
الصغرى في الضرب ا لث من احدي الحاصتين الكبرى والصغرى يصدق  
عليها على كبرى هذا بضرب (عريف لعدم) لان انتاح هذا  
الضرب انما يطهر بعكس التزيد حتى يرد هذا الضرب الى الشكل  
الاول ثم عكس النتيجة فيثبت لعدم ان يكون مقدمة بحيث - -  
احديهما الى الاخرى ينتج من حسن من شكل دور - -  
مشروطة خاصة وعرفية خاصة لان عكس الى استهذه مشروطة  
والشكل لاول ان ينتج من مقدمة بركات - -  
وصغرى من مسيات لث حاصتين عدم على عدم - -  
مكسمازب - - من يثبت ضرب لعدم مضي - -  
كبرى ومن الكبرى موهبة حريئة صغرى يصدق - -

من الضرب الرابع من الشكل الاول فينتج القياس المتكامل من التجربة  
 خاصة منكمس الى سالبية جزيئية خاصة عند الآخرين وهي عين المطلوب  
 فذلك شرط في هذا الضرب الامر ان يكون كوران وانتاج الضرب  
 السابع ايضا انما يظهر بعكس الكبرى حتى يرد هذا الضرب الى  
 الشكل الثالث كما مر في الضروب النجعة فحينئذ لابد من شرطين في هذا  
 الضرب الاول ان يكون كوراء سالبية جزيئية مشروطة خاصة او عرقية  
 خاصة لتقبل الانعكاس والثاني ان تكون صفراء فعلية لان هذا الضرب  
 راجع الى الشكل الثالث بعدا لعكس وشرط الشكل الثالث بحسب الجهة  
 فعلية الصغرى كما مر في بحث الضروب النجعة ولم يذكر شروط الضرب  
 السابع والضرب الخامس من هذا الشكل لانها تعلم بالقياس الى شروط  
 الضرب الثالث والخامس فمثل (و النتيجة في الضربين الاولين) من هذا  
 الشكل (كعكس الصغرى ان صدق الدوام عليها) اي على الصغرى  
 بان تكون الصغرى ضرورية مطلقة او دائمة مطلقة (او) ان كان  
 (القياس من) القضايا (الست المنعكسة السوالب) وهي الضرورية  
 المطلقة والدائمة المطلقة والمشرطة العامة والعرقية العامة والمشرطة  
 الخاصة والعرقية الخاصة يعني ان كان صفراهما ضرورية مطلقة او دائمة  
 مطلقة وان كان القياس فيهما مركبا من هذه الست المنعكسة السوالب  
 فالجهة المعبرة في النتيجة هي الجهة المعبرة في عكس صفراهما بعينها فان  
 اتباع جهة النتيجة الى الجهة المعبرة في عكس الصغرى هو مطرد مع  
 ان العبرة في الفن الى المطرد (والا) اي وان لم يصدق الدوام على الصغرى  
 بان لا تكون ضرورية مطلقة او دائمة مطلقة او ان لم يكن القياس في هذين  
 الضربين مركبا من الست المنعكسة السوالب (ف) النتيجة (مطلقة  
 عامة) لامر غير مرة (وفي الضرب الثالث) النتيجة (دائمة) مطلقة  
 (ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه) يعني انه اذا كان احدى الصغرى  
 والكبرى في هذا الضرب ضرورية مطلقة او دائمة مطلقة فكون النتيجة  
 دائمة مطلقة هو مطرد (والا) اي وان لم يصدق على احدى مقدمتيه  
 الدوام يعني ان لم يكن واحدة من الصغرى والكبرى ضرورية مطلقة

(عكس الصغرى) انتهى الى كون النتيجة لعكس الصغرى بطريق (و)  
 الضرب الرابع والخامس) من هذا الشكل النتيجة (د) ان سلك  
 الطريق على الكبرى) فان تكون هذه الكبرى ضرورية منطقية او دائرية منطقية  
 وتكون النتيجة دائرية اطراف (و) (الا) اي وان لم تكن الكبرى ضرورية  
 منطقية او دائرية منطقية (عكس الصغرى) اي فان النتيجة لعكس الصغرى  
 (محدومة عند) من عكس الصغرى (الادولم) بيان الشكل الرابع  
 المذكورة في الملاحظات من طريق الحلق والعكس والافراض (و) النتيجة  
 (في) الضرب (السادس كافي) الشكل (السادس) اي كالنتيجة  
 في الضرب الرابع من الشكل الثاني (بعد عكس الصغرى) فان هذا  
 الضرب يتدالى الضرب الرابع من الشكل الثاني بعكس الصغرى  
 كما مر في بحث الضروب النتيجة (و) النتيجة (في) الضرب (السابع  
 كافي) الشكل (الثالث بعد عكس الكبرى) يعني ان النتيجة في هذا  
 الضرب كالنتيجة في الضرب السادس من الشكل الثالث لان هذا  
 الضرب يتدالى الضرب السادس من الشكل الثالث بعكس الكبرى  
 (و) النتيجة (في) الضرب (الثامن كعكس النتيجة بعد عكس الترتيب)  
 فان هذا الضرب يتدالى الضرب الرابع من الشكل الاول كما مر في بحث  
 الضروب النتيجة ويتبع هذا الضرب بعد عكس الترتيب عين المطالب  
 من الشكل الاول والحاصل ان المطردة في الانتاج بحسب الشروط  
 المذكورة من الاختلاطات في كل واحد من الضربين الاولين احد  
 وعشرون ومائة اختلاطا سميها وهي الحاصلة من ضرب الوجهات  
 الفعلية الاحدى عشر في نفسها فالساقط بشرط فعلية الصغرى في كل واحد  
 منهما ثمانية واربعون اختلاطا سميها والمطرودة في الضرب الثالث مائة  
 واربعون اختلاطا سميها وهي الحاصلة من الصغرىين المسميتين مع الكبريات  
 الفعلية الاحدى عشر ومن الصغرىين المشروطتين والعرفيتين مع الست  
 المنعكسة السوالب فالساقط بالشروط المعبرة في هذا الضرب ثلثة  
 وعشرون ومائة اختلاطا سميها والمطرودة في الضرب الرابع والاضرب  
 الخامس مائة وستون اختلاطا سميها وهي الحاصلة من الصغرىات الفعلية

الاحدى عشر من الكبريات الست المنعكسة السوالب فالساقط بالشروط  
المعتبرة فيهما ثلثون اختلاطا سقيما والمطرده في الضرب السادس  
والضرب الثامن اثني عشر اختلاطا سقيما وهي الحاصلة من الصغرين  
الحاصتين مع الكبرى الست المنعكسة السوالب فالساقط بالشروط  
المعتبرة فيهما سبعة وخمسون ومائة اختلاطا سقيما والمطرده في الضرب  
السابع من هذا الشكل اثني وعشرون اختلاطا سقيما وهي الحاصلة  
من الكبيرين الحاصتين مع الصغريات الفعليات الاحدى عشر وهي  
الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشروطة العامة والعرفية العامة  
والمطلقة العامة والمشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوجودية  
اللا ضرورية والوجودية اللادائمة والوقعية والمنقشرة فالساقط  
بالشروط المعبرة في هذا الضرب من الشكل الرابع سبعة واربعون ومائة  
اختلاطا سقيما ومن اشكل عليه ثني من الاختلاطات السميئة الواقعة  
في الضروب الثمانية من الشكل الرابع فلي نظر الى هذا الجدول

الفصل الثاني ( اى الالفاظ التى وقعت حصة معينة نوعية من الرصالة  
 كاشنة (فى) بيان ( الاقترانيات ) الكاشنة من ( الشرطيات وهى ) اى  
 الاقترانيات الشرطيات ( خمسة اقسام ) فان الاقتراني الشرطى امام مركب  
 من متصلتين وامام مركب من منفصلتين وامام مركب من جلية ومنفصلة  
 وامام مركب من جلية ومنفصلة وامام منفصلة ومنفصلة وكل ثى شانه  
 كذا فهو خمسة اقسام فالاقتراني الشرطى خمسة اقسام وهو المطلوب  
 ( القسم الاول ) منها ( ما يتركب من ) الشرطيات ( المتصلات والمطبوع )  
 اى الذى يلام الطبع ( منه ) اى من القسم الاول ( ما ) اى قياس ( كانت  
 الشركة ) اى شركة جزئى القياس ( فى جزء تام من المقدمتين ) اى من الصغرى  
 والكبرى يعنى ان الحد الاوسط فى القسم الاول يكون جزء تاما من الصغرى  
 والكبرى فيكون القياس من المتعارف بان يكون ذلك الحد الاوسط  
 هو تمام التالى فى الصغرى وتمام المقدم فى الكبرى فى الشكل الاول  
 وبان يكون الحد الاوسط هو تمام التالى فى الصغرى والكبرى فى الشكل  
 الثانى وبان يكون الحد الاوسط تمام المقدم فى الصغرى والكبرى فى الشكل  
 الثالث وان يكون الحد الاوسط تمام المقدم فى الصغرى وتمام التالى  
 فى الكبرى فى الشكل رابع ولا يكون لقياس فى هذا قسم مطبوع  
 من غير المتعارف وما قيل من ان القياس فى هذا القسم مطبوع من غير  
 المتعارف فهو فورية بلامرية لان عدم ملاحظة غير المتعارف من هذا القسم  
 الطبع فهو بديهى جلى لا محالة فيثبت ان الحد الاوسط فى هذا القسم  
 من الاقترانيات الشرطيات جزءا تاما من الصغرى والكبرى فيكون لقياس  
 من المتعارف فى هذا القسم ففهم وما ذكره قطب ندب رضى الله عنه  
 البارى من ان الشركة بينهما ما فى جزء تام من كل واحد منهما وهو  
 المقدم بكماه والتالى بكماه وما فى جزء غير تام منهما ما فى جزء من  
 المقدم والتالى وما فى جزء تام من حديهما وغير تام من الاخرى فهذه  
 اقسام دشة كالتب بالاضع منها الاول وهو ما يكون شركة فى جزء  
 تام من المقدمتين فى شرحه على ما فى شرحه على ما فى شرحه





نتيجة الشكل الثالث من الافتراض الشرطى موجبة جزئية من ضربه الاول ومن ضربه الثالث ومن ضربه الخامس وسالبة جزئية من ضربه الثانى ومن ضربه الرابع ومن ضربه السادس وقس نتيجة الشكل الرابع من الافتراضات الشرطيات على هذا ( مثال الضرب الاول من الشكل الاول ) قولنا ( كلما كان اب فيجد ) وهو متصلة موجبة كلية صغرى لانها مشتملة على الحد الاصغر وهو قولنا كلما كان اب فانه مقدم المطلوب فاعلم انه اذا كان المطلوب قضية شرطية تقدم تلك الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة يسمى حدا اصغرى ويسمى تابعها حدا اكبر كما يسمى موضوع المطلوب اذا كان حلية حدا اصغرى ويحمله حدا اكبر فلذلك يسمى تلك الشرطية هي الصغرى لاشتمالها

على الحد الاصغر الذى هو مقدم المطلوب ( وكلما كان ح دفه ز ) وهى متصلة موجبة كلية كبرى لانها مشتملة على الحد الاكبر وهو قولنا هـ ز فانه تالى المطلوب ( ينتج ) اى هذا القياس من الضرب الاول من اشكل الاول قولنا ( كلما كان اب هـ ز ) كما ينتج قولنا كلما كان هذا الشبح نسانا فهو قائم وكلما كان قائما فهو حيوان انه كلما كان هذا

الشبح انسانا فهو حيوان ( القسم الثانى ) من الافتراضات الشرطية ( ما ) اى قياس افتراضى ( يتركب ) اى هذا القياس الافتراضى ( من المنفصلات ) وهو يقسم الى ثلاثة اقسام لان الشركة بين الصغرى والكبرى اما فى جزم تام منهما اوفى جزم تام من احدهما وفى غير تام من الاخرى او فى حزم غير تام منهما ( والمطبوع منه ) اى من القسم الثانى ( ما ) اى قياس ( كانت الشركة فيه ) اى فى ذلك القياس ( فى جزء غير تام من المقدمتين )

اى من الصغرى والكبرى يعنى ان الحد المشترك الذى هو الحد الاوسط هو جزم غير تام من الصغرى والكبرى فيكون القياس من غير متعارف الغير المتعارف ( كقولنا دائما اما كل اب او كل ح د و دائما اما كل ده او كل

ورينج ) اى هذا القياس قولنا ( دائما اما كل اب او كل ح د و او كل و

ز ) من لضرب الاول من الشكل الاول ( لامتناع خلو الواقع عن

مقدمتى التاليف ) وهما قوله فى هذا القياس كل ح د و كل ده فانهما



قياس مؤلف من جملتين يتبع من الضرب الاول من الشكل الاول قولنا  
كل ح ه وهو الجزء الثاني من النتيجة فان الحد الاوسط هو قوله  
يحمول في المقدمة الاولى من مقدمتي التأليف وموضوع في المقدمة الثانية  
فلذا قسمان مقدمتي التأليف (وهن احدى الآخرين) وهما قوله كل اب  
وكل وزلان الاول جزء اول من النتيجة والثاني جزء ثالث منه فانه كانت  
المقدمات مانعتي الخلو وجب ان يكون احد طرفي كل واحد منهما وقعا  
فالواقع من المفصلة لاولى اما الطرف الغير المشترك او الطرف المشترك  
كان الواقع هو الطرف الغير المشترك فهو احد جزاء النتيجة وان كان  
الواقع هو الطرف المشترك فالواقع من المفصلة الثانية اما الطرف المشترك  
فيجتمع الطرفان المشتركان على الصدق ويصدق نتيجة التأليف وهي  
الجزء الثاني من اصل النتيجة او لطرف لغير المشترك وهو جزء ثالث  
منها فالواقع لا يخلو عن نتيجة تأليف وعن الطرفين لغير مشتركين  
(وبتقديره) اي في القسم الثاني (الاشكال لاربعة و شروط المقترنة)  
بين الجملتين (معتبره ههنا) اي مقترنة في القسم الثاني من لافترتيب  
الشرطيات (بين المشتركين) اي بين المقدمتين المشتركتين والاولى  
مهم صغرى ولانية كبرى (قسم اثنان) اكاش من لاقسام الخمسة  
(ما) اي قياس قتراني (يتركب من خمسة و) من (منصبة و مد ربع مد)  
اي من القسم الثالث يعني ان الملايم مطبع اسم من مد قسم (مد)  
اي قياس (كانت الجملة) في هذا تيسر (كبرى را مركبة) و  
شركة الصغرى والكبرى (مع تالي منصبة) التي هي الصغرى ومع  
موضوع الجملة التي هي الكبرى يعني ان الحد المشترك لذي هو الحد  
الاوسط فهو جزء غيرته من الصغرى متصلة وحرته من الكبرى متصلة  
لان الحد لاوسط يحمول التالى من متصلة الصغرى وموضوع الجملة  
الكبرى فيكون اقياس من المركب من هذا القسم مطبوعا من غير متعرف  
(ونتيجه) اي نتيجة القياس مركب من قسم اثنتان قسمية شرطية  
(متصلة مقدمها) اي مقدمه تلك متصلة (هه مقدم لمتصلة) التي هي  
صغرى القياس (وتاليها) اي تالي نتيجة لانسبة هو (نتيجة لا نسب)

بين (النسالي و) بين (الجملية) الكبرى فان كل واحد من هذا النسالي والكبرى الجملية قياس منتظم من الشكل الاول ينتج عين تالي المتصلة التي هي عين المطلوب (كقولنا كلما كان اب فكل ح د) وهو متصلة موجبة كلية صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر وهو قوله كلما كان اب فانه مقدم المطاوب ويسمى مقدم المطلوب حداً اصغر كما يسمى موضوع المطلوب حداً اصغر (وكل ده) وهي موجبة كلية جملية كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر (ينتج) او هذا لقول لذي هو قياس مرتب من القسم الثالث من الاقيسة الشرطية قولنا (كلما كان اب فكل ح د) لانه كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالي مع الجملية وكلما صدق التالي مع الجملية يصدق نتيجة التاليف بكلامنا صدق قدم المتصلة يصدق نتيجة التاليف والتأليف ههنا قوله كل ح د وكل ده في المثال المذكور لان هذا لقول قياس التفرقي حيلي من اشكل الاول ينتج تالي النتيجة المطلوبة وهذا التالي قوله فكل ح د في القياس الذي هو المذكور في لمتن قديمهم (وبعقد فيه) اعني لقسم الثالث (الاشكال الربعة واشترائط لمستبعدة بين الجمليتين) اعني لقياس لاقتزائي ابي (مستبعدة ههنا) او لقسم الثالث من الاقيسة الشرطية (ب) ان السالي و) بين (الجملية) يعني ان كان الصغرى متصلة موجبة كلية والكبرى موجبة كلية جملية فيكون القياس من الضرب الاول من الشكل الاول كقوله كلما كان هذا الشج نساناً فهو حيوان وكل حيوان فهو جسم فينتج ههنا كلما كان هذا الشج نساناً فهو حيوان وان كان لصغرى ههنا متصلة موجبة كلية كدري سادة كلية جملية فيكون القياس من الضرب الثاني من اشكل الاول كقولنا كلما كان هذا الشيء انساناً فهو حيوان ولا شيء من الحيوان بمحماد فينتج قولنا ليس البتة ان كان الشيء نساناً فهو جسم ان كان الصغرى ههنا موجبة جزئية متصلة والكبرى موجبة كلية جملية فيكون القياس من الضرب الثالث من اشكل الاول كقولنا كلما كان هذا الشج حيواناً فهو نالقي وكل نالقي نساناً فينتج قولنا كلما كان هذا الشج حيواناً فهو نساناً ان كان لهجة ههنا موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية جملية

فيكون القياس من الضرب الرابع من الشكل الاول كقولنا قد يكون اذا كان  
 هذا الشيء حيوانا فهو انسان ولا شيء من الانسار بفرس فينتج قوله قد لا يكون  
 اذا كان هذا الشيء حيوانا فهو فرس واطلع على هذه الامثلة فقس عليها امتثلة  
 الضروب المخرجة في الانتاج الكائنة لاشكال الثلاثة اية اية (تسمي الرابع)  
 من الافتراضات اشراطيات الجسد (ما) يقيس اقتراني (يقرب) يقيس  
 القياس الاقتراني (من الجملية و) من (مفصلة وهو) يقيس المترتب من  
 الجملية (على قسمين الاول) مهم (يكون عدد سميت به جزء  
 الانفصال بحيث يشارك كل واحد منها) يقيس كل واحد من عدد السميات  
 يشارك جزءا (واحد من اجزاء الانفصال) وذلك الاشتراك (امام جمع اتحاد  
 التاميات) الكائنة بين السميات وبين اجزاء الانسار (في نتيجة  
 فينتج يكون القياس قيسا مقسم متحدا لمجموع بين السميات شيئا لا يكون  
 مجموع الكبريات متحدا ويسمى هذا القياس قيسا مقترنا كان متقرا  
 تاما فهو قياس منطوق بغير ظن فيكون خاصية ان الانسان حيوان  
 وامامؤنث وامامخشي وكل مذكر حيور وكل مؤنث حيوان وكل خشي  
 حيوان فينتج قوله كل انسان حيوان وان كان اجتماعا فاقسم فهو ليس  
 بغير من منطق كقوله الخبز ما ذنبه وما ثمره ثمرته وما  
 طيره وكل انسان يشاركه لا اسفل سند الخبز كقوله الخبز  
 الاسفل عند المنطق وكل مذكر يشاركه لا اسفل عند المنطق كقوله  
 يشاركه لا اسفل عند المنطق فينتج قوله الخبز ما ذنبه وما ثمرته  
 ما ذنبه وما ثمرته لا اسفل عند المنطق فاقسم من سميات السميات وهو  
 يشاركه الاعلى عند المنطق فيكون الاستدلال ناقصا في الاستدلال  
 يكون قياسا منطقيا لثلاثة سميات يشاركها يشاركها يشاركها  
 ان يكون سميات السميات وجبة من سميات السميات وسميات السميات  
 (كقوله يشاركها ما ذنبه وما ثمرته ما ذنبه وما ثمرته ما ذنبه وما ثمرته  
 اي هذا القول الذي مر من قيسه فقس عليه

ما يشاركه من الحملات وينتج النتيجة المطلوبة كما قال القطب  
 وحده الله تعالى ( و ) ذلك الاشتراك ( اما مع اختلاف التأليفات )  
 الكاشفة بين الحملات وبين اجزاء الانفصال ( في النتيجة كقولنا )  
 ( كل ح اما ب و اما د و اما هـ ) وهي منفصلة صغرى ( وكل ب ج ) وهي  
 الكبرى ( وكل د ط ) وهي الكبرى الثانية ( وكل هـ ز ) وهي الكبرى الثالثة  
 ( ينتج ) اى هذا القول ان ( كل ح اما ب و اما د و اما هـ ) من وجوب  
 صدق اجزاء المنفصلة مع ما يشاركه من الحملة القسم ( الثانى ) منهما  
 ( ان يكون الحملات اقل من اجزاء الانفصال وليكن ) اى ويفرض ان  
 ( الحملة واحدة والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع احدهما ) اى مع  
 احد الجزئين ( كقولنا اما كل ا ط او كل ح ب ) وهي منفصلة صغرى  
 ( وكل ب د ) وهي حملة كبرى ( ينتج ) اما كل ا ط او كل ح د لا متنازع خلو  
 الواقع عن ( نتيجة ) مقدمة التأليف ( وهما قوله ههنا كل ح ب و كل  
 د و نتيجة التأليف قوله كل ح د ) وهن الجزء الغير المشترك ( وهو قوله  
 كل ط ) ( القسم الخامس ) من الاقيسة الاقتربات الشرطية ( ما ) اى  
 قياس ( يتركب من المتصلة و ) من ( المتصلة والاشتراك ) اى اشتراك  
 الصغرى والكبرى ( اما في جزئهما من المقدمتين ) اى اما ان يكون الحد  
 الاوسط جزءاً تاماً من الصغرى والكبرى ( او غير تام بهما ) اى من المقدمتين  
 يعنى ان الحد الاوسط اما يكون جزءاً تاماً من الصغرى والكبرى واما ان  
 يكون جزءاً غير تام منهما واما ان يكون جزءاً تاماً من احديهما وغير تام  
 من الاخرى و ان اقتصر في التمسك على الاول ( وكيف ما كان ) اى الجزء  
 المشترك سواء كان ما منهما او غير تام بهما واما من احديهما وغير تام  
 من الاخرى ( فالمطبوع ) اى الملايم الى الطبع ( منه ) اى من القسم  
 الخامس ( ما ) اى قياس ( يكون المتصلة ) فبـ ( صغرى و المنفصلة  
 كبرى و ) ( مثال الارز ) اذا كانت المنفصلة مانسة للجمع ( كقولنا كلما  
 كان اب فـ ح بودا ا ما ح د و هـ ) هذه الكبرى المنفصلة مانسة للجمع ( ينتج )  
 اى هذا لقول ( دائماً ما يكون ا ب او ع ) حال كون هذه النتيجة  
 نتيجة مشتركاً مع اجتماع ا ب ج دائماً او في الجملة متشعبة  
 ( اى )

اى امتناع اللازم (مع المبروم كذلك) اى دائما اوفى الجملة لان جـ د هـ هنا  
 لازم لـ ا ب وهـ ز مجتمع مع الاجتماع مع جـ د كليا اوجزيا فيكون هـ ز مجتمع  
 الاجتماع مع ا ب كليا اوجزيا (و) ان كانت المتصلة (مانعة) (الحلو)  
 كافى التمثال المذكور (يتبع) اى هذا القياس قولنا (قد يكون اذا لم يكن  
 ا ب فـ ز لاستلزام نقيض الاوسط للطرفين) استلزاما كليا واستلزام  
 ذلك اى نقيض الاوسط (المطلوب من) الشكل (الثالث) لان نقيض  
 الاوسط وهو نقيض جـ د يستلزم طرفى النتيجة اى نقيض ا ب وعين هـ ز  
 اما استلزامه عين هـ ز فلمع الحلوبين جـ د و بين هـ ز وكل امرين بينهما  
 منع الحلو يستلزم نقيض كل واحد منهما عين الاخر على ما مر فى تلازم  
 الشرطيات اذا استلزم نقيض الحد الاوسط طرفى النتيجة فينتج ما عتبار  
 تلازم الشرطيات من الشكل الثالث ان نقيض ا ب نديستلزم عين هـ ز  
 بطريق ان يقال كليا لم يكن جـ د فـ ب وكما لم يكن جـ د فـ ب فينتج هـ ز  
 القياس من الضرب الاول من الشكل الثالث قولنا قد يكون ا ب لم يكن  
 ا ب فـ ز وهو المطلوب كما ذكره قطب رجه الله تعالى (مثال ثان)  
 اى مثال كون الحد الاوسط جزأ غير تام من الصغرى والكبرى قولنا (كل  
 كـ ا ب فـ كـ ل حد و دائما كـ ل دـ ا و ز ا هذه لكبرى منفصلة) مانعة  
 (الحلو ينتج) اى هذا القياس من الغير المتعارف بغير المشهور و : ضرب  
 الاول من الشكل الاول قولنا (كل كـ ا ب فـ ما كـ ل جـ هـ او و) لان الحد  
 الاوسط وهو د هـ هـا يتحول متا في الصغرى المتصلة بمرضوع المقدم  
 فى الكبرى لمصلة فيكون الحد الاوسط حراً غير تام من الصغرى والكبرى  
 فيكون هذا القياس من الغير المتعارف بغير المشهور قائم وقوله فلطبوع  
 منه ما تكون المتصلة صغرى والمفصلة بوحدة كبرى فهو خلاف لو منع  
 لان كون المفصلة صغرى والمصلة كبرى في قسم اخر من لاقتربات  
 الشرطيات فهو مطبوع كقولنا لمفهوم لمعد ما ان يمنع نفس  
 تصوره من وقوع الشركة فيه ولا يمنع نفس تصوره من وقوع  
 الشركة فيه وكما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه فهو جـ ر  
 حقيقى وكما لم يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه فـ كـ ب فينتج  
 من الصغرى ما منع من الكبرى بضمير اى من كبرى اخرى

حقيق واما كل واحد وجعل المص في طرف التصورات وفي الفصل الثاني  
قوله والكلى اما ان يكون تمام ماهية مانحة من الجزئيات او داخلا  
فيها وخارجا عنها صغرى مع انه متصلة مركبة من شقوق ثلاثة  
وجعل في ذلك المقام قوله والاول هو النوع الحقيق اه كبرى  
حلية للشق الاول من الصغرى المتصلة وهو قوله اما ان يكون تمام  
ماهية مانحة من الجزئيات في ذلك المقام وكذا جعل في ذلك المقام  
قوله وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر  
فدو المقول في جراب ماعو بحسب الشركة المحضة الخ كبرى متصلة  
للق الثاني من المتصلة الصغرى وقوله او داخلا فيها وجعل في ذلك  
اه قوله واما اثبات ان امتنع فكذلك عن الماهية فهو العرض اللازم  
اه مع قطع لنظر عن كلمة اما كبرى حلية للشق الثالث من المتصلة الصغرى  
وهو قوله او خارجا عنها فظهر ان قوله فالتبوع منه ما يكون متصلة  
فيه صغرى والمتصلة بوجبة كبرى اه بخلافه الى قوله وان كان الثاني  
فان كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر فهو القبول في جراب  
مدر بحسب الشركة المحضة اه لا بد ان كان المص وجه الله تعالى  
هنا فالتبوع منه ما يكون المتصلة فيه صغرى والمتصلة بوجبة كبرى  
اهما بالاذكاء وبدل على هذا الجواب قوله (استقصاء) وكذا  
التبوع والتحرر (في غرضه مقدم) من الاقسام الخمسة من الاقيسة  
التي هي في الشريعة رابع (الى لزم ان اتى عمدا اياها من هنا  
وانعاشها (في حق النطق) وبيان تفاصيل هذه الاقسام لا يوافق بهذا  
المحصر لا في مجرى والمناسب اليه بيا اجاب ريبه في الاشكال  
لثمة في القسم الرابع وفي القسم الخامس من اقيسة امرية الخمسة  
مستلصقة من ذلك (المص لربح) اي لا لسلط لوانه  
حصة معينة من اربائة الشعية كمشتركة (اي لا لقياس الاشياء) سر  
مقدم (اي امر) ب من قد تميز احداهما (اي امر

احد جزئها ( ليلزم وضع الآخر ) اى اثبات عين الجزء الآخر ( او رفعه )  
 اى نفي الجزء الآخر وسليبه اعلم انه قد مر ان حد القياس الاستثنائي هو  
 ما يذكر فيه عين النتيجة او تقيضها بالفعل فلهذا كور فيه من عين النتيجة  
 او تقيضها اما مقدمة من مقدمات القياس وهو محال ولا يزم اثبات  
 الشيء لنفسه واما جزء من احدى مقدمتيه والمقدمة التى جزؤها قضية  
 تكون شرطية فح يكون القياس الاستثنائي مركبا من مقدمتين  
 احدهما شرطية والاخرى استثنائية وهى جلية واستثناء عين التالى يسمى  
 وضعافقل على هذا التقدير للاستثنائية مقدمة واضعة كما يكون فى الطريق  
 الاول منه وكذا استثناء عين احد الجزئين يسمى وضع وطاق ح  
 على الاستثناء مقدمة واضعة كما يكون فى طريق الثالث منه وذلك لان  
 المعبر فى استثناء العين هو الحكم الايجابى غالباً فهذهما بسبب تسمية  
 بالواضعة واستثناء تقيض التالى يسمى رفعاً ويطلق ح على مقدمة  
 الاستثنائية مقدمة رافعة كما يكون فى طريق الثانى منه وكذا استثناء  
 تقيض احدى الجزئين يسمى رفعاً ويطلق ح على الاستثنائية الجممية مقدمة  
 رافعة كما يكون فى طريق الرابع منه وذلك لان المعبر فى استثناء التقيض  
 هو الحكم السلبى غالباً فيسبب تسمية بربعة فدهى قوله مركب من  
 مقدمتين احدهما شرطية آدهو رسم لقياس الاستثنائى لان لرفع  
 من الشرطية ومن الاستثنائية لجمعية لازم لجمعية لقياس الاستثنائى اى  
 هى ما يذكر فيه عين النتيجة او تقيضها بالفعل والتعريف باللازم رسم  
 كما يشعر به عبارة القطب رحمه الله تعالى لكن تعريف الامور الاعتبارية  
 معنى على اعتبار المعبر فانه ان اعتبر المعبر بالخاص المذكور فى التعريف  
 فصلا فيكون التعريف حاداً وان اعتبر بالخاص المذكور فى التعريف لازماً  
 مساوياً لمعرف فيكون التعريف رسماً والقياس الاستثنائى من قبيل  
 الامور الاعتبارية فح يصح ان يكون قوله مركب من مقدمتين  
 احدهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئها او رفعه احداً كما يصح  
 ان يكون هذا القول رسماً وكذا الحال فى التعريف السابق فى تقسيم القياس  
 الى الاقترائى والاستثنائى وهو ما يذكر فيه عين النتيجة او تقيضها بالفعل

فافهم (و) يحتج في إنتاج القياس الاستثنائي بمبدأ الاول منها  
( الكلية الشرطية ) اي ان يكون الشرطية المذكورة فيه موجبة لانها  
لو كانت سالبة لم ينتج الوضع والرفع شيئا فان معنى الشرطية السالبة سلبت  
الزوم والعناد وان لم يكن بين الشئين زوم او عناد لم يلزم من وجود واحد منهما  
وجود الآخر ومن عدم احدهما عدم الآخر فلذا شرط في القياس الاستثنائي  
ان يكون الشرطية المذكورة فيه موجبة ( و ) الثاني ( لزومية المتصلة ) اي ان  
يكون المتصلة المذكورة فيه لزومية ان كان القياس من الطريق الاول او من  
الطريق الثاني من الاستثنائي ( وعنادية المتصلة ) اي ان يكون المتصلة  
المذكورة فيه عنادية ان كان القياس من الطريق الثالث او من الطريق الرابع  
من الاستثنائي لانها لو كانتا اتفاقيتين استفيد العلم بالنتيجة من صدق احدي  
الطرفين او من كذبه فلو استفيد العلم بالنتيجة من صدق احد الطرفين او من  
كذبه لزم الدور لكون العلم بصدق الاضافة موقفا على العلم بصدق احد  
طرفيهما او كذبه لكن اللازم باطل والزموم مثله فلذا شرط لزومية  
المتصلة وعنادية المتصلة المذكورة ورثنين في القياس الاستثنائي ( و )  
الثالث منها ( كلية ) اي ان يكون الشرطية المذكورة في القياس  
الاستثنائي كلية ( او كلية الوضع ) اي ان يكون المقدمة الواضعة المذكورة  
في الطريق الاول وفي الطريق الثالث من القياس الاستثنائي كلية ( او )  
كلية ( الرفع ) اي ان يكون المقدمة الرافعة المذكورة في الطريق الثاني  
وفي الطريق الرابع من القياس الاستثنائي كلية ( ان لم يكن وقت الاتصال )  
في الطريق الاول والطريق الثاني ( والافصال ) في الطريق الثالث  
والطريق الرابع منه ( هو ) اي ذلك الوقت ( بمعينه وقت الوضع ) اي  
وقت المقدمة الواضعة ( او الرفع ) اي وقت المقدمة الرافعة لانه لو اتفق  
الشرطان المذكوران لجاز ان يكون الزوم او العناد على بعض الاوضاع  
والاحوال الممكنة الاجتماع مع المقدم وعلى بعض الازمان وجاز ان يكون  
الاستثنائي على وضع آخر وعلى زمان آخر فلا يلزم من استثناء احد  
الجزئين وضعه او رفعه اثبت الآخر او انقائه فلذا جعل القياس  
الاستثنائي مشروطا بهذين الشرطين فافهم ( والشرطية الموضوعة )

الوجوب ههنا  
على معنى اشتاع  
الافصال  
( منه )  
كلية الشرطية ان  
يكون التالي لازما  
او عنادا المقدم على  
جميع الاوضاع  
الممكنة الاجتماع  
والازمان  
( منه )



الى الشرطية المذكورة (ب) اي في القياس الاستثنائي ( ان كانت )  
 الى الشرطية الموسومة فيه ( متصلة باستثناء عين المقدم ) اي استثناء  
 عين المقدم ( عن التالي ) كقولنا النهار موجود لانه كما كانت الشمس  
 طالعه فلنهار موجود لكن الشمس طالعه فينتج من الطريق الاول  
 من القياس الاستثنائي قولنا النهار موجود ( واستثناء نقبض التالي ينتج )  
 اي استثناء نقبض التالي ( نقبض المقدم ) كقولنا الليل موجود لانه لو  
 لم يكن الليل موجود الكانت الشمس طالعه لكن الشمس ليست بطالعه  
 فينتج من الطريق الثاني من القياس الاستثنائي قولنا الليل موجود ( والابطال  
 المزموم ) اي لو فينتج استثناء عين المقدم عين التالي لكان اللازم منفكاً  
 عن المزموم وكذا كان اللازم منفكاً عن المزموم بطل المزمومين المقدم  
 و التالي هدف ثبت الطريق الاول من القياس الاستثنائي وكذا لو لم  
 ينتج استثناء نقبض المقدم لوحد المزموم بدون اللازم ولو وجد المزموم  
 بدون اللازم لبطل المزمومين فلزم خلاف المقروض وهو محال فثبت  
الطريق الثاني من القياس الاستثنائي ( دون العكس في شيء منهما ) اي  
 لم يطردان استثناء عين التالي ينتج عين المقدم وكذا استثناء نقبض المقدم  
 لم يطردي انتاجه نقبض التالي ( لاحتمال ككون التالي اعم من المقدم )  
 كقولنا كلما كان هذا الشج انساناً فهو حيوان لاننا لو قلنا لكن هذا الشج  
 حيوان لا ينتج قولنا هذا الشج انسان لان الحيوان اعم والانسان اخص  
 والاعم لا يستلزم الاخص وكذا لو قلنا لكن هذا الشج ليس بانسان  
 لا ينتج هذا القول ان هذا الشج ليس بحيوان فان الانسان اخص والحيوان  
 اعم وانتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء اعم لجواز وجود اعم بدون  
 الاخص وان ينتج استثناء عين التالي عين المقدم واستثناء نقبض المقدم  
 نقبض التالي اذا كان التالي مساوياً للمقدم لكن هذين الطريقين غير  
 معتبرين في الفن لسامر غير مرة كقولنا لو كان هذا الشيء انساناً  
 فهو ناطق لكن هذا الشيء ناطق فهذا الشيء انسان ولكن هذا الشيء  
 ليس بانسان فهذا الشيء ليس بناطق فيكون كل واحد من هذين  
 الطريقين قياساً عربياً ولا يكون كل واحد منهما قياساً منطقياً لعدم

اطرادهما في مادة يكون التالي فيها اعم من المقدم لما عرفت فافهم (وان كانت) اى الشرطية المذكورة في القياس الاستثنائي (منفصلة فان كانت) اى المفصلة (حقيقية فاستثناء عين اى جزء كان) اى ذلك الجزء سواء كان جزءاً اولاً من المفصلة المذكورة فيه او جزءاً ثانياً منها (ينج) اى هذا الاستثناء (نقيض الآخر لاستحالة الجمع) اى للعناد في الجمع (واستثناء اى جزء كان) اى جزء المفصلة سواء كان جزءاً اولاً او ثانياً (ينج) اى هذا الاستثناء (عين الآخر لاستحالة الخلو) اى للعناد في الخلو (وان كانت) المفصلة المذكورة فيه (مانعة الجمع ينتج القسم الاول فقط) اى الطريق الثالث من الاستثنائي وهو استثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الآخر (لامتناع الاجتماع دون الخلو وان كانت) اى للمفصلة المذكورة في القياس الاستثنائي (مانعة الخلو ينتج لقسم الثاني فقط) اى ينتج استثناء نقيض احد الجزئين عين الآخر (لامتناع الخلو دون الجمع) فظهر ان المفصلة المذكورة في القياس الاستثنائي اذا كانت حقيقية فلها اربعة نتائج اثنان منها باعتبار استثناء العين واثنان منها باعتبار النقيض كقولنا هذا عددان زوج وفرد لكنه زوج فنتج هذا العدد ليس بردي اول لكن هذا العدد فرد فنتج هذا العدد ليس زوج اول لكن هذا العدد ليس زوج فنتج قولنا هذا العدد فرد اول لكن هذا العدد ليس بردي فنتج قولنا هذا العدد زوج وان كانت المفصلة المذكورة في القياس الاستثنائي مانعة الجمع فلها نتيجتان اقولنا هذا الشجر اما جحر واما شجر لكن هذا الشجر جحر فنتج قولنا هذا الشجر ليس بشجر اول لكنه شجر فنتج قولنا هذا الشجر ليس بشجر ولا ينتج في المفصلة مانعة الجمع استثناء النقيض لما مر وان كانت المفصلة المذكورة في القياس الاستثنائي مانعة الخلو فلها نتيجتان لانه لا ينتج استثناء العين في مانعة الخلو لما مر بل ينتج فيها استثناء النقيض كقولنا هذا الشجر اما لا جحر واما لا شجر لكن هذا الشجر جحر فنتج قولنا هذا الشجر لا شجر اول لكن هذا الشجر شجر فنتج قولنا هذا الشجر لا جحر (العصل الخامس) اى الاله اطالتي وقعت حصه معينة من لرسالة التسمية كاشة (في) بيان (او احق القياس وهى) اى الواحى اقياس (اربعة) اى ربعة اقسام فالقسم (الاول) منها هو



موجبة كلية صغرى ثالثة (وكل اه) وهو موجبة كلية كبرى ثالثة (فكل ج ه) وهو المطلوب (واما مفصول النتائج) وانماسمى بمفصول النتائج لان المقدمات غير واجبة الى النتائج في الذ كر (كقولنا كل ج ب) وهو ايضا كلية صغرى (وكل ب د) وهو موجبة كلية كبرى (وكل دا) وهو ايضا موجبة كلية كبرى اخرى (وكل اه) وهو موجبة كلية كبرى ثالثة (فكل ح ه) وهو المطلوب وقد يكون القياس مركبا اذا كان بهض المقدمات نظرية محتاجة الى البيان بقياس آخر كذلك الى ان ينتهى هذا البيان الى المبادئ البدئية فيكون ههنا قياسات مرتبة محصلة للمطلوب كما قال القطب رحمه الله تعالى والقسم (الثاني) من لواحق القياس (قياس الحلف وهو) اى قياس الحلف (اثبات المطلوب بابطال نقيضه) اى نقيض المطلوب يعنى القياس الخلفى مركب من الافتراضى الشرطى ومن القياس الاستثنائى من الطريق الثانى كما يكون القياس الحقيقى مركبا من الافتراضى الشرطى ومن الطريق الاول من القياس الاستثنائى مثال القياس الخلفى قولنا هذا الشئ ليس بناطق لانه لو كان هذا الشئ ناطقا لكان انسانا وكلما كان انسانا فهو حيوان فينتج قولنا لو كان هذا الشئ ناطقا فهو حيوان نعم يستثنى نقيض التالى بل يمكن ويقال لكن هذا الشئ ليس بحيوان فينتج قولنا هذا الشئ ليس بناطق وهو المطلوب ومثال القياس الحقيقى قولنا متى كان هذا الشئ ناطقا فكان انسانا ومهما كان انسانا فهو حيوان فينتج قولنا متى كان هذا الشئ ناطقا فهو حيوان ويستثنى بل يمكن عين مقدم هذه النتيجة ويقال لكن هذا الشئ ناطق فينتج قولنا هذا الشئ حيوان وهو المطلوب والاول يسمى قياسا خلفيا لانه ينتج الباطل على فرض عدم حقيقة المطلوب والثانى يسمى حقيقيا لانه ينتج المطلوب على تقدير حقيقة المقدم وطريق الاول من القياس الاستثنائى يسمى استثنائيا مستقيما لانتاجه عين التالى على تقدير وضع المقدم وهو طريق مستقيم لا محالة والطريق الثانى منه يسمى قياسا استثنائيا غير مستقيم لانتاجه نقيض المقدم على تقدير وضع التالى وهو طريق غير مستقيم والطريق الثالث منه يسمى قياسا استثنائيا غير مستقيم ايضا لانتاجه نقيض احاد

تقدير وضع عين الآخر وكذا يسمى الطريق الرابع منه قياساً استنباطاً  
غير مستقيم لاتجاهه عين احد الجريئين على تقدير رفع الآخر فهما غير  
مستقيمين سمع هكذا من فحول بعض العلماء الاعلام ومن اوضح القياس  
اثبات الملازمة بالطريق الثانية الاول هو طريق التوسط وهو ان يفرض  
دليل الملازمة حداً اوسطين المقدم والتالى وان يحصل بينهما قرينة  
شرطية وان ينتج عين الملازمة كقولنا كلما كانت الشمس طامة فارض  
مضيئة لانه كلما كانت الشمس طالعة كان الهمر موجوداً وكلما كان النهار  
موجوداً فالارض مضيئة فينتج قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة  
ومثل قولنا كلما كان هذا الشيء ناسقاً فهو حيوان لانه كلما كان هذا الشيء  
ناطقاً فهو انسان وكل انسان حيوان فينتج قولنا كلما كان هذا الشيء ناطقاً  
فهو حيوان وانثاني طابق التالى وهو ان يحصل دليل الملازمة مقدماً  
وان يجعل الملازمة مع مقدمها وتاليها تالياً وان يحصل شرعية مقدمة  
مركبة من الجلية ومن الشرعية المتصلة وان ينتج عين الملازمة فينتج  
من الطريق الاول من اقيس الاستدلال عين الملازمة كقولنا كلما كان  
هذا الشئ انساناً فهو حيوان لانه كلما كان هذا الشئ ناطقاً فذا كان  
انساناً فهو حيوان لكان كذلك الشئ فينتج قولنا كلما كان  
الشئ انساناً فهو حيوان فهذا نتيجة عين الملازمة حتى يسلط الاستدلال  
والثالث طريق لاتساع وهو ان يفرض من مقدمين من كبرى  
الراحدة وتسمى هذا اقيس جبراً وان ينتج عين الملازمة فينتج  
الاقيس نتيجة جارية يفرض هذه نتيجة مقدماً او يضرب شرعية لازمة  
التي يخلاب ثبوتها ويحصل قضية شرعية متعلقة ثم ينتج عين  
المقدم وينتج من طريق التالى ان يحصل بين مقدمين من كبرى  
نتيجة جارية فاحول لاثبات في المقدم كبرى التالى حتى  
تحقق المطلوب بقدر ان تضمن تسمية المقدم والمقدمات فينتج  
المزج جبراً من كبرى التالى فينتج عين الملازمة فينتج  
ويجوز هذه نتيجة مقدم ويجوز شرعية لازمة تالية فينتج  
قضية شرعية من كبرى التالى فينتج عين الملازمة

فينظم قياس من الطريق الاول من القياس الاستثنائي بان يقال ومتى لم  
 يوجد التضمن بدون المطابقة فكلمها تحقق التضمن تحقق المطابقة لكن لم  
 يوجد التضمن بدون المطابقة فينتج قولنا كلما تحقق التضمن تحقق المطابقة  
 وهو المطلوب ومن هذا القبيل قولنا كلما تحققت الضرورية المطلقة  
 تحققت الدائمة المطلقة لان الضرورية المطلقة هي امتناع انفكالك النسبة  
 والدائمة المطلقة هي شمول النسبة وامتناع انفكالك النسبة لم يوجد  
 بدون شمول النسبة فينتج من جفته صغرى قولنا الضرورية المطلقة  
 لم توجد بدون الدائمة المطلقة ويجعل هذه النتيجة مقدا والشرطية التي  
 يطلب اثبات ملازمتها تاليا فيحصل شرطية متصلة ويستثنى حين المقدم  
 بان يقال ومتى لم يوجد الضرورية المطابقة بدون الدائمة المطلقة فكلمها  
 تحققت الضرورية المطلقة تحققت الدائمة المطلقة لكن لم يوجد  
 الضرورية المطلقة بدون الدائمة المطلقة فينتج قولنا كلما تحققت الضرورية  
 المطابقة تحققت الدائمة المطلقة وهو المطلوب هكذا سمع من شمس اولى  
 الالباب بامرنا لله تعالى شفا عنهم في يوم الجزاء والحساب والرابع طريق  
 التقيد وهو ان يجعل نقيض التالى مقدا وان يجعل حين المقدم قيد التالى  
 يجعل دليل الملازمة تاليا فيحصل شرطية متصلة ويستثنى نقيض التالى  
 مينظم قياس من الطريق الثانى من الاستثنائي فينتج حين التالى القيد بعين  
 المقدم كما يقال في نبات ملازمة قولنا كلما كان النهار موجودا كانت  
 الارض مضيئة لطلوع الشمس انه لو لم يكن الارض مضيئة على تقدير  
 وجود النهار لم يكن الشمس طالعة لكن كانت الشمس طالعة فينتج  
 من الطريق لنى من القياس الاستثنائي قولنا كانت الارض  
 مضيئة على تقدير وجود النهار فظهر ان هذا الطريق مناسب لمذهب العلماء  
 العربية لان الحكم في الشرطية المتصلة هو في التالى والمقدم  
 قيد عندهم بخلاف المتصلة فان الحكم فيها بين المقدم و  
 التالى بالتتابع كما قلنا ففاضل العصام عصمه الله تعالى فافهم  
 والخامس طريق الحلف وهو ان يجعل نقيض التالى مقدا وعين  
 المقدم قيدا له ون يجعل دلالا الملازمة تاليا فيحصل قضية شرطية متصلة

صغرى ويضم اليها كبرى متصلة كانت او منفصلة او جلية فينتظم قياس  
 افتراضى شرطى فينتج شرطية متصلة ثم يستنتج نقيض تالى تلك النتيجة  
 المتصلة فيحصل قياس خلفى مركب من الافتراضى الشرطى ومن لطريق  
 الثانى من الاستثنائى فينتج عين التالى المقيد بعين المقدم كما يقال فى اثبات  
 ملازمة قولنا كلما كان هذا الشئ ناطقا فكان حيوانا انه لو لم يكن حيوانا  
 على تقدير ناطقيته لكان جادا وكما كان جادا لم يكن انسانا فينتج قولنا  
 لو لم يكن هذا شئ حيوانا على تقدير ناطقيته لم يكن انسانا لكن هذا  
 الشئ انسان فينتج قولنا هذا شئ حيوان على تقدير ناطقيته وهذا  
 التصوير اثبات الملازمة بطريق الخلف وهو موافق لما ذهب اليه لعنه  
 العربية لما مر فى الطريق الرابع فافهم والسادس طريق العكس وهو  
 ان يجعل نقيض التالى مقدما وعين مقدم الشرطية التى يطلب نسبت  
 ملازمتها قيدا له وان يجعل نقيض العكس تابعا فيحصل شرطية متصلة  
 صغرى ويجعل عكس نقيض لعكس كبرى فينتظم قياس من الافتراضى الشرطى  
 فينتج شرطية متصلة ثم يستنتج نقيض لتالى ويجعل قياس مركب  
 من الافتراضى الشرطى ومن الطريق الثانى من الاستثنائى فينتج عين التالى  
 المقيد بعين المقدم كما يقال فى اثبات ملازمة قولنا متى صدق قولنا لاشئ  
 من الانسان بحجر يصدق قولنا لاشئ من الحجر باسار فكأن بين  
 انعكاس السالبة الكلية الى سالبة كلية له لو لم يصدق قولنا لاشئ من حجر  
 بانسان على تقدير صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر يصدق نقيضه  
 وهو بعض الحجر انسان املا يلزم ارتفاع النقيض وعكس هذا نقيض  
 قولنا بعض الانسان حجر مع انه نقيض الاصل فينتج قولنا لو لم يصدق  
 قولنا لاشئ من الحجر بانسان على تقدير صدق قولنا لاشئ من الانسان  
 بحجر لصدق نقيض الاصل مع انه معروض لصدق لكن يصدق هذا  
 النقيض لانه خلاه المعروض فينتج قولنا يصدق قولنا لاشئ من حجر  
 بانسان على تقدير صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر اثبت الملازمة  
 فظهر ان هذا الطريق مائى الى ما ذهب اليه العربى ومرعى الى  
 فافهم والسابع طريق الافتراض وهو فى باب التكوس ان يجعل عين  
 الملازمة حد اوسط بين مقدم وتالى بطريق ان يفرض ذلك موصرا

هذه القضية شخصاً معيناً موصوفاً بوصف الموضوع والمحمول فيحصل شخصيتان احدهما من عقد الوضع والاخرى من عقد الحمل ثم يجعل الشخصية الثانية صفراً ويجعل الشخصية الاولى كبرى فينتظم قياس افتراضى من الشكل الثالث فينتج عكس القضية التى اراد اثبات عكسها واذا فرض داليل الملازمة هكذا فيحصل قياس مركب من الافتراضيات الشرطيات فينتج عين الملازمة ويتولد من هذا القياس الافتراضى الشرطى المركب قياس افتراضى من الشكل الثالث ينتج العكس الذى اراد اثباته كما يقال فى اثبات ملازمة قولنا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان الكائن لبيان انعكاس الموحدة الكلية الى موحدة جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان فنفرض ذات موضوع هذه القضية فرداً معيناً موصوفاً بالانسانية والحيوانية ومتى فرضنا هكذا فيحصل شخصيتان احدهما زيد انسان والاخرى زيد حيوان ومتى حصلنا فجعل الشخصية الثانية صفراً ونجعل الشخصية الاولى كبرى ومتى جعلناهما هكذا فينتظم قياس افتراضى من الضرب الاول من اشكال الثالث ومتى تنظم اقياس الافتراضى فنقول زيد حيوان وزيد انسان ومتى قلنا هكذا فينتج قولنا بعض الحيوان انسان ومتى انج اقياس الافتراضى المنتظم هذه النتيجة فيصدق قولنا بعض الحيوان انسان فهذا اقياس مركب من الافتراضيات الشرطيات الستة وينتج قولنا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فثبت الملازمة وذلك بتصوير اثبات الملازمة بطريق الافتراض فى باب العكس واما اثبات الارزاق بطريق الافتراض فى باب رد اشكال البلية الى اشكال لار فيحصل بالقياس بين الافتراضيين كما مر غير مرة فى بحث اضروب نتيجة فانهم وثمان طريق الشاخص وهو ان يستدل على صدق الملازمة بكذب نقيضه كما يقال - ان ملازمة قرأت لما كنت الشمس قد اذنت انى ردت - لم يصدق لصدق نقيضه الذى هو قوله قد لا يذنت اذا كانت الشمس قد اذنت فانه لم يوجد وكلما صدق هذا النقيض فجعله - رى - من الافتراضيات كبرى وكلما جعلناهما هكذا فينتظم قياس افتراضى



شرطى من الضرب الرابع من الشكل الثانى ولو انظم القياس المذكور  
فبقول قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فنهـار موجود وبكـا كانت  
الشمس طالعة فانهـار موجود ومتى قمنا هكذا يتبع من زمـن من الشكل  
الثانى قولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالشمس طالعة وهو سلب  
الشيء عن نفسه وهو محال فيصدق قوله بكـا كانت الشمس طالعة فنهـار  
موجود وهو المطلوب واطلع على تصورات هذه الطرق الثانية فاستعمل  
في الاقادة والاستفادة فان اجراءها عند المهرة لذيذ ومن رعى اليهب  
في المطالعات والمحاورات فهو عند الكملة عزيز ومن لواحق قياس  
القياس المركب من الصغريين ومن الكبرى لواحدة ويسمى فى اللسان  
التركى بحفته صغر الى كـامر غير مرة مثـ قوله تعالى قال انا خير منه قدنى  
من نار وخلقته من طين فان اول من نسب ابليس منه عارض بـ قياس  
النص الذى هو قوله تعالى ثم قد لا ثلاثة سجود والآية مثل ابليس  
انى خير واشرف وافضل من آدم لاني مخلوق من نار وآدم مخلوق من طين  
وكل مخلوق من نار فهو خير واشرف وافضل من مخلوق من طين وهذا  
القياس مركب من الصغريين ومن الكبرى الواحدة فيلجج في خبر وشرف  
وافضل من آدم فكـا الله الملقب من ضرودين نزل الله تعالى عند الآية  
حكاية عن ابليس للبيان بانه لا يجوز هذه الـ قياس على صـ  
فيا سبق وقال هذا بعض خبر المصنفين رحمهم الله (١) (٢) (٣) (٤) (٥)  
كذب ليس كل حـبـb

وقد ذكر في تفسير  
تاويلات منصور  
متر بدى ان اول  
من قاس بليس (منه)

(كقولنا كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم  
والسباع كذلك) اى يحرك فكه الاسفل عند المضغ يعنى لان كل حيوان اما  
انسان واما بهائم واما سباع وكل انسان يحرك فكه الاسفل عند المضغ  
وكل بهائم ثم يحرك فكه الاسفل عند المضغ وكل سباع يحرك فكه الاسفل  
المضغ فينتج قولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ ( وهو ) اى  
الاستقراء ( لا يفيد ) اى الاستقراء ( اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل ) اى  
كل لانواع من الحيوان ( بهذه الحالة ) اى لاحتمال ان لا يكون كل الانواع  
من الحيوان ملتبسة بحالة تحريك الفك الاسفل ( كالتساح ) فانه يحرك  
فكه الاعلى عند المضغ فظهر ان الاستقراء الغير التام ليس بقياس منطقي واما  
الاستقراء التام فهو قياس منطقي كقولنا العنصر اما ارض واما ماء واما هواء  
واما نار واما ارض جوهر والماء جوهر والهواء جوهر والنار جوهر  
فننتج قولنا العنصر جوهر وذلك القياس منطقي متعمد النتيجة بل متعمد  
المحمول ويسمى قياسا مقسما وهو داخل في تعريف القياس المنطقي فافهم  
والقسم ( لرابع ) هو ( التمثيل وهو ) اى التمثيل ( ابات حكمى في جزئى  
لوجوده ) اى لوجود هذا الحكم ( في جزئى آخر ليعنى مشترك بينهما ) اى  
بين هذين الجزئين كما يقال ان نبيذ التمر مشابه للخمر في السكر بكل شئ  
شانه كذا فهو حرام فالسكر علة مشتركة بين الخمر وبين نبيذ التمر وكذلك  
قياس قههى لان القههى يسمونه قياسا ويسمون الجزئى الاول فرما والجزئى  
اثنانى اصلا والمشارك علة وجامعا ( كقولنا العالم ) اى ما سوى الله  
تعالى من الموجودات ( مؤلف فهو ) اى هذا المؤلف ( حادث كالبيت )  
يعنى العلام مشابه الى البيت فى لتأليف وكل مشابه اليه فيه فهو حادث  
ونبتوا علىية المعنى المشترك وجهين الاول اثباتها بالدوران وهو  
افتراض شئ لغيره وجودا وعندما كما يقال ان تأليف دائر  
يس لوجود والعدم كما يكون الحدوث دائرا بين الوجود والعدم وكل  
شئ شانه دا فهو علة الحدوث ينتج قولنا التأليف علة الحدوث واما  
دوران التأليف مع الحدوث وجودا فهم فى اليبس لان البيت مؤلف  
وكل مؤلف حادث فالبيت حادث مظهر ان التأليف مع الحدوث موجودان  
( فى البيت )

في البيت واما دور انهما عدماً فهو في الواجب الوجود فان الواجب الوجود ليس بمؤلف وكل حادث مؤلف فان الواجب الوجود ليس بحادث فتعين ان التأليف مع الحدوث معدومان في الواجب الوجود (و) الثاني اثباتها (بالنقسم الغير المردد بين النفي والاثبات) وهو اراد اوصاف الاصل وابطال بعضها ليتعين الباقي للعلية وقد يسمى سبباً وهو ادخال الميل الى الجراحات ليعلم غوره ويعلم بهذا التقسيم الاصل بطريق اراد اوصاف له ويطريق ابطال بعضها فلما صمى سبب (كقولهم علة الحدوث اما لتأليف او كذا) اى الامكان (او كذا) اى الاحتياج فان علة الاحتياج والامكان حدوث في الخارج فيكون الاحتياج والامكان علة للحدوث في الذهن فلا يلزم الدور (والاخير ان باطلان بالتخلف) لان صفات الله تعالى ممكنة قديمة عند بعض المتكلمين بل محتاجة الى ذاته تعالى مع انها ليست بحادثة فيقال في التصوير علة الحدوث اما لتأليف او الامكان او الاحتياج لكن علة الحدوث ليست مكاناً ولا احتياجاً لتخلفهما في صفات الله تعالى فيفصح من الطريق الرابع من القياس الاستثنائي قولنا علة الحدوث هي التأليف (وهو) اى كل واحد من الوجهين (ضعيف اما) ضعف (الدوران فلاز الجزء لآخر) وهو ههنا عدم التأليف في لواجب الوجود (وسائر الشرائط) المساوية كالدية فانها شرط للحدوث مساولة (مدار لتعلوه مع انها ليست) والشرائط المساوية مع الجزء الاخير كائنة (بعلة) فان عدم التأليف في الواجب الوجود ليس علة لحدوثه والالكان الله تعالى حادثاً لكن اللازم باطل والمروم مثله (واما) ضعف لسبب (التقسيم فلان الحصر) في الاوصاف المذكورة (محموع) لجواز علية غير المدكور لكون لتقسيم غير مردين النفي والاثبات كما يجوز علية حدوث لعالم كون العالم اثر الفاعل لمختار فافهم (وتقدير علية مشترك) وهو التأليف ههنا (في المقيس عليه) في الاصل وهو البيت ههنا (لا يلزم عليه) المشترك (في لمقيس) في اشرع وهو العالم ههنا لما عرفت من ان العالم مشابه للبيت في التأليف بل

مقيس على البيت فيه وكل شيء شانه كذا فهو حادث فتدبر ( لجواز ان يكون خصوصية المقيس عليه شرطا للعلية وخسوسية المقيس ماثلا لها )  
 اى من العلية اى ولو سلم صحة الحصر لاتم ان المشترك وهو التأليف ههنا اذا كان علة للاصل وهو البيت ههنا يلزم ان يكون علة للفرع وهو العالم ههنا لانه يجوز ان يوجد فى الاصل خاصة ويجوز ان تكون تلك الخاصة شرطا لعلية التأليف الى حدوث البيت ولا يوجد هذا الشرط فى العالم الذى هو الفرع ههنا ويجوز ان لا يكون التأليف علة للعالم لعدم وجود شرط العلية فيه او يجوز ان يوجد خاصة للعالم الذى هو المثال المذكور ويجوز ان تكون تلك الخاصة مانعة عن علية التأليف الى حدوث العالم فيجوز ان لا يكون التأليف علة للعالم المذكور فى المثال لوجود المانع فيه فتأمل ولما فرغ من بيان القياس بحسب الصورة اراد الشروع فى بيان القياس بحسب المادة لانه يجب على المنطقيين ان ينظروا فى مواد الاقيسة كما يجب عليهم النظر فى صورتها حتى يمكن الاحتراز عن الخطأ فى لفكر من جهة الصورة والمادة فقال ( اما الخاتمة )  
 اى الالهة لتي وقعت حصص معينة نوعية وجزأ معينة نوعيا من الرسالة الشمسية ( فيها ) اى هذه الالفاظ التى ان الخاتمة عبارة عنها ( بحثان )  
 قطعتان من الرسالة الشمسية فالخاتمة جزء بالنسبة الى الرسالة الشمسية وكل بالنسبة الى البحثين لانهما جريان من الخاتمة بالذات كما يكونان جزئين من الرسالة الشمسية بواسطة الخاتمة والجزء من الجزء من الشيء جزء من ذلك الشيء فلا يلزم ظرفية لشيء لنفسه لان ظرفية الخاتمة الى البحثين من قبيل ظرفية الكل الى الاجزاء فافهم فالبحث ( الاول ) منهما اى الالفاظ الواقعة حصص معينة نوعية من الرسالة الشمسية بواسطة الخاتمة كائنة ( بنى مراد الاقيسة وهى ) اى مواد الاقيسة وهى اجزاءها كالصغرى والكبرى فى ( اقتراني ) المقدمة لشرطية الاستثنائية فى القياس الاستثنائى كما مر غير مرة ( بضميات ) و ليقين اعتقاد جازم ثابت مسابق للواقع ( وغير يقينيات ) وغير ايقينية اعتقاد ليس بجازم ولا ثابت ولا مسابق رفيع ( ما لا يقينيات ) قرأه اس الخاتمة واما اليقينيات آمع كلمة



القضايا ( بحدس قوى ) اى بحدس صفة ( من النفس مفيد ) ذلك الحدس ( للعلم ) والفرق بين الحدس والفكر ان الحدس دفعى لان الحدس انتقال الذهن من المبادئ الى المطالب بالسرعة لاجل الحركة ولا ترتيب فيه والفكر تدريجى لان الفكر ترتيب امور معلومة لتأدى الى مجهول فيكون فيه حركتان احدهما انتقال الذهن من الاصغر الى الاوسط والاخرى من الاوسط الى الاكبر والشكل الاول وقس عليه الاشكال الثلاثة والطرق الاربعة من القياس الاستثنائى فظهر ان الحدس دفعى والفكر تدريجى ( كالحكم بان نور القمر مستمد من الشمس ) فان هذه المقدمة مع مبادئها اعنى بها اختلاف تشكلات نور القمر بالزيادة والقصان بحسب القرب والبعد الى الشمس فهى ساحة للشمس دفعة من غير حركة ولا تدريج ويعبر عن هذا عند الصوفية بالمرافقة والطلومات والسوحات والظهورات الالهية كما ذكره التوقادى فى الدر الناجى على من ايسا غوجى عليه رجة البارى ( و ) الحاسة ( متواترات وهى ) اى المتواترات ( قضايا حكم ) العقل ( بها ) اى بهذه القضايا ( لكثرة الشهادات بعد العلم بعدم امتناعها ) اى بعدم امتناع هذه القضايا بل العلم بإمكانها ( و ) بعد ( الامن ) اى بعد الامنية لحاصلة ( من التواطىء ) اى من اتفاق قوم يتمتع العقل اتصافهم على الكذب ( عليها ) اى على اخبار مضمون هذه القضايا ( كالحكم بوجود مكة وبغداد ولا يحصر مبلغ الشهادات على عدد بل ) حصول اليقين هو ( اى حصول اليقين ) ( القاضى ) اى الحاكم ( بكمال العدد ) ومن الساس من غير عدد النواتر فاختلعا فى ادناه وقبل ادناه خمسة وقبل اثنى عشر وقبل عترو و قبل اربعون وقبل ستون وقبل ثمانون وقبل مائة وقبل عين ذلك ولكل مذم دليل مذكور فى علم الاصول وشرط التواتر ان يستند الى الحس اذ لتواتر فى العقليات بل التواتر منحصر فى الامور الحسية ( والعلم الحاصل بالتجربة والحدس والتواتر ليس بحجة على تعبير ) لجواز ان لا يحصل له التجربة والحدس و لتواتر المقيدة للعالم اليقين ( و ) السادسة ( قضايا قياساتها اى قياسات تلك القضايا ) معها ( اى مع تلك القضايا فى الذهن ) وهى ( اى لقضايا لتي قياسات تم معها ) التى ( اى قضايا ) بحكم ( العقل

(بها) أي بهذه القضايا (بواسطة) أي بواسطة الحد الأوسط الطاهر في الذهن (لا تعيب) أي هذا الحد الأوسط (عن الذهن) وهو قوة معدة لاكتساب التصورات والتصديقات والعقل قوة للفهم بها تسعد العلوم والادراكات (عند تصور حدودها) أي عند تصور أجزاء هذه القضايا من المحكوم عليه والمحكوم والنسبة الحكمية (كالحكم بأن الأربعة زوج لانقسامها بمساويين) قوله الأربعة زوج كبرى والصغرى مطوية ههنا وتقرير القياس بأن يقال هذا العدد أربعة والأربعة زوج فينتج قولنا هذا العدد زوج والكبرى نظرية محجة إلى الالابات ودليل الكبرى هو الانقسام بمساويين ويعتبر لكبرى في الذهن مدعى ويستدل في العقل على هذه الكبرى بالانقسام بمساويين ويقال لأن الأربعة منقسم بمساويين وكل منقسم بمساويين فهو زوج والأربعة زوج فظهر أن هذه الكبرى من قبيل قضايا قياساتها معها (و لقياس المؤلف من هذه الستة يسمى) أي القياس المؤلف من هذه الستة (رهانا وهو) أي البرهان (المسمى وهو) أي المسمى (الذي) أي به (يكون الحد الأوسط فيه) في أي هذا البرهان (علة للنسبة) أي النسبة الحد الأكبر إلى الحد الأصغر (في الذهن و) في (العين) أي في الخارج والعلة ما يؤثر في الشيء أو ما يصدر عنه العلول ويسمى هذا البرهان لبيان السؤل منه غالبا بكلمة لم يعطى البتة إلى العلول في ذهن والخارج فلذا يسمى ليا (كقوله هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فينتج) قولنا (هذا محموم) فان تعفن الاخلاط كما يكون علة ثبوت الحمى في الذهن كذلك يكون علة في الخارج له وقوله في العين احتراز عن البرهان الاتي وهذا التعريف حد تام لأن قوله الذي عبارة عن مطلق لبرهن فيكون جنسا قريبا للبرهان المسمى وقوله في العين بمعنى في الخارج فصل قريب وكل تعريف هذا شأن فهو مسمى فيه التعريف حد تام وهو اتى وهو (البرهان الاتي) أي مسمى (بكون الحد الأوسط فيه) في هذا البرهان (علة للنسبة) أي النسبة الحد الأصغر (في الذهن و) في (العين) أي في الخارج واحتراز بقوله فقط عن لبرهن أي وهذا تعريف به حد تام

ولنسب عبارة عن  
الوقوع واللا  
وقوع منه

فتأمل والنسبة عبارة عن الوقوع او الالات وقوع ويسمى هذا البرهان اثباتا  
لانه يفيد الاتية للمعلول لكون كلمة ان بمعنى التحقيق وهو بمعنى العلم والبرهان  
الاتي يفيد العلم الى المعلول في الذهن دون الخارج فلذا سمى برهانا اثباتيا

(كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط)  
فان الحمى وان كان عللة لثبوت تعفن الاخلاط في الذهن لكنه ليس بعلة  
له في الخارج بل الامر بالعكس فظهر ان البرهان الالى من قبيل الاستدلال  
من المؤثر الى الاثر والبرهان الاتي من قبيل الاستدلال من الاثر الى المؤثر  
كما يستدل بوجود المصنوعات التي هي اثر الله تعالى على وجود الصانع  
الذي هو الله تعالى المؤثر في الموجودات بطريق ان يقال العالم اثر وكل  
اثر فله مؤثر فالعالم له مؤثر والمؤثر هو الله تعالى فنعطن (واما غير  
اليقينيات ستة) انواع لانها اما مشهورات واما مسلمات واما مقبولات  
واما مظنونات واما مخيلات واما وهميات والمشهورات نوع والمسلمات  
نوع والمقبولات نوع والمظنونات نوع والمخيلات نوع والوهميات نوع  
فيتبع من القياس المقسم المتحد المحمول قولنا غير اليقينيات نوع نوع نوع  
نوع نوع نوع ويفرض هذه التبخة صغرى ونضم اليها كبرى ويقال  
ونوع نوع نوع نوع نوع ستة انواع فيتبع غير اليقينيات ستة  
انواع وهو المطلوب هذا مسلك استاذي الحافظ الجلالى الاسكيشهرى  
الآخذ بقواعد الفن من عبدالرحمن الكلبي عليهما راحة البارى فالاولى  
منها (مشهورات وهى) اى المشهورة المدلول عليه بقول مشهورات ضمنا  
فان الجمع يدل على مفردة تضمنا لان المفرد جزء الجمع والجمع كله والكل  
يدل على الجزء تضمنا فظهر دلالة المشهورات على المشهورة ضمنا فلورجع  
ضمير هى الى المشهورات لم يوافق تعريف المشهورات الى المعرفة لان المجموع  
للافراد والتعريف للماهية والافراد لاتوافق الماهية لتباين بينهما فحينئذ  
لا يوافق التعريف الى المعرفة فالضمير راجع الى المشهورة ليوافق التعريف  
الى المعرفة كما قال بعض المعاصرين هكذا لكن اقول قوله قضاها الآتى  
في تعريف المشهورات جنس التعريف لكونه جمعا انواعا فان الناسا  
للجنسية انما هو الجمع الافرادية والمجموع الانواعية لاننا في الجنسية



وقوله مشهورات ههنا كلها هو من قبيل الجوع الانواعية سواء كاتب  
هذه المشهورات حلييات او شرطيات او تخصصيات او محصورات او مهملات  
او غير ذلك ورح قوله مشهورات صالح للعرفية فاذا رجع ضمير هي الى  
المشهورات لم يلزم عدم موافقة التعريف الى العرف مع ان رجوع هذا  
الضمير الى المشهورة المدلولة بقوله مشهورات مع ان قوله قضايا جمع فهو  
مستلزم لخلاف الواقع لانه لو رجع اليه لكان المعنى هي اى القضية  
الواحدة المشهورة قضايا يحكم آه فلزم ان يكون القضية المشهورة الواحدة  
هي قضايا مشهورات متعددة فيلزم ان يكون المفرد جمعاً وهو خلاف  
الواقع اعلم ان قوله مشهورات وقوله قضايا ههنا مفردان بمعنى ما ليس  
بمركب وان كانا جميعين بمعنى ما يوجد فيه علامة الجمع فنبه فلا تلتمس  
الى قول البعض بمعنى المص ان المشهورات هي (قضايا يحكم) الفصل  
(بها) اى تلك القضايا (لاعراف جميع اساس بها) اى هذه  
القضايا (اما المصلحة عامة) من تنفعهم ومن دفع المضرة عنهم ومن  
اضرارهم (اورقة) اى للركة الواقعة في خلقتهم وفي طبيعتهم مثالة  
دفع السرور الى افئدة الضعفاء بالرغبة والاكرام وهذا محمود مدح  
(اوجبة) اى لغيرة وللعار والكموس و لوقار وغير ذلك مثل قولنا كشف  
العورة مذموم مدحور (اواقعة من عادات) و يتأثرات لشدة من  
عادات العامة مثل قبح ذبح الحيوانات عند الجوسى وعند عدة لكوا  
مثل اهل الصين ومنش عدم قبحه عند غيرهم (اوشريع وادب) من  
الامور الشرعية العملية فان اعتاد الدينية لا يكفي فيها لا لادلة البرهانية  
المركبة من المقدمات اليقينية ومثل الامور العربية والقواعد لمسية  
الغير المخالفة للشرعية الانهية (و نهق بينها) اى بين مشهورات  
(وبين الاوليات) وقع (لان لانس لو حلي) اى لوجع لانسا  
(ومسمة) اى مع طبعه حلياً (عم) ك (اى في ورعة به يحكم)  
اى الانسان (بها) اى بـ مشهورات (خلاف لاويات) كمر  
(كقولنا اصل قبيح والعمل حسن) وهما مثلاً لان مقتضى  
(و) كفه (كشف بـ مذمومة) وهو مثلاً اوجبة (كقولنا

(مراتب الصغاء محودة) وهو مثال للرقعة (ومن هذه القضايا) أي من  
المشهورات (ما يكون صادقا) أي القضايا الصادقة (وما يكون كاذبا)  
أي القضايا الكاذبة (ولكل قوم مشهورات) بحسب ماداتهم وآدابهم  
وعرفهم (ولاهل كل صناعة مشهورات بحسبها) أي بحسب صناعاتهم  
قوله ولكل قوم أه وقوله ولاهل كل صناعة أمعطوطان على قوله من هذه  
القضايا ما يكون صادقا وما يكون كاذبا بطريق عطف العلة على العلول  
يعني أن بعض القضايا الصادقة مشهورة وبعض القضايا الكاذبة أيضا  
مشهورة لأن لكل قوم مشهورات بحسب ماداتهم وآدابهم وعرفهم  
ولكل اهل صناعة مشهورات بحسب صناعاتهم والقضايا الكاذبة  
المشهورة كما يكون في صنعة الشعبة فتدبر (و) الثانية من غير اليقينياب  
(مسلمات وهى) أي المسلمات (وصايا تسلم) أي هذه القضايا (من الخصم  
فيبنى عليها) أي على هذه القضايا (الكلام لدفعه) أي لدفع الخصم  
(كتسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه) كاستدلال العالم الفقهى على وجوب  
الزكاة في حلى النساء بقوله عليه السلام في الحلى زكوة بطريق أن  
يقول العالم الفقهى الزكوة على حلى النساء واجبة لأن الزكوة على حلى  
النساء مخبر بها بقوله عليه السلام في الحلى زكوة والخبر به هذا  
الحديث واجب فالزكاة على حلى النساء واجبة او ما يقول العالم  
الفقهى لما قال عليه السلام في الحلى زكوة فالزكاة في حلى البالغة واجبة  
لكن المقدم حق والتالى مثله ثبتت أن الزكاة في حلى البالغة واجبة فلو  
اعترض المانع بأن يقول لانما هذا الحديث حجة كيف انه خبر واحد  
فليس بصالح للحجة فيقول الفقيه قد ثبت هذا في اصول الفقه فلا بد من  
أن تأخذه ههنا مسلمات وحجة فتدبر (والقياس المؤلف من هذين) أي  
من المشهورات المسلمات (يسمى) والقياس المركب منهم (جدلا  
والعرض منه) أي من القياس الجدلى (اقتناع القاصرين عن ادراكه)  
مقدمات (برهان) التزام الخصم (الجدل انما يكون مقولا اذا كان المقام  
جدليا لتحقيق لقوله تعالى وجادلهم بالتي هي احسن فان المراد من المجادلة  
الحسنة هو الجدل اذا كان المقام جدليا فافهم (و) الثالثة هي (مقبولات

(وهي) أي المقبولات (قضايا تؤخذ) أي هذه القضايا (بمن يعتقد به)  
 أي من يعتقد عليه (إلا ما روي) مثل مجزات لانيه وكرامات الانبياء  
 وهما من خوارق العادة فإن خوارق العادة وهي ما يخالف إلى جريان عادة  
 الله تعالى أما مجزة باعتبار صدورهما عن الانبياء عليهم السلام بعد البعثة  
 وأما رهاص باعتبار صدورهما عن الانبياء عليهم السلام قبل البعثة وأما  
 كرامة باعتبار صدورهما عن الاولياء الكرام أو ما مؤنة باعتبار صدورهما  
 عن المؤمنين وهما مجزتان لبي صاحبهما واستدراج باعتبار صدورهما  
 عن الفاسق والقاجر موافقة لمرادهما وإهانة باعتبار صدورهما عن  
 الفاسق والكافر مخالفة لمرادهما وأما المحر والشبهة فهما ليستا  
 من خوارق العادة لانهما حاصلان بالآلات الصناعية كذا في الكتب  
 الكلامية (اولمزيد عقل ودين كالأخوذ من هل العلم والهد) من لواظ  
 الحسنة والمسائل المسحقة (و) رابعة منها (مطونان وهي) أي  
 المطونات (فصايلحلم) العقل (بها) أي بهذه القضايا (تبأ للطن)  
 يعني أن لعقل محكم حكما راجعا مع نجو ز تقيضها تبأ للطن (كقولنا  
 فلان يطوف بالبل هو سارق وقياس لمؤلف من هدين) أي من  
 المقبولات والمطونات (يسمى) أو القياس الذي يجب من هذه المقدمات  
 (خطانة ومرض منه) ومن القياس الخطائي (ترغب السبع في  
 يعضه من نهديب لأحلاق) من (مرئى) أو من مورعاشهم  
 ومعادهم كما معنه لخصه و اوعط و الحس من غير ليقنيات (مخيلات  
 وهي) أي لمخيلات (فصايد اوردت) أي هذه القضايا (على نفس  
 آرت) أي هذه القضايا (فها) أي في نفس (تأثير انجيا من مض) أي  
 من انقضاء النفس وتغيرها (وا) (نست) أي من بسط النفس  
 ومخطوطيتها ورعيه (لثوبهم) تجاها ته سله (وكل بقوته سياه  
 تنبسط منها نفس لأن النفس دكت مصحون هذه النفس بسط  
 ورغبت في شربها (و) كنو به (سمره ميوعة) وكل مرة ميوعة  
 تقضى منه. انفس نار مضحون منه بضعة حصلت في الحروب وسط  
 السمع انقصت النفس تعرت دما و نة من يرف منها أي

الخيلات ( يسمى ) اى القياس المركب من الخيلات ( شعرا ) وانما سمي  
 شعرا فان بعض الشعراء ربما رتب هذا القياس بالوزن ( والغرض منه )  
 اى من القياس الشعري ( انفعال النفس بالتعجب ) اليه ( و ) : ( التثوير )  
 والتزهيب عنه ( ووجهه ) اى يزين هذا القياس الشعري ( الوزن  
 والصوت الطيبو ) السادسة من غير اليقينيات ( وهميات وهى ) اى  
 الوهميات ( قضايا يحكم بها ) اى بهذه القضايا ( الوهم فى امور غير  
 محسوسة ) بواحدة من الحواس الخمس الظاهرة وانما قيد الامور بقوله  
 غير محسوسة فان حكم الوهم فى المحسوسات لا يكون كاذبا بل يكون من قبيل  
 ادراكات الامور الجزئية فان الوهم تابع للحس لكونه قوة جسمانية  
 للانسان به يدرك الجزئيات المنزعة من المحسوسات فاذا حكمت النفس  
 بالوهم على المحسوسات فالحكم صحيح كالحكم بصدقة فلان وبعدواة  
 فلان وبحسن حسناء وبقبح شوهاء واذا حكمت النفس به على غير  
 المحسوسات فهذا الحكم كاذب ( كقولنا كل موجود فهو مشار اليه )  
 بالاشارة الحسية سواء كان موجودا فى الخارج او فى الذهن فان الاشارة  
 الحسية الى الموجود فى الذهن والعقل غير صحيح من حيث انه موجود  
 فيهما فظهر ان الحكم فى هذا المثال كاذب فتدبر ( و ) كقولنا ( ان وراء  
 العالم فضاء ) مساحة واسعة ( لايتناهى ) اى هذا الفضاء غير متناه فان  
 هذه المقدمات من قبيل مخترعات الوهم كاسباب الاغوال فتدبر ( ولولا )  
 ثبت ( دفع العقل ) تكذب ( الشرايع ) احكام الوهم ( لكانت ) الوهميات  
 ( من الاوليات ) بل ببقى التباسها الى الاوليات لان الوهم والحس قد  
 يسبقان على النفس وقد يجذبان بهما اليهما فان النفس تابعة لهما حتى لم يتميز  
 كذب الوهم عند النفس من الاوليات لكن العقل يدفع والشرايع الغراء  
 تكذب احكام الوهم فيرتفع التباس الوهميات الى الاوليات ( وعرف كذبه )  
 اى الوهم ( بموافقته ) اى بمواقفة الوهم ( العقل فى مقدمات القياس  
 الساج لقيض حكمه ) اى لنقيض حكم الوهم ( وانكار نفسه ) اى انكار حكم  
 نفسه ( عند الوصول الى النتيجة ) كايحكم الوهم بان الميت يخاف عنه  
 ثم يرجع الوهم عن حكم نفسه بعد المواقفة للعقل فان الوهم يساعد العقل

فيمارض العقل على حكم الوهم بأن يثبت نقيض حكم الوهم ويدهى  
 العقل خلاف حكم الوهم مثل أن يقال الميت لا يضاف عنه لأن الميت جاد  
 وكل جاد لا يضاف عنه فثبت لا يضاف عنه ثم يوافق الوهم الى العقل  
 في هذا القياس المتبع لنقيض حكمه فاذا وصل العقل والوهم الى هذه  
 النتيجة فيرجع الوهم وانكر هذه النتيجة فيثبت يظهر كذب الوهم فتأمل  
 حق التأمل (والقياس المؤلف منها) اى من الوهيمات (يسمى) اى  
 القياس المؤلف من المقدمات الوهمية (سفسطة) اى يسمى قياسا باطلا  
 (والفرض منها) اى من السفسطة (الحام الخضم وتغليطه) اى تغليط  
 الخضم واسكاته وتبكيته واعظم فائدتها الاحتراز عن الوقوع فيها  
 (المغالطة قياس تعسد صورته) و صورة هذا القياس (بان لا يكون)  
 اى هذا القياس (على هيئة متبعة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية  
 او الكيفية او الجهة) مثل كون الكبرى جزئية او الصغرى سالبة او الصغرى  
 ممكنة في الشكل الاول فان قد ان هذه الشروط الثلاثة من الشكل الاول  
 فهو موجب لفساد صورة القياس عند الشيخ لانه اذا اتى هذه الشروط  
 منه فلم يوجد الاندراج البين في الصغرى والكبرى فيه لكون عقد الوضع  
 فعلية عنده فلم يحصل النتيجة فيفسد صورة القياس عند الشيخ ارباس  
 في العن وعند الغارابى يلزم الاختلاف الموجب لعدم اتى هذه الشروط  
 من الشكل الاول لكون عقد الوضع ممكنة عنده كما مر غير مرة في شروط  
 القياس وقس شروط القياس من الاشكال الثلاثة على شروط الشكل الاول  
 وانما اعتبر المصنف الى مذهب الشيخ فلذا قال والمغالطة قياس تعسد  
 صورته بان لا يكون على هيئة متبعة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية  
 او الكيفية او الجهة وان امكن التوفيق بين المذهبين كما مر غير مرة فتأمل  
 حق التأمل (او) يفسد (مادته) اى يفسد مادة القياس (بان يكون  
 المقدمة) اى بان يكون احدى المقدمتين (و لمصلو شيئا وحده) يكونه  
 الفاظا متزادته) حتى يلزم امصادرة عنى لمطلوب (لقول كل نس  
 بشر) وهو موحبة كلية صغرى (وكل بشر ضحكة) اى موحبة كلية كبرى  
 (ف) ينج قول (كل نس ضحكة) لكن هذا القياس قد من جهة

المادة لاستلزامه المصادرة على المطلوب ( او ) بان يكون بعض المقدمات ( كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ ) ومن جهة الصورة ( كقولنا لصورة الفرس المنفوش على الحائط هذا فرس ) وهو شخصية كاذبة صغرى ( وكل فرس صهال ) وهو موجبة كلية كبرى صادقة ( ينتج ) هذا القياس قولنا ( ان تلك الصورة صهالة ) لكن صغرى هذا القياس فاسدة لكونها كاذبة فتأمل ( او ) كاذبة ( من جهة المعنى لعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة ) لان الموجبة تقتضى وجود الموضوع لان وقوع المحمول على المعدم لا يصح وان صح لا وقوعه عليه ( كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان ) وهى موجبة كلية كاذبة صغرى ( وكل انسان وفرس فهو فرس ) وهى موجبة كلية كاذبة كبرى ( ينتج ) قولنا ( بعض الانسان فرس ) واللفظ في هذا القياس هو ان موضوع الصغرى والكبرى الموجبتين ليس بموجود مع ان الموجبة تقتضى وجود الموضوع اذ ليس شئ يصدق عليه انسان وفرس موجود ( او ) يكون المقدمة كاذبة من جهة المعنى ( لوضع الطبيعية مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان ) وهو موجبة كلية صغرى ( والحيوان جنس ) وهى طبيعية موجبة ( ينتج ) قولنا ( ان الانسان جنس ) مع ان هذه النتيجة كاذبة واللفظ في هذا القياس هو ان الكبرى ليست بكلية فحينئذ يكون وضع الطبيعية مقام الكلية من قبيل فساد مادة القياس وكونه من قبيل فساد المادة هو لا تنماء شرط الانتاح الذى هو كلية الكبرى في الشكل الاول فان الطبيعية غير سالحة للكلية والجزئية لكون الحكم فيها على الفهوم والقضية سالحة للكلية والجزئية وهى ان يكون الحكم فيها على الافراد كما يكون الحكم في المبهلة على الافراد وان لم يكن فيها كمية الافراد كما او بعضا لكنها تصلح للكلية والجزئية لكون الحكم فيها على الافراد كما مرفى في فصل الخمية فاهم ( او ) يكون مقدمة القياس كاذبة من جهة المعنى ( لاحد ) مرتب القياس ( الامور الذهنية مكان ) لامور ( العينية ) أى مكان الامور الخارجية كقولنا الامكان ممكن وكل ممكن فله امكان فينتج الامكان له امكان وقولنا العقاء طائر وكل طائر حيوان والحيوان موجود في اشخاصه

و افراده و اشخاصه و افراده موجودة في الخارج فينتج ان المتشابه  
موجود في الخارج مع ان هذه النتيجة غلط بل فاسدة لان المشهور  
بل المقروض فهو ان المتشابه ليس بموجود في الخارج بل موجود في الذهن  
فانه طارء مقروض بطريق القياس المقروض كما عرفت البعض ( اوبالعكس )  
اي يكون مقدمة القياس كاذبة من جهة المعنى لاخذ مرتبة القياس القضية  
الخارجيات مكان الذهنيات كقولنا الجواهر موجودة في الذهن وكل  
موجود في الذهن فهو قائم بالذهن وكل قائم بالذهن فهو عرض فينتج  
ان الجواهر عرض مع ان هذه النتيجة فاسدة لفساد مادة القياس لكن  
كون اخذ القضية الذهنية في مكان القضية الخارجية واخذ القضية  
الخارجية في مكان الذهنية من قبل فساد مادة القياس فهو منظور فيه فقدر  
واذا عرفت هذه الامور ( فعليك ) اي فالرم ( بمراعاة كل ذلك ) ي  
لا بد من مراعاة كل واحد من تلك الامور ( ائتلاق في العلق ) فتعطين  
( والمستعمل للخالطة سوفسطائي ان قابل بها ) اي بالخالطة الى ( الحكم  
ومشاعبي ارقابل ) اي المستعمل ( بها ) اي بالخالطة الى ( الجدل )  
قوله سوفسطائي من السفطة وهي بمعنى البطل وقوله مشاعبي بمعنى  
المنازعي ( البحث لثاني ) منهما اي الالة التي وقعت حصة معينة  
نوعية من الرسالة التسمية كائنة ( في ) بيان ( اجزاء العلوم وهي )  
اجزاء العلوم ثلاثة الاولى منهما ( موضوعات ) مسائل لعلوم فان  
موضوعات مسائل العلوم راجعة الى موضوعات لعلوم كما يرجع  
محمولات المسائل الى الاعراض الذاتية الكائنة للموضوعات ( وقد عرفت )  
اي قد علمت في صدر الرسالة تعريف موضوع كل علم ما يبحث في علم  
عن اعراضه الذاتية فموضوع لعلم اما امر واحد مثل بدن الانسان لعلم الطب  
لان بدن الانسان ما يبحث عن امر ضد الية من حيث الحكمة ومرض في علم  
الطب وكل ما يبحث عن اعراضه الحكمة ومرض فهو موضوع لعلم الطب فينتج  
ان بدن الانسان موضوع لعلم الطب واما امور متعددة فان البعض لا يقيم  
موضوع العلم واجب مهما يكن ولابد من اشتراك الامور متعددة في مر

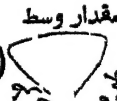
يلاحظ في سائر مباحث ذلك العلم مثل موضوعات علم المطبق فان موضوع مباحث التصورات فهو المعلومات التصورية الموصلة الى المجهول التصوري وموضوع مباحث التصديقات فهو المعلومات التصديقية الموصلة الى المجهول التصديقي فظهر انهما مشتركتان في الايصال الى المجهولات كما عرفت في صدر الكتاب فلو اتفقت ذلك الاشتراك لجازان يكون العلوم المتفرقة علما واحدا ففهم ( و ) الثانية منها ( مبادئ وهي ) اى المبادئ التى يتوقف عليها مسائل العلوم فهى اما تصورات واما تصديقات اما لتصورات فهى ( حدود الموضوعات ) اى حدود موضوعات مسائل العلوم وهى مركبة من الذاتيات سواء كانت حدودا تامة وناقصة ( واجزاؤها ) اى اجزاء الحدود كالجنس والفصل ( واعراضها ) اى اعراض تلك الموضوعات ( الذاتية ) التى تلحق الى تلك الموضوعات اما لذاتها ولما يساويها و اجزئها الاعم كما مر في صدر الكتاب ( و ) اما التصديقات فهى ( اما المقدمات الغير البينة فى انفسها المأخوذة على سبيل الوضع ) فان كان استفادة المتعلم بها بحسن الظن تسمى اصولا موضوعية ( كقولنا لنا ان نصل بين نقطتين بخط مستقيم ) هكذا خط مستقيم ( و ) ان تلقى المتعلم اليها بالانكار والشك تسمى مصادرات كقولنا لنا ( ان نعمل باى بعدكان ) من الابعاد الثلاثة فى الجسم التعليمى وهى الطول والعرض والعمق هذا مثال لانكار المتعلم ( على اى نقطة شئنا دائرة ) هكذا دائرة فى نقطة وفى نقطة اخرى وفى نقطة اخرى و اى نقطة تفرض فى مسافة سواء كان هذه المسافة قريبة او بعيدة فان شئت فلك ان نعمل دائرة من هذه النقطة النقطة المفروضة مثل تلك الدوائر الثلاثة المرسومة و هلم جرا قوله على اى نقطة شئنا دائرة مثال لشك المتعلم لان اى محل من الامكنة يفرض فيه نقطة فيمكن ان نعمل دائرة عليها مثل الدوائر الثلاثة المرسومة فيكون مكان الدائرة غير معين كما يكون مكان القطعة غير معين فيحصل الشك فى المتعلم فى اختيار نقطة من نقاط فرضت فى مسافة لعمل الدائرة فيحتاج المتعلم فى ترجيح نقطة واحدة منها لعمل الدائرة الى مرجح فيكون هذا القول مثلا للمصادرات فيكون المثال مطابقا



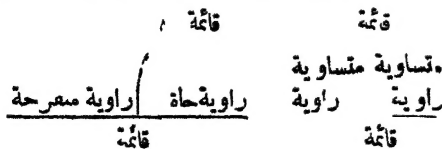
للمثل فتأمل حتى التأمل (و) اما (المقدمات البينة بنفسها) وتسمى تلك المقدمات البينة علوماً متعارفة فهي (كقولنا) في علم الهندسة (المقادير المتساوية لتقدار واحد متساوية) لان المقادير المتساوية هي مثل ساقى الثلث

وساقى الثلث متساويان الى قاعدة الثلث <sup>قاعده</sup> (مثلث) وقاعدة الثلث مقدار واحد فانها خط واحد مستقيم والثلث ما يحيط به خطوط ثلثة مستقيمة في المقدار والذراع فظهر ان المقادير المتساوية لتقدار واحد فهي متساوية وزال الخفاء عن هذه المسئلة الهندسية بعد تعيينها بقولنا لان المقادير المتساوية آه (و) الثالثة منها (مسائل) العلوم (وهي) (مسائل) القضايا التي تطلب نسبة محولاتها (اي نسبة محولات تلك القضايا الى موضوعاتها) (اي الى موضوعات تلك القضايا) (في ذلك علم) لمحوث عنه اعلم ان المسئلة قضية حاوية موجبة كلية يرهن عليها في العلوم ان كانت نظرية وان ذهب البعض الى كون المسئلة بدئية بعضها. لكنها نظرية يرهن عليها في العلوم الحكمية وقد يكون المسئلة جزئية في العلوم العربية وفي العلوم الشرعية كما تكون المسئلة كلية فيهما فقدر والمسائل العلوم موضوعات ومحولات (وموضوعاتها) (اي موضوعات مسائل العلوم) (قد تكون) (اي موضوعات مسائل العلوم غير) (موضوع علم) كقولنا كل مقدار اما مشارك للآخر او مباين له (لان التقدير موضوع علم الهندسة فان المقدار ما يبحث في علم الهندسة عن عوارضه الذاتية وكل ما يبحث في علم الهندسة عن عوارضه الذاتية فهو موضوع علم الهندسة وجعل المقدار موضوع هذه المسئلة التي هي العملية المرددة المحمول لكون التريدين المحمولين وليس التريدي في هذه القضية بين المقدم والذال حتى تكون منفصلة كيف وهذه القضية مسئلة من فن الهندسة حاوية مرددة المحمول وهي نظرية يرهن عليها في علم الهندسة بطريق ان يقال كل مقدار اما سطح واما جسم تعليمي وكل خط اما مشارك لخط آخر او مباين له في الذراع وكل سطح اما مشارك لسطح آخر او مباين له في الذراع فينتج وكل جسم تعليمي اما مشارك لجسم تعليمي آخر او مباين له في الذراع فينتج

من القياس المقصود التعمد المحمول قولنا كل مقدار اما مشارك لمقدار آخر او مباين له في الذراع وهو المطلوب (وقد يكون) اى موضوعات مسائل العلم (هو) اى عين موضوع العلم (مع عرض ذاتي) كائن لذلك الموضوع (كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان) فان المقدار موضوع علم الهندسة كما عرفت وقد اخذ في هذه المسئلة مع كونه وسطا في النسبة وهذا الوسط عرض ذاتي لذلك المقدار وقد جعل المقدار على هذه الحالة موضوع هذه المسئلة التي هي نظرية يبرهن عليها في علم الهندسة بطريق ان يقال كل مقدار وسط في النسبة فهو مثل قاعدة المثلث ومثل قاعدة المثلث فهو ضلع ما يحيط به الطرفان مثل ساقى المثلث فنتج قولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان وهو

المطلوب رسمه هكذا  (وقد تكون) اى موضوعات مسائل

العلم (نوعه) اى نوع موضوع العلم (كقولنا كل خط يمكن تصفيفه) لان كل خط نهاية السطح وكل نهاية سطح يمكن تصفيفه فنتج قولنا كل خط يمكن تصفيفه وهو المطلوب والخط نوع المقدار الذي هو موضوع علم الهندسة فظهر ان موضوع هذه المسئلة نوع موضوع علم (وقد تكون) اى موضوعات مسائل العلم (نوعه) اى نوع موضوع العلم (مع عرض ذاتي) كقولنا كل حصاة على خطا زاويتى جيبه اما قائمتان او متساويتان (رسمه هكذا



فان خط نوع من القدر الذي هو موضوع الهندسة وقد اخذ في هذه المسئلة مع ذلك على خط آخر وهذا اقيام عرض ذاتي له كما ذكره قطب الدين لارزى عليه رحمة لبري فحينئذ موضوع هذه المسئلة نوع موضوع العلم مع عرض ذاتي له (وقد تكون) موضوعات مسائل العلوم (عضا

ذاتيه) أى لموضوع العلم (كقولنا كل مثلث فان زواياه مثل قائمتين) لان  
كل مثلث ما يحيط به خطوط ثلاثة مستقيمة وكل شئ شأنه كد فان زواياه  
مثل قائمتين فينتج قولنا كل مثلث فان زواياه مثل قائمتين والمثلث عرمى ذاتي  
للمقدار الذى هو موضوع علم الهندسة كما عرفت فكان موضوع هذه  
المسئلة عرضا ذاتيا لموضوع العلم وقد يكون موضوع لمسئلة وع عرض  
ذاتى لموضوع العلم كقولنا كل مثلث متساوي الساقين فان زاويتي قاعدته  
متساويتان هذه موضوعات المسائل وبالجملة ان موضوعات مسائل العلوم  
فهي اما عيون موضوعات العلوم او جزئياتها او اعراضه الذاتية او  
جزئياتها كما قال القطب وسمى موضوعات المسائل رؤسا ثمانية لانه  
اما ان تكون عيون موضوعات العلم واما تكون انواعها واما ان  
تكون انواع انواعها واما ان تكون جزئياتها واما ان تكون اعراضا ذاتية  
لموضوعات العلوم واما ان تكون انواع الاعراض الذاتية واما ان تكون  
انواع انواع الاعراض الذاتية واما ان تكون جزئيات الاعراض الذاتية  
وكل شئ شأنه كذا يسمى رؤسا ثمانية فينتج قولنا موضوعات المسائل  
تسمى رؤسا ثمانية فأنل حق لتأمل تن (و مسجولاته) أى مجموعات  
مسائل العلوم (فخارجة عن موضوعاتها) أى موضوعات المسائل  
التي ترجع الى موضوعات العلوم اما هيبة ولوعية وحرية  
كما يرجع مجموعات مسائل العلوم الى الاعراض الذاتية لموضوعات العلوم  
اما ذاتها او بواسطة التأويل وكانت هذه الاعراض انواعها  
او انواع انواعها او جزئياتها موضوعات المسائل وذلك لان المجموعات  
اعراض ذاتية للموضوعات معتبرة في ماهية موضوع علمها موضوع  
كل علم ما يحدث فيه عن عوارضه الذاتية كما مر في صدر رسالته فصار  
هذه الاعراض الذاتية موضوع كل علم في مجموعات مسائل العلوم  
من قبيل الاجزاء وموضوعات مسائل العلوم (و مسجولاته) أى مجموعات  
الحزب في لكل بالذات (و مسجولاته) أى مجموعات مسائل العلوم  
سوته (او ذات هر لخره ابره) أى مجموعات مسائل العلوم

لشيء الذي هو عبارة ههنا عن الكل بقرينة اضافة الجزء الى هذا  
 الشيء فان الجزء انما يضاف الى الكل واعلم انه وان كان ثبوت الجزء الى  
 الكل بديهيا جليا بالنظر الى حال بعض الاشخاص مثل الازديك  
 لكنه بديهى خفى بالنظر الى البعض مثل الاغبياء فيعتقد بطلب التنبيه  
 على ثبوت الجزء للكل بالنسبة الى بعض الاشخاص لازالة الخفاء عنه  
 بالقياس المركب من الصغريين ومن الكبرى الواحدة في الظاهر وان  
 كان مركبا من الصغريين ومن الكبرى في الحقيقة كما مر غير مرة بطريق  
 ان يقال ان الجزء ما يتركب الشيء منه ومن غيره والكل ما يتركب من الاجزاء  
 وكل ما يتركب الشيء منه ومن غيره فهو ثابت لما يتركب من الاجزاء فينتج  
 قولنا ان الجزء ثابت لكل وهو المطلوب وهذا القياس وقع في الآية  
 الكريمة ويسمى قياسا بنا يحفته صغرى في اللسان الترى كما مر غير مرة كما  
 قال فحول بعض المفسرين في قوله تعالى \* قال اما خيرمنه خلقتني من نار  
 وخلقته من طين ان هذه الآية قياس ثابت يحفته صغرى الى وان اول من  
 قاس واول من تكبر فهو ابليس لعنة الله عليه وذلك لان الله تعالى امر  
 للملائكة بالسجدة الى آدم عليه السلام وقال تعالى \* وقلنا للملائكة اسجدوا  
 لآدم \* ولما وجب سجدة الملائكة لآدم عليه السلام بهذا النص  
 \* فسجدوا \* تأدية للواجب وامثالا لامر الله تعالى \* الا ابليس لم يكن \*  
 اى ابليس \* من الساجدين \* قبل ان ابليس ليس بملك من الملائكة وقيل  
 ان ابليس كان ملكا في الاصل وابى عن السجدة لآدم عليه السلام وخير الله  
 تعالى جسمه واخرجه من الصورة الملكية وجعل جسم ابليس في صورة  
 الحزير لعدم اشتاله الامر الالهى وسئل الله تعالى عن ابليس توبخا  
 \* قال \* اى الله تعالى \* ما منعك ان لاتسجد \* اى لم يوجد سبب من  
 الاسباب الى ان لاتسجدا ابليس فلم تسجد لآدم عليه السلام \* اذا مرتك  
 اى وقت امرى اليك بالسجدة لآدم عليه السلام مع انك مكلف بقول للملائكة  
 اسجدوا لكم ملكا فعارض ابليس على النص الذى هو قوله تعالى  
 للملائكة اسجدوا بالقياس المركب من الصغريين ومن الكبرى الواحدة

الحبوان جزء  
 والانسان كل وكل  
 جزء ثابت لكل  
 فينتج قولنا الحبوان  
 ثابت للانسان بان  
 يقال كل انسان  
 حيوان لانه جسم  
 نام حساس متحرك  
 بالارادة وكل جسم  
 نام حساس متحرك  
 بالارادة فهو حيوان  
 فكل انسان حيوان

س

في الظاهر وان كان هذا القياس مركبا من القياسين في الحقيقة كما مر غير مرة  
وقال ابليس عليه اللعنة اني خير وافضل واشرف من آدم لاني مخلوق من  
نار و آدم مخلوق من طين وكل مخلوق من نار فهو خير وافضل واشرف  
من مخلوق من طين فينتج من جهته صفرا الى قول ابليس اني خير وافضل  
واشرف من آدم فاقول معارضة ابليس باطلة لانها معارضة بالقياس على  
النص وكل معارضة بالقياس على النص باطلة فينتج قولنا معارضة ابليس  
عليه اللعنة ههنا فهي معارضة باطلة وهو المطوب في ذلك كان ابليس  
لعنة الله تعالى عليه من المطرودين وانزل الله تعالى هذه الآية على طريق  
الحكاية من ابليس وقال الله تعالى ( قال انا خير منه خلقتني من نار و خلقتنه  
من طين ) للبيان بعدم جواز المعارضة بالقياس على النص كما مر غير مرة  
فلو قوع امثال ذلك القياس في الآيات البينات بمخاح اهل  
العرفان في تفسير مدلولات القرآن وفي بيان منطوقات العرفان

الى المنطق وهو علم الميزان وليكن هذا آخر الكتاب \*

الذي تعالى بعون الله الملك الوهاب \* جعله ته لي

مرغو با عند اولى الالباب \* ونفعه

الله تعالى به مع شر

الطلاب

م



اشبو ميزان الانظام نام كتاب مع رف نظارت جسيه سرك و خصنامه سيله

{ مطبعة عامره } ده طبع اوئمشدر

في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٠٦